بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلي. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبي: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses_DZ

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

الوزارة المنتدبة لدى الجامعات

جامعـــة الجزائـــر

معهـد العلـوم الاقتصاديـة
فـرع الاقتصـاد الكمـي
شعبـة التسييـر

رســالــة ماجستـيـر

موضوع البحث

معوقات تكثيف الزراعة الجزائرية

مـع بحث ميداني عن القطاع الفلاحي ببلدية العلمة

من اعداد :
مهيـــدي ذوادي

تحت اشراف الدكتور :
عبد القادر بن معـــروف

لجنـــة المناقشـــة :

الدكتور :

الدكتور :

الدكتور :

الدكتور :

الجـزائـر 1990

الإهداء ...

إلى الشهيد محمد العربي بن مهيدي الذي سميت على اسمه .

إلى كل شهداء الجزائر البررة الذين قضوا نحبهم لنتنفس
نحن نسيم الحرّيّة ،

إلى كل من علمني حرفا ،

إلى والديّ الكريمين اللذين أدين لهما بنعمة الوجود والتربية

إلى إخوتي ،

إلى ابنتيّ هاجر وهند ،

إلى كل هؤلاء أرفع هذا الجهد المتواضع .

شكـــر و تقـــديـــر

اتوجه بجزيل شكري و عظيم امتناني الى الاستاذ عبد القادر بن معروف على قبوله الاشراف على هذه الرسالة و امداده لي بالنصح و الارشاد و صبره الكبير في تتبع مختلف خطوات و مراحل هذا البحث .

كما اتوجه بالشكر الخالص الى كل عمال بلدية الحلمة و اخص بالذكر عمال مكتبتها محمد بوترعة و مبروك باديس ، و الى كل عمال مصلحة الفلاحة بالبلدية و على رأسهم مندوب الفلاحة ، و الى عمال قطاع التنمية الفلاحية .

كما لا انسى الزملاء الاساتذة الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم و نصائحهم ، وكل من ساهم من بعيد او قريب في انجاز هذه الرسالة .

المحتويات

الجــــــزء العملــــــي

المقـــــــدمـــــــة

تحتـل الزراعـة اهميـة كبرى فـي اقتصـاديات جميـع الدول لانهـا تعمـل علـى ايجـاد الظـروف و الاوضـاع المـلائمـة للنمـو الاقتصـادي ، سواء في تلـك التي تعتمد بشكـل اساسي على القطـاع الزراعـي ، او في تلـك الي تعتمـد على القطـاع الصناعي (1). زيـادة على انهـا ما زالت تشغـل اغلبيـة السكـان (2) .

و تأتي اهميـة الـزراعـة في اطـار عمليـة الانمـاء بكـونهـا :

- قـد يعـد انتـاج المـواد الزراعيـة احيـانا كقطـاع رائـد بين قطـاعات الاقتصـاد ، يقـود و يـوزع النمـو على القطـاعات .
- تـوفـر المـواد الاوليـة الضـروريـة للصنـاعـة .
- اذا كـان هنـاك فائـض مـن المنتـوجات ، فان المصـدر منـه يسمـح بتمـويل عمليـة التنميـة .
- تسـاعـد في تكـوين رأس المـال عن طـريق زيادة الانتـاج و الاستهـلاك .
- تسـاعـد في امتصـاص اليـد العـاملـة في القطـاعـات الاخـرى .
- تمكـن مـن تـوسيـع القـاعـدة الانتـاجيـة بتـوفيرها لمـداخيل اضـافيـة وعليـه تـوسيـع الطلـب علـى المنتـوجات الصنـاعيـة .

غير ان الهـدف الاسـاسـي مـن الـزراعـة كـان و سيبقـى هـو تلبيـة احتياجـات الانسان مـن الغـذاء ، و هـذا هـو الامـر المجمـع عليـه ، اذ ان الاسبـاب و الدوافـع التي تجعـل من التنميـة الزراعيـة امـرا استـيراتيجيـا قد تختلـف مـن مجتمـع الى آخـر .

ان قصـور الزراعـة عن تلبيـة هـذا الهـدف بالذات قـد جعل ازمـة الزراعـة فـي الجـزائر تبـرز بالـدرجـة الاولى كـازمـة غـذاء ، فالزيادة في انتـاج الغـذاء و المقدرة بـ : 2 % سنـويا قـد عجـزت تمـاما عن مسـايرة الزيادة السريعـة و المتواصلـة في الطلب عليـه و المقـدرة بـ : 6 % سنـويا (3) ، وهذا بفعـل الانفجـار السكـاني و تحسن الدخول و هذا بـدون إخفـاء اوجـه الازمـة الاخـرى و المتمثلـة فـي :

---

1 ــ اشـار الرئيس الفـرنسي السابق " جيسكار ديستـان " مرة الى ان الفـلاحة تعتبر هي بترول فرنسـا . مجلة الفـلاح و الثورة ، عـدد 54 ، 1983 ، ص . 42 .

2 ــ حيث تشغل ما نسبته : 73 % من مجمـوع السكان في افـريقيا ؛ 35 % فـي امريكـا اللاتينيـة ، 77 % في دول الشرق الاقصى ، 55 % في دول الشرق الاوسط و 74 % فـي الدول الآسيويـة ذات الاقتصـاد المخـطط ، وذلـك سنـة 1980 .
AO: Rapport sur l'alimentation mondiale; Rome 1984, P.58 .

3 ــ احصائيـات ، الديوان الوطني للاحصـائيات ، رقم 3/2/1984 ، ص . 10 .

ا ـ الوجـه الاقتصادي: ان العجـز المتنامي عن توفير الغذاء قد حتم اللجوء الى الاستيراد لتغطيته و بكميات متزايدة (1)، مما اصبح يشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات، و قد زاد من ثقله النسبي تراجع العائدات النفطية مع ظهور ثم استفحال الازمة الاقتصادية العالمية ، وكذا تراجع معدل التغطية من قبل الصادرات الزراعية ، اذ انتقل من 96 % كمتوسط عن الفترة 67/1969 الى 9ر2/سنة 1985(2). ضف الى ذلك الاختلالات المزمنة التي عرفتها قطاعات الاقتصاد الوطني ، و عرفها تموين الاسواق، و الاضطرابات المستمرة في الاسعار، بما اصبح يهدد المجهود التنموي ككل بالفشل .

ب ـ الوجـه الاجتماعي : ان التمايز الاجتماعي الحاصل بين الارياف و المدن سواء في مستوى الاجور أو الخدمات المقدمة نتيجة تركز النشاطات الاقتصادية الصناعية و الخدمية ـ الاجتماعية في المدن، قد ادى الى هجرة ريفية زراعية واسعة ضربت حزاما من الاحياء القصديرية حول المدن التي تستحوذ على مرتبات صناعية ، الامر الذي ادى الى انتشار مشاكل و امراض اجتماعية خطيرة كالبطالة، ازمة السكن، انحراف الشباب و غير ذلك . ثم ان قلة توفر الغذاء خاصة بالنوعية الجيدة لم يسمح بتحسين الراتب الغذائي (الوجبة الغذائية) الذي ما زال يقوم اساسا على الحبوب(3)، و لهذا كما نعلم آثاره السلبية على انتاجية العمل .

ج ـ الوجـه السياسي : و يتلخص في المخاوف المتزايدة من لجوء الدول المصدرة للغذاء الى استعماله كوسيلة ضغط و ابتزاز سياسية على الدول المستوردة له فيما اصبح يعرف بـ : " سلاح الغذاء او السلطة الخضراء "، و هو ما سيحد من استقلالية القرار

---

1 ـ اصبحت الواردات الغذائية تشكل 20 % من مجموع الواردات. احصائيات د .و.ا ، مصدر سابق، ص 10 .

2 ـ احصائيات، عدد خاص بالذكرى 25 للاستقلال 62/ 1987، سلسلة احصائية، عرض 62/1986، د .و.ا، رقم 15، افريل / جوان 1987، ص47 و 48 .

3 ـ بلغ استهلاك الفرد سنويا من الحبوب : 5ر147 كلغ سنة 1955 و 5ر183 كلغ سنة 1980 ، اي ما نسبته 2ر70 % من مجموع 264 كلغ مستهلكة من البطاطا ، اللحوم، الزيت و السكر .

H.AIT-AMARA, politiques agraires et alimentaires en Algérie, revue CE.N.E.A.P.N°3,Sept1985,p.138.

و حسب دراسة قامت بها مجلة الثورة الافريقية سنة 1975 فان 25 % من الاطفال الجزائريين المتراوحة اعمارهم بين 0 ـ 4 سنوات يحملون عوارض سوء التغذية .

G.BOUTALEB, la Revolution Africaine,N°89I,20-26Mars1981,p.27.

السياسي لهذه الدول ، و ما سياسة الولايات المتحدة الامريكية في هذا المضمار الا برهانا على ذلك . هذا بخصوص السياسة الخارجية ، اما بخصوص السياسة الداخلية فان عدم كفاية المحصول من المواد الغذائية من جهة، و اللجوء الى رفع اسعارها (خاصة الاساسية منها كالخبز) من جهة ثانية قد اصبحا عاملين مهمين من عوامل زعزعة الاستقرار السياسي في الدول المتخلفة زراعيا .

ان الزراعة الجزائرية اذا اريد لها ان تتمكن من " اعاشة السكان و باثمان معقولة"(1)، فلا بد لها ان تتخلص من الطابع التوسعي الذى لازمها و الذى كان من اهم مميزاته ما يلي :

— تشكيل الدورة الثنائية : حبوب — بور لأساس الدورة الزراعية ،

— ضعف مردودية التربة نظرا للاستغلال المفرط لها ، قلة العناية بها بحفظها من الانجراف و التعرية و التصحر ، و هو ما ادى الى هشاشتها و قلة خصوبتها(2)،

— ركود الانتاج ، واحيانا تراجعه ،

ذلك ان اية محاولة لرفع الانتاج لتغطية الطلب الوطني عن طريق زيادة المساحة الزراعية (التوسع الافقي) لا بد و ان تصطدم بعراقيل يصعب التغلب عليها الا بتكاليف باهضة، و عليه فان اللجوء الى استغلال ما هو متاح منها استغلالا كاملا وفق دورات زراعية ملائمة حسب ظروف كل منطقة، و البحث عن الطرق المناسبة لتكثيف ذلك الاستغلال (التوسع الرأسي) حيثما أمكن ذلك كمرحلة أولى يعتبر اجدى في الوقت الراهن .

و فعلا فقد بذلت مجهودات لا يمكن لأحد ان ينكرها في سبيل بعث زراعة حديثة و مكثفة ، و لكن بروز العديد من العراقيل و السلبيات حالت دون الوصول الى هذا الهدف المنشود ، و الذى يتطلب تحقيقه في الواقع امكانات مادية و بشرية ضخمة و مناسبة و ارادة سياسية قوية و تنظيما شاملا و محكما يستبعد الحلول الظرفية الآنية في معالجة النواقص المسجلة، هاته العراقيل التي يشكل تتبعها و ابرازها

---

1 — كهدف يبدو اكثر واقعية و مشروعية من بين اهداف اخرى كانت مناطة بالزراعة الجزائرية .

2 — حيث ظل مردود الهكتار من الحبوب يدور حول 6 قناطير ، في حين تدهور مردود الحوامض الى 70 قنطارا و الزيتون الى 0.2 للترا و الخضر الجافة الى قنطارين ، و هي مردودية تقل بكثير عن مثيلها في دول حوض البحر الابيض المتوسط، اين بلغت مردودية الحبوب في تونس 12ق/هـ، و الزيتون في اليونان 900ل/هـ، و الحوامض في المغرب و اسبانيا 140 و 170ق/هـ على التوالي .

وزارة الفلاحة و الصيد البحرى، برنامج العمل لتكثيف الانتاج الزراعي ، ملخص جوان 1984، ص. 3 .

موضوعا لدراستنا هاته ، بعد ان لاحظنا عدم شمولية الدراسات المتوفرة في هذا المجال بتعرضها الى جوانب محينة من المشكلة الزراعية دون الجوانب الاخرى .

ولقد اعتمدنا في الدراسة اسلوبا وصفيا وتحليليا حاولنا تدعيمه بالارقام والادلة ما امكن ، مع تقسيمها الى قسمين اثنين :

القسم الاول : ويحتوى على فصل تمهيدي يتناول اهم مظهر من مظاهر التوسعية الزراعية في الجزائر ونعني به وجود البور (او نظام استراحة الارض) والفوائد التي يمكن جنيها بتقليصه ، وفي ختام هذا الفصل نخلص الى عرض بعض التعريفات المقدمة للتكثيف الزراعي وشروط تحقيقه ونجاحه ، ثم على فصل اول يمهد لنا لاستحضار المعوقات التقنية للتكثيف الزراعي ، ويتعلق الامر بالمدخلات الزراعية من عتاد وبذور واسمدة ، وكذلك الري . كما يحتوى على فصل ثان يتعرض بالتحليل الى مشكلة اليد العاملة والتأطير والتأهيل ، بما في ذلك مشكلة الارشاد والبحث العلمي الزراعيين . اما الفصل الثالث فيدارس مشكلة التسويق والاسعار التي كما نعلم لهما تأثير مباشر على دخول المزارعين وتوزيع فائض القيمة ، وعلى فصل رابع يطرح اشكالية التمويل الفلاحي وتأثيراتها السلبية على الفلاحة . اما الفصل الخامس والاخير فيبرز المعوقات التنظيمية في الفلاحة ونعني بها السياسات والاصلاحات الزراعية المتعاقبة .

ونلاحظ ان هذا القسم هو قسم نظري وعام في نفس الوقت ، ويجعل من الزراعة الجزائرية ككل مجالا للدراسة .

القسم الثاني : لتقريب الصورة اكثر حاولنا في هذا القسم الوقوف على عينة من معوقات التكثيف الزراعي عبر دراسة ميدانية ، وقد اخترنا لذلك بلدية العلمة (لأسباب سنأتي على ذكرها في حينها) ، وقد اسمينا هذا القسم بالقسم العملي . ويحتوى القسم على فصلين اثنين : الاول ويتعلق بالقطاع الاشتراكي ، اما الثاني فيتعلق بالقطاع الخاص ، محاولين تتبع نفس عناصر الدراسة الواردة في القسم الاول ما امكن .

واشير الى ان فترة الدراسة تتركز اساسا على فترة ما بعد المخطط الرباعي الثاني بالنسبة للقسم الاول ، وكنا ننوى ان تكون كذلك بالنسبة للقسم الثاني ، ولكن قلة المصادر جعلتنا نقتصر على فترة ما بعد سنة 1981 كفترة للدراسة في هذا القسم .

كما أنبه اخيرا الى الصعوبات التي اكتنفت البحث والمتمثلة اساسا في قلة المراجع وقدم الاحصائيات وتضاربها الكبير وعدم تجاوب القطاع الخاص اثناء التحريات .

الفصل التمهيدي:

إستمرارية نظام التبوير

الفصل التمهيدي : استمرارية نظام التبوير

ان تلبية احتياجات البلاد من مختلف المواد الغذائية و خاصة الاستراتيجية منها يقتضي استغلال جميع الامكانيات الزراعية المتاحة و في مقدمتها الارض، و هذا لا يتأتى الا بتقليص نظام البور القائم على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية (مابين 40 — 45%) .
و نقول تقليص لان التجربة و الواقع قد اثبتا انه لا يمكن القضاء عليه نهائيا (على الاقل في الامد المنظور) و أن كان هذا يبدو و حتمية لا بد منها نظرا لمحدودية المساحة الزراعية كما سبق القول .

ان وجود البور يعد دليلا قاطعا على وجود زراعة توسعية (Extensive) قائمة اساسا على زراعة الحبوب ، كما انه يعد دليلا على العجز في استغلال الارض الزراعية حيث لا يتم هذا الا جزئيا و بصفة متقطعة في الزمان و المكان و هذه سمة من سمات الاقتصاد الزراعي المتخلف (1) .

و الملاحظ ان زراعة الحبوب تترافق دوما مع وجود البور الذي يعتبر في بلادنا تقنية قديمة تعود الى فترة ما قبل الاستعمار (2) و تقضي هذه التقنية بترك قطعة الارض التي استغلت في زراعة الحبوب تستريح مدة سنة على الاقل للمحافظة على خصوبتها و هي بذلك تكاد تمس نصف الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب تقريبا .

و قد طور المعمرون هذه التقنية لما لاحظوا تدني مردودية الحبوب فاصبحوا يعمدون الى الحرث العميق قبل البذر (3)، و كنتيجة لتوفر المواد العضوية المختزنة في التربة زادت المردودية و الانتاج و لكن لامد غير طويل مما حتم العودة الى نظام التبوير غير المحروث .

---

1 — بسير جوروج ، الوجيز في الجغرافيا ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص ، 189 .
2 — مع تبدل التقنيات طبعا .
3 — وقد كان الاهالي يزرعون الارض اولا ثم يحرثونها حرثا خفيفا مع المحافظة على نظام التبوير .
S - BELAID , aspects de la céréaliculture algérienne , OPU, Alger, 1986 p144.
وقد بدأت في تطبيق ذلك شركة (Société Génévoise de S...) مستهدفة من وراء ذلك ازالة التأثيرات (Aléas) المناخية عن طريق زيادة الاعمال الزراعية و تعميق الحرث اكثر فاكثر .

و مع بداية دخول المكننة الى الجزائر توفرت امكانية القيام باعمال زراعية عديدة في وقت اقل ، فادخلت طريقة الزراعة الجافة (Dry – farming) الاميريكية (1) ، و هي طريقة تقتضي عمل الارض 4 او 5 مرات في السنة مع الحرث العميق ، ولكن مع انخفاض المردودية من جديد لجأ المعمرون الى طريقة جديدة وهي : البور الكامل (Jachère intégrale) والتي تقوم على اجراء اعمال على الارض الزراعية 14 او 15 مرة في السنة(2). وقد ادى ذلك الوضع الى انهاك التربة عن طريق خفض نسبة المواد العضوية (Humus) فيها (3) بتحويلها الى مواد معدنية بواسطة الاكسدة التي توفرها التهوية الناجمة عن الحرث(4) .

وبعد الاستقلال فقد اصبح استمرار نظام التبوير يهدف (في القطاع الاشتراكي) الى تعظيم انتاج الحبوب الموالي اكثر مما يهدف الى تعظيم انتاج المزرعة الاجمالي ، فضلا عن انه اعتبر وسيلة لتنظيم العمل زمنيا (Dans le temps) نظرا لصعوبة التحكم في هذا الاخير بسبب كبر حجم المزارع و عدم توفرها على الامكانيات المادية اللازمة وهو ما ادى بتلك المزارع الى تبسيط انظمة الانتاج و تقنياته لصالح تقنيات متوسطة بغض النظر عن ملائمة الارض و المناخ .

1 — انواع البور

ا — البور الكامل

حيث تحرث الارض مبكرا في الفترة الممتدة من بداية الشتاء الى بداية الربيع

---

1 — وهي الترجمة الحرفية لكلمة (Dry – farming) ، الزراعة الجزائرية وزارة الفلاحة ، الفصل الرابع، عدد 11، سنة 1967 .

.. OUDINA, et , H . BOUZERZOUR , réduction de la jachère et conduite .. cheptel ovin . journnées d'étude) I.D.G.C, Sétif ,3 -4 juillet1987.

3 — تنتج المواد العضوية من تحلل الجذور ، مخلفات حصاد الحبوب ، اعشاب البور ، فضلات الحيوانات، المهاد و الاسمدة العضوية .
وتستفيد التربة في الجزائر من 200 كلغ مواد عضوية(للحصول على مردودية 10 ق/هـ) مقابل ضياع قدره 600 كلغ مواد عضوية /سنة .

.ADJLAT , Les causes techniques de la stagnation de l'agriculture algérienne , C.R.E.A , 1977 .

4 — وهو ما حدا بالبعض الى اطلاق تسمية " الزراعة المعدنية " على الزراعة الجزائرية .

ب ــ البور المحروث : حيث تحرث الارض في بداية الربيع .

ج ــ البور المرعي او بور الرعي : حيث تترك قطعة الارض بدون حرث لترعى حتى نهاية الربيع او بداية الخريف لتحرث بعد ذلك .

2 ــ مزايا البور

حسب البعض فان لنظام التبوير عدة مزايا تتلخص في :

ا ــ تكسير الخاصية الشعرية للتربة (La capillarité) و اعاقة التبخر اى تخزين المياه في التربة .

ب ــ منع الاعشاب الضارة من النمو و التكاثر .

ج ــ تخصيب الارض عن طريق توفير التهوية الجيدة و السماح بتحويل المواد العضوية الى مواد معدنية .

د ــ توفير مساحات رعي واسعة " و لو كانت قليلة القيمة الغذائية " لقطعان الماشية اذا كان من نوع البور غير المحروث .

3 ــ مساوئ نظام التبوير

بينما يرى البعض الآخر ان نظام التبوير لا يخلو من عيوب و مساوئ ينحصر اهمها في النقاط التالية :

ا ــ عدم توفير امكانية تخزين المياه في التربة ليستفيد منها الزرع التالي ، و ذلك لانه ثبت تقنيا ان ذلك لا يتم الا في التربة العميقة التي يزيد عمقها عن 50 سم ، و حيث تتوفر كمية امطار سنوية تقارب 300 مم و خاصة اذا ما تم الحرث في وقت متأخر (ماى ، جوان ، جويلية) و هو ما يحدث عادة نتيجة عدم توفر العتاد الكافي او عدم العقلانية في استعماله، اضافة الى ان المياه المختزنة تكون عميقة بشكل لا يسمح للنباتات المزروعة بامتصاصها ، كما انه لا تتم اية عملية لفرش المهاد اثناء الحرث لاعاقة التبخر (1).

ثم ان نمو الاعشاب الضارة (Le salissement) الذى يحبسالمياه المختزنة لصالحها (2) يتوقف على تاريخ تنفيذ العمليات الزراعية من حرث

---

1 ــ المهاد هو طبقة من التبن تفرش على الارض لحماية التربة او النباتات .

2 ــ حيث تذهب الاعشاب الضارة باكثر من 30 % من مخزون رطوبة التربة ، اضافة الى حوالي 3 كلغ آزوت ، 44 كلغ بوتاس ، 3 كلغ فوسفور في كل هكتار . المهندس الزراعي العربي ، العدد 25 ، 1989 ، ص . 65 .

و تكسير للطوب سواء بالنسبة للبور او للمزروعات السابقة (1).

ب — دور المخصب الذى يقوم به البور (2) يمكن للاسمدة ان تقوم به مع توفير مردودية اكثر ارتفاعا، و هذا اعتقاد سائد يجب اعادة النظر فيه ، ذلك ان المشاذة العضوية تتحول الى مادة معدنية (Se minéralise) سريعا بفعل التهوية (Aération) و الرطوبة و بفعل الحرث في الربيع، الشئ الذى يحدث تأثيرا سيئا على تربتنا الفقيرة في المواد العضوية (حيث يخفض البور نسبتها من 2 % الى 0،5 % في المدى الطويل) (3)، ثم ان امطار الخريف تجذب تلك المواد المعدنية محهة الى اعماق التربة مما لا يسمح للنباتات بالاستفادة منها، و عليه يمكن القول بانه زيادة على عدم استعمال الارض، فان البور يسبب انهاكها (Epuisement) على المدى الطويل (4).

ج — تجميد مساحات واسعة من الاراضي يمكن استغلالها في اطار دورة زراعية ملائمة في انتاج الحبوب الجافة و الاعلاف مما يسمح بتكثيف الانتاج و زيادة الدخل .

د — تزداد مساوئ البور نتيجة عدم تطبيق بعض التقنيات المطلوبة لعدم توفر العتاد او كمحاولة لضغط التكاليف في المزارع، او كنتيجة لتطبيقها السئ (كنوعية الحرث) و هذا ما يحدث حتى في محطات التجريب .

هـ — لا يوفر فرص العمل الدائم للمزارعين (اى يقلل من عدد ايام العمل في السنة) ولا يسمح بالاستغلال الجيد للآلات الزراعية .

و — اذا كان نظام البور المتبع هو نظام البور المحروث فانه لا يساعد (بل يمنع) تربية المواشي و بالتالي يحرم الارض من امكانية الاستفادة من كميات معتبرة من السماد الطبيعي (5) .

---

1 — A . OUDINA et H . BOUZERZOUR , op . cit , p . 6 .

2 — كما سيأتي في القسم العملي من هذا البحث فاننا لم نتمكن من التأكد من ذلك .

3 — M . COTE , mutation rurales en Algérie, le cas des hautes plaines de l'est , O.P.U , Alger , 1979 , p . 97 .

4 — A . OUDINA et H . BOUZERZOUR , op . cit , p . 145 — 146 .

5 — S . BEDRANI , les politiques agraires en Algérie , vers l'autonomie ou la dépendence ? C.R.E.A , 1982 , p.58 .

4 ـ تطـــور مســـــاحة البـــــور

تتــوقف مسـاحـــة البـــور " منــاخيــا " علـــى كميـــة و وقـــت هطـــول الا مطـــار فـــي فصـــل الخـــريـــف ، حيث ان قلـــة الا مطـــار او تـــأخـــرهـــا يـــؤ ديـــان الـــى تـــأخـــير عمليـــة الحـــرث و الـــزرع (1) ، و قـــد يـــؤ دى الا نحبـاس الطـــويـــل للمطـــر الـــى تقليـــص المســـاحـــات المحـــروثـــة و علـــيه تقليـــص ا لمســـلحـــات المـــزروعـــة. ٤٢٠٣٨٢

و الجـــد ول التـــالـــي يبـــين مســـاحة الا راضـــي المبـــورة كـــل عـــام مـــع نـــوع البـــور المطبـــق حسب نـــوع القطـــاع القـــانـــونـــي ، وكـــذا نسبتهـــا الى مجمـــوع المســـاحـــة الـــزراعيـــة :

---

1 ـ المســـاحة المـــزروعـــة تعتمـــد علـــى امطـــار الخـــريف ، بينمـــا الا نتـــاج يعتمـــد علـــى امطـــار الـــربيـــع .

جدول رقم (1) : تطور مساحة البور في مختلف القطاعات القانونية خلال الفترة 73/1986 .

الوحدة : هكتار .

السنوات	ق . التسيير الذاتي: بور غير محروث: محشوش	ق . التسيير الذاتي: بور غير محروث: رعي	ق . التسيير الذاتي: بور محروث في الربيع	ق . الثورة الزراعية: بور غير محروث: محشوش	ق . الثورة الزراعية: بور غير محروث: رعي	ق . الثورة الزراعية: بور محروث في الربيع	القطاع الخاص: بور غير محروث: محشوش	القطاع الخاص: بور غير محروث: رعي	القطاع الخاص: بور محروث في الربيع	المجموع	نسبة البور الى مجموع المساحة الزراعية %
1978	12640	192270	383190	5540	185910	232940	79510	1446850	1121600	3660450	48,53
1979	10350	104400	410600	9330	173500	255280	74600	1196100	1080550	3314710	44,21
1980	11520	148770	337010	18440	199210	165110	131820	1371360	583040	2966280	39,50
1981	6170	103980	474280	10270	181200	269270	53210	1256430	964810	3319620	44,20
1982	8680	278300	420490	5570	258510	209480	84920	1505240	825360	3596550	47,90
1983	7050	181100	699290	4470	113120	120620	64050	1255480	1026640	3471820	48,00
1984	13200	191340	383990	—	—	—	97670	1794620	778040	3258860	43,40
1985	13850	133890	418160	—	—	—	143560	1101640	639290	2450400	32,62
1986	14110	—	—	—	—	—	107410	—	—	2907290	38,59

المصـــدر :

- M.A.R.A , statistique agricole , série B ,
- pour 1986 : annuaire statistique de l'Algérie , N°13 , édition 1987 ,p. 115, 150 ,154 .

و هـو مـا يعطينـا حصـة كـل قطـاع مـن مجمـوع المسـاحات المبورة :

جـدول رقـم (2) : تـوزيع البـور بـين القطـاعـات القانـونيـة .

البيان / الموسم	ق . التسيير الذاتي		ق . الثورة الزراعية		القطـــاع الخـــاص	
	مساحة البور (هـ)	%	مساحة البور (هـ)	%	مساحة البـور (هـ)	%
1978	588100	16,07	424390	11,60	2647960	72,33
1979	525350	15,85	438110	13,22	2351250	70,93
1980	497300	16,77	382760	12,9	2086220	70,33
1981	584430	17,6	460740	13,88	2274450	68,52
1982	707470	19,67	473560	13,17	2415520	67,16
1983	887440	25,56	238210	06,86	2346170	67,58
1984	588530	18,06	—	—	2670330	81,94
1985	565910	23,10	—	—	1884490	76,90

المصـدر : محتسـب من الجـدول السـابق .

و الملاحظات التي نخـرج بها من الجـدولين السابقـين هـي :

أ ـ ارتفـاع نسبـة البـور الى مجمـوع المسـاحـة الزراعيـة ، مع بعـض التذبذب في هاته النسبـة .

ب ـ تمسـك القطـاع الخاص بنظـام التبـوير (خاصـة بـور الرعي) حيث يرتفع نصيبـه الى اكثر من ثلـثي المساحة المبـورة (81,94 و 76,99 % في الموسمين 1984/83 و 1985/84 مثلا) رغم ان مساحته الزراعية لم تبلـغ نسبتها في الموسمين المذكـورين الا : 67,70 و 67,57 % على التوالـي ، و هذا مـرده الى توسع هذا القطاع في زراعة الحبوب كما سيأتي و استعماله للـرعي و قلـة امكانياتـه الماديـة .

ج ـ قلـة مساحة البـور المحشـوش في القطـاع الاشتراكي مقـارنـة ببـاقي انواع البـور .

د ـ تفـوق مساحة البـور المحروث في الربيع لدى القطاع المسير ذاتيـا على البور المحشوش و بـور الرعـي معا و في كل المـواسـم ، على عكس القطـاع الخاص تمـامـا .

هـ ـ ان نسبـة البـور تتذبذب من موسم الى آخـر بدون علاقـة واضحـة مع المسـاحة الزراعيـة ، اذ نجد ان المـوسم 1985/84 مثلا قد عـرف انخفـاضا في المساحـة الزراعيـة مقارنـة بالموسم 1978/77 بنسبـة 22,40 % ، في حين انخفضت مساحـة

البور بنسبة 33,05 ٪ ، في حين نجد انه في الموسم 80/1981 انخفضت المساحة الزراعية بنسبة 0,425 ٪ مقارنة بالموسم 77/1978 دائما ، بينما لم تنخفض مساحة البور الا بنسبة 9,31 ٪ .

5 — اسباب انتشار البور

يستمد البور وجوده و استمراريته من عدة عوامل متداخلة و متكاملة نذكر بعضا منها في الآتي :

ا — عدم وجود العتاد الفلاحي اللازم و الكافي .

ب — مدى ارتباط المزارع بالسوق (نوع الانتاج هل هو سوقي ام للاستهلاك الذاتي) و قربها منها ، و مدى توفر وسائل النقل و طرق المواصلات ، و مدى ملائمة الاسعار المدفوعة للمنتجين و خدمتها لأهدافهم .

ج — مدى اتساع المساحات المخصصة للحبوب (1) .

د — مدى توفر الري و امكانياته ، و نشير الى ان الزراعة الجزائرية تعاني من تناقض واضح : فحيث تتوفر كميات هامة من الامطار (مما يعني امكانية تكثيف اكثر) في المناطق الساحلية و شبه الساحلية ، تضيق السهول و الارض الزراعية بصفة عامة ، و حيث تتوفر هذه الاخيرة تقل الامطار و تزداد الحاجة الى الري و الصعوبات في توفيره ايضا .

هـ — مدى توفر امكانية التمويل القروض والاستثمارية منها على وجه الخصوص .

و — حجم المزارع و هيكلها القانوني : ان كبر حجم المزارع و قلة العتاد يؤدي بهما حتما الى محاولة تنظيم الاستغلال يترك جزء من الارض بدون استغلال ، تماما كما يؤدي فرض المخططات الزراعية من قبل الادارة على مزارع القطاع الاشتراكي الى التأثير على مساحة البور ، و هو ما يؤدي بنا كذلك الى القول بان البور يرتبط ~~كذلك~~ بحجم المزارع اي بالمساحة الزراعية .

ز — مدى توفر اليد العاملة و التأطير الفني للمزارع ، حيث يلاحظ ان بعض

---

1 — في محاولة لدراسة علاقة البور بزراعة الحبوب الشتوية و المزروعات العشبية الاخرى و المساحة الزراعية احصائيا عن طريق حساب معامل الارتباط بين البور و العناصر المذكورة ، تبين ان هذا المعامل يساوي الآتي عن الفترة 78/ 1985 :
— بالنسبة للحبوب الشتوية = — 0,18 .
— بالنسبة للمزروعات العشبية الأخرى من غير الحبوب الشتوية = — 0,79 .
— بالنسبة للمساحة الزراعية = — 0,763 .

الاعمال مازالت تؤدى يدويا ، وعليه فان قلة توفر اليد العاملة خصوصا اذا كانت مختصة يؤدى الى الاستغلال غير الكامل للمساحة الزراعية .

6 — الزراعات البديلة للبور

عرفنا ان استمرار وجود البور يعتبر دلالة قاطعة على الزراعة الموسعية ، وعرفنا ايضا انه بتجميده لإستغلال مساحات هامة من الاراضي الزراعية تكون له العديد من الآثار السلبية سواء على تقليل دخول المزارعين بحرمانهم من دخل اضافي عن طريق حرمانهم من كميات انتاج اضافية ، او على المجتمع ككل عن طريق منعه لتنويع الانتاج وزيادة كمياته ، او على الارض المبورة ذاتها بحرمانها من وجود نباتات تمنع عنها التعرية والانجراف ، في نفس الوقت الذى يؤدى فيه الى انهاكها ايضا

وهكذا نفهم ان تقليص مساحة الاراضي المستريحة سيكون له من الفوائد ما يكفل القضاء على السلبيات المذكورة سابقا ، وفعلا فان ذلك (اى تقليص مساحات البور) في المساحات (المناطق) التي يتراوح معدل امطارها السنوى بين : 350 — 500 مم وهي تمتد على مساحة حوالي 5ر1 مليون هكتار يعد امرا ممكنا .

كما انه يمكن ازالته في المناطق ذات معدل الامطار السنوى الاكثر من : 500مم والمتراوحة مساحتها بين : 150 — 200 الف هكتار ، وذلك بادخال زراعات متنوعة محلية كالاعلاف والخضر الجافة ، وهو ما نقوم باستعراضه في هذه النقطة .

6 — 1 . الاعلاف

تلعب الاعلاف دورا هاما في زيادة دخل المزارعين مباشرة ببيعها او غير مباشرة باستعمالها كعلف للحيوانات ، وفي كلتا الحالتين فان انتاجها الواسع سيسمح لا محالة بتكثيف الثروة الحيوانية وما ينجم من ذلك من توفر لمنتوجاتها المختلفة من لحوم وحليب واصواف وجلود .

وتنقسم الاعلاف الى قسمين رئيسيين هما :

ا — الاعلاف المزروعة .

ب — الاعلاف غير المزروعة (او الطبيعية) وتشمل البور المحشوش وبور الرعي والمروج الطبيعية .

6 — 1 — 1 . مساحة الاعلاف

كان تطور مساحة الاعلاف بمختلف انواعها كما يبينه الجدول المدرج التالي

جـدول رقـم (3) : تطـور مسـاحـة الاعـلاف خلال الفـترة 78 / 1986 .

الوحـدة : هكتـار

البيـان / السنـة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
1 ـ اعـلاف مـزروعـة	296430	349340	410030	415090	413070	550260	584960	810560	715870
2 ـ اعلاف غـير مزروعـة	1948940	1582950	1898770	1628530	2162300	1649230	2117320	1422100	غ م
ا ـ مـروج طبيعيـة	26220	14670	17650	17270	21080	23960	20490	29150	26510
ب ـ بـور محشـوش	97690	94280	161780	69650	99170	75570	110870	157420	121529
ج ـ بـور رعـي	1825030	1474000	1719340	1541610	2042050	1549700	1985960	1235530	غ م
3 ـ مجـمـوع	2245370	1932290	2308800	2043620	2575570	2199490	2702280	2232660	ـ
نسبـة 1 الى مجمـوع الـزراعـات العشبيـة %	09,24	09,92	10,53	11,70	12,65	17,76	16,08	18,25	ـ

المصـــــدر :

- M.A.R.A, statistique agricole , série B ,
- Annuaire statistique de l'Algérie , N°13 , op.cit , p .148 .

اما ما يمكن استخلاصه من الجدول فهو الآتي :

ا ـ تذبذب مساحة المروج الطبيعية مع قلتها ، حيث تقل نسبتها احيانا عن 1 % كما في سنة 1984 اين بلغت 0,75 % من مجموع مساحة الاعلاف.

ب ـ عظم مساحة بور الرعي رغم قلة قيمة حشائشه الغذائية (1)، و هذا يعد دليلا على التربية التوسعية (Elevage extensif) للقطعان .

ج ـ تذبذب مساحة الاعلاف المزروعة مع زيادتها المطردة و يعزى هذا الى تذبذب المساحات المبورة ذاتها .

د ـ سوء توزيع مساحات الاعلاف بين الاصناف المختلفة .

هـ ـ قلة حصة القطاع الخاص من الاعلاف المزروعة وكبرها في الاعلاف الاخرى كما يبين ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (4) : حصة القطاع الخاص من الاعلاف % (2) .

نوع العلف / السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
اعلاف مزروعة	28,15	35,07	35,85	47,30	48,34	49,71
اعلاف غير مزروعة	79,62	81,48	74,10	81,09	90,33	89,12
ـ مروج طبيعية	48,78	53,56	58,20	74,58	72,30	76,30
ـ بور محشوش	81,84	76,40	85,63	84,75	88,09	91,20
ـ بور رعي	79,76	81,50	73,70	81,00	90,36	89,16
مجموع الاعلاف	70,48	71,66	67,97	72,64	81,25	74,81

ان القطاع الخاص وان كان يستحوذ على معظم المساحة العلفية، الا ان مساحة الاعلاف المزروعة لديه قليلة رغم تزايدها المستمر اذ لم تتجاوز نسبتها في احسن الاحوال 49,71 % من مجموع الاعلاف المزروعة (كان ذلك في الموسم 84 ـ 1985) ، في حين تتجاوز نسبة الاعلاف غير المزروعة

---

1 ـ حيث لا توفر الا بين 100 ـ 200 وحدة علفية / هكتار في السنة ،
A. ABD-ELGUERFI, céréaliculture, ITGC, N°16, 1°et 2°trimèstre 1987, p .1 .

2 - Calculé d'après: statistique agricole , série B .

لـديه 90 % من اجمـالـي مساحة الاعـلاف غير المـزروعة كمـا في الموسم 83ـ 1984 .
و سنـأتـي على اسبـاب عـدم تـوسع القطاع الخاص في زراعـة الاعـلاف المزروعـة فـي الجـزء التطبيقـي مـن هـذا البحـث .

6 ـ 1 ـ 2 . الاعـــلاف المــــزروعـــة

يـلاحـظ علـى هـذا النـوع مـن الاعـلاف مـا يلـي :

ا ـ غلبة خليط " بيقية ـ خـرطال " عليها ، و هو صنف قليل القيمة الغذائية ، اذ لا يعطي الا حوالي 0،7 وحدة علفية للكلغ في حالة ما اذا حفظ بطريقة جـيدة ، و لكن ما يشاهد في الواقـع هو تأخر فترة الحش و سوء ظروف الحفظ ، فأسلوب السيلاج (Ensilage) لم ينتشر على نطاق واسع بعـد . و عموما فائـدا تجزم بعدم التحـكم في تقنيات زراعته اذ ان هذا النـوع من العلـف قد اصبح يقـارن بالتـبن (1).

ب ـ ان نسبتها لم تعرف زيادة محسوسة الا ابتداء من الموسمين 82 / 83 و 83 / 1984 (2) .

ج ـ الاعلاف الخضراء المخصصة عادة لتغذية الحيوانات الحلوب لم تنتشر زراعتها بعد ، و عليـه فهي لا تدخـل الا بنسبة ضئيلة في التغذية مما جعل انتـاج الحليب متذبـذبـا و انتـاج اللحـوم احتمـاليـا (Aléatoire)(3).

د ـ كما نسجل تدنـي مردودية الاعلاف المستهلكة يابسة ، اذ لم تبلغ عن الفتـرة 78 / 1985 الا 8،18 ق/هـ فقـط.

و الجـدول المـوالي يعطينـا فكـرة عن تطور مسـاحة هذا النـوع مـن الاعـلاف

6 ـ 1 ـ 3 . الاعـلاف و الثـروة الحيـوانيـــة

عرفنا ان الاعلاف لها دور كبير في تنمية تربية الحيوانات و تكثيفها ، بقي ان نضيف ان تربيـة الحيوانات تشكل احيانا مصدر الدخل الوحيد لبعض المزارعين هذا من جهة ، و من جهة ثانية فان الثـروة الحيوانية تساعد في تحسين الراتب الغذائي بتوفير البروتينات ذات الاصل الحيواني و تنميـة بعض الصنـاعات الغذائية و الجلدية و النسيجيـة المـرتبطـة بهـا .

و فيما يلـي سنستعـرض تطور قطعـان الانعـام ذاكرين اسبـاب ضعف كل صنف منها ، تـاركـين الاسباب العامة المشتركة لنقطة منفصلة ، مشيرين في البدء الى تعريف انواع التربية المعروفة .

---

1 — A . ABD-ELGUERFI ,op . cit ,p .1 .

2 ـ تبلغ نسبتها الى مجموع الاراضي الزراعية ما بين 40 ـ 50 % في الـدول المتقدمـة .
M .T .BENYOUCEF ,in Algérie verte ,N°2 , 1er trimèstre 1986 ,M.A.R.A, p.30 .

3 ـ و هذا راجع برأينا الى قلة مساحة الاعلاف المروية التي لم تبلغ الا 20000 هكتار من بـين 584960 هكتـار اعلافا مزروعة ، و هذا فـي المـوسم 83/1984 .

جدول رقم (5) : تطور مساحة الاعلاف المزروعة خلال الفترة 78/1986 .

الوحدة : هكتار

الصنف / السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
1 ـ يابسة									
ـ بيقية ـ خرطال	201660	240690	278470	254250	269000	283250	300850	398500	364010
ـ برسيم	2570	2940	2790	3050	4250	2410	4780	1760	1360
ـ مختلفة	50930	62570	72200	99330	87150	104600	163210	146210	222690
المجموع	255160	306200	353460	356630	360400	390260	468840	546470	538060
2 ـ خضراء									
ـ شعير علفي	450	560	440	650	1740	60	100	110	-
ـ شيلم (Seigle)	24440	29610	42840	45110	40380	152170	99660	251320	-
ـ فصة (Trèfle d'ALEX)	5790	5430	5400	5720	5210	3760	4630	6010	-
ـ برسيم	7390	4380	4510	3220	2520	2100	8290	2450	-
ـ ذرة صفراء وذرة بيضاء	3200	3160	3380	3760	2820	1910	3440	4200	-
المجموع	41270	43140	56570	58460	52670	160000	116120	264090	127810
نسبة 1 من الاعلاف المزروعة %	86,08	87,65	86,20	85,92	87,25	70,92	80,15	67,42	82,14
نسبة 2 من الاعلاف المزروعة %	13,92	12,35	13,80	14,08	12,75	29,08	19,85	32,58	17,86

المصدر : Statistique agricole , série B , et , annuaire statistique de l'Algérie , N°13 , op.cit, p .115, 148

6 ـ 1 ـ 3 ـ 1 . انـواع التربيـة

هناك نوعين رئيسيين من طرق تربيـة الحيوانات هما : طريقـة التربيـة المكـثفـة و طـريقة الـتربيـة التـوسعيـة ، وفيما يلي تعريـف مختصـر بكـل طـريقـة :

ا ـ الـتربية المكثفـة

و تقتضـي تربية اكـبر عـدد ممكن من الحيوانـات على مساحـة ضيقـة و ذلك باقـامـة الزرائب و الابنيـة الملائمـة و تأمـين الاعلاف المختلفـة (المركبـة و غير المركبـة) و توفير الرعايـة البيـطرية ، واختيـار أفضل السلالات الممكنـة ،كل سـلالة حسب اختصـاصها (لحـم ،حليب ،صـوف ،بيـض . . .الخ) ،حـتى ان البعض اصبـح يتحـدث عـن "صناعة الانتـاج الحيـواني " بالتحويـل الجذري لطبيعة التربيـة ،حيث تصبـح الوحدات الانتاجية بمثـابـة (مصـانع لـلانتـاج الحيـوانـي)(1) .

ب ـ الـتربيـة التـوسعيـة

و هـي طريقة تقليـدية تعتمـد على رعي الحيوانات في المراعـي مع امكانيـة مـدها ببعـض الاعـلاف في وقت نـدرة الكـلا ، مع قلـة متابعتها و مـراقبتها (2) .

6 ـ 1 ـ 3 ـ 2 . الأغنـــام

تعـتبر تربيـة الأغنام الاكثر انتشـارا ، وقد بلغ تعـداد القطعان الآتـي :

جـدول رقم (6) : تطـور قطيـع الاغنام خلال الفترة 1986/78 .
الـوحدة : الف رأس

القطاع / السنـة	1978	1980	1982	1983	1984	1985	1986
قطـاع خـاص	9869,6	12368	14228	16563	14797	14732	12611
ق . م . ذاتيا	604	552	643	742	868	927	1155
ق . ث . زراعية	389,5	450	628	397	—	—	—
المجمـــوع	10863,1	13370	15499	17702	15665	15659	13766

المصـــدر :
- M.A.R.A ,statistique agricole , série B ,
- Annuaire statistique de l'Algérie , N° 13 , op . cit , p . 155 .

---

1 ـ محمد السيد عبد السلام ،التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي، عالم المعرفـة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، عدد 50 ، ص . 283 .

2 ـ و يمكن اضافة طريقة التربية نصف المكثفة او نصف التوسعية التي تعد طريقة وسطـا .

ان تـأرجـح عـدد رؤوس الاغـنـام مـرده الى عـوامل عديدة نذكـر بعضا منها في التالي :

ا ـ تـواجد معظم القطعان (80 ٪) (1) فـي منطقـة السهـوب و هي منطقـة تقع بـين خطـي المطـر 350 مم شمـالا و 100 مم جنـوبا ، و هذه القطعان خاضعة لطريقـة الـتربية التقليـديةالمعـروفة باسـم (العشابـة) و الـتي يمارسها الرحل .

ب ـ قلـة الكـلا الناتجـة عـن ظـروف طبيعيـة و مناخيـة مـن جهـة ، و عـــن الا ستغـلال المفـرط للغطـاء النباتـي نتيجـة زيادة عـدد رؤوس الماشيـة فـي الهكتـار مـن جهـة ثانيـة .

وبخصـوص السبب الا خـير نشـير الى ان عـدد رؤوس الماشية /هـ قـد زاد في المناطـق السهبيـة (وهي المعـروفة بانها منطقـة رعـوية و بانها منطقـة الخروف) بـ: 8 مـرات بـين سنـوات 70 ـ 1988 ، منتقـلا مـن رأس واحد الى ثمـانيـة ، بينمـا هـو لا يتجـاوز 5ر0 رأس فـي المناطـق الحبـوبيـة(2) .

و قـد أثـر هـذا على مـراعي السهـوب الـتي لم تعـد تـوفـر الا 110 وحـدة علفيـة في الهكتـار (مقـابل 3000 وحـدة في المتـوسط للاعـلاف المزروعـة)(3) .

ج ـ عـدم تحقـق اهـداف البرامـج الخاصة بالمناطـق السهبيـة رغـم انشـــاء المحافظـة الساميـة لتنميـة السهـوب (H.C.D.S)(4) وعـدم فعاليـة بـرنامجها الذى يتطلـب اعتمـادات كبـيرة و وقتـا طـويلا ، مع الشـك في نجاعـة بعض بنـــوده كتحـريم الـرعـي في المناطـق الـو... بـين خطـي المطـر : 300 ـ 400 مم جنـوب التل (فـي المتـوسط لمـدة 5 سنـوات) (5) وعلـى مساحـة تقارب 5ر1 مليـون هكتار ، وهـو اجراء يهـدف الى مـراعـاة التناسب بـين حاجة الحيوان مـن الغذاء و الـعلف من ناحيـة وكثافـة النمـو الطبيعـي ... الرعـي من ناحيـة اخـرى وذلك بتخفيـف الضغـط على المـراعـي و الحيلـولـة دون الـوصول الى الرعـي الجائـر الذى يستنـزف المـراعـي و يـؤدى الى اختلال

---

1 ـ الدليل الاحصائي و الاجتماعي ، المؤسسة ... للنشر و الاشهار ، 1987، ص. 98 .
و قـد حـدد هدف رأس واحـد في كل 3 هكتارات في السهـوب ... ان هذه المنطقة اصبحت امكانياتها لا تتعـدى 10 ـ 20 ٪ ممـا كانت عـليه سنـة 197.. .
ـ حـديث وزيـر الفلاحة لجريدة المجاهـد اليومـي ، عـدد 6 مـاى 1986 .

2 et 3 - S . BOUDCHICHE, actualité économie ,N° 31, octobre1988,p .36 .

4 ـ بمـوجب القـرار 81 ـ 337 المـؤرخ في 1981/12/21 ، وقـد تم تقسيـم المناطق الـرعـوية الى 1200 وحـدة مـوزعة على 8 ولايات، انشأ منها حـــتى سنـة 1987 : 26 وحـدة فقـط .

5 ـ اربيح محمد ارزقي ، انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائرى، م . و . للكتاب، الجزائر ، 1985 ، ص. 288 .

التوازن بين معدلي استهلاك الاعشاب و نموها الطبيعي .
و تحريم الرعي كما يقول " محمد بوخبزة " لا يشكل حلا كافيا بحيث يجب التمييز بين التكثيف في الوحدة المساحية او الزمنية و بين مجرد تعديل شكل الرعي و لذا فان منع الرعي في منطقة معينة لا يعتبر تكثيفا للانتاج النباتي فيها . فهذا الحل يعطي زيادة هامشية لمصادر اضافية مع افتراض تخفيض حجم القطعان ، فهو مجرد تخزين للاعشاب التي كانت موجودة من قبل و ليس تكثيفا لها (1) .

د — عدم توفر نقاط الماء الكافية (الهدف بئر واحدة لكل 3000 هـ) مما اضطر المربين الى جلب المياه بواسطة الصهاريج من اماكن بعيدة و الى استعمال مياه الامطار المتجمعة (الغدير) رغم ما يحمله من مخاطر انتشار الامراض و الاوبئة .

هـ — التوسع في زراعة الحبوب على حساب المراعي رغم مردوديتها الضعيفة وكونها عامل تعرية للارض و تصحر لها في المناطق السهبية الجنوبية بوجه اخص .

و — عدم وجود اي شكل من اشكال التكامل الفعلي بين السهوب و مناطق الحبوب في الشمال في مجال تربية المواشي عن طريق لنشاء تعاونيات مشتركة او عقود تكفل التعاون في حل مشاكل تربية المواشي بما يضمن الاقلاع عن حياة البداوة و الترحل (2) .

6 — 1 — 3 — 3 الابقار

كان تطور تعداد قطيع الابقار كما يعطيه الجدول الموالي :

---

1 – M . BOUKHOBZA, l'agropastoralisme traditionnel en Algérie, de l'ordre tribal au désordre colónial, OPU,Alger1982 ,p .384 .

2 — حيث يقدر عدد العشابة المتنقلين صيفا الى الشمال بـ: 200 الف شخص . الدليل الاحصائي و الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص . 98 .

جدول رقم (7) : تطور قطيع الابقار حسب القطاعات خلال الفترة 78/1986.

الوحدة : الف رأس.

القطاع / السنة	78	79	80	81	82	83	84	85	86
قطاع خاص	1122,7	1230	1264	1288	1407	1554	1319	1348	1284
قطاع التسيير الذاتي	85	88,2	83	84	89,6	85,5	84,65	68	62,6
قطاع الثورة الزراعية	5,1	9,7	8,4	4,3	4,3	2,4	—	—	—
مجموع	1212,8	1327,9	1355,4	1376,3	1500,8	1631,9	1403,65	1416	1346,6

المصدر : Statistique agricole , série B , et , annuaire statistique de l'Algérie , N°13 , op.cit, p . 155 -

- والملاحظ انه ما عدا الانخفاض الذي عرفه عدد القطيع في الموسم 83 - 84، فانه قد عرف نموا مطردا ليصل ذروته في الموسم 82 - 1983 .

كما نسجل استحواذ القطاع الخاص على معظم القطيع : (95,2 % في الموسم 84 - 85)، وهي نسبة لم تكن الا 92,65 % في الموسم 78 - 1979 .

ونذكر ان الابقار الحلوب قد شكلت في الموسم 84 - 1985 ما نسبته 58,4 % من اجمالي القطيع وهي نسبة تقل من مثيلتها للموسم 77 - 1978 اين كانت 62,91 % .

- غلبة الطابع التوسعي على تربية هذا النوع من الحيوانات اذ كانت نسبة الابقار المرباة تربية توسعية كالتالي :

جدول رقم (8) : نسبة الابقار المرباة تربية توسعية % (1).

84	83	82	81	80	77	73
86,25	89,13	88,14	87,76	88,14	86,2	86

وهذا ما يفسر لنا ضعف المردودية سواء فيما يتعلق بانتاج الحليب او اللحوم(2).

- قلة عدد الابقار المحسنة والعالية الانتاج والبالغة نسبتها سنة 1987 : 17 % من مجموع الابقار (3) او ما يعادل 145356 بقرة محسنة مقابل 705000 بقرة محلية .

وتتشكل الابقار المحسنة من نوعين رئيسيين هما : (Pie rouge) و (Pie - Noire) ، والسبب في ذلك هو عدم تحقق برامج الاستيراد كاملة والتي سجلت تراجعا كبيرا في السنوات الاخيرة، اذ انتقلت من 9204 رؤوس للفترة 70 - 1973 الى 5360 راسا للفترة 74 - 1977(4) الى " صفر" بعد ان كان مقررا استيراد ما مجموعه 20000 راس خلال المخطط الخماسي الاول(5)، الى 8650 راسا في الموسم 86 - 1987 (6).

---

1 - M . T . BENYOUCEF , op.cit , p . 31 .

2 - بلغ وزن الذبيحة الصافي من الغنم 20 كلغ ومن البقر 160 كلغ في الموسم 86 - 87 مقابل مردودية نظرية قدرها 25 و 200 كلغ على التوالي .

3 - S . BOUDCHICHE , op.cit , p . 38 .

4 - S . BEDRANI , les politiques agraires en Algérie, op.cit , p .155 .

5 - M . T . BENYOUCEF , op.cit , p .29 .

6 - S . BOUDCHICHE , op.cit , p .38 .

6 - 1 - 3 - 4 . انتــاج الحليــب

مــا يزال انتــاج الحليــب بعيــدا عــن تلبيــة الاحتيــات المحليــة ، وما استمــرار تعاظــم الواردات الا تــأكيــدا لذلك ، حيث بلغــت هــذه ما نسبتــه 59٪ من مجمــل الاستهــلاك وهذا سنــة 1983 ، بعــد ان كانت 30,6٪ سنــة 1968 ، وبذلك فــان الواردات قــد تضاعفــت بــ : 4,47 مــرة بين السنتــين المذكورتين . كمــا لا تزال دواويــن الحليب غير قادرة على ادمــاج المنتــوج المحــلي في اغلبيــه ضمــن صنــاعة الحليب حيث تقــدر الكميــات المجموعــة من قبل الدواوين بحوالي ثلث الانتاج الاجمالي فقــط(1) .

جــدول رقم (9) : تطــور انتــاج الحليب حسب مصــدره خــلال الفترة 1985/78 . الوحدة : الف لــتر

المصــدر / السنــة	1978	1979	1980	1981
ابقــــار	468800	494000	499600	556000
مصــادر اخــرى	200000	200000	200000	200000
المجمــــوع	668800	694000	699600	756000

تــابــع للجــدول

المصــدر / السنــة	1982	1983	1984	*1985
ابقــــار	530800	556000	486800	—
مصــادر اخــرى	200000	200000	200000	—
المجمــــوع	730800	756000	686800	713000

المصــدر:
- M.T.BENYOUCEF , op.cit, p.3I ,
*K.HAMIDI , in Révolutim africaine ,N° II65, 27/6 au3/7/I986,p.2I.

I - O.BESSAOUD , évolution de l'ensemble productif agricole et besoins alimentaires en Algérie , in revue du CE.N.E.A.P, N°3, septembre I985 , p.I00 .

ولا ينتظر ان تغطى الاحتياجات في حالة تحقق أهداف المخطط الخماسي كاملة الا بنسبة 36% (1)، وبمردودية متوسطة تعادل 2500 ل/سنة/بقرة مقابل 4000 لتر كمردودية نظرية (2) .

6 — 1 — 3 — 5. الماعز

يسيطر القطاع الخاص على تربية الماعز، و تنتشر تربيته ، خاصة في المناطق السهبية و المناطق الجبلية حيث تعد العنزة "بقرة الفقير الصغيرة" . و يعزى سبب عدم انتشار تربيته في المناطق الاخرى الى الاضرار البالغة التي يلحقها بالمزروعات والاشجار ، و الجدول التالي يبين تطور قطيع الماعز :

1 — M . BACHA , E.A N° 1091 , 25 au 31 janvier 1985 , p . 9 .

2 — A . KEBAILI , journées d'étude sur l'intensification agricole dans la wilaya de Sétif , polioopie , 24 mai 1987 .

جـدول رقـم (10) : تطـور قطيـع الماعـز خلال الفترة 78/1986 .

الوحـدة : الف رأس

السنـة / القطـاع	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
القطـاع الخاص	2573	2798	2703	2734	2843	2955	2808	2688	2514
ق . ت . الذاتي	0,60	0,60	0,50	1,50	0,20	1,10	1,10	—	—
ق . ث . الزراعية	18,4	19,0	19,6	14	14	6,6	—	—	—
المجمـوع	2592	2817,6	2723,1	2749,5	2857,2	2962,7	2809,1	2688	2514

المصـدر : - Statistique agricole , série B , et , annuaire statistique de l'Algérie , N° 13 , op.cit , p . 155

وللاشارة بلغت حصة الاناث في الموسم 85/1986 : 60,69٪ من مجموع القطيع .

6 — 1 — 3 — 6 . الاسباب المشتركة لتدهور تربية القطعان

كما سبقت الاشارة فاننا سنتناول في هذه النقطة الاسباب المشتركة التي عاقت تربية الانعام ، بصفتها اسبابا تنطبق على جميع الاصناف ، و نجملها في النقاط التالية :

ا — عدم ملاءمة النظام العلفي المعتمد في الغالب على ما يجود به البور من اعشاب و على التبن و العلف اليابس المتكون اساساً من خليط البيقية — خرطال ، و عليه فان هذا النظام غير متنوع و لا تساهم فيه الاصناف الغنية كالشمندر العلفي الا قليلا ، كما تسجل قلة اللجوء الى الاعلاف الخضراء و هي الضرورية خاصة لحيوانات الحليب .

و حيث انه يجب مراعاة حاجة الحيوانات من اغذية النمو ، الصيانة والتكاثر ، و ذلك تبعا لأنواع الحيوانات و اصنافها (Espèces) ، و ان امكن حسب حاجة كل حيوان على حدة (1) ، فاننا نستنتج ان النظام العلفي لا يوفر كثيرا من تلك الشروط ، و منها عدم ملاءمته لفترة توالد الماشية مثلا (2) ، حيث ان هذه تكون في نهاية فصل الخريف و بداية الشتاء ، و عندها تقدم الاعلاف اليابسة كمكمل .

ب — قلة توفر الاعلاف عموما نظرا لقلة المنتوج منها محليا ، و قلة المستورد ايضا ، رغم ان هذا الاخير يشكل الجزء الاكبر من بعض انواع العلف كذلك المخصص للدواجن ، و الذرة التي استورد منها سنة 1983 : 300000 قنطار (مقابل 28000 كإنتاج محلي) (3) .

ج — قلة المتابعة و المراقبة للقطعان و إعداد البطاقات الفنية لها .

د — قلة الرعاية الصحية و توفر المواد البيطرية و التوسع في التطعيم .

هـ — عدم استفادة معظم المربين من دورات تدريبية لتعريفهم بتقنيات التربية الحديثة ، و هو ما ينطبق ايضا على التقنيين .

و — عدم توفر بعض الشروط الاخرى كالاسطبلات المجهزة و نقاط المياه الصالحة .

ز — عدم السيطرة الفعلية على امكانية تحسين السلالات نتيجة للمعاملات التجارية و عدم مراقبة عملية الاخصاب .

I - D.BADILLO , stratégies agro-alimentaires pour l'Algérie, prospective 2000 , collection Magreb contemporain , C.R.E.S.M. Edisud , Aix-en-provence , 1980 , p . II3 .

2 — مما رفع نسبة الوفيات الى 10 — 40٪ عند الولادة لدى الماشية و 10 — 16٪ لدى الابقار و 8 — 10٪ لدى الاولى و 4 — 6٪ لدى الثانية بالنسبة للحيوانات البالغة .
A.KEBAILI , op.cit .

3 .- M.T.BENYOUCEF , op.cit , p.30 .

6 — 1 — 3 — 7. اجـراءات تحسـين تـربيـة القطعـان

ا — تطهـير القطعـان بتنحيـة المـريض منهـا و المسـن و غـير المنتج .

ب — تحسـين السلا لات الموجودة كشـرط اولي لأيـة عمليـة تكثيـف ، ذلـك ان السلا لات المحليـة رغم تأقلمها الكـامل مع ظـروف البيئـة المحليـة ستبقـى مردوديتهـا ضعيفـة مهمـا قـدم لها من رعـاية صحيـة و اغـذية ، و يتم هـذا باستمـرار تجـارب التهجـين ، الا ستيـراد و نشـر طـرق التخصيب الا صطنـاعيـة (Insémination) الـتي بـدىء فيها في المـزارع النمـوذجية خاصـة بعـد انشـاء المعهد الوطـني المختص في ذلك سنـة 1986 (1) ، حيث لم يتـم تخصيب الا 6456 بقـرة بهذه الطـريقـة سنـة 1987 (2) .

و لا تخـفى مـزايا هـذه الطريقـة في تحسـين السلا لات رغـم انها تعـد مكلفـة حاليا (150 د ج للبقـرة و بالسعر المـدعم)، خـاصـة اذا استعملـت طريقـة الامهات الحاضنـات الـتي تقتـضي تنظـيم افراز الهرمـونات الجنسيـة في الانـثى الممتازة حـتى يدفع المبيـض الى انتـاج اكـبر عـدد من البـويضـات اصطنـاعـيا في رحم تلك الانـثى ، و بعـد الا خصاب تنقـل البويضات الى الامهـات الحاضنات (3) مـع المحافظـة عـلى صفات الا ب.

و يستلـزم تحسـين السلا لات ايضـا دعـم برامـج الا بحاث و التجـارب و توفير التمـويل الكافـي لها ، خاصة و ان نتـائجها لا تظهـر الا بعد فترة طـويلـة .

ج — دعم التعاونيـات المختصـة في تـوفير الحيوانات و الا علاف و الا رشـاد .

د — تكـوين مخـزون اسـتراتيـجي من الا عـلاف لمجابهـة اى عـجز محتمل فـي اوقـات الجفـاف، و التـوسع في زراعـتها .

هـ — التكفـل الكامـل بالقطعان بمتـابعتها ، مراقبتها ، تـوفير التجهيزات و البيطرة .

و — التـوسع في تكـوين المربـين و التقنيـين .

ز — دعـم التكامل بـين زراعـة الحبوب و تربيـة المواشي و تخفيف الضغط على مناطـق السهوب .

---

1 — المعهـد الوطـني للتلقـيح الصنـاعـي (I.N.I.A)

2 - S . BOUDCHICHE , op.cit , p . 38 .

3 — محمـد السيـد عبد السلام ، مصدر سابـق ، ص . 287 .

ح ـ البحث عن مزيد من التخصص بحيث لا يطلب من نفس الحيوان ان يكون منتجا جيدا لكل المنتوجات الحيوانية (لحم ، حليب ، صوف ، مثلا).

ط ـ استثمار امكانات المراعي المتاحة خاصة منها السهبية في اطار عقلاني يمنع عنها الرعي الجائر و يحافظ على طاقتها من ناحية ، و تدعيم تلك الامكانات من ناحية ثانية بتحميم و توسيع ادخال انواع جديدة و مفيدة من الاعلاف كالبقوليات العلفية (بيقية ، جلبان . . .) و البقوليات الرعوية (النفل الجولي مثلا) ، مما يسمح بادخال الحيوان كعنصر اساسي في الدورة الزراعية و تحسين المراعي الطبيعية و يزيد من انتاجية التربة بفضل تثبيتها لعنصر الآزوت الجوى (بمعدل 40 ـ 70 كلغ/هكتار) و حماية التربة من عوامل التصحر و التعرية (1).

6 ـ 2 . الخضر الجافة

معروف ان الخضر الجافة تلعب دورا مكملا للحبوب في تغذية الفرد الجزائرى لما تمتلكه من قيمة غذائية (موفرة للبروتين و للسعرات الحرارية) ، كما انها ذات فوائد اكيدة على خصوبة الارض بفعل تثبيتها للآزوت الجوى و تكسيرها لطيف امراض الحبوب بادخالها كزراعة مناوبة .

و رغم هاته الخاصية الهامة فاننا سنرى ان اللهجة التي كانت شديدة في المناداة بضرورة توفير ما يكفي من هذه المنتوجات بتحقيق الاكتفاء الذاتي منها و ذلك بتوسيع مساحة المزروع منها و تحسين تقنيات الانتاج و رفع المردودية لم تكن الا مجرد اقوال .

6 ـ 2 ـ 1 . المساحات المزروعة

كانت المساحات المزروعة بالخضر الجافة كما يعطيها الجدول التالي :

---

1 ـ يمكن تلخيص فوائد البقوليات العلفية و الرعوية بالاضافة الى ما سبق فيما يلي :
(حسب نوعية كل صنف منها) : انها تنمو في ظروف صعبة (اراضي قلوية ، شبه جافة) ، تقلل من تكلفة الانتاج اذ انها تنتج كميات كبيرة من البذور الساكنة التي لا تنمو الا في الموسم التالي و لعدة مرات متتالية الامر الذى لا يتطلب عمليات زرع جديدة ، لها قيمة غذائية كبيرة ، توفر كميات اعلاف تكفي 2ر5 ـ 4 رؤوس اغنام في الهكتار سنويا ، يسهل القضاء عليها في المناطق الحبوبية بواسطة الحرث العميق او بالمبيدات ، استخدامها لاغراض اخرى كالصناعات التقليدية ، انتاج العقاقير الطبية ، تجميل المحيط الجاف . . . الخ . محمد فاضل وردة / عدنان احمد سبيطة ، الزراعة و المياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي ، العدد 9 ، السنة الخامسة ، جويلية 1989 .

جدول رقم (11) : تطور مساحة الخضر الجافة خلال الفترة 1986/78.

الوحدة : هكتار

الصنف / السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
حمص	41180	41350	40890	43230	34450	40450	47900	50580	57740
فول و قرفالة	39280	45580	52480	45880	42680	49900	64750	72610	72950
فاصولياء	1950	1980	1850	2500	1490	2310	2940	2700	2730
مختلفة	26310	30180	30370	24890	19460	30320	41000	31450	22500
مجموع	1087200	119090	125590	116500	98080	122980	156590	157340	155920

المصدر : Statistique agricole , série B , et, annuaire statistique de l'Algérie , N° 13, op.cit , p . 147

و نسوق ما يمكن ملاحظته على الجدول في الآتي :

ا ـ الزيادة البطيئة في مساحة الخضر الجافة في الاربع سنوات الاولى ، و تراجعها في السنوات 81 ، 82 و 1986 . و يجب التذكير ان اهداف المخططات لم تتحقق الا بعد تأخير كبير ، فمثلا نجد انه حدد هدف 140000 هكتار سنة 1980، و هو هدف لم يتحقق الا بعد اربع سنوات تأخير ، و 207000 هكتار لسنة 1984 ، الشئ الذى لم يتحقق حتى اليوم . كما نص مشروع المخطط الخماسي الثاني على هدف تغطية الاحتياجات الوطنية من الخضر الجافة بانتهائه .

ب ـ غلبة زراعة نوعين فقط من الخضر الجافة و هما : الفول ـ قرفالة و الحمص اذ بلغت نسبة مساحتهما 15ر46 و 15ر32 ٪ على التوالي من مجموع مساحة الخضر الجافة سنة 1985 و 78ر46 ٪ و 37 ٪ سنة 1986 .

ج ـ قلة نسبة مساحة الخضر الجافة الى مجموع المساحة الزراعية ، حيث تراوحت بين 3ر1 ٪ سنة 1982 و حوالي 2 ٪ سنتي 1985 و 1986 .

د ـ ضعف المردودية البالغ ، و هو ما يوضحه الجدول رقم (12) .

6 ـ 2 ـ 2 . حصة القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في زراعة بعض انواع الخضر الجافة خاصة الفول و الجلبانة ، كما يمتاز هذا القطاع بارتفاع مردوديته مقارنة بالقطاع الاشتراكي ، و هو ما نستخلصه من الجدول رقم(12) التالي :

جـدول رقم (12): مـردوديـة الخضر الجافـة خـلال الفـترة 1986/78.

الوحـدة : ق/هكتار

السنة / البيان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
فـول و قرفالـة (هكتار)	15710	19370	21740	20220	22560	25290	30210	37650	41430
حمـص (هـ)	11980	12200	10240	13640	12140	12040	13280	13780	19180
فـاصـوليـاء (هـ)	530	670	700	910	680	980	1330	1100	1300
مختلفـة (هـ)	3840	5290	5590	4230	4550	7340	6460	8350	6540
مجموع ق . الخاص	32060	37330	38270	39000	39930	45650	51250	60880	68450
% من المجموع الكلـي	29,5	31,5	30,47	33,48	40,71	37,12	32,75	38,69	43,9
مـردوديـة ق . الخاص	7,29	6,21	6,4	6,31	4,67	4,44	5,03	5,59	6,19
مـردوديـة ق . الاشتراكي بمافيـه ق . ث . زراعية	5,62	3,66	3,12	3,37	2,49	2,05	1,32	2,41	2,91
المردوديـة المتـوسـطة	6,10	4,50	4,13	4,35	3,38	2,94	2,87	3,64	4,35

المصـدر :

- M.P.A.T , statistique agricole , série B ,
- Annuaire statistique de l'Algérie 1983 - 1984 , N°12 , édition 1985 , p.142 ,
- Annuaire statistique de l'Algérie , N°13 , op. cit, p.147 .

7 ــ التكثيف الزراعي و شروط تحقيقه

عرفنا ان التكثيف الزراعي يعد حلا حتميا امام قلة المساحة الزراعية من جهة (1) و صعوبات توسيعها من جهة ثانية . و لذا سنحاول في هذه النقطة تحديد المفاهيم المختلفة للتكثيف الزراعي ثم تحديد اهم شروط نجاحه .

7 ــ 1 . تعريف التكثيف الزراعي

يعرف التكثيف الزراعي بانه بانه " زيادة الانتاج في وحدة المساحة" (عادة الهكتار) اى هو زيادة المردودية (2) .

كما يعرف بانه " وسيلة أو عامل لزيادة الانتاج " (3) ، و بانه "زيادة استعمال المدخلات الزراعية في عملية الانتاج " (4) .

كما عرف بانه " زيادة استهلاك الطاقة (مجسدة بالمدخلات الزراعية) في وحدة مساحة معينة(5)، و بانه " نتاج زيادة المساحة المروية و ادخال مجموعة جديدة من التقنيات و الغاء نظام التبوير و تنويع في المزروعات "(6).

و يميز (G.MUTIN) بين مفهومين للتكثيف :

ــ الاول : و يرتبط بالانتقال من نوع زراعة الى نوع آخر اكثر انتاجا ، كالانتقال من زراعة بعلية (En sec) الى زراعة مروية .

ــ الثاني : و يرتبط بالطرق و الممارسات (pratiques) الزراعية ، و مدى مكننتها (7).

اما محمد الطيب نذير فيعرف التكثيف بانه " تحويل (Reconwertion) لأنظمة المزروعات ، و استغلال اكبر للمساحات الزراعية المتاحة عن طريق تقليص نظام البور ، و ادخال مزروعات جديدة كالاعلاف و الاشجار المثمرة و تربية المواشي

---

1 ــ حيث انها لا تمثل الا حوالي 3 % من اجمالي مساحة البلاد .

2 - CURER , université de Constantine , repris par P.FAHME , production et producteurs agricoles , recherche collective sous la conduite de C.CHAULET , C.R.E.A , 1980 , p.2.

3 - J.C.KARSENTY , repris par P.FAHME , idem .

4 - P.FAHME , idem , p. 3 .

5 ــ محمد السيد عبد السلام ، مصدر سابق ، ص . 127 .

6 ــ عبد الحميد الابراهيمي ، ابعاد الاندماج الاقتصادى العربي و احتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1981 ، ص . 320 .

7 - G.MUTIN , repris par P.FAHME , op.cit, p.2.

و عليه زيادة المردودية . كما يعرفه بانه " يعني العمل المتكرر للارض ، التحسينات العقارية و الاستعمال المتزايد لعوامل الانتاج "(1).

و هكذا نرى ان هذه التعاريف برغم تعددها فانه يمكن تلخيصها في التعريف التالي : التكثيف الزراعي هو مجموعة التقنيات الزراعية الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا (بمفهومها الواسع) و على تنويع النشاط الزراعي و حماية التربة و تقليص نظام التبوير الى ادنى حد ممكن بما يضمن رفع الانتاج و المردودية معا .

و بهذا فان التكثيف يعد احد اهم الوسائل الاساسية للحصول على اكبر كمية ممكنة من المنتوجات الزراعية في وحدة مساحة معينة (هكتار عادة) ، في نفس الوقت الذى يعكس فيه مستوى تطور القوى المنتجة في الاقتصاد الزراعي ، باعتباره لا يخرج عن كونه جزء لا يتجزأ من عملية تجديد الانتاج الموسع ، و يولى اهمية كبرى باعتباره لدى الكثيرين الطريقة المثلى و السريعة في تطوير الانتاج الزراعي و تأمين الموارد الاولية الزراعية .

7 ـ 2 . شروط تحقيق التكثيف الزراعي

يتطلب التكثيف الزراعي تحقق جملة من العوامل و الشروط المتكاملة و المتداخلة ، فيما يمكن تشبيهه بالسلسلة المتداخلة الحلقات ، و سنحدد ابرز تلك العوامل في النقاط التالية :

ا ـ الاستعمال الواسع للمكننة و المدخلات الزراعية الاخرى ، و التي يحبذ ان تكون ملائمة للظروف البيئية المحلية السائدة .

ب ـ اتباع الطرق الزراعية الحديثة من تقنيات و دورات زراعية حديثة و مناسبة لطبيعة التربة للتقليل قدر المستطاع من نظام استراحة الارض و تنويع الانتاج و رفع كمياته و تحسين المردودية .

ج ـ استعمال السلالات و الاغراس و البذور المحسنة ذات الامكانات الانتاجية الحالية مع توفير الظرف المناسب لها للحصول على اكبر مردودية ممكنة منها .

د ـ التطبيق الواسع للري و الصرف بالطرق الحديثة .

هـ ـ الاعتماد على اجهزة دعم و اسناد مرنة و ذات نظام تسيير لا مركزى ، تكون قادرة فعلا على تقديم الدعم للقطاع الفلاحي ، كاجهزة التموين ، التمويل ، التسويق ، التكوين و البحث و الارشاد الزراعيين .

و ـ توفير يد عاملة مكونة و مدربة سواء تعلق الامر بالفنيين ام بالمنتجين انفسهم .

I - M.T.NADIR, l'agriculture dans la planification en Algérie, de 1967 à 1977 , O.P.U. Alger, 1982,p.282.

الجزء النظري

الفصل الأول:

الري والمدخلات الزراعية

الفصل الاول :

الري و المدخلات الزراعية

المبحث الاول : الري

تتلقى الجزائر سنويا حوالي 12ر4 مليار/م^3 من مياه الامطار و الثلوج (1) ، اى ما معدله 52 م^3 للهكتار الواحد ، و هو ما يوفر حجما من المياه يمكن الاستغلال موزعا كالتالي :

جدول رقم(13) : الموارد المائية الممكنة الاستغلال.
الوحدة : مليار م^3

ـ من السدود	6
ـ من المياه الجوفية في الشمال	1ر7
ـ من المياه الجوفية في الجنوب	6
ـ من المياه المستعملة	1
ـ المجموع	14ر7

المصدر S. BOUDCHICHE; Actualité économie , N°3I, OctI988, p . 28 .

و تسقط هذه الكمية غالبا في فصلي الخريف و الشتاء ، و اهم ما يميزها هو عدم الانتظام (سواء في كميتها او في وقت هطولها) ، و هو ما نجم عنه عدم انتظام جريان الاودية و جفاف معظمها صيفا .

و يعتبر الماء العنصر الاكثر ندرة في الزراعة الجزائرية ، و هنا تكمن اهمية و ضرورة تعبئة الموارد المائية و حسن استغلالها ، اذا اريد زيادة الانتاج و المردودية و انتظامهما ، بدل ترك المياه تضيع هدرا في الشطوط و السباخ او البحر .

ان تعبئة الموارد المائية ما زالت دون المستوى المطلوب رغم التحسن الطارئ عليها ، الشيء الذى يجعل تلبية احتياجات الفلاحة منها بعيد المنال ، و هو ما تدلنا عليه مقارنة الاحتياجات الوطنية من المياه و المقدرة بـ : 10 مليارات متر مكعب سنة 2000 (2) بنسب التعبئة الحالية للمياه السطحية (اذا أخذت وتيرة الانجاز بعين الاعتبار) و التي بلغت : 8 ٪ سنة 1980 ، 18ر7 ٪

I - S . BOUDCHICHE , op . cit , p . 28 .

2 ـ مدير المشاريع و الانجازات بوزارة الري ، المجاهد الاسبوعي ، عدد 1014 ، 1980/10/11 ، ص . 25 .

بانتهاء برامج المخطط الخماسي الاول وبرامج المخططين الرباعيين انسابمون 37,8٪ مع آفاق سنة 2000 (1) داي ماحجمه 2648 مليون $م^3$.
وهذا ما يتطلب بناء 100 سد اضافة الى تلك الموجودة سنة 1980، اي بمعدل 5 — 6 سدود سنويا (2)، وهو امر يبدو غير ممكن التحقيق.
هذا بالنسبة للمياه السطحية ، اما المياه الجوفية المقدرة بـ: 7 ملايار في الشمال و 5 مليار $م^3$ في الجنوب فان المستغل منها لم يبلغ الا : 74٪ و 30٪ على الترتيب (3) وهو ما مثل نسبة 7٪ من مجموع الموارد المائية المستغلة سنة 1980 (4).

1 — السدود

يبلغ عدد السدود المقامة في الجزائر حتى سنة 1962 : 14 سدا طاقتها التخزينية النظرية الاجمالية هي 487 مليون $م^3$ ، اما طاقتها الفعلية فلا تبلغ الا : 250 مليون $م^3$ (5) وهي سدود انشئت نظرا لحاجة مزارع المعمرين من الحمضيات و الكروم للمياه .
وبعد الاستقلال وحتى سنة 1980 لم يتم انجاز سوى 3 سدود جديدة (الشافية — عنابة ، جرف التربة — بشار ، سيدي محمد بن عودة — مستغانم)، بطاقة اجمالية قدرها 310 مليون $م^3$ مع رفع حاجز سد القصب بالمسيلة .
ومع انطلاقة المخطط الخماسي الاول تقرر انجاز : 10 سدود جديدة مع اتمام اشغال انجاز 9 سدود متبقية من المخططات السابقة (6)، ومن كل هذه السدود لم يتم انجاز مع نهاية المخطط الا : 3 سدود فقط.
اما خلال المخطط الخماسي الثاني فقد تقرر انجاز : 17 سدا جديدا بالاضافة الى اتمام اشغال : 16 سدا المتبقية (7) .

---

1 — L'agriculture Algérienne , EDIAFRIC , la Documentation Africaine , Paris , 1984 , p . 200 , 202 , 205 .
2 — مدير المشاريع والانجازات بوزارة الري، مجلة المجاهد ، مصدر سابق ص 23 .
3 — مشروع المخطط الخماسي الاول 80 — 1984 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، ص 222 .
4 — مدير المشاريع و الانجازات بوزارة الري، نفس المصدر، ص 52 .
5 — L'agriculture Algérienne , EDIAFRIC , op.cit , p . 200 .
6 — مشروع المخطط الخماسي الاول 80 — 1984 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، ص . 237 .
7 — Deuxième plan quinquenal 1985 — 1989 , rapport général , MPAT, Janvier 1985 , p . 95 — 96 .

2 ـ المحاجر المائية

هي سدود صغيرة تتراوح طاقة الواحد منها التخزينية بين 50 الف و مليون م^3،
ومن مميزاتها انها تنجز بوسائل محلية متواجدة في عين المكان ، وان تكلفة انجازها منخفضة نسبيا اذ تبلغ حوالي 400 الف د .ج في المتوسط ، الامر الذي جعل حتى الخواص يطلبون اقامتها على اراضيهم (1) ، مقابل تكلفة متوسطة للسدود الكبيرة تبلغ 500 مليون د .ج (2) ، ثم انها لا تحتاج الى الخبرة الاجنبية في انجازها .

ولقد خطط 31 منها للانجاز في اطار المخطط الخماسي الاول لم تتم اشغال الا : 13 منها في نهايته ، كما خطط انجاز 700 منها اضافة الى 300 سد صغير خلال المخطط الخماسي الثاني ، انجز منها حتى نهاية 1987 : 620 وحدة بطاقة تخزينية اجمالية قدرها 50 مليون م^3 (3) .

3 ـ انواع السقي

هناك انواع ثلاثة من السقي هي :

3 ـ 1 ـ السقي الكبير

يعتمد على السدود الكبيرة وفيه تسقى مساحات شاسعة من الاراضي قد تمتد على عدة آلاف من الهكتارات، وفيه ايضا يقع عبء اقامة السدود والمنشآت التابعة الاخرى على عاتق الدولة . و يستفيد المستعملون من المياه مقابل سعر يتراوح بين 0,12 و 0,17 د .ج للمتر المكعب الواحد المستهلك فعلا ، زيادة على اتاوة تتراوح بين 150 و 200 د .ج محتسبة على اساس الكميات القصوى المكتتب بها ، بحيث يدفع المكتتب 25 % من قيمة المستحق عند الاكتتاب و 25 % في شهر جويلية و 50 % في نهاية موسم السقي (4) ، كما تتحدد مساحة الارض المروية في كل موسم بمرسوم وزاري مشترك حسب حجم المياه المعبأة .

---

1 _ Construire , CNAETI du secteur de la construction , N° 16,1985,p.30.
2 _ L . OUCHERIF , Afric - Eco ,N° 2 ,janvier 1986 , p .59 .
3 _ S . BOUDCHICHE , op.cit , p . 30 .
4 ـ مرسوم 85 ـ 267 المؤرخ في 1985/10/29 .

وقد بادرت الدولة الى انشاء دواوين تشرف على المساحات المروية و المستصلحة و اعطت لها امتياز التسيير و الاستغلال و الصيانة تحت اسم دواوين المساحات المسقية و دواوين تهيئة الاراضي و استصلاحها و تقوم بتنسيق اعمالها لجنة وطنية تدعى بلجنة تنسيق اعمال دواوين المساحات المسقية و دواوين تهيئة الاراضي (1) ، وقد اصبحت هذه الدواوين عملية منذ 1987 (2).

يستفيد من هذا النوع من الري زراعتي الاشجار المثمرة (الحوامض على وجه الخصوص) و الخضراوات اذ تبلغ المساحة المروية المخصصة لهما 85 % من مجموع المساحات المروية و 75 % من مجموع المساحات المروية عن طريق الري الكبير (3) .

3 ـ 2. الـــري المتوســـط

و يماثل الاول مع اعتماده على سدود متوسطة الحجم ، و فيه تروى مساحات اصغر (عادة عدة مئات من الهكتارات) .

3 ـ 3. الـــري الصغيـــر

ويقوم على الآبار (4) و المحاجر المائية ، وفيه تسقى عدة عشرات من الهكتارات كحد اقصى .

4 ـ التكـــويـــن

ان اقامة السدود وصيانتها و مراقبتها و استصلاح الاراضي و سقيها و صرف المياه منها ، كلها امور تتطلب يدا عاملة مؤهلة سواء فيما يتعلق

---

1 ـ بموجب المرسوم 85 ـ 267 السابق الذكر .

2 ـ منها 4 ذات صبغة وطنية تشرف على سهول متيجة ، الهبرة ، انطارف ، سيق ، الشلف ، على مساحة اجمالية قدرها 75000 هـ .
ومنها 6 دواوين ولائية هي دواوين : مغنية ، عين سخونة ، سعيدة ، بومرداس ، بويرة ، بجاية و مسيلة ، وتشرف على مساحة اجمالية قدرها 37500 هـ .

3 _ Banque Mondiale, étude du secteur agricole , analyse des problèmes , annexe 5 , polycopie , p . 13 .

4 ـ حيث خطط منها في اطار المخطط الخماسي الثاني 1428 بئرا ، انجز منها في نهاية 1987 : 1000 بئر بمتوسط عمق يبلغ 160 مترا ، اضافة الى انجاز 16 بئرا عمقها بين 1500 ـ 2500 متر في الجنوب .

بالدراسات و التخطيط (Conception) او فيما يتعلق بالانجاز.

وفي هذا المجال نجد ان بلادنا لا زالت تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الخبرة الاجنبية خاصة فيما يتعلق بالدراسات، اذ إن كل السدود الكبيرة و المتوسطة (و حتى المحاجر المائية الاولى) قد ساهمت في انجازها موسسات اجنبية سواء بالدراسة فقط او بالدراسة و الانجاز معا .

و يعزى سبب النقص في الايدى العاملة المؤهلة الى التأخر الذى سجله قطاع التكوين بالدرجة الاولى ، اذ لم يحظ بالاهمية الكافية من حيث اقامة هياكل التكوين او من حيث البرامج المدرسة و التخصصات المفتوحة .

4 — 1 . هياكل التكوين

حتى سنة 1979 لم يكن يوجد الا 4 مراكز تابعة لوزارة الرى هي :

— معهد الرى و استصلاح الاراضي (1)

بدأ نشاطه في الموسم الدراسي 71 — 1972 بطاقة استيعاب قدرها : 500 مهندس في ثكنة عسكرية، لينتقل الى تيبازة، ثم ليستقر اخيرا بالصومعة .

ولقد عرف انجاز المعهد تأخرا بالغا (2)، وهو ما دعا الى اعادة تقييم تكلفته 3 مرات لتصبح 152,266 مليون د .ج بعد ان كانت مقررة بـ: 42 مليون دج ، و هذا رغم تخفيض طاقته الى الربع فقط (3) .

ب — معهد تكوين التقنيين (بشعبة اللحم) : طاقة استقباله 130 تقنيا.

ج — مركزي بوسعادة و ورقلة : لتكوين العمال المختصين و طاقة استقبالهما 140 متربصا لكل واحد .

وقد سجل سنة 1978 : 12 مركزا للتكوين لم ينجز منها الا 7 مراكز حتى نهاية المخطط الخماسي الاول بطاقة استقبال اجمالية قدرها 2400 متربص .

ومن المنتظر رفع طاقة المدرسة العليا للرى لتصبح 1000 طالب بعد ان شرع في اعمال التوسيع سنة 1987 .

---

1 — او معهد الهيدرولوجيا التقنية و تحسين الاراضي ، الذى حول الى مدرسة عليا للرى بموجب المرسوم 85 — 258 المؤرخ في 1985/10/29 .

2 — سجل المشروع سنة 1972 وتوقفت به الاشغال سنة 1977 ، لينتهي الجزء الاول منه سنة 1983 .

3 — وزارة الرى تقرير حول تطبيق قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بقطاع الرى، 1982 ، ص . 50 .

كما تم فتح معاهد على مستوى المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي كمعاهد بسكرة ، مسيلة ، بشار ، معسكر ، وكذلك على مستوى المؤسسات التابعة لوزارة التربية (الثانويات التقنية)، وان كان الهدف من العملية الاخيرة هو تحسيس " Sensibilisation "طلبة الثانويات باهمية القطاع (1).

بالاضافة الى بناء مراكز جديدة لتكوين العمال ليصبح مجموعها 10 مراكز ينتظر منها تكوين 900 ـ 1000 عامل مختص سنويا .

و الملاحظ ان اصلاح برامج التعليم لم يتم لحد الآن ، وان كانت بعض التعديلات قد ادخلت عليها : كاحداث بعض التخصصات الجديدة، بل نلاحظ حتى غياب النصوص القانونية التي تسير مراكز التكوين ، فمثلا حتى سنة 1979 لم يكن معهد الري يسير الا بنص واحد هو الامر المتضمن انشاء المعهد (2) .

4 ـ 2. الاحتياجات و الاعداد المكونة

عانى قطاع الري و ما زال يعاني من نقص فادح في اليد العاملة المؤهلة ، اذ ان نسبة تغطية الاحتياجات سنة 1984 لم تبلغ الا 40% فقط (3) .

و الجدول الموالي يعطينا فكرة عن الاحتياجات المسجلة و المنتظرة .

جدول رقم (14) : العجز المسجل و المنتظر في اليد العاملة المؤهلة .

الفترة / البيان	العجز سنة 1984	العجز سنة 1990	العجز سنة 2000
1 ـ مهندسين	3523	3243	3437
2 ـ تقنيون سامون و تقنيون	13668	11994	11777
3 ـ عمال مهرة و مختصون في اعمال غير اعمال الانجاز	6000	19500	17000
4 ـ عمال تنفيذ (انجاز) مؤهلون	17000	غ م	13000

المصدر : 1و2 : وزارة الري ، مصدر سابق ، الملحق ، الصفحات من 111 الى 113 .
3و4 : Construire , op . cit , p.12 .

---

1 - Directeur de la formation au M.H.E.F, in Construire ,op.cit, p.13.

2 ـ وزارة الري ، مصدر سابق ، ص . 18 .

3 - Construire , op.cit , p.11.

و يـزيـد الامـر حدة اذا علمنـا ان 60٪ مـن مجمـوع عمـال القطـاع الفنيـين يحتاجون الـى رسكلـة (Recyclage) (1) ، و هـو مـا جعـل الحـاجة الى الخـبرة الاجنبيـة تبقـى قـائمـة في مجـال التكـويـن ، اذ ان حـوالي 45٪ مـن الطلبـة المختصـين في الـري يتـابعـون دراستهـم في الخـارج ، كمـا يزاول 161 متعاونـا اجنبيـا عملهم فـي الجـزائـر (2) .

امـا عـدد الطلبـة المتخـرجين فيعطيـه الجـدول التـالـي :

جـدول رقم (15) : تطـور عـدد الطلبـة المتخرجين في قطـاع الـري .

مستوى التـأهيـل / الـفـترة	حـتى 1977	حـتى 1979	حـتى 1982
مهنـد ســو دولـــة	58	227	313
مهنـد ســو تطبيـــق	48	63	174
تقـــنيون	غ م	143	647
عـــال مختصـــون	غ م	493	2060
مســـاعـد و تقـــنيـين	غ م	39	137
المجمـــوع	غ م	[illegible]	3331

المصـــدر : وزارة الـري ، مصـدر سـابـق ، ص . 117 .

5 ـ المســـاحـــات المـــرويـــة

تبلـغ مساحـة الاراضي المـروية حـوالي 275000 هكتـار ، او مـا يقـارب 3,6٪ من مجمـوع الاراضي الزراعيـة (3) ، او مـا يعادل حـوالي 108 م² لكـل ساكـن .

و الـحـي الملاحظ هـو فقـدان الزراعـة لمسـاحات هامـة من الارض لـم تمكـن و تـيرة الانجاز الحالية من تعويضهـا ، و ذلك نتيجـة اسباب ستبيـن في نقطة اخرى من هذا المبحث.

I - Revue Construire , op.cit , p.I2 .

2 ـ وزارة الـري ، مصـدر سـابـق ، ص . 12 .

3 ـ في المتوسـط ، و هو الرقـم الذى اقتنعنـا بـه ، مقابـل 11٪ للمغرب ، 2,9٪ لتـونس ، 100٪ لمصـر ، 77٪ لـتركيا ، 13,5٪ لاسبـانيا و 29٪ لايطاليـا ، و جميـع هذه الدول متـوسطيـة .

F.COUAC, reprise par M.OURABAH ; les transformations économiques de l'Algérie au 20 anniversaire de l'indépendance , édition Publisud , Paris , 1982 , p.26.

ان استصلاح الاراضي وسقيها اذا اريد لهما ان يكونا عقلانيين فيجب ان يخضعا لدراسات معمقة حول الظروف الطبيعية للارض و امكاناتها ، وكذلك حول اختيار التكنولوجيا المستخدمة(1) ، مع توفير الفنيين المؤهلين ، و اعداد الفلاحين انفسهم و تهيئتهم للتكيف مع الدورات او الزراعات الجديدة و طرقها و تقنياتها .

و هذا ما تفتقده الجزائر ، فالمساحات المستصلحة لا تسقى بكاملها ، فضلا عن عدم استغلالها كليا او جزئيا ، وهو ما يدعونا الى التمييز بين الاراضي المروية و هي المجموع النظرى للاراضي التي جهزت بوسائل الرى في وقت ما ، و الاراضي المروية فعلا . فمن بين 134000 هكتار مروية عن طريق السدود سنة 1986 هناك فقط 62000 هكتارا مستغلة اى مانسبته 46٪ فقط (2) .

و الجدول التالي يوضح تطور المساحات المهيئة المخطط منها و المنجز حتى سنة 1984 .

جدول رقم(16): تطور المساحات المهيئة خلال الفترة 1962 ـ 1984.

الوحدة : هكتار

البيان / الفترة	حتى 62	حتى 66	69_67	73_70	77_74	84/80
مخطط	—	—	90000	41000	110000	100000
منجز	99000	142000	37000	18000	59000	20000
النسبة	—	—	٪41	٪44	٪53,6	٪20

المصدر : - 1962 -1977 :A.TAMMAR, stratégie de développement indépendant , le cas de l'Algérie;un bilan , O.P.U , Alger , 1983 ,p.85 .
- 1980; K.HAMIDI, in R.A, N°1165 , 27Juin1980 , p.19 .

1 ـ قد تتحول الارض المراد استصلاحها نتيجة عدم توفر الكفاءات اللازمة الى ارض موات كما حدث في بعض مناطق الهند و البرازيل والبلاد العربية . محمد السيد عبد السلام ، مصدر سابق ، ص . 206 ـ 208 .

2 - K.HAMIDI , op.cit , p.19 .

اما المساحات المروية و حجم المياه المعبأة خلال الفترة 1984 — 1988 ،

فيعطيهما الجدول التالي :

جدول رقم (17) : المساحات المروية و حجم المياه المعبأة في الفترة 84 — 1988 .

البيان / الموسم	84 — 85	85 — 86	86 — 87	87 — 88
المساحة المروية (هكتار)	67000	64.000	72000	50000
حجم المياه المعبأ (مليون $م^3$)	323	305	440	284

المصدر : S. BOUDCHICHE , op.cit , p.35 .

ومما زاد من سوء الوضع تقدم التجهيزات و عدم صلاحية اغلبها مما تسبب في ضياع تسيبات هامة من المياه عن طريق التبخر (لأن القنوات مفتوحة) ، او بالتسرب (نتيجة فساد القنوات) (1) ، حتى وصل الحال الى اعتبار مجرد وجود ساقية ترابية تجهيزا .

و يزداد الامر سوءا فيما يتعلق بقنوات الصرف التي يكاد ينعدم وجودها اذ لا تتوفر ضمن المساحات المسقية الا 20000 هكتارا على قنوات صرف تتفاوت صلاحية استعمالها (2) ، وما حالة سهول الميتا ، الهبرة و الشلف الاسفل التي علاها الملح الا دليلا على ذلك (3) ، ولذا تقرر اعادة تهيئة و تجهيز مساحة 140348 هكتارا (ري بجميع انواعه) ، انطلقت الاشغال فعليا بـ: 81548 هكتارا ، منها 30000 تخص الصرف في المساحات الكبيرة ، و هذا في اطار المخطط الخماسي الاول (4) .

اما خلال الخماسي الثاني فتقرر الآتي :

---

1 — تصل نسبة الفقد من السدود ذاتها الى 5 % . مشروع المخطط الخماسي الاول ، مصدر سابق ، ص. 238 .

2 - M.T.NADIR , op.cit, p.329.

3 — المجاهد اليومي ، عدد 6418 ، ليوم 1985/2/5 .

- Révolution Africaine , N°1059, du 8-14/6/1984, p.II .

4 — احتسبت من تقرير وزارة الري السابق ذكره ، الصفحات من 98 الى 103 .

أ ــ اتمام انجاز اشغال 58400 هكتار من البرنامج السابق منها 10000 تخص الصرف و 18000 اعادة تهيئة و 35400 هكتار توسعة .

ب ــ انطلاق اشغال انجاز 56900 هكتار منها 14500 اعادة تهيئة (ري كبير)، 42400 توسعة ، اضافة الى 20000 هكتار تهيئة (ري صغير) (1) .

6 ــ اسباب ضعف قطاع الري

تضافرت عدة عوامل على جعل قطاع الري يعاني من تأخر بالغ في منجزاته و ضعفا واضحا في طرق تسييرة و نظم عمله ، و نجملها في الآتي :

6 ــ 1 . ضعف وسائل الانجاز و التكوين

على الرغم من توفر القطاع على 13 شركة انجاز و دراسة و عتاد ، فان عجزها عن القيام بمهمتها بدا جليا ، اذ كثيرا ما توقفت الاشغال (او تأخرت) لاسباب متعددة منها : عدم توفر العتاد بما فيه الكفاية ، الاخطاء في الدراسات المنجزة ، النقص الكبير في التأطير ، التأخر في انجاز الدراسات و ملفات المشاريع، انسحاب المؤسسات الاجنبية و تخليها عن المشاريع نتيجة الخلافات التي تحدث مع الحكومة (2) ، و ما تأخر المشاريع لفترة تزيد احيانا عن 10 سنوات الا دليلا على ذلك ، فأنظمة وادي ريغ الذي توقفت به الاشغال لمدة 4 سنوات كاملة (76 ــ 1980) (3)، سد مكاسنة الذي انطلقت به الاشغال في جوان 1984 على ان تنتهي في فيفري 1988 لكن الاشغال لم تتقدم به في مارس 1988 الا بنسبة 25٪ نظرا لان 80٪ من العتاد معطل (4)، كما يعتبر سد بن عودة الذي توقفت اشغال بنائه 4 سنوات (75 ــ 1979) صورة عن ذلك ايضا .

وقد ادى هذا الامر الى تضخم تكلفة المشاريع ، فالسدود المخططة في الرباعي الثاني قد اعيد تقييم تكلفتها في نهاية 1977

---

1 _ Doxieme plan quinquennal 1985 – 1989 , op.cit , p .96 .

2 ــ المجاهد الاسبوعي ، عدد 1461 ، 1988/08/05 ، ص . 16 .

ــ وزارة الري ، مصدر سابق ص . 9 .

3 ــ وزارة الري ، مصدر سابق ص . 9 .

4 ــ المجاهد اليومي ، عدد 7084 ، 1988/03/23 .

بحوالي 300٪ حتى قبل ان تنطلق اشغال انجازها فعليا (1).
اما تكاليف الاستصلاح و التهيئة فقد انتقلت من 11570 د .ج الى 17738 د .ج في سهل مغنية (اى بزيادة 53،31 ٪) و من 29649 د .ج الى 52246 د .ج في سهل عين السخونة (اى بزيادة 76،21 ٪) و هذا باسعار 1977 (2) .
و عموما فان مشاريع المخططين الرباعيين قد عرفت اعادة تقييم تكلفتها في نهاية 1977 بالزيادة بما يعادل 400٪ ، لتصبح 5 د .ج للمتر المكعب من الماء، 10000 د .ج للهكتار (تطهير و صرف) ، 60000 د .ج لتهيئة و تجهيز هكتار واحد (3) .
ومن الملاحظ انه اعتمادا على المؤشرات التالية فان الوضع لم يتحسن بعد :
- اعادة الهيكلة التى مست مؤسسات القطاع لتصبح 47 مؤسسة وطنية و جهوية .
- عدد السدود المنجزة خلال الفترة 80 - 1984 و هي 3 فقط .
- المساحات المستصلحة خلال نفس الفترة و التي بلغت 20000 هكتار من اصل 100000 مخططة .
- عمليات التنقيب من المياه الجوفية ، حيث لم ينجز الا 100000 متر طولي من اصل 300000 مقررة ، على الرغم من انه تم تحديد 4866 موقع للآبار الكبيرة منها 571 تقرر تخصيصها للزراعة وحدها .
و لم تنج من التأخير حتى مؤسسات التكوين كما سبقت الاشارة كالمدرسة العليا للرى التي لم تفتح ابوابها في مقرها الرسمي الا بعد تأخر دام 10 سنوات .

6 - 2 . غياب سياسة وطنية للمياه

---

1 _ D . BENAMRANE , agriculture et développement en Algérie , SNED , Alger 1980 , p .179 .
2 _ idem , p . 180 .
3 _ idem , p .180 .

لعل السبب الاول في ذلك يرجع الى تأخر تكوين وزارة الري نفسها كمؤسسة مسؤولة عن القطاع ، حيث كانت مجرد مصلحة تابعة لوزارة الفلاحة و الاصلاح الزراعي تدعى بمصلحة الهندسة الريفية (سنة 1963) ، في الوقت ذاته الذى كانت توجد فيه مصلحة اخرى تهتم بالقطاع ولكن تابعة لوزارة الاشغال العمومية و تدعى بمديرية الري ، اصبحت تشرف عليهما لجنة للري يرأسها المدير العام للتخطيط ابتداء من سنة 1967 و مهمتها ضمان التنسيق بين المصلحتين . ان هذا الازدواج قد شكل تشتيتا للمسؤوليات ، لم يقض عليه حتى بانشاء كتابة الدولة للري سنة 1970 ، ذلك ان الكثير من اقسامها بقي مبعثرا بين الوزارتين المذكورتين سابقا ، وكان لا بد من انتظار سنة 1977 لانشاء وزارة الري و استصلاح الاراضي و حماية البيئة (1) و 6 سنوات اخرى بعد ذلك ليصدر قانون المياه (2) ، و هو يهدف الى حماية الموارد المائية و حسن استخدامها .

و الحقيقة ان مثل هذا الامر لم يكن سهلا البتة ، فاول العقبات التي كانت تعترض المشروع هي عدم الحصر الدقيق للموارد المائية ذلك ان الدراسات المنجزة لهذا الغرض قد قامت بها هيئات مختلفة كوزارات : الري ، الطاقة و الصناعة ، و المكاتب الاجنبية . و طبيعي ان هذه الدراسات لم تجر وفق مواصفات موحدة مما ادى الى اختلاف نتائجها كما انه لم يجر تجميعها في بنك للمعطيات حتى يتسنى توحيدها و مقارنتها و تقييمها . و معلوم ان هذه المهمة قد اصبح يتولاها المعهد الوطني للموارد المائية (I N RH) (3) .

و قد شهدت سنة 1985 خاصة صدور سيل من المراسيم المنظمة و المحددة و المنشئة لمؤسسات القطاع سواء منها التكوينية

---

1 — ثم نظمت تلك الوزارة التي اصبحت تسمى بوزارة الري و البيئة و الغابات ، بموجب المرسوم 80 — 173 الصادر في 1980/06/24 .

2 — بموجب القانون 83 — 71 الصادر في 1983/07/16 .

3 — المنشأ بموجب المرسوم 81 — 167 الصادر في 1981/07/25 .

او المسيرة او الخاصة بالانجاز ، ومن ابرزها مراسيم 29 اكتوبر 1985 التي تضمنت على سبيل المثال مراسيم : (1)

- مرسوم 85 — 259 المتضمن احداث اللجنة الوطنية لتنسيق اعمال دواوين المساحات المسقية و دواوين تهيئة الاراضي واستصلاحها .

- مرسوم 85 — 260 المتضمن لدفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح الامتيازات في تسيير تجهيزات السرى و استغلالها و صيانتها .

- مرسوم 85 — 261 المحدد للقانون الاساسي النموذجي لدواوين مساحات السرى .

- مرسوم 85 — 267 المحدد لكيفيات تسعير المياه .

وكان الهدف من وراء ذلك هو توفير الاطار التشريعي الملائم لحسن استخدام الموارد المائية و المحافظة عليها .

6 — 3 . حالة السدود و القنوات المتدهورة

ان القاء نظرة على حجم المياه المعباء و طاقة السدود النظرية او الفعلية يعطينا صورة واضحة عما تعانيه سدودنا ، كما يبين ذلك الجدول التالي .

جدول رقم (18) : حجم المياه النظرى و المعباء في السدود سنة 1982 .

الوحدة : مليون م^3

السد	الحجم النظرى	الحجم الحالي	الحجم المعباء	نسبة تراكم الطمي %
بني بهدل	63	57	45	10
صارنو	22	18	15	80
بوحنيفية	73	50	40	45
وادى الفضة	228	95	65	70
فسريب	280	166	105	80
الحميز	21	14	12	60
جرف التربة	360	343	100	غ م
مجموع السدود الموجودة حتى 82	1783,9	1650	689	(2)

المصدر : وزارة السرى ، مصدر سابق ، ص . 77 ، و مصادر اخرى .

---

1 — الجريدة الرسمية ، عدد 45 ، ليوم 1985/10/30 .

2 — يقدر مشروع المخطط الخماسي الاول نسبة تعبئة طاقة السدود بـ : 47% من اجمالي طاقتها . مشروع المخطط الخماسي الاول ، مصدر سابق ، ص . 222 .

ان هذا الامر ناتج بطبيعة الحال عن قلة برامج العناية بالسدود. من صيانة و ترميم و تطهير و تشجير لاحواضها بخاصة و ان عددا منها قديم جدا (1) ، و هو ما جعل المساحات المسقية لا تتلقى في احسن الاحوال الا مايقرب من 50٪ من حاجتها الى المياه (2).

6 ـ 4 . استعمال المياه لاغراض غير زراعية

برز للزراعة منافس قوي يحتاج هو الآخر الى كميات ضخمة من المياه و هو متمثل في الصناعة ، اضافة الى ما تتطلبه التجمعات الحضرية من المياه الصالحة للشرب، و بالفعل فقد اخذت الكميات المقتطعة من مياه السدود و الموجهة لهذين الغرضين تتعاظم باستمرار (3) ، و كمثال على ذلك نورد الجدول التالي :

---

1 ـ البعض منها يعود الى القرن التاسع عشر كسد الشرفة (1881) و سد فرقوق (1873) الذى اعيد بناؤه سنة 1938 .

2 ـ تمت تعبئة 200 مليون م^3 لسقي 55000 هكتار (ري كبير) سنة 1986 ، مقابل 400 مليون م^3 لسقي 60000 هكتار سنة 1960 . و زير الفلاحة لمجلة الثورة الافريقية، عدد 1209 ، 1987/05/01 ، ص . 14 .

ـ وزارة الري ، مصدر سابق ، ص . 14 .

3 ـ في الواقع فان الاقتطاع لم يقتصر على المياه وحدها ، بل امتد الى الاراضي الزراعية نفسها ، حيث يقتطع ما لا يقل من 10000 هكتار سنويا مع تخصيص 250000 هكتار كمناطق صناعية .

R . A ,N° 1059 , 08 – 14 Juin 1984 , p . 11 .

ـ و يذكر تقرير لاتحاد الفلاحين انه من ضمن هذه 250000 هـ هناك 20000 مروية . و هذا راجع الى غياب النصوص القانونية و الخرائط العقارية للاراضي الزراعية و عدم تسوية ملفات الثورة الزراعية و عدم التحديد الجغرافي و العقاري للمزارع بدقة .

ح . ج . ت . و . الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، تقرير النشاط العام المقدم الى المؤتمر الثالث للاتحاد ، 11 ـ 14 / 01 / 1982، مطبعة البعث قسنطينة ص . 45 .

جدول رقم (19) : كميات المياه المقتطعة من السدود لا غراض غير زراعية .
الوحدة : مليون م^2 .

السد	الحجم المعبأ	الحجم المقتطع	المدن المستفيدة
قنيطرة	40	30	سكيكدة
عين زادة	50	37,5	سطيف ، البرج ، العلمة
فرقوق	50	23	وهران ، ارزيو
بوناموسة	95	42	عنابة
قدارة	140	120	الجزائر
بوحنيفية	45	30	وهران ، معسكر

المصدر : مصادر مختلفة منها : تقرير وزارة الري السابق ذكره .

وعموما فان نسبة المياه الموجهة للري من المنشآت المقامة ابتداء من المخطط الخماسي الاول تتراوح بين 15 — 80٪ (1) .

6 — 5 . استعمال الطرق التقليدية في الري

ما تزال الطرق التقليدية في الري منتشرة ، وان كنا لا نتوفر على احصائيات دقيقة عن ذلك (2) ، وهذا رغم ان التوسع في استعمال الطرق الحديثة كالري المطري (بالرش) ، الري المحوري و الري بالتنقيط (قطرة — قطرة) قد بدأ يعرف طريقه الى الانتشار .

ان تفضيل الطرق الحديثة في الري له ما يبرره من المزايا العديدة التي تتمتع بها هذه الطرق والتي من جملتها :

— توفير كميات هامة من المياه قد تصل الى ما بين 60 — 70٪ (3) .

— لا تتطلب عمليات تسوية للارض ، حيث تسقي هذه حسب طبيعتها .

— توفر مساحات الحدود بين المزروعات والتي تعيق حركة الالآت الزراعية

I-Maghreb développement actualité, N°63, Décembre 1983, P.5 .

2 — والتي من اشهرها طريقة الغمر السطحي ، حيث تفتح الساقية على قطعة الارض المزروعة و تترك حتى تغمرها المياه . وغني عن الذكر ان مثل هذه الطرق تعتبر مبذرة للمياه ، كما انها لا تراعي احتياجات مختلف اصناف النباتات للمياه ، زيادة على انها تسبب ملوحة التربة و قلويتها و انجرافها ، الى غير ذلك من المساوئ.

3 — محمد علي الفرا ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، العدد 21 ، سبتمبر 1979 ، ص . 105 .

الزراعية وكذلك توفر مساحات السواقي و القنوات .

ـ تمكن من الاستخدام الجيد للاسمدة بواسطة ضخها مع المياه .

ـ تعتبر اكثر كفاءة حيث تعطي فرصة للنباتات للاستفادة من المياه (بواسطة التحكم في عملية الضخ و مدتها).

ولعل السبب الاول في عدم انتشار الطرق الحديثة يعود الى عدم توفر التجهيزات اللازمة و ارتفاع تكلفتها و الى عدم توفر الكهرباء في الكثير من المزارع، و الى تشتت اراضي المزرعة الواحدة على عدة قطع مما يصعب ايصال القنوات اليها .

6-6 . العناية المتأخرة بالري الصغير

يمكن للري الصغير المعتمد على الآبار و المحاجز المائية ان يلعب دورا هاما في عملية التكثيف الزراعي ، اذ يمكن ان يوفر كميات معتبرة من المياه يمكن استغلالها (خاصة صيفا) في زراعة الاعلاف و المحاصيل الحقلية و في شرب الماشية .

ان اقامة المحاجز المائية (و هي منشآت تعتبر حديثة العهد) امر لا يتطلب اعتمادات ضخمة كما مرّ ، كما ان آجال تنفيذها قصيرة و عليه فهي تدخل مرحلة الانتاج بسرعة ، كما انها تحظى بالمردود الاقتصادي الذي تفتقر اليه السدود الكبيرة (1) ، كما انه يمكن انجازها في المناطق السهبية و الصحراوية على عكس المنشآت الكبيرة (خاصة و ان هذه المناطق ينتظر منها الكثير في اطار التوجهات الجديدة للسياسة الزراعية : استصلاح الاراضي ، تنمية السهوب . . . الخ) ، هذا اضافة الى وقوع عبء التسيير و الصيانة على عاتق المستفيدين انفسهم وهو لا يتطلب عملا فنيا خاصا و لا تكلفة ضخمة .

و انه لمن المهم اقامة شبكة من السدود ذات الاحجام و الطاقات المتوسطة و الصغيرة و الجيدة التوزيع (الانتشار) و الصيانة، اكثر من اقامة سد واحد كبير ، ذلك ان التوزيع العقلاني لمنشآت

---

1 ـ حسب الدراسة التي قامت بها شركة (Hydrotechnique - corporation) الاميركية فان الري الكبير في الجزائر لا يحظى بالمردودية الاقتصادية الا في مجال الحمضيات ، و البديل الوحيد الممكن لها هو الشمندر السكري .

و هياكل السرى يفوق من حيث الاهمية حجم السد و طاقته ، و من هنا تتجلى اهمية المحاجر المائية .

و من العوائق التي عرقلت تطور هذا النوع من السرى تقاعس الديوانيين المكلفين بمهمة توفير عتاد السرى الصغير (و حتى انجاز الدراسات) و هما :

ا ـ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (O.N.A.M.A.) :
الذى اوكلت اليه مهمات انجاز الدراسات التقنية و جرد نقاط الاستخراج و تهيئتها و تجهيزها ، و لكن مهمته في الواقع اقتصرت على بيع عتاد السرى (وحتى هذه المهمة التجارية لم يقم بها على اكمل وجه).

ب ـ الديوان الوطني لعتاد السرى (O.N.A.M.H.Y.D.) :
انشأ في 27 . 02 . 1975 ، و يضم 14 وحدة للانتاج خاصة بالقنوات الاسمنتية و المضخات و المنضخات الهوائية و مختلف عتاد السرى (بعد اعادة الهيكلة حول الى مؤسسة وطنية لتسويق و صيانة عتاد السرى) (1).

6 ـ 7 . قلة الاستفادة من المياه المستعملة

لا توجد في الجزائر سوى 29 محطة لتنقية المياه المستعملة منها 11 خاصة بالمدن : 3 منها فقط تشتغل بصفة عادية و الباقي معطل نتيجة النقص الكمي و النوعي للمكلفين باعمال التسيير و الصيانة ، و صعوبة استخدام مثل هذه المحطات في حد ذاته الذى يتطلب الخبرة الفنية ، و 18 محطة خاصة بالمركبات الصناعية .
و قد تمت برمجة 32 محطة انطلقت اشغال انجاز 22 منها ، و اذا ما تمت عملية الاستغلال كما تقرر فان هذا سيوفر للزراعة كميات هامة من المياه بصفة مباشرة او بصفة غير مباشرة عن طريق استعمالها للشرب او للصناعة .

---

1 ـ مع توليه مهام اخرى لا تمت الى القطاع بصلة كالاشراف على مركز مختص بالاعلام و الطبع و الانجاز السمعي البصرى .
وزارة السرى ، مصدر سابق ، ص . 22 .

وقد قدرت وزارة الفلاحة المساحات التي يمكن سقيها بهذه الوسيلة بـ: 20000 هكتار، فيما لو عولجت مياه مدينتي الجزائر ووهران المستعملة لوحدهما، كما قدرت كمية المياه المستعادة من ذلك بـ: 35 مليون م^3 سنويا (1).

ان اللجوء الى معالجة المياه المستعملة يعد لجوءا الى موارد مائية غير عادية مثلها مثل المياه المالحة ومياه البحر.

وقد حددت المادة 137 من قانون المياه مجال استعمال المياه المستعملة في تغطية بعض حاجيات القطاع الصناعي او الفلاحي، ولكن مع منع استخدامها في سقي الخضر والفواكه النيئة (حتى لو كانت مصفاة) ومع عدم استعمالها ايضا للشرب والاستعمال المنزلي والصناعات الغذائية.

وبخصوص تحلية مياه البحر فان الدورة الثانية للجنة المركزية قد اوصت " بتتبع تطور التقنيات المستخدمة في تحلية المياه قصد استعمالها عند الحاجة ووفقا لامكانيات البلاد "، عكس الدورة الثامنة التي اوصت بل اكدت على الشروع في اعداد برنامج لانشاء محطات لتحلية مياه البحر عند الضرورة (2).

وللعلم فان قانون المياه يقيد اللجوء الى المصادر "غير العادية" للمياه حيث ينص في مادتيه 133 و 136 على منع اللجوء الى ازالة المواد المعدنية من المياه المالحة او مياه البحر واستعمالها كمصدر من مصادر التزود بالمياه الا في حالة ندرة موارد المياه الطبيعية او توفرها بنوعية لا تناسب درجتها الاستعمال المطلوب، كما انه يمنع اللجوء الى تقنية ازالة المواد المعدنية من المياه المالحة او مياه البحر في حالة توفر مورد من الموارد المائية نوعا وكيفا.

---

1 — وزير الفلاحة لمجلة : R . A . N° 1209 , 01 /05/1987 , p . 14 .

2 — ح . ج . ت . و . اللجنة المركزية ، الامانة الدائمة ، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع الى المؤتمر الخامس 79 / 1983 مطبعة الثورة الافريقية، نوفمبر 1985 .

وقد نفهم سبب هذا التقييد بانه الكلفة العالية لمثل هذه المشاريع قبل اى شيء آخر، وعموما فقد شرع في دراسة امكانية اقامة محطات لتحلية مياه البحر بعدد 3 محطات : في وهران أو ارزيو مستغانم والجزائر، ولم تتقدم تلك الدراسات جديا الا فيما يتعلق بالمحطة الاولى التي تقرر ان تكون سعتها 13,5 ألف متر مكعب (لتزويد مركب ارزيو)، قابلة للتوسيع حتى طاقة 175 ألف متر مكعب لتزويد مدينة وهران (1).

وما نستطيع قوله في هذا المجال هو ان الموضوع يتطلب تفكيرا جديا من الآن حيث أن المناطق الغربية من البلاد تعاني نقصا حادا في مصادر المياه السطحية او الجوفية وبدرجة اقل المناطق الشرقية التي قد تطرح مشكلة هي الاخرى قريبا مع استمرار التوسع العمراني و الصناعي .

---

1 — الشعب، عدد 7727، 29 اوت 1988 .

المبحث الثاني : المدخلات الزراعية

في الواقع يصعب تصور فلاحة حديثة و متطورة بدون الاعتماد على الآلات و المعدات الفلاحية (جرارات ، حاصدات ، باذرات و عتاد رش و غير ذلك) ، حتى ان البعض يشير الى ان "اية محاولة لاحداث ثورة زراعية يقتضي بالضرورة التوسع في استخدام الآلات الفلاحية "(1) ، و هذا لما توفره من جهد و وقت وكفاءة في اداء الاعمال الزراعية ، وكذلك على الاسمدة و المبيدات و البذور التي تساهم بشكل حاسم في رفع المردودية .

اولا : العتاد الفلاحي او المكننة الزراعية

لقد توجهت السياسة الزراعية الجزائرية الى مكننة الزراعة (و هذا تفضيلا للرأسمال الثابت) اعتمادا على " احدث الآلات و التقنيات"(2) ، و لكن مسعاها لم يكلل بالنجاح المرجو ، خاصة من ناحية الكم ، اذ ان الانجازات كانت دائما اقل من المخطط ، بل انها لم تسمح احيانا حتى بتجديد العتاد المتقادم (3) . و هكذا نجد ان الاستثمارات المحققة مثلت ما نسبته 51 % فقط من الاستثمارات النظرية الضرورية اللازمة لتجديد العتاد (4) ، اذ كان يلزم لتجديد الجرارات مثلا اقتناء 3500 جرار سنويا اى 28000 جرار طوال فترة المخططين الرباعيين و هذا للمحافظة على حالتها المبدئية ، بينما لم يتم اقتناء الا 24000 جرار طوال تلك الفترة (5) . اما سنة 1988 فانه لم يتحقق الا 33 % من اصل 2659 جرارا كانت مقررة خلال السنة (6) .

---

1 — محمد السيد عبد السلام ، مصدر سابق ، ص . 88 .
2 — و هذا ما اكده الميثاق الوطني و قرارات اللجنة المركزية و لوائح مؤتمرات الحزب .
و فعلا فقد انتقل مؤشر المكننة من : 1450 هـ/جرار و 6000 هـ/ ح .دارسة سنة 1962 ، الى 344هـ/جرار و 1700 هـ/ ح .دارسة سنة 1972 ، ثم الى 275 هـ/جرار و 700هـ/ح .دارسة سنة 1980 . المجاهد الاسبوعي 1285، 22 مارس 1985 ، ص . 22 .
— و رغم الفارق الواضح بين القطاعين العام و الخاص .
3 - A.BENACHENHOU , exode rural en Algérie , presse de l'E.N.A.P. Alger , Février 1979 , p.85.
4 - Idem , p.85.
5 - M.T.NADIR , op.cit, p.466.
6 — و كذلك بالنسبة للحاصدات الدارسات و المحاريث التي لم يتحقق منهما الا 47 % و 65 % على التوالي . تحقيق لمجلة اضواء ، العدد 277 ، 16 مارس 1989 ، ص . 10، 11.

بل نجد ان الشاحنات قد تناقص عددها كثيرا ، اذ انخفض من 3218 شاحنة في القطاع العام في مجموعه (بما في ذلك 1574 شاحنة تخص التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات) ، و 64 شاحنة في القطاع الخاص الى 600 شاحنة في القطاع الاول و 30 شاحنة في القطاع الثاني (1) .

1 — اسباب عدم تجديد العتاد

1 — 1 . قلة المشتريات وتذبذبها

بلغت مشتريات القطاعين العام والخاص من العتاد الفلاحي ما يلي (2):

I - Annuaire statistique de l'Algérie , I979,p.2I3 et N°I2, edition I985 „ op.cit , p.I20 .

2 — القطاع العام يشمل قطاع التسيير الذاتي و قطاع الثورة الزراعية .

جدول رقم (20) : مشتريات القطاعين الاشتراكي والخاص خلال الفترة 78/1986.

السنوات والقطاعات / أنواع العتاد الفلاحي	1978 ق.ع	1978 ق.خ	1979 ق.ع	1979 ق.خ	1980 ق.ع	1980 ق.خ	1981 ق.ع	1981 ق.خ	1983 ق.ع	1983 ق.خ	1984 ق.ع	1984 ق.خ	1985 ق.ع	1985 ق.خ	1986 ق.ع	1986 ق.خ
جرارات ذات عجلات	2688	1649	1806	1177	3641	1308	4196	4414	3821	4147	2032	6108	1885	5656	1535	5404
جرارات كجنزرة	52 8	81	359	9	198	13	1460	43	1173	1236	1040	473	670	165	335	59
حاصدات دارسات	427	32	314	3	1300	29	242	—	562	111	589	65	504	123	693	383
عتاد جمع المحاصيل	2673	237	1502	180	5142	1068	4549	931	3166	3894	3174	5330	1654	7091	1018	5352
محاريث سكة	1443	282	2104	378	2296	1161	2250	1355	2090	2624	1926	2925	1467	4491	534	2858
محاريث قرصية	481	106	1145	151	481	338	1075	492	1975	2008	485	768	1193	2279	1104	1369
عتاد بذر وتسميد	871	99	721	83	1010	93	885	38	389	62	2087	220	2856	624	1521	517
عتاد معالجة	2912	491	1451	235	1283	138	4299	589	2219	1836	2353	3080	1857	497	1469	376
كوفر كروب	2466	246	2850	420	1782	796	3198	887	3380	3019	3076	3920	2054	4969	1859	5089
شاحنات	362	10	343	06	129	04	740	20	401	20	383	64	96	—	840	—
مقطورات	1149	210	1347	153	1262	257	1793	442	1254	1557	960	1091	1066	1808	—	—

M.P.A.T , annuaire statistique de l'Algérie , 1979, p. 216.
M.A.P , annuaire statistique de l'Algérie , N°12 , p.123, 124 .
M.A.R.A , statistique agricole , ventes de matériel agricole .

والمسجل على هذا الجدول هو :

ا ــ تطور مشتريات القطاع الخاص سنة بعد اخرى بالنسبة لمعظم العتاد وخاصة الجرارات ذات العجلات المطاطية ، حتى انها اصبحت تفوق مشتريات القطاع العام (الاشتراكي) في بعض الاحيان مثل ما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (21) : مشتريات القطاع الخاص من مجموع مشتريات العتاد (%) .

نوع العتاد الفلاحي / السنوات	1978	1979	1980	1981	1983	1984	1985	1986
جرارات ذات عجلات مطاطية	38,02	39,45	26,43	15,26	55,53	75,03	76	77,88
جرارات مجنزرة	15,34	2,44	6,16	2,86	51,3	31,26	19,76	14,97
حلصدات دارسات	6,97	0,94	2,18	——	16,49	9,93	19,61	35,59
عتاد جمع المحاصيل	8,13	10,7	14,81	16,98	55,15	62,67	81,08	24,02
محاريث سكة	16,34	15,22	33,58	37,58	55,66	60,29	75,37	84,14
محاريث قرصية	18,05	11,65	41,26	31,39	50,35	61,29	65,64	55,35
عتاد بذر وتسميد	10,2	10,32	8,43	4,11	13,74	9,53	17,93	25,36
عتاد معالجة	14,42	13,93	9,39	12,05	45,27	56,69	26,8	20,38
كوفر كروب	9,07	12,84	30,87	21,71	47,18	56,03	70,75	73,24
شاحنات	2,68	1,72	03	2,63	4,75	14,31	——	——
مقطورات	15,45	10,2	16,91	19,77	55,39	53,19	62,9	——

المصدر : محتسب من الجدول رقم 20 .

و هــذا الامــر يعزى الى التوجهــات الجديدة للسيــاســة الزراعيــة في الجــزائر الــتي اصبحــت تــولي اهتمــاما اكـبر للقطــاع الخــاص لــد مجــه في مجهــود التنميــة الوطنية، خــاصــة بعد ظهــور عجــز القطــاع العام الجلــي و تقــرير حــل تعاونيــات الثــورة الــزراعيــة ، و صــدور قــانــون الملكيــة العقــاريــة (استصــلاح الاراضــي) ، و تعتمــد هذه السياســة اســاسا على وسيلــة تسهيــل وصــول القطــاع الخاص الى ســوق المدخلات.

و نــلاحظ عدم التنــاسب الــواضح بــين مختلــف العتــاد ، و خاصــة بين مشتريات العتــاد الاساسي و العتــاد التابع لــه ، كالجــرارات و المحاريث مثــلا ، و هو ما نــأخذ عنــه فكــرة مــن الجــدول التــالــي .

جــدول رقم (22) : نسبــة مشتريات المحاريث الى مشتريات الجرارات ٪ .

1978		1979		1980		1981		1982	
ق • ع	ق • خ	ق • ع	ق • خ	ق • ع	ق • خ	ق • ع	ق • خ	ق •ع	ق •خ
59ر8	22ر4	150	44ر6	72ر3	113ر4	72ر5	41ر4	49ر1	58ر6
1983		1984		1985		1986		—	
ق • ع	ق • خ	ق • ع	ق • خ	ق •ع	ق • خ	ق • ع	ق • خ	—	—
90ر4	85ر9	78ر4	56ر1	104ر1	116ر3	87ر59	77ر02	—	—

المصــــدر :محتســب مــن الجــدول رقــم 20 .

ان قلــة العتــاد التــابع قــد جعلت بعض المــزارع تعاني نقصــا فادحا فيــه ، و عليــه فــانها تضطر احيانــا الى الغــاء بعــض العمليــات الزراعيــة او الى انجازها و لكــن بتــأخر عن وقتهــا الأنســب ، ممــا ينعكــس سلبــا على الانتــاج .

ب ـــ عــدم كفــاية وســائل النقل الــتي تستعمــل ســواء لنقــل المدخلات او لتســويق المخــرجات ، خاصــة اذا كانت المسافــات بعيــدة . و رغم ذلك نجــد ان مــشترياتهــا قد سجلــت تقهقــرا واضحــا .

ج ـــ كمــا سبقــت الاشارة فــان مشتريات العتــاد القليلــة لــم تسمح عموما بتجديده او تشبيبــه (1) نتيجة كونها كانت اقل من المقرر ، و لكون العتاد كبير الثمن كما يوضحه الجدول المــوالــــي :

---

1 ـــ باعتبــار ان مــدة الاهتــلاك المحاسبيــة هي 10 سنــوات .

جدول رقم (23) : اعمار الجرارات في القطاع المسير ذاتيا للموسم 1977 ـ 1978 .

البيان / نوع الجرارات	اقل من 6 سنوات		بين 7 ـ 13 سنة		اكثر من 13 سنة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
جرارات مطاطية	6042	47ر3	5889	46ر1	852	6ر1
جرارات مجنزرة	2989	53ر9	1792	32ر3	764	13ر8

المصدر : M.A.R.A, statistique agricole, série études et enquêtes, Mars 1981 , p.22.

1 ـ 2 . عدم كفاية الانتاج المحلي

الملاحظ ان معظم الوحدات الانتاجية الخاصة بالعتاد الفلاحي تعاني صعوبات كبيرة في التحكم في العمليات الانتاجية مما ادى الى عدم تحقق مخططات انتاجها وبالتالي الى عدم استغلال طاقتها الانتاجية ، رغم ان انطلاقتها الفعلية تعود الى سنة 1973 ، بل نجد ان بعض الوحدات قد توقف مرات عدة عن الانتاج حتى في مرحلة التجريب كمركب سيدي بلعباس ، وكمثال على ذلك نجد ان انتاج الجرارات قد بلغ الآتي :

جدول رقم (24) : انتاج الجرارات في الجزائر في الفترة 78 / 88 .
الوحدة : جرار

78	79	80	81	82	83	84	85	86	88
3723	4886	4206	4379	4500	6002	5927	6250	7500	2659

المصدر : تحقيق لجريدة النصر ، عدد 19 ـ 20 سبتمبر 1986 ، ومصادر اخرى .

2 ـ كفاءة استخدام العتاد

تتوقف كفاءة استخدام العتاد على عمر العتاد وصيانته ومدى توفر قطع الغيار اللازمة له . كما يتوقف نجاح المكننة على الاستعمال

---

1 ـ انتج اول جرار في مركب قسنطينة يوم 2/2/1974 واكمل انتاج 50000 جرار في 20/9/1986 ، اي بمعدل 4167 جرارا سنويا .

الفعال للآلات ، و هذا مرتبط بتهيئة عناصر اختصاصية تلم بالطرق العلمية المتبعة لزيادة مردودية الآلات و اقتصاديـة عملها مع خبرة بالعمل و معرفة باختيار انسب الآلات لكل منطقة ، ثم حساب عدد و نوع الآلات اللازمة لكل مزرعة . و عليه ففعالية المكننة تكون اعلى ما يمكن عندما تتجاوب مواصفات و خصائص الآلات مع الظروف الطبيعية و الانتاجية التي تعمل ضمنها (1) .

و في هذا المجال نلاحظ عدم ملاءمة معظم العتاد المستورد او المنتج محليا نظرا لمحدودية حرية و قدرة المصنع الوطني على التعديل لان معظم المصانع قد انجزت حسب طريقة " المنتوج في اليد " .

و كذا شبه الانعدام الكلي للصيانة ، و عدم المحافظة على العتاد بتركه في العراء تحت رحمة الطبيعة حتى انه يمكننا القول بانعدام روح المسؤولية و الاهمال المتعمد حين نرى عتادا جديدا يستعمل بدون مبالاة مما ادى الى رمي بعضه ليأكله الصدأ بدون ان يستعمل لاكثر من مرة واحدة (2) .

ان عملية الصيانة الهدف منها هو اطالة عمر الآلات باستعمالها اطول فترة ممكنة ، و لكن الملاحظ ان وظيفة الصيانة لم تساير وظيفة التنمية و هو ما انجر عنه الكثير من السلبيات كاستنزاف موارد العملة الصعبة باللجوء مرة اخرى الى الاستيراد .

و في رأينا فان مشكل الصيانة يمكن ان يجد جزءا كبيرا من الحل في مواقع العمل نفسها ، وذلك بتوعية العمال و تجنيدهم للقيام بصيانة آلاتهم ، ويقسم انشاء المعهد الوطني للدراسات و الابحاث (قرارات مجلس الوزراء 27 جوان 82 ، 23/01/83 ، 22/02/1984 و بموجب المرسوم 84 – 44 ليوم 14/02/1984) في مجال الصيانة فان الامر لم يشهد التحسن المرجو . و قد تفاقمت الوضعية اكثر بتجمع اسباب اخرى منها : تنوع اصناف العتاد بين منتج محليا و مستورد ، و قلة الالمام بتقنيات الصيانة من طرف المستعملين ،

---

1 – عبد الحميد حسن ، ميكنة المزرعة ، الجزء النظري ، منشورات جامعة دمشق ، 1978 ، ص . 303 .

2 – مشاهدة شخصية ، المجاهد اليومي ، عدد 5937 ، ليوم 25/7/1984 .

قطع
سوء توزيع الغيار بين الولايات، و عدم كفاية و كفاءة وحدات الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ثم المؤسسات الولائية لصيانة و توزيع العتاد الفلاحي) في توفير قطع الغيار و القيام بعمليات الاصلاح اللازمة للعتاد رغم توفره على 65 ورشة ثابتة للاصلاح و 62 ورشة متنقلة، و 73 نقطة لبيع قطع الغيار و 66 مهندسا و 265 تقنيا (1).

هذا من جهة، اما من جهة ثانية تضارب المسؤوليات و الصلاحيات بينه و بين الشركة الوطنية للآلات الميكانيكية، ثم بينه و بين مؤسسة انتاج العتاد الفلاحي (ENPMA) فيما يخص الانتاج و الاستيراد و التوزيع لبعض العتاد و لقطع الغيار (2).

وكما سيتضح من تحقيقنا فان القطاع الخاص يعتبر احسن حالا، ذلك انه يتمتع بحرية اكبر في اقتناء العتاد و تصليحه و شراء قطع الغيار عندما تتوفر لديه القدرة المالية حيث يحصل على احتياجاته بأية وسيلة ممكنة: الشراء من ديوان العتاد الفلاحي او السوق السوداء او الاستيراد من الخارج، و مهما كانت الصعوبات (خاصة التنقل) و مهما كان الثمن، ثم انه يوفر صيانة اكبر للعتاد، ولذا نجد لديه عتادا جد قديم مازال في حالة جيدة.

والجدول التالي يعطينا نسبة الاعطاب في قطاع التسيير الذاتي :

1 — مجلة الجزائر الخضراء، وزارة الفلاحة و الصيد البحري، عدد 2، الثلاثي 1، سنة 1986.
ولكن نلاحظ في مقابل ذلك هجرة الكفاءات من الديوان الى قطاعات اكثر مزايا من جهة، و من جهة اخرى نلاحظ عدم تعهد المورد بتطوير النماذج.
2 — و قد اثرت هذه الوضعية سلبا على القطاع الفلاحي، وكما يقول مسؤول احد ى المزارع " انه لشيء مؤسف ... ولكن هذا هو الواقع، من اجل قطعة غيار لا يتجاوز ثمنها 100 د.ج نجمد جرارا لأشهر طويلة".
— R.A , N°II60 , du 23/29 Mai I986 , p.34.
و تبرز هذه المشكلة بكل حدة خاصة في أوج الموسم او " الحملة"، اين تكون المزارع في سباق مع الزمن.

جدول رقم(25): نسبة الاعطاب لعتاد قطاع التسيير الذاتي سنة 1984.

نوع العتاد	النسبة %
جرارات ذات عجلات	15,2
جرارات مجنزرة	34,2
حاصدات دارسات	22,2
حاشات	22
دارسات ثابتة	59,3
محاريث محمولة (قلابة)	17,2
عتاد الأشغال السطحية	16,6
عتاد المعالجة	21,9
عتاد البذر والتسميد	34,8

المصدر : L.BACI , le machimisme agricole , la mécanisation de l'agriculture algérienne et som impact sur l'intensification agricole; approche au niveau des U.P.de production du haut Chelif, thèse de magister en SC.AGRO, U.d'Alger, 1986, annexes .

3 ـ سوء توزيع العتاد بين القطاعات وبين المزارع

لقد سبقت الاشارة ان القطاع الخاص كان مهمشا بفعل السياسة المتحيزة الى جانب القطاع العام . وعلى كل فان تعداد حظيرة العتاد الفلاحي مقسمة بين القطاعين قد بلغ الآتي في 1986/12/31 :

الجدول رقم (26): حظيرة العتاد الفلاحي في القطاعين الاشتراكي والخاص في 86/12/31.

نوع العتاد	القطاع العام عدد	القطاع الخاص (تقدير) عدد	المجموع عدد
عتاد الجر الجرارات جرارات ذات عجلات مط جرارات مجنزرة	36972	45836	82808
عتاد الحصاد حاصدات دارسات حاشات	5140	3068	8208
Rateaux Faneurs جامعات – ضاغطات Ensileuses	23303	26981	50284
عتاد الحرث محاريث سكة محاريث قرصية Déchaumeuses pulvériseurs Outils à dents عتاد آخر (تقديرات)	65181	54023	119208
عتاد آخر			
بذارات	7188	1441	8629
نافثات الاسمدة	1406	1006	2412
عتاد المعالجة	23045	10022	33067

Source: Annuaire statistique de l'Algérie 1985/1986, N° 13, op.cit, p.119.

و نسجل التحسن الكبير في تجهيز القطاع الخاص مقارنة بسنة 1984، و هو ما نلمسه في الجدول التالي :

جدول رقم (27): تطور حصة القطاع الخاص من العتاد .

1986/12/31	1984/03/31	نوع العتاد
%55,35	%45,6	الجرارات
%37,37	%14,1	الحاصدات الدارسات
%53,65	%32,1	عتاد الحصاد الأخر
%45,31	%20,4	عتاد الحرث
%28,27	%02,7	عتاد آخر

المصدر : الجدول رقم 26 و

Annuaire statistique de L'Algérie, N°I2, op.cit,p.I20.

اما عن سوء توزيع العتاد الفلاحي بين المزارع فسورد الشهادة التالية و هي جزء من تحقيق لجريدة المجاهد اليومي ، فقد اوردت الجريدة انه في حين تتوفر مزرعة مساحتها 1038 هـ على جراران مجنزران فقط أحد هما معطل بصورة شبه دائمة ، هناك مزرعة اخرى مساحتها اقل بـ: 8 مرات (2 1هـ) تتوفر على 6 جرارات منها جراران مجنزرين ، و هناك مزرعة ثالثة مساحتها 495هـ تمتلك ... واحدا من النوع ذى العجلات المطاطية (1)، وللعلم ... المزارع الثلاث تابعة لنفس الولاية .

ان هذه الظاهرة ناجمة عن سوء التخطيط الذى لم يراع الاحتياجات الفعلية للمزارع التي تجبر احيانا على تسلم عتاد لم تطلبه ، في حين يمنع عنها عتاد ضروري (... عة العتاد التابع او المكمل) او تجبر على انتظاره مدة طويلة .

كما ان ... طبيعة اراضي المزارع نادرا ما تؤخذ بعين الاعتبار لتسليمها العتاد ال... ... اخيرا الى ان مفهوم المكننة الانتقائية (Selective) لم يؤخذ بعين الاعتبار كذلك ، اذ يمكن اعتبار ان المكننة في الجزائر قد ادت الى البطالة (ا... الى عوامل اخرى) و هو ما يدل ... يه انتقال نسبة العمال الدائمين الى الجرارات مثلا من : 5,3، 4,6 ، 4,33 ، 4,02 سنوات 78 ، 84 ، 85 و 1987 على التوالي .

---

(1) — المجاهد اليومي ، عدد 6638 ، ليوم 1986/10/20 .

ثانيـا : الاسمـدة والمبيـدات والبذور المختارة

تعتبر المواد الكيميائية احدى الدعائم الاساسية لكل زراعة متطورة ... تعد احدى اهم عوامل زيادة المردودية ، وهي تتمثل في مجموعتين رئيسيتين هما : المخصبات الزراعية او الاسمدة والمبيدات الحشرية او الحيوية .

ومعلوم ان استعمال المخصبات الزراعية كان له دور كبير في تحقيق الثورة الزراعية وتكثيف الانتاج في الدول المتقدمة ، فهي توفر امدادا مستمرا للنباتات بالعناصر الغذائية الضرورية التي لا تستطيع التربة المزروعة بصفة دائمة ان تقدمها له ، الا وفق دورات زراعية متقطعة تريح الارض وتعيد لها خصوبتها . وهو ما يمكن قوله عن المبيدات الحشرية الي لا يمكن تصور معدلات انتاج مرتفعة بدون اللجوء اليها لمكافحة الحشرات والطفيليات ، وايضا عن مزيلات الحشائش الضارة (1) .

1 — الاسمـدة

1 — 1 . استهـلاك الاسمـدة

ما يزال استهلاك الاسمدة في الجزائر دون المستوى المطلوب رغم التقدم الواضح في استعمالها مع تمييز ذلك بما يلي :

ا — قلة استعمال الاسمدة البوتاسية .

ب — التذبذب الكبير في استعمال الاسمدة بين موسم وآخر في نفس القطاع او في القطاعات المختلفة .

ج — تراجع قطاع الثورة الزراعية في استعمال الاسمدة مرده الى تقرر الغاء هذا القطاع ودمجه في قطاع التسيير الذاتي .

د — الزيادة المطردة في استعمال الاسمدة من قبل القطاع الخاص ، حتى ان استهلاكه منها فاق استهلاك القطاع الاشتراكي لاول مرة سنة 1980 ... التقلب الحاد في نسبة استهلاكه منها .

وهذا الجدول يوضح لنا ما سبقت ملاحظته :

---

1 — في الدول النامية تقدر الخسائر الناجمة عن الآفات الزراعية بما يقارب ربع الانتاج .

جدول رقم (28): مشتريات الاسمدة في قطاع التسيير الذاتي في الفترة 1986/78 . الوحدة: ق

المادة / السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
اسمدة آزوتية	678311	666629	739618	778507	605154	538439	1010178	1305210	1151263
اسمدة بوتاسية	8756	22575	3674	5213	4713	1221	1775	22235	29003
اسمدة فوسفاتية	476533	544229	559893	595379	471655	439300	794036	966499	1103173
اسمدة مركبة	735472	1155222	824217	976368	753377	628687	720796	850331	1196737
المجموع	1899072	2388655	2127402	2355972	1834899	1657647	2526786	3144275	3480176

تابع للجدول رقم (28): مشتريات قطاع الثورة الزراعية من الاسمدة في الفترة 1986/78.
الوحدة: ق

المادة / السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983
اسمدة آزوتية	203565	182045	148494	177428	117349	34140
اسمدة بوتاسية	1322	15560	234	694	610	247
اسمدة فوسفاتية	191202	186206	173344	178586	144160	93415
اسمدة مركبة	101122	115478	137687	132866	98914	59558
المجموع	497211	49[illegible]289	459759	4895[illegible]4	361038	237360

تابع للجدول رقم (28): مشتريات القطاع الخاص من الاسمدة. الوحدة: قنطار

السنة / المادة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
اسمدة آزوتية	374041	395588	490624	459144	460300	392956	645726	730321	733443
اسمدة بوتاسية	685	6855	1319	749	305	1333	40	2509	5534
اسمدة فوسفاتية	251315	368921	302487	303358	291243	303336	347577	1059667	525057
اسمدة مركبة	301176	452363	579304	558635	594236	593708	559436	443198	1259280
المجموع	927217	1223327	1373734	1431886	1446585	1391338	1553799	2245195	2575214
النسبة الى مجموع المشتريات%	27,89	29,76	34,68	33,47	39,71	42,33	38,07	41,67	42,53

- 1978 : M.P.A.T. : Annuaire statistique de l'Algerie 1979, P.218.
- 1979 -1981 : M.P.A.T. : Annuaire statistique de l'Algerie 1981, P. 170.
- 1982 - 1984: M.P.A.T. : Annuaire statistique de l'Algerie, N° 12, op; cit, p. 125.
- 1985 : M.A.R.A : statistique agricole, situation des approvisionnement.
- 1986 : Annuaire statistique de l'Algerie, N° 13, op. cit, p. 125.

1 — 2 . اسباب قلة استخدام الاسمدة

على الرغم من التوسع السريع و المتواصل في استخدام الاسمدة (1) الا ان ذلك لم يبلغ بعد الحد المطلوب، و ذلك نظرا للعوامل التالية :

ا — قلة الانتاج الوطني ، و من ثم عدم كفايته نتيجة التشغيل غير الكامل لمركبات الانتاج في ارزيو و عنابة ، كما يشير الى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (29) : الطاقة المستغلة لمركبي ارزيو و عنابة لانتاج الاسمدة.

السنة	1978	1979	1980	1981
النسبة %	28	25	16	20

المصدر : M.HADOUCHE et A.SAADI, étude sur la formation des prix dans l'économie algérienne , INEAP, MPAT, OCT 1983 ,p.92 .

ب — عدم تطبيق برامج الاستيراد في الاوقات المناسبة و بالكميات المطلوبة .

ج — تضارب المسؤوليات و استمرار النزاع طويلا بين شركة الاحتياط الفلاحية و شركة سونطراك المنتجة و المستوردة للاسمدة بخصوص تمويل المخزونات و النقل (2) .

د — كون معظم المساحة الزراعية تتلقى كميات امطار غير كافية (ما عدا المناطق الساحلية و شبه الساحلية) ، و هو ما يجعل استخدام الاسمدة محفوفا بالمخاطر و غير مضمون النتائج ، هذا زيادة على انها احيانا تكون بنوعية لا تصلح لاستخدام معين كالزراعة تحت البيوت البلاستيكية (لانها لا تذوب في الماء خاصة).

هـ — عدم توفر المسمدات الكافية عموما لدى المزارع (و لدى القطاع الخاص على وجه التعيين) .

2 — المبيدات

تعتبر المبيدات اقل استعمالا من الاسمدة ، فما زالت مساحات واسعة من المزروعات لا تعالج اطلاقا ، و الجدول الموالي يبين مشتريات القطاعات من المبيدات :

---

1 — كان الهدف هو الوصول الى استهلاك 70 كلغ/هـ. سنة 1979 ، و لم يتحقق منها سوى 28 كلغ ، و لم يتعد الاستهلاك الـ 70 كلغ الا سنة 1985 حيث بلغ 71,7 كلغ.

2 - S. BEDRANI , l'agriculture algerienne depuis 1966, etatisation ou privatisation , OPU , Alger , 1981, p. 54.

جدول رقم (30): مشتريات المبيدات في مختلف القطاعات خلال الفترة 78/1986 .

	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
ق . التسيير الذاتي									
- مبيدات صلبة (ألف كلغ)	13427,24	11988,4	13092,3	11368	13711,83	8795	8737,18	7424,77	8221,66
- // سائلة (ألف لتر)	762,377	876,4	1366,7	1323	1458,8	1261	5513,28	2860,04	2045,36
ق . الثورة الزراعية									
- مبيدات صلبة (ألف كلغ)	1689,45	1606,3	1887,1	1466	1328,01	660	–	–	–
- // سائلة (ألف لتر)	97,293	125,1	121,1	112	89,98	37	–	–	–
القطاع الخاص									
- مبيدات صلبة (ألف كلغ)	5856,92	5966,5	9862,6	9310	9356,62	8965	5850,48	6983,51	6718,064
- // سائلة (ألف لتر)	64,122	81	147,9	80	121,53	92	168,82	339,62	183,666
نسبة مشترياته الى مجموع المشتريات %									
- صلبة	27,92	30,5	39,7	42,04	38,35	48,67	43,94	48,39	44,96
- سائلة	06,94	07,48	04,98	05,28	07,27	6,61	02,97	10,61	08,24

المصدر : نفس المصادر السابقة في الجدول رقم 28 الوارد في الصفحة 67 .

و نسجل الملاحظات التالية :

ا ــ قلة استهلاك القطاع الخاص للمبيدات السائلة حيث لم تتعد النسبة في احسن الاحوال 10,61 % من مجمل الاستهلاك .

ب ــ وعلى العكس من ذلك نسجل توسعه في استهلاك المبيدات الصلبة، حيث اصبحت تقرب من 50 % من مجمل الاستهلاك بعد "امن سنة 1981، نتيجة تزايد مشترياته (1) .

ج ــ تذبذب المشتريات من موسم الى آخر .

و لكن المشكلة الحقيقية في رأينا ليست في توفر الاسمدة و المبيدات من عدمه ، ولكنها في الالمام بطرق وكيفيات و مواعيد الاستعمال وان كان توفر هذه المواد امرا لا غنى عنه في اية محاولة للتكثيف الزراعي . اذ حسب مشاهدتنا فانه في كثير من الحالات يكون استعمال الاسمدة (على وجه الخصوص) غير علمي لا من حيث النوعية و لا من حيث الكمية و لا من حيث التوقيت ، " و يمتاز " القطاع الخاص اضافة الى ذلك بعدم وجود العتاد الكافي لنثر الاسمدة لديه ، اذ لا يزال يلجأ الى طريقة النثر باليد .

3 ــ البذور المختارة

في الغالب نجد ان لفظ " البذور " يرتبط وجوبا مع كلمة اخرى تعطيه مدلولا معينا يحدد نوعية البذور (2) و هكذا نجد مثلا : البذور القانونية (REGLEMENTAIRES) و بذور اعادة الانتاج (DE REPRODUCTION) . . . الخ . و سنحاول بايجاز ان نحدد مفهوم بعضها في الآتي :

3 ــ 1 . انواع البذور: رأينا انه توجد انواع عدة من البذور ، و منها (3) :

ا ــ البذور القانونية

و تشمل نوعين من البذور هما : البذور المختارة او المنتقاة (SELECTIONNEE)

---

1 ــ في الواقع فان مرد ذلك الى استعمالها في معالجة الاشجار و الخضراوات، ثم ان كمية المبيدات المستعملة قد لا تعتبر دليلا على كبر المساحة المعالجة ، ذلك ان نفس المساحة قد تعالج اكثر من مرة اذا كانت الظروف الجوية غير مناسبة .

2 ــ البذور تعرف بانها حبوب سليمة (SAINES) و من صنف (ESPECE) واحد ، وخاصة من نوع (VARIETE) واحد .

3 ــ A . BACHTARZI , spécial agriculture , édition A.N.E.P , septembre 1970, P . 73 et suivantes .

و بـذور اعـادة الانتـاج ، وهمـا النـوعـان المستفيـدان مـن شهادة القبـول الـرسميـة (CERTIFICAT OFFICIEL D'AGREGAGE)المعطـاة مـن طـرف محطـة التجـارب المـركزيـة التابعـة للمعهـد الـوطـني للبحـث الـزراعـي .(I.N.R.A.A.)

ب — البـذور بـدون تصنيـف (SANS QUALIFICATION)

و هـذه نـاتجـة عـن التكـاثـر الاول (الجيـل الاول) للبـذور المنتقـاة و بذور اعـادة الانتـاج فـي اطـار عقـد يربـط المنتـج بهيئـة تخـزين (اعـادة تعـاونية الحبـوب و الحبـوب الجـافة) تضمـن نقـاء العامـل النـوعي (PURETE VARIETALE) و القـدرة الانباتيـة (FACULTE GERMINATIVE) ، ولا يستفـيد هـذا النـوع مـن ايـة شهادة رسميـة و لكـن يقبـل استعمـالها كبـذور ، و غـالبا مـا يخلط مفهـومها مـع النـوعـين السـابقـين .

ج — البـذور المنتخبـة او المصنفـة (TRIEES)

وهـي بـذور تمتـاز ببعـض التجـانس (HOMOGENITE) و المحصـل عليهـا بفرز احسـن الانـواع او الاصنـاف المسـوقة مـن طـرف الهيئات المخـزنـة ، ولا تضمن هـذه الهيـآت الا نقـاوة الصنـف (PROPRETE)المقـدرة بـ: 98 % و القـدرة الانبـاتيـة المقـدرة بـ: 85 % ، لانهـا تفـرز عن اصنـاف البذور الاخرى و تعالج .

د — البـذور العـاديـة (ORDINAIRES)

يمكـن لهـذا الصنـف ان يشمـل البـذور المنتخبـة و المعالجـة(TRIEES ET TRAITEES) المسلمـة مـن قبـل هيئـات التخـزين الـى المنتجـين ، او المحتفظ بها لـدى المنتجـين مـن انتـاجهـم السـابـق .

و بمـوجـب المـرسـوم الصـادر في سبتمبر 1957 فـانـه لا يجـوز اطـلاق تسميـة البـذور (SEMENCES) الا على الاصنـاف التـاليـة :

— البـذور المنتقـاة

— البـذور بـدون تصنيـف

— بـذور اعـادة الانتـاج الناتجـة مـن اول حصـاد لتكـاثر البـذور المنتقـاة و بـذور اعـادة الانتـاج .

كما منع هذا المرسوم تداول او تسويق اى نوع من البذور غير البذور المسجلة في النموذج (CATALOGUE) المحدد للاصناف الصادرة في الجريدة الرسمية.

وحسب هذا المرسوم فانه ينبغي لكل صنف من البذور المستعملة ان يضمن الآتي :

ا — بالنسبة للبذور المنتقاة :

— نقاوة الصنف بمعدل ادنى قدره 98٪ .

— نقاوة (BOTANIQUE) بمعدل ادنى قدره : 998٪ .

— المقدرة الانباتية الدنيا 85٪ .

ب — بالنسبة لبذور اعادة الانتاج :

— نقاوة الصنف بمعدل 98٪ كحد ادنى .

— نقاوة (BOTANIQUE) بمعدل 990٪ كحد ادنى .

— المقدرة الانباتية الدنيا 85٪.

ج — بالنسبة للبذور بدون تصنيف :

— نقاوة الصنف بمعدل 98٪ .

— نقاوة (BOTANIQUE) بمعدل 960٪ .

— المقدرة الانباتية بمعدل 85٪ .

هذا ويتم تحديد الصنف ومنح شهادة القبول على مرحلتين :

— المرحلة الاولى : وتكون في الحقل حيث تعاين المساحة المزروعة ويتأكد من نقاوة الصنف ومختلف العوامل التي تقلل من صلاحيته (كالامراض مثلا) ، وعندها تمنح شهادة قبول موقتة (C.A.P)، (عادة عند ظهور السنابل) .

— المرحلة الثانية : وتأتي بعد الحصاد حيث تؤخذ عينة من انتاج المساحة المعاينة سابقا لتحديد المواصفات المذكورة قبل هذا ، فاذا كانت هذه ملائمة تسلم عندئذ شهادة قبول نهائية (C.A.D) وتصنف البذور حينئذ كبذور منتقاة او كبذور اعادة انتاج .

وللتذكير فان البذور الأم تنتج على مستوى محطة التجارب وتسلم للمنتجين .

3 ـ 2 : استعمال البذور في الجزائر

تعتبر البذور الجيدة من الوسائل الاكيدة لزيادة الانتاج والمردودية وتحسين نوعيته معا (1) اذا روعيت مختلف الشروط الاخرى التي يتطلبها الانتاج . وتعتبر البذور الجيدة متطلبة لكثير من هذه الشروط كالتربة الخصبة والمهيئة جيدا ومكافحة الاعشاب الضارة وغير ذلك .

ولذا ينبغي إنتاج الكميات الكافية منها وتعميم استعمالها واقناع القطاع الخاص بالتوسع في استخدامها بل وفي انتاجها عن طريق قبول فكرة انتاج البذور وفقا لعقود تربطه مع محطات التجارب .

ولأخذ فكرة عن تطور استعمال البذور المختارة في الجزائر نورد الجدول التالي :

جدول (31): استهلاك البذور المختارة لدى مختلف القطاعات (85/78)

نوع البذور / الموسم	79 ـ 78	80 ـ 79	81 ـ 80	84 ـ 83	85 ـ 84
القطاع الاشتراكي (الف قنطار)					
ـ حبوب	2500	2161,5	1766,7	1798,45	1506,46
ـ خضر جافة	60	68	19	118,38	110,48
القطاع الخاص (الف قنطار)					
ـ حبوب	400	281	159	996,93	984,3
% من المجموع	16	13	9	35,66	39,5
ـ خضر جافة	5,4	6,8	2,1	51,92	39,58
% من المجموع	9	10	11	30,48	35,8

المصدر :
- 78 -81 : S.BEDRANI , les politiques agraires en Algérie . op.cit, p.157.
- 83 - 85 : M.A.P , statistique agricole, situation des approvisionnement.

1 ـ حيث تسمح اذا ما توفرت لها العوامل الضرورية دائما بانتاج ما بين 2 ـ 4 قناطير في الهكتار اكثر من البذور العادية .

ان البذور المستعملة في القطاع الخاص لا تعدو ان تكون مجموعة مجتمع (population) مخلوطة ببذور الاعشاب ، فهي غير معالجة الامر الذي يجعلها عرضة للامراض التي تنقص من كمية و نوع الانتاج .

و يحدث ان يستعمل القطاع الاشتراكي البذور المنتقاة (TRIEES) التي كانت اصلا موجهة الى الاستهلاك و هذا بعد معالجتها (1) .

ان الملاحظ للبذور المستعملة يدرك ان الكثير منها يعد بذورا عادية نشأت من التحسينات (SELECTION) التي قام بها المعمرون و ان اغلبها يعود الى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كاصناف : وادي الزناتي الذي يعود الى سنة 1936 و البيدي 17 الذي يعود الى سنة 1930 . و من مميزات هذه الاصناف انها طويلة الساق و عليه فهي تنتج كمية تبن اكثر (2) ، ومع استعمال كميات اكبر من الاسمدة الآزوتية فان السنابل تنحني حتى ان حصادها يكاد يصبح مستحيلا ، ولهذا فان هذه البذور قليلة القابلية للتكثيف ، كما انها لا تقاوم بعض الامراض و نجد انه حتى في السنوات الملائمة تكون امكانياتها التكاثرية ([illegible]TIQUE) محدودة مما لا يسمح لها بتجاوز مستوى معين من الانتاج .

اما البذور العالية الامكانيات (و ليس العالية الانتاج) (A HAUTE POTENTIALITES) فقد ادخلت في منتصف السبعينات و اصلها من المكسيك و فرنسا و ايطاليا و يغلب عليها عدم التأقلم مع المناخ المحلي ، و لم يصاحب زراعتها تطبيق العمليات التقنية اللازمة حيث يشير تقرير لادارة الفلاحة و الصيد البحري بولاية باتنة ان 10 % من مساحات الحبوب فقط مسيطر على تقنياتها .

وختاما فانه اذا كانت نسبة كبيرة من عوامل الانتاج المكثف توجد في البذرة ذاتها فاننا لا ننتج الا 50 % فقط من البذور المختارة (CERTIFIEES) (3) .

---

1 _ D . BELAID ; in actualité économie , N° 21 , octobre 1987, p . 6 .

2 _ ولذا يرفض بعض الخواص استعمال البذور المحسنة التي لا تتوفر على هذه الميزة .

3 _ D . BELAID , idem , p . 7 .

الفصل الثاني:

اليد العاملة والبحث العلمي والإرشاد الزراعي

الفصل الثاني: اليد العاملة و البحث العلمي و الارشاد الزراعي

ان الانتقال من زراعة تقليدية متخلفة الى زراعة حديثة متطورة لا يستلزم تحديث نشاط هذا القطاع فحسب ، و انما يستلزم ايضا و بدرجة اكبر الحصول على المعارف التكنولوجية (savoir technique) التي يتطلب ابتكارها و تطبيقها و تعميمها و الاستفادة منها قدرا كافيا من المعرفة لا يمكن ان توفره الا الاطارات الكفؤة و اليد العاملة المدربة و المؤهلة .

و من هذا المنطلق فان اى نظام للتعليم او البحث العلمي او الارشاد الزراعي لا يؤدى الى رفع المستوى الثقافي للمشتغلين في القطاع الزراعي و تحسين مستوى معيشتهم برفع مردودية العمل الزراعي و زيادة الفائض المسوق من المنتوجات ، يعد نظاما قليل الفعالية (1) .

المبحث الاول : اليد العاملة

بلغ مجموع المشتغلين بالزراعة سنة 1989 : 1049000 مشتغل ، اى ما يمثل نسبة 24،6٪ من مجموع العمال النشطين (2) . و لا يسعنا و نحن نتتبع احصائيات اليد العاملة الزراعية الا ان نلاحظ الانخفاض الكبير الذى عرفته مقارنة بفترة السبعينات اين بلغت 50،22٪ سنة 1977 (3) .

و يبدو ان التراجع الاكبر قد سجلته فئة العمال المأجورين في غير القطاع العام الزراعي ، حيث انتقل عدد هؤلاء من 550000 سنة 1966 الى 263000 سنة 1973 و الى 153000 سنة 1977 ثم الى 50000 سنة 1982 (4) ، و هو ما يفسر النقص الذى عرفته بعض المناطق في اليد العاملة الزراعية ، في حين ان عدد الملاك قد ظل ثابتا تقريبا حتى سنة 1977 (5) .

1 — القطاع المسير ذاتيا

اذا اخذنا الموسم الفلاحي 1978/77 كسنة اساس فاننا نلاحظ ان عدد العمال الدائمين قد سجل زيادات متعثرة ، قبل ان يصل مداه في الموسم 1984/83 .

1- J.FAUCHON , repris par S.TOUATI ; la formation des cadres pour le developpement , nouvelle edition,O.P.U,Alger,sans date,p.146.

2- Z.SAHI,recherche et developpement des activites creatives d'emploi Seminaire sur l'emploi ,Guelma, le10-11/7/1989 .

3-M.P.A.T,annuaire statistique de l'Algerie ,1979, p.102.

4-A.A.HAMID, blocage de la productivité du sol et crise de l'agriculture, in revue du CE.N.E.A.P, N°3, septembre1985,p.155-156.

5-B.BEDRANI, les politiques agraires ,op.cit,p.43.

اما فئة العمال الموسميين فان تقلبات عدد عمالها تبدو اكثر حدة ، خصوصا خلال المواسم الثلاثة الاخيرة .

و بالمقابل فان متوسط عدد الايام العمل السنوي قد تميز ببعض الثبات النسبي لدى الفئة الاولى طوال المواسم الخمسة الاولى (حتى 81/1982) لينخفض بعد ذلك بمقدار الربع تقريبا خلال الموسمين التاليين .

اما عند الفئة الثانية فان الانخفاض المسجل ابتداء ايضا من الموسم 82/1983 كان اكثر حدة اذ بلغ حوالي 47٪ للموسمين التاليين و 76٪ خلال الموسم 85/86 . والجدول رقم (32) يلخص لنا المعطيات السابقة .

2 ـ قطاع الثورة الزراعية

يمكن القول بان تأثير الثورة الزراعية على طلب العمل الزراعي و على حجمه يبدو ضئيلا ، ذلك ان المستفيدين المقدر عددهم بـ : 95000 مستفيد (1) قد كانوا في غالبيتهم يشتغلون اصلا في القطاع الفلاحي ، وان العديد منهم قد انسحب ، حيث يقدر عدد هؤلاء حتى سنة 1982 بـ : 20000 منسحب (2) .

و قبيل الغاء تعاونيات الثورة الزراعية ، اى في الموسم 82/1983 ، انخفض عدد العمال الى : 12283 عاملا دائما و 8 عمال موسميين فقط (3) .

3 ـ القطاع الخاص

اذا كانت الاحصائيات المتعلقة باليد العاملة في القطاع الفلاحي متضاربة و غير مدققة ، فانها بالنسبة لهذا القطاع تبدو اكثر تضاربا . ولذا فانه يصعب تحديد عدد العاملين في هذا القطاع ، وعموما فان عدد المستغلين الزراعين يقدر بين : 700000 ـ 750000 مستغل .

4 ـ مشكلة اليد العاملة

ان المشكلة الحقيقية فيما يتعلق باليد العاملة تتجلى في مظهرين :

ـ الاول : و يتعلق بأعمار (او سن) العمال .

ـ الثاني : و يتعلق بمستوى تأهيل و تدريب و تكوين العمال .

-An 31/12/78: M.P.A.T, A. statistique de l'Algerie,1979,p.203.

2 ـ الديوان الوطني للاحصاء ، رقم 3/2/1984 ، ص . 7 .

- M.P : A. statistique de l'Algerie, N°12, op.cit, p.113.

جـدول رقـم (82) : تطــور اليــد العاملـة في القطاع المسيـر ذاتيـا بين 77/1986 .
الـوحـدة : عـامـل

البيـان / السنـوات	78/77	79/78	80/79	81/80	82/81	83/82	84/83	85/84	86/85
دائمـون	100136	106796	112646	108524	134869	148858	153791	151158	148799
موسميـون	100196	93706	85507	87372	111932	108372	184201	265829	139981
مجمـوع	200332	200502	198153	195896	246801	257230	337992	416987	288780
متوسط ايام العمل للعامل/سنة :									
دائمـون	308	299	300	298	302	220	220	—	252
موسميـون	232	218	220	221	219	122,6	122,6	—	55
المتوسط العام لايام العمل	270	261	266	264	265	179	166,8	—	156

المصـدر : Annuaire statistique de l'Algérie , N° 12 , p. 112 et N° 13, p. 112 .

4 — 1 . السـن

تعتبر ظاهرة هرم اليد العاملة الزراعية ظاهرة معروفة في الزراعة الجزائرية (1) ، وقد كان من ابرز انعكاساتها السلبية تناقص القدرة الانتاجية لعمال الزراعة .

ففي القطاع الاشتراكي (وهو المشمول بالاحصائيات بشكل اكبر) نجد ان عامل الشيخوخة قد اخذ منحى تصاعدى دوما ، فبعد ان كانت نسبة العمال الذين تزيد اعمارهم عن 65 سنة تمثل 3ر1 ٪ من مجموع العمال في الفترة 1967/66 ، انتقلت هذه النسبة الى 7ر6 ٪ في الفترة 1975/74 (2) .

اما في سنة 1984 فلم يكن هناك الا 5389 عاملا تقل اعمارهم عن 20 سنة مقابل 39909 عمال تتراوح اعمارهم بين 30 — 40 سنة او ما يمثل 87ر25 ٪ من مجموع عمال القطاع و 41309 عمال تتراوح اعمارهم بين 40 — 50 سنة او ما يمثل نسبة 79ر26 ٪ ، والباقي موزعين على فئات الاعمار الاكبر ، وبحيث ان متوسط العمر كان 41 سنة ، وبمجموع 6ر48 ٪ من العمال تقل اعمارهم عن هذا المتوسط [3] .

وحسب الديوان الوطني للاحصاء (ONS) فان 75 ٪ من مجموع عمال القطاع الاشتراكي الدائمين تزيد اعمارهم عن 50 سنة وهذا سنة 1982 (4) .

ان المتمعن لهذا المشكل يجد ان جذوره تعود الى سببين رئيسيين :

— اولهما هو الهجرة الريفية والهجرة الزراعية والتي مست الشباب اكثر من غيرهم (المتعلمين خصوصا) ، ومما يبرهن على ضخامة حجم الظاهرة هو انتقال نسبة المشتغلين بالفلاحة من 60 ٪ من مجموع السكان النشطين سنة 1967 الى 40٪ سنة 1982 (5) . ومعروف ان سبب هاته الهجرة يرجع الى عوامل متعددة منها الاقتصادى ومنها الاجتماعي ، كانعدام فرص العمل القار وانعدام المرافق العامة كالمواصلات والانارة والمدارس والصحة وغيرها .

— وثانيهما هو عزوف الشباب عن العمل الفلاحي المتميز بصعوبته من ناحية ، والذى يعد اقل قيمة (آخر ما يفكر فيه الشاب هو العمل الفلاحي) ومركزا اجتماعيا والاقل حظا وامتيازات (ترقية ، سكن . . . الخ) كذلك من ناحية اخرى .

---

1 — وهو ما تأكده الدراسات الجهوية العديدة التي اجريت حول الموضوع .
2 — عبد المالك تاشرافت ، القطاع الزراعي دوره وامكانياته في تشغيل الشباب ، ملتقى حول التشغيل ، قالمة ، 10/11/ —1989 .
3- E. OULD. HAMOU, R.A.N II47, 2I-27 fewrierI986,p.22.
4 — الديوان الوطني للاحصاء ، 3/2/1984 ، ص . 7 .
وينتظر تسوية ملفات 73000 عامل محال على التقاعد . وزير الفلاحة ، مجلة الجزائر الخضراء ، العدد 1 ، الثلاثي 4 ، 1985 ، ص . 9 .
5 — الديوان الوطني للاحصاء ، 1984/2/3 ، ص . 6 .

هذا عن القطاع الاشتراكي ، اما عن القطاع الخاص فيمكن ان نؤكد بان حالتت هي أسوأ ، فقلة المداخيل ترغم الشباب و القادرين على العمل عموما على البحث عن عمل آخر بصفة نهائية او على الاقل بصفة مكملة (حتى ان العمل الفلاحي قد اصبح ثانويا لديهم) (1) . و الواقع ان عدم شمولية الاحصائيات لهذا القطاع و عدم ارتباطه بالادارة و تلقيه للاجور قد صعب علينا كثيرا تحديد فئات للاعمار فيه ، ففي سنة 1984 لم يكن هناك سوى 2503 مشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي ، و هي عينة لا تمكن من دراسة هرم اعمار فلاحي هذا القطاع (2) .

4 ـ 2 . التكـــــويـــن

عرفنا ان التكوين يعتبر شرطا ضروريا للتحكم في التكنولوجيا و رفع كفاءة التسيير و لكن الاكيد ان التكوين الذى يكسب القوى العاملة المؤهلات و المهارات اللازمة لا يمكن ان يتم الا بالتعليم المنظم و التدريب المتواصل .

و لقد عانت الزراعة الجزائرية من اختلال مزدوج في سياسة التكوين الفلاحي : فمن جهة هناك نقص كبير في عدد الاطارات و اليد العاملة المدربة و امكانات التكوين ، و من جهة ثانية هناك عدم توازن في مختلف المستويات المكونة كما هو واضح مثلا في اختلال نسبة الاطارات العليا الى الاطارات المتوسطة كما سيأتي .

4 ـ 2 ـ 1 . الاحتياجات و الاعداد المكونة

ربما كان من الضرورى اعادة التذكير بان الاعداد المكونة في مختلف التخصصات و الاصناف لم تف ابدا بحاجة الزراعة التي بقيت تعاني عجزا كبيرا و مزمنا في مجال الاطارات و اليد العاملة المؤهلة ، كما يوضح ذلك الجدولين التاليين :

جدول رقم (33) : الاعداد المكونة من الاطارات و العمال .

البيان / الفترة	69/67	%	73/70	%	78/74	%	82/79	%
مهندسون	*88	1,60	341	1,77	2200	06	1610	8,08
تقنيون	188	3,45	1480	7,72	3150	8,6	2320	11,64
عمال مؤهلون	5166	94,95	17348	90,51	31280	85,4	16000	80,28
المجموع	5442	100,00	19169	100,00	36630	100	19930	100

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء ، رقم 1984/2/3 ، ص . 19 ،

*S.BEDRANI, les politiques agraires , op.cit.p.I3o.

1 ـ يلاحظ ان هناك اتجاه لدى الآباء بتوجيه ابنائهم الى الحرف غير الفلاحية .
عبد المالك تاشرافت ، مصدر سابق .

2- OULD HAMOU , R.A. N° II47, 2I-27/2/I986, p.22.

جدول رقم(34) : الاحتياجات من اليد العاملة المؤهلة سنة 1990 .

الصنف / الهيئة	مجموع الاطارات	درجة ثالثة	بيطريون	مهندسو دولة	مهندسو تطبيق	تقنيون	اعوان تقنيون	محاسبون	رؤساء حظائر	آخرون
المجموع	537413	216	926	367	14000	24257	82957	10316	8412	398070
منه :										
قطاع التسيير الذاتي	176215	—	—	—	4362	4614	34342	8391	8412	116095
ق .ث . زراعية والخاص	342213	—	—	—	6155	8956	43824	—	—	281915
دواوين	1132	9	15	149	433	334	—	292	—	—
معاهد التنمية	4607	146	911	136	1270	2144	—	—	—	—
معاهد التكوين والبحث	1045	61	—	20	362	602	—	—	—	—

المصدر : Encadrement du secteur agricole , horizon 2000 , Direction Générale des études et de la planification, M.P.A.T , mars 1982 , p . 29 .

وهـذا مقـارنة باليـد ال امـلة المشتغـلة التالـية :(حسب التأهيل و الهيئة المشغلة)

جـدول رقم(35): العمال المـوءهلـون فـي سنـة 1981.

التأهيل / الهيئة	بيطريون درجة 3 عدد	بيطريون درجة 3 %	مهندسون عدد	مهندسون %	تقنيون و ATM عدد	تقنيون و ATM %	AT , ATS , ATA عدد	AT , ATS , ATA %	اداريون و ملحقون عدد	اداريون و ملحقون %	عمال مختصون عدد	عمال مختصون %
ا	—		229	7,9	3326	73	—	—	682	30,3	18937	93,3
ب	102	100	760	26,1	432	9,5	193	3,2	7	0,3	350	1,7
ج	—		382	13,1	347	7,6	67	1,1	3	0,1	—	—
د	—		57	1,9	316	6,9	—	—	—	—	—	—
هـ	—		476	16,4	70	1,5	42	0,7	—	—	—	—
و	—		1000	34,4	60	1,3	5716 1*	94,9	1559 2*	69,2	1000 3*	5
ز	102	100	2904	100	4551	100	6018	100	2251	100	20287	100

المصــــدر : نفس المصدر السابق في الجدول رقم (34).

و يذكر في احدى الدراسات ان القطـاع الاشتراكي كـان يضم 155356 عـامـلا دائـما في سنـة 1984 يتـوزعـون كالتـالـي (1) :

ATA = عـامل فلاحي تقـني ، ATS = عـامل تقـني مختـص، AT = عـامل تقـني .

1* — منهم 4868 رئيس حظيرة عـتاد ، 794 رئيس حظيرة حيوانات ، 54 عاملا تقنـيا .

2* — مجـاسبـون

3* — ميكـانيكيـون

ا : دواويــــن

ب : معاهـد التنميــة

ج : معاهـد التكـوين و البحـث

د : تعاونيــات

هـ : ادارة مـركزيـة و مصـالح خـارجيـة

و : مــزارع

ز : مجـــموع

1 — L . CHAABOUNI , R.A , N° 1147 , 21 – 27 février 1986 , p . 24 .

اطــارات عليــا : 1697 و يمثلــون 09ر1٪
تقنيـون ســامون : 436 // 28ر0٪
اعــوان تقنيــون و عمــال مهرة : ويمثلــون نسبــة 48 ر2٪ (عــددهم 3860)
اعـــوان تقنيون : 10589 و يمثلــون نسبـــــــة 81ر6 ٪
آخـــــرون : 138774 // // 32ر89٪

و هكذا نجد ان نسبــة الاطــارات الى العمــال هي : 85ر3٪ فقط (اطار لكل 8ر34عامل).
امــا نسبـة الاطــارات العليــا الى الاطارات المتوسطــة فنجــدها تبلغ 5ر39٪ ،
و يظهــر الاختلا ل المشــار اليــه اكثر اذا اخذت التخصصــات بعين الاعتبــار ، حيث ان
هنــاك مجــالات تعــاني عجــزا اكثر من غيرها كالصحــة الحيــوانيــة مثلا (يقدر العجــز
في ميــدان الصحــة الحيــوانيــة بـ 57٪) (1) .

و تشــير دراســة مديريــة التكــوين الســابقــة ان نسبة تغطيــة الاحتياجات لم تكن الا :
43٪ بالنسبــة للبيطــريــين ، 55٪ لمهندسي الــدولة ، 80٪ للتقنيــين و 79ر62٪
للعمــال المختصين (2) . و تشدد الــدراسة على ان العجز سيبقى قائما حتى لو تـــــم
التكــوين في مــؤسسات لا تتبــع وزارة الفــلاحة (3) .

و قد زاد من حــدة المشكــل نسبــة التسـرب الكبــيرة خــارج القطــاع الفلاحي للاطارات
الفــلاحية ، اذ تقــدر بـ: 10 ــ 25 ٪ (4) .

و يــذكر احــد البحــوث ان المتخــرجين من المعــهد الوطــني للفــلاحة لم يتوجه
منهم الا 20٪ للقطــاع الفلاحــي سنــة 1977 (5).

و تشــير دراســة أخرى لديــوان الاحصــائيات ان القطــاع الانتاجي لم يكن يتــوفر على اى
مهندس فــي سنــة 1977 ، نظرا لكــون الخــريجين كــانوا يــوجهون الى الهيــاكل غــير
الانتــاجيــة (6) ، حيث وجه في الفــترة 67 ــ 1978 : 90٪ من الاطارات المتخــرجة
الى هيــاكل في المنبــع او المصب (7) .

---

1 , 2 , 3 , 4 — MPAT , D. G . des études et de la planification, op.cit, p.65 et suivantes .

5 — M . T . NADIR , op.cit , p . 297 .

6 ــ احصائيــات ، الديوان الوطني للاحصائيات ، عدد 3/2/1984، ص . 6 .
7 ــ نفس المصدر ، ص . 19 .

و يتواجد سنة 1981 : 65 ٪ من الاطارات في هياكل المنبع او المصب(مستوى 5 ـ 6)، اما الاطارات المتوسطة (مستوى 3 ـ 4) فيتواجد 73 ٪ منهم في الدواوين و 24 ٪ في المعاهد و التعاونيات المختصة و 5ر1 ٪ فقط في المزارع (1) .

4 ـ 2 ـ 2 . هياكل التكوين

تتدرج هياكل التكوين حسب مستواها كالتالي :

ا ـ مراكز التكوين المهني الفلاحي (CFPA) و تختص في تكوين العمال المؤهلين مثلها مثل المزارع النموذجية .

ب ـ مراكز تكوين العمال التقنيين الفلاحيين (CFATA) : و تختص في تكوين العمال التقنيين ذوي المستويين الثاني و الثالث .

ج ـ معاهد التعليم الفلاحي (CEA) : موضوعة تحت وصاية وزارة التربية ، الغيت تدريجيا لتتحول الى معاهد للتعليم المتعدد التقنيات (CNET)، يتم الدخول اليها في نهاية المرحلة الابتدائية، وتتم فيها الدراسة على مدى 4 سنوات (كانت 3 في الاصل)تمنح في نهايتها للطلبة شهادة التعليم الفلاحي المتوسط (BEA)، كما يمنح خريجوها الافضلية في دخول المدارس الجهوية الفلاحية (ERA) .

و لم تكن هذه المعاهد تتوفر الا على القليل من الوسائل المادية و الاساتذة الذين تلقوا تكوينا فلاحيا مسبقا ، مع غياب التنسيق تماما بين وزارتي التربية و الفلاحة للاستفادة الجيدة من الوسائل المتوفرة (2) .

د ـ المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة (ITMA) : تم انشاؤها وفقا للتصورات الجديدة للتكوين الفلاحي ، مهمتها تكوين الاطارات المتوسطة (تقنيين)، و هذا بعد حل المدارس الجهوية الفلاحية التي بلغ عددها 9 مدارس، لم تكوّن حتى سنة 1968 غير 205 تقنيين (3) . المدارس الجهوية التي كانت هي نفسها اصلا تضم مدرستين فقط هما مدرستي سيدي بلعباس و سكيكدة، قبل تحويل المدارس

1 - M.P.A.T , D. G . des études et de la planification , op.cit, p. 13 .
2 - S . TOUATI , op.cit , p . 146 .
3 - Spécial agriculture , septembre 1970 , A.N.E.P , p . 90 .

الفلاحية التطبيقية و عددها 7 مدارس، الى مدارس جهوية (1) .

هـ ـ المعهد التكنولوجي الفلاحي (I.T.A) (2): افتتح ابوابه في 1970/1/12 بدفعة تتكون من 500 طالب . وعلى غرار باقي المعاهد فقد أنشئ بالتعاون الوثيق مع فرنسا، حيث يشير احد الباحثين (3) في مجال التعاون بان "الامور كانت واضحة منذ البداية ، حيث تقرر اشراك متعاون (قادر على لعب الدور) و ذو امكانيات توصل الى تحقيق الهدف المرجو، ولذا يجب التذكير بان الاتصالات كانت دائمة " .

نظريا فان التكوين في هذا المعهد " الذى يعد حجر الزاوية في منظومة التكوين الفلاحي " سيكون ملموسا (Concrêt) و قريبا من الواقع الفلاحي، موجه نحو العمل و التدخل (Action et intervention) (4) .

و ـ المعهد الوطني الفلاحي (I N A) : انشئ سنة 1905 تحت اسم المعهد الفلاحي الجزائرى (I A A) تحت وصاية وزارة الفلاحة، لم يتخرج منه غير 3 جزائريين حتى سنة 1962 (5)، مدة التكوين فيه كانت اصلا 3 سنوات ثم مددت الى 4 ثم الى 5 سنوات .

يعتبر هذا المعهد المؤسسة التكوينية العليا في المجال الفلاحي ، و رغم ذلك فلم تفتتح به الدراسات العليا الا في 1981 ، مع ان من مهامه تكوين الباحثين و تزويد مختلف المعاهد الاخرى بالاساتذة و توفير الاطارات للزراعة في المنبع او المصب كالرى و الصناعات الغذائية .

كون المعهد حتى سنة 1969 : 105 مهندسين و 1326 مهندسا حتى سنة 1985 كما يبين ذلك الجدول التالي :

---

1 ـ بموجب المرسوم 67 ـ 218 الصادر في 1967/10/17 .
2 ـ بموجب القرار 69 ـ 82 الصادر في 1969/10/15 .
3 - S . TOUATI , op.cit , p . 296 .
4 - Idem , p . 281 .
5 ـ الدليل الاقتصادى و الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص . 102 .

جـدول رقـم(36) : عـدد المتخـرجين من المعـهد الوطني الفلاحـي بـين 1990/62 .

السنـوات	68/62	74/69	85/76	1986	1987	1988	1989	1990
عدد الخريجـين	105	171	1045	95	140	137	287	241

المصـسـنـد ر :
I962-I968 ;Spécial agriculture, op.cit, p.90.
I969-I990 ;L.CAABOUNI, R.A, N°II47, op.cit, p.24.
1986 ــ 1990 : تـوقــع .

ز ــ المـركز الوطـني البيـداغوجـي (C.N.P.A) : انشـئ سنـة 1967 و بدأ فـي ممـارسة نشـاطه في 1969 ، ومن مهامـه :

- ــ البحث و التخطيـط في مجـال التعليـم ، التكـوين المهـني و الارشاد الزراعـي .
- ــ انجـاز الدراسـات في مجال تحسـين و تكييـف البـرامج ، المناهج و الوسـائل البيـداغوجيـة سواء في حقـل التعليم ، التكـوين المهـني أو الارشـاد الزراعـي .
- ــ اعـداد و نشـر الوسائـل البيـداغوجيـة (بما فيها المعدات) الضـروريـة .
- ــ تكـوين المدرسـين و تحسـين مستـواهم التقـني و البيـداغـوجـي .
- ــ انتقـاء و توجيـه الطلبـة و المتربصـين بالتعاون مع المصـالح المختصـة فـي وزارتي التـربيـة و التعليم و العمـل .

و الجدول التـالي يلخـص لنا انواع مدارس التكـوين و طاقتهـا :

جدول رقم (37): مراكز التكوين التابعة لوزارة الفلاحة.

مراكز التكوين	العدد	طاقة الاستيعاب
مدارس جهوية فلاحية (E.R.A)	2	450
مدارس تطبيقية فلاحية (E.P.A)		
(حولت الى مدارس جهوية و اضيفت اليها اثنتان)	5	350
المعهد العائلي الفلاحي (I.M.A)	1	150
معاهد التكوين الفلاحي (C.E.A)	34	7000
مراكز التكوين المهني الفلاحي (C.F.P.A)	18	1080
المعهد التكنولوجي الفلاحي (I.T.A)	1	1200
المعاهد التكنولوجية الفلاحية المتوسطة (I.T.M.A)	4	930
مراكز التكوين للعمال التقنيين الفلاحيين (C.F.A.T.A)	23	1930
المجموع	88	13090

المصدر : K. HAMIDI, R.A, N°1165, 27/6-3/7/1986, P.18.

2 — 3 . اسباب ضعف التكوين

لقد تظافرت عدة عوامل بعضها تقني و بعضها الآخر تنظيمي على جعل التكوين الفلاحي لا يحقق الاهداف المتوخاة منه ، و نجمل تلك العوامل فيما يأتي من النقاط :

— قلة الاعتمادات المخصصة : لم يحظ قطاع التكوين الفلاحي بالاعتمادات الكافية، كما تدل على ذلك الامثلة التالية :

— سنة 1968 كان نصيب التكوين الفلاحي يمثل 2,5 % من جملة الاعتمادات المخصصة للتعليم التقني و المهني .

— سنة 1979 انفق على التعليم الفلاحي 41,3 % مما انفقته وزارة العمل و التكوين المهني على معاهد التكوين المهني للكبار و المعاهد التكنولوجية و قد انتقلت النسبة الى 41,7 % في 1980 .

ـ سنة 1980 بلغت النسبة 46,6٪ مما انفق على 4 معاهد صناعية هي معاهد : الصناعات الخفيفة (I.H.I.L)، المعهد الجزائري للبترول (I.A.P)، المعهد الوطني للمحروقات (I.N.H) و معهد الالكترونيك (1) .

ب ـ المكانة الثانوية الممنوحة للتكوين الفلاحي ، حيث لا توجد هيئة مختصة بهذا النوع من التكوين ، و الهيئة المشرفة لم تزد عن كونها مديرية ضمن وزارة الفلاحة ، و هذا رغم انشاء معاهد تكوينوة تابعة لوزارتي الري و التعليم العالي .

ج ـ غياب الاطار القانوني للمكونين و بروز مشكلة معادلة الشهادات (خاصة بالنسبة للطلبة المتخرجين من المعهد الوطني الفلاحي) .

د ـ سوء الاختيار للمترشحين للدخول الى معاهد التكوين الفلاحي المختلفة، اذ يختارون من بين تلاميذ الاعداديات و الثانويات الذين لم ينجحوا في دراستهم، وهذا ربما لصعوبة ايجاد الذين يقبلون مواصلة التعليم في الميدان الفلاحي (المزدرى من قبل الشباب عادة) .

و الملاحظ ان المترشحين المتقدمين بطليات ترشيحهم للامتحانات الدخول لا يلتحقون كلهم بمراكز اجراء الامتحانات (سنة 1979 لم يتقدم لاجراء امتحانات الدخول الا 50 ٪ من المترشحين) (2) ، و حتى الناجحين منهم لا يلتحقون بالدراسة جميعا (في السنة المذكورة التحق منهم 40٪ فقط) (3) .

ان هذا الامر قد جعل مراكز التكوين لا تشتغل بكامل طاقتها ، كمراكز التكوين المهني البالغة نسبة استغلال طاقتها عام 1978 : 41٪ (4) .

و قد ساعد في عدم الاقبال على مراكز التكوين الفلاحية صعوبة التنقل الى و ظائف اخرى خارج القطاع الفلاحي (5) ، وصعوبة الحصول على بعض الامتيازات كالنقل و السكن و الترقية و الاجور المرتفعة و غير ذلك .

هـ ـ نقص الاطارات لم يسمح للمسؤولين و لمدة طويلة بتعيين تقنيين

---

1 - S . BEDRANI , les politiques agraires en Algérie, op.cit, p .142, 143.

2 - Idem, p. 143 .

3 - Idem , p . 143 .

4 - Idem , p . 144 .

5 ـ مثلا فان المرسوم 71 ـ 121 الصادر في 1971/05/13 يمنع توظيف المهندسين المتخرجين من المعهد الوطني الفلاحي من قبل اية هيئة اخرى غير وزارة الفلاحة .

او مهندسين في مديرية التوجيه الفلاحي مما كان سيسمح بتحسين البرامج .

واضافة الى هذا فان السلطات كانت مهتمة بالمشاكل اليومية في تسيير الهياكل التكوينية اكثر من اهتمامها بتخطيط سياسة تكوينية طويلة المدى، ولهذا لم تر انه من الملح مواجهة مشكل التعليم الفلاحي ،كما ان الاطارات الموجهة الى التكوين ليست " محترفة" ولم تتعلق اي تكوين في اطار المنظومة البيداغوجية حتى عهد قريب .كما نجد ان الكثيرين منهم كانوا من المتعاونين العسكريين الذين وان كانوا جامعيين او مهندسين ، فانه ليس لأحد منهم تكوينا بيداغوجيا (1) .

و — سوء توجيه المتربصين بين مختلف التخصصات اثناء الدراسة ، ثم سوء التوجيه لهم بعدها . وهكذا نجد بعض التخصصات تعاني نقصا في حين " تعاني " تخصصات اخرى اكتضاضا ،كما ان الكثير من المزارع تشكو عجزا في الاطارات لان هؤلاء يتوجه معظمهم نحو الادارات والدواوين .

ز — اعتماد التكوين على الجانب النظري اكثر من التطبيقي ، فهذا الاخير وبالامكانيات المحدودة الموفرة له لم يتمكن من مسايرة التصور الموضوع عن التكوين الفلاحي ، والتربصات في المزارع لم تحقق الهدف المرجو منها ، اذ غالبا ما يجد المتربصون انفسهم وحيدين في مواجهة المشاكل ، فالاطارات العاملة في المزارع ليس لديها " وقتا تضيعه " مع هؤلاء ، هذا ان وجدت تلك الاطارات .

ح — استمرارية التكوين حسب النمط الموروث ، خاصة في الفترة 62 — 1969، مع نقص الامكانيات المادية والبشرية ، ثم ان الرغبة في الحصول على اكبر عدد من الاطارات (التكوين الكمي) لم تمكن من توفير النوعية في التكوين .

فمديرو المزارع مثلا لم يكونوا سوى منشطين (Moniteurs) في شركات الاحتياط الفلاحية ، وقد تم تكوينهم في مراكز التكوين المهني الفلاحية في مدة 3 أشهر فقط (2) ،كما رقي خريجو المدارس الجهوية الفلاحية الى صف مهندس بعد مدة تكوينية دامت 6 أشهر .

ويذكر تقرير لوزارة الفلاحة نشر سنة 1972 ان هؤلاء المديرين لا ينطبق

---

1 — S . TOUATI , op.cit , p . 227 .

ثم ان اللجوء الواسع الى التعاون الاجنبي قد حدد في الغالب مناهج التعليم المدرسة، والتي هي مستوحاة من التجارب الاجنبية .

2 — وكانت مهمتهم هي تعميم التقنيات الزراعية لدى القطاع " المسلم " .

عليهم وصف تقنيين زراعيين (Profil de techniciens) الا في حالات نادرة ، و يواصل التقرير ان مسؤولي الزراعات (Chefs de cultures) كان مستواهم العام ضعيفا في الغالب مما لم يسمح لهم بادخال معلومات تقنية كافية تسمح بتقدم الانتاج و زيادته بصفة ملحوظة (1) .

كما يلاحظ ان التقنيين يتلقون تعليما عاما لا يسمح لهم بالقيام ببعض العمليات المتخصصة (2) .

المبحث الثاني : البحث العلمي و الارشاد الزراعي

هناك اتفاق شامل على ان تخطيط و اجراء و تطبيق الابحاث الزراعية يعد احدى الوسائل الهامة لتحسين الانتاج الزراعي و زيادته كما و نوعا .

ان كفاءة البحث العلمي تعتمد فيما تعتمد على عنصرين مهمين هما :

ا — توفر و كفاءة الاطارات العلمية .

ب — تنظيم جهاز او هيئة البحث (او اجهزته و هيئاته) .

و هناك نقطة هامة يجب ان يوفرها البحث العلمي الزراعي و هي اختصار الهوة بين الابحاث المخبرية و بين تطبيقها الميداني في الحقل ، اذ أن نجاح البحث يعتمد على السرعة و الكفاءة اللتين يتم بهما ترجمة المعلومات المكتسبة من البحث الى عمليات مطبقة في الحقل .

فالمحاصيل اليوم تنمو في المخابر ، و القوة الخضراء الحقيقية هي القدرة على الاختراع و الانتاج و بيع محاصيل ذات جودة رفيعة في مردوديتها و نوعيتها (3) .

1 — البحث العلمي في الجزائر

وقفت مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الجزائر عاجزة بشكل واضح عن مسايرة التطور و جهود التنمية الفلاحية التي كان من المفروض ان تكون رائدة لها ، فهي لا زالت في طور تكوين الباحثين و لم تنتقل بعد الى البحث بمعناه العلمي (4) .

فبعد ما يقارب 30 سنة من الاستقلال نجد ان كثيرا من اصناف الحبوب القديمة

---

1 — M.P.A.T, D . G . des études et de la planification,op.cit,p . 73 .

2 — Idem , p . 73 .

3 — م.ح : غرات و ب. ريني : حرب المحاصيل ، نقلا عن : احداث اقتصادية ، عدد 1 ، فيفري 1986 ، ص . 20 .

4 — و هو ما يعبر عنه البعض بمرحلة البحث التكويني ، مقارنة بالبحث الموجه نحو تطوير الانتاج و الخدمات .

لا تزال تزرع (انتجت منذ اكثر من 50 سنة) (1)، وكان يجب انتظار كل هذه المدة ليعلن عن تهجين نوعين من القمح احدهما صلب و الآخر لين (2)، و مازال الانتظار يطول ليعلن عن دخولهما مرحلة الانتاج (3) .

هذا بدون الحديث عن باقي المزروعات الاخرى كالبطاطس و الخضروات التي يستورد معظمها من الخارج ، و بدون الحديث عن المنهجية العلمية في توزيع مختلف اصناف البذور و المزروعات على المناطق المناخية للبلاد .

و حتى الامراض المعروفة منذ زمن بعيد لم يتم القضاء عليها كداء البيوض و بوفروة اللذين سببا خسائر جسيمة في منتوج التمر ، و لم يبدأ البحث عن الاصناف المقاومة لهما الا في سنة 1982 في ولاية ادرار (4) .

كما ان الابحاث الخاصة بتطوير تقنيات زرع الاصناف و تحديد احتياجاتها من نوعية التربة و الاسمدة وكميتها و زمن استعمالها الى غير ذلك ، ثم تحديد كمية البذور او الغرسات اللازمة في وحدة المساحة لا تزال كلها قاصرة (5) .

و قد ذكر لي احد التقنيين السامين في معهد تنمية المحاصيل الكبرى (I.T.G.C) بانهم "لا يعرفون نتائج استعمال الاسمدة على اصناف معينة من القمح"، اذ حسب قوله فان النتائج كانت جد متشابهة في حالات استعمال الاسمدة او عدمه (6) .

و نفس الملاحظة يمكن قولها عن الابحاث في مجال الثروة الحيوانية (7) ، اذ ان عمليات التهجين (Croisement) لم تعط بعد سلالات تتوفر فيها الشروط

---

1 — تعود الى فترة 28 — 1936 ، كاصناف قموح وادى الزناتي ، الهذبة ، محمد البشير، البليوني .

2 — في اروبا ترجع الاصناف المزروعة الى سنوات 78 — 1985 .

3 — دامت التجارب عليهما 6 سنوات . المجاهد اليومي عدد 6669 ليوم 25/11/86 .

4 — Afric - éco , N° 2 , janvier 1986 , p . 34 .

5 — على سبيل المثال يذكر وزير الفلاحة ان عدد غرسات الطماطم في الهكتار يبلغ في الجزائر 20000 ، بينما يبلغ 40000 في دول اروبية .
R.A , N° 1209 , 1er mai 1987 , p . 15 .

6 — مقابلة شخصية .

7 — لا زلنا ننتظر انتاجا وافرا من مختلف المنتوجات الحيوانية من نفس الحيوان ، في حين ان تخصيص السلالات يعطي نتائج افضل بكثير ، ففي نيوزيلاندا يبلغ انتاج العنزة المخصصة لانتاج الحليب 7 لترات يوميا ، و هو حد يصعب الحصول عليه من الابقار عندنا .

المطلوبة (المردودية و التكيف) ، و لذا نجد ان السلالات المحسنة الموجودة هي سلالات مستوردة . و المسجل انه عند الحديث عن تكثيف الثروة الحيوانية بتحسين نوعية القطيع ، فان اول ما يتبادر الى الذهن هو اللجوء الى الاستيراد .

و يعد من نافلة القول ان محاولات التكثيف لن تحقق نتائجها المرجوة في المجالين النباتي او الحيواني مهما بذل من جهد ما دامت السلالات و الاصناف التقليدية ذات القدرة الانتاجية المنخفضة هي المستعملة (رغم تأقلمها الكامل مع البيئة) .

و حسب برنامج العمل لتكثيف الانتاج الفلاحي في الجزائر و المعد من طرف وزارة الفلاحة سنة 1984 ، انه خلال 4 — 6 سنوات الاخيرة لم يحدد لمؤسسات البحث اهداف و وسائل عملية (Oppérationnelles) بصفة مدققة من حيث :

— ا : الاهداف المتوخاة

— ب: الموارد المعتمدة (التمويل) ، اذ كان الغلاف المخصص للبحث في المعاهد و المزارع النموذجية يساوى 0,6 مليار د .ج من مجموع 30 مليار د .ج مخصصة للبرامج الجديدة و الجارية للقطاع الفلاحي او ما يمثل 2 % فقط(1) .

— ج : و بدرجة اقل من حيث تسلسل (Hiérarchisation) العمليات و تجسيدها في مخططات عمل سنوية (2) .

1 — 1 . اتجاه البحث العلمي

عمليا تطور البحث العلمي في الجزائر في اتجاهين هما :

أ — البحث — التكوين في المراكز و المؤسسات التابعة للمركز الوطني للبحث العلمي (O.N.R.S) و المخابر الجامعية ذات العلاقة بالزراعة .

ب — البحث — التنمية في المعاهد التابعة لوزارة الفلاحة .

و عموما فان البحث قد توجه الى السيطرة على مختلف المعارف الزراعية اكثر من توجهه الى حل المشاكل التكنولوجية الحرجة التي تواجه تطور الزراعة على ضوء الحقائق الوطنية . و للتذكير فان هياكل البحث التابعة لوزارة الفلاحة وحدها

---

1 — المخطط الخماسي الثاني 85 — 1989 ، تقرير عام ، وزارة التخطيط ، جانفي 1985 ، ص . 121 .

2 — برنامج تكثيف الانتاج النباتي ، مصدر سابق ، ص . 27 .

تضم هياكل بحث متخصصة بعضها في المجال النباتي و بعضها في المجال الحيواني .

1 — 2 . هياكل البحث العلمي الزراعي

ا — هياكل البحث في المجال النباتي : تضم 6 معاهد هي :

- المعهد التقني للزراعات الكبرى
- معهد تنمية زراعة الخضر (I.D.C.M)
- معهد تنمية الزراعات الصناعية (I.D.C.I)
- معهد الخمر و الكروم (I.V.V)(1)
- المعهد الوطني للاشجار المثمرة (I.N.A.F)
- المعهد الوطني لحماية النباتات (I.N.P.V)
- المعهد التقني للبستنة (I.T.H)(1)

ب — هياكل البحث الحيواني : و تضم 5 معاهد هي :

- معهد تنمية تربية الاغنام (I.D.E.O)
- معهد تنمية تربية الابقار (I.D.E.B)
- معهد تنمية "التربية الصغيرة" (I.D.P.E)
- معهد تنمية تربية الخيول (I.D.E.E) "الغي فيما بعد و عوض بديوان لتربية الخيول" .
- معهد الصحة الحيوانية (I.N.S.A)

و هذا كله اضافة الى المعهد الجزائري للابحاث الزراعية(I.N.R.A.A)، و المعهد الوطني للتلقيح الصناعي (I.N.I.A)، هذا بدون ذكر المراكز المختصة كالمركز الوطني للابحاث في المناطق الجافة(C.N.R.Z.A)و مركز الدراسات و الابحاث الزراعية(C.E.R.A G)، و مركز الابحاث على الموارد البيولوجية الارضية(C.R.B.T) .

ان دور هذه المعاهد و المراكز قد تحدد نظريا في :

- اعداد السياسات الزراعية
- انجاز اشغال البحوث التطبيقية
- ضمان انجاز مخططات تنمية الانتاج
- توفير المساعدة التقنية للمنتجين عن طريق التكوين و الارشاد (2).

---

1 — ادمجا تحت اسم المعهد التقني للاشجار و الكروم .

2 — و لكن ما يؤخذ عليها هو قلة الباحثين و التخصصات و سوء التوزيع الجغرافي ، فكمثال نجد مختبر بن خدة البيطري لا يضم سوى 4 اطباء و 14 تقنيا و 4 اقسام عاملة منها قسمين في تحليل امراض المواشي ، و يغطي ولايات الوسط الاربعة عشر بما فيها تمنراست ، و هذا سنة 1988 .

وكان يقوم على المعاهد و المراكز سنة 1982 : 1200 باحث و 600 تقني ملحق(1)،
وان كانت بعض مؤسسات البحث لا تتوفر على باحثين دائمين كمعهد (A.R.T.S)،
مما يحتم القيام ببعض التجارب من طرف باحثين ينتمون الى هيئات مختلفة
كالجامعات ، زيادة على ان اغلب مواضيع البحث هي مواضيع رسائل
جامعية او اطروحات .

2 — الارشاد الزراعي

ان الحصول على النتائج المرجوة من البحوث المخبرية لا يتأتى كما سبق الا بتطبيقها تطبيقا ميدانيا صحيحا ، بتوفير قنوات اتصال دائمة و فعالة بين معاهد البحث و الوحدات الانتاجية ، و من هذه الاخيرة الى معاهد البحث للتعريف بصعوبات و مشاكل التطبيق لايجاد حلول لها ، و هذه هي مهمة الارشاد الزراعي .
اذا فهي مهمة ترمي الى اقامة جسر على الهوة الفاصلة بين البحث و التطبيق العملي له . و يذكر احد التقارير الصادرة عن منظمة الاغذية و الزراعة العالمية (F.A.O) ان " الهدف الاول للابحاث الزراعية هو تحسين ما تنتجه الارض ، لذلك لا بد من وجود صلة وثيقة جدا بين الابحاث و الارشاد الزراعي ، و ينبغي على رجل الارشاد ان يعتمد على الباحث في الحصول على المعلومات التي يقدمها للمزارع ، كما ينبغي عليه في نفس الوقت ان ينقل الى الباحث المشكلات التي يواجهها المزارع لكي يدرسها و يتوصل الى حل نهائي لها "(2).
و بهذا فالارشاد لم يعد ينظر اليه على انه نقل لمعلومات ذات طابع تقني اساسا تهدف الى اعداد و انجاز كل دراسة او تجربة للتأكد من اهمية و فائدة الاختراعات التقنية و معرفة التعقيدات التكنولوجية و ما توفره تلك التكنولوجيا من حسنات فقط ، و لكن اصبح ينظر اليه على انه عملية تطور (Evolution) تدرج بموجبها عناصر و مستجدات جديدة ضمن عناصر قديمة مميزة لوضع حالي ، و بمعنى آخر اصبح ينظر اليه على انه عملية توفيقية (Combinaison) بين عناصر وضعية معينة ، حيث يسعى الى التوفيق بين الجديد و القديم من الافكار من ناحية ، و العمل على تطوير الافكار القديمة المتخلفة و محو و ازالة

1 — برنامج العمل لتكثيف الانتاج الفلاحي ، مصدر سابق ص 27 .
2 — F.A.O ، محمد السيد عبد السلام ، مصدر سابق ، ص 122 .

السيء منها من ناحية ثانية .

ثم ان الارشاد الزراعي ما هو الا جزء من الارشاد العام ، اذ ان كل عامل (Facteur) تطور و تقدم يهم الانسان يكون له تأثير وانعكاس على القطاع الزراعي بطريق مباشرأو غير مباشر (تصنيع ، تجهيز سياحي ، عمران . . . الخ) ، وعليه فمهمة الارشاد الزراعي لا ينبغي ان تكون مهمة الهيئات الزراعية وحدها ، وانما يجب ان تكون مهمة الهيئات الاقتصادية والجماعات المحلية و غيرها (1) .

و نشير اخيرا الى ان مجموع عمليات الارشاد الزراعي يجب ان تخضع لمخطط متعدد السنوات (Pluriannuel) و وفق مجموعتين هما (2) :

ا — العمليات العامة : و تتسم بالقاعدية و الهدف منها اساسا هو التكوين ، الاعلام و التنشيط ، و ينبغي ان يتم هذا من خلال ابلغ الوسائل اثرا (وسائل ميدانية ، سمعية — بصرية ، توفير وسائل الشرح و الايضاح و انجاز العمليات التطبيقية) ، كما ينبغي ان تتسم بالاستمرارية حتى يقوم المزارع الفردى بتطبيق المعلومات التي حصل عليها ميدانيا و الاستفادة منها و جني ثمارها .

ب — العمليات الخاصة : الهدف منها هو ايجاد مراجع (Références) لتجريب و دراسة المخترعات.

2 — 1 . عوائق الارشاد الزراعي

لا يزال تأثير عمليات الارشاد الزراعي في الجزائر محدودا لاسباب متعددة نجمل بعضا منها في الآتي :

ا — ضعف العلاقة بين المنتج و المرشد (ان لم تكن غير موجودة اصلا) ، فاللقاءات تقتصر على بعض مراكز تلقين التقنيات الفلاحية ، وفي هذا الصدد تقول جريدة المجاهد "الحوار مع المنتجين هو في حكم المعدوم نظرا لغياب سياسة منسقة و ملائمة (Appropriée) لنقل المعلومات (Informations) ، و نشر و تعميم التقنيات (3) .

ب — كون الارشاد قد اعتمد اكثر على وسائل اخرى غير الاحتكاك و الاتصال

---

1 — L . J . SOURD, agriculture et croissance économique, collection d'enseignement agricole, J.B . Bailliere, 1972, P . 178 .

2 — Idem , P . 178 — 179 .

3 — المجاهد اليومي ، عدد 6669 ، ليوم 1986/11/25 .

المباشرين مع المنتجين ، مع عدم وضوح تلك الوسائل خاصة منها المعتمدة على الكتابة و الملصقات اولا ، و قلة احتمال الاستفادة منها لتفشي الامية في اوساط الفلاحين ثانيا ، وحسب مدير المعهد التكنولوجي لتنمية المحاصيل الكبرى فان النشرات الاعلامية تعرض بشكل "متجهم" (Rébarbative) و سيء ، كما انها تتضمن معلومات غير عملية كثيرا (1) .

ج — تعدد الهياكل القائمة بالارشاد الزراعي : اذ تضطلع به هيئات عديدة نذكر منها :

— معاهد البحث و التنمية
— مديريات الفلاحة الولائية (على مستوى الولايات)، و قطاعات التنمية الفلاحية على مستوى الدوائر ، و المندوبين الفلاحيين على مستوى البلديات
— المزارع النموذجية
— تعاونيات الانتاج و الخدمات المختصة
— المركز الوطني البيداغوجي
— هياكل الارشاد على مستوى وزارة الفلاحة
— المجلس الوطني لتعميم التقنيات الفلاحية (C.N.V.A) المنشأ سنة 1985 ، و المنتظر منه ان يكون المشرف على عمليات الارشاد ، تبعا لمخطط وطني للارشاد يحدد الاولويات و المناهج ، وان يكون بنكا للمعطيات و المعلومات .

و الملاحظة التي تفرض نفسها هي ان تعدد هياكل الارشاد قد افرز قلة التعاون و التنسيق بينها ، بل احيانا فان التوصيات المقدمة للمستفيدين تكون متناقضة (2)، ثم ان هذه الهياكل قد نشأت نتيجة تحولات سريعة لم تسمح مع غيرها من الاسباب بتبلور فكرة الارشاد الزراعي و تحديد وسائله و خاصة التكوينية منها .

د — قلة الاطارات الكفوءة ، و هذا ما لاحظناه في احدى مزارع الولاية ، فالمرشد لا يفهم في العمليات الزراعية الا قليلا ، بل وصل الامر الى جهل نوع البذور

---

1 — نفس المصدر السابق .
و يذكر تقرير صادر عن منظمة F.A.O. "بان الاشرطة المصورة او الصور الثابتة تعتبر افضل وسيلة للاتصال بسكان الريف الاميين ، وبان المنظمة تستخدمها على نطاق واسع . التقرير العالمي عن التغذية ، الطبعة العربية ، F.A.O.، 1983 ، ص . 37 .

2 — Y . SEHTI , R.A , N° 1304 , 03 mars 1989 , p . 30 .

التي هـو بصدد اجـراء العمليـات عليها و ما تتطلبـه من تقنيـات خـاصة، و الشيء المـؤسف ان الحـادثة وقعت امـام بعثة اجنبية جـاءت لتطلع على ما وصلت اليه الجزائر في مجـال التقنيـات و الابحـاث الـزراعيـة .و قد ادت مثل هذه الاخطاء الـتي تشكك الفلاحين ليس في مقدرة المـرشدين فحسب ، و انما في مقدرة العلـوم الحديثة ايضا.

هـ ــ قلة الامكـانيات : كما سبق فان الارشـاد يتطلب امكانيـات مادية و تنظيمية كبـيرة كالنقـل و وسـائل التطبيق الميـداني (عتاد فلاحي ، مدخلات وسائل ايضاح) ، كما يتطلب وسـائل اتصـال دائمـة مع الفلاحـين ، و نعتقد بعدم تـوفر ذلك لدى هيئـات الارشـــاد .

و ــ المسـتوى الثقـــافي المتخلـف لا غلبية الفلاحـين ادى بهم الى الجهل بفوائد الارشـاد و بالتـالي عـدم الاكتـراث .

ثم انه نـادرا جدا ما تسعى هيئات الارشـاد الى الاتصـال بهم و محـاولة تحسيسهم بمـزايا الارشـاد و تعـريفهم بالفـوائد التي يمـكن ان يجنـوها من وراء ذلك .

ز ــ وجـود عـوائق تمنع تطبيق المعلـومات المتحصل عليها ، و في هذا الخصـوص يقـول (DENIS CLERC) " ان بحـوث المعـهد الـوطني للابحـاث لا تنشـر كثـيرا ، و اذا نشـرت فيـوجد هناك دائما ما يعطل الاعمـال الـزراعيـة" (1) .

و هـو يعني بتلك العـوائق نقص العتاد و المدخلات و غـير ذلك .

ح ــ عـدم وجـود معلـومات احيانا أو وجـودها و تنـاقضها احيانا اخـرى، لان البحث العلمـي كما سبق لا يـزال في طـور البحث ــ التكـوين ، و لم يصل بعد الى مـرحلة البحث بالمعنـى المعـروف للكلمـة (2) .

---

1 - D . CLERC , cahiers de la formation administrative , D . G . de la formation publique, Ministère de l'interieur,Alger , 1975, p. 123 .

2 - Y . SEBTI , R.A , op.cit , p . 30 .

الفصل الثالث :

التســــويق

الفصــــــل الثـــالـــــث : التســـــــويــــق

تعتبـر السـوق احد العوامل المهمـة في عمليـه التكثيـف الزراعـي ، إذ انهـا تشكـل مـرحلة مبـادلة الانتـاج الزراعـي بالنقـود (محققـة بذلـك لايرادات مـالية) .

و معـروف ان تأثـير السوق الايجابـي يزداد كلمـا تعاظمت تلك الايرادات مـن جهـة ، وكلمـا تعاظمت فرص استثمـارها في القطـاع الزراعي من جهـة ثانيـة ، و الا فانها ستكتـنز او تحـول الى قطـاعات أخـرى .

و تعد مسـألة توفـير فائض انتـاجي ممكـن التسويق (بغض النظـر عن حجم الانتـاج الزراعي الكلي) مسـألة حيوية في عملية التكثيف ، فقلـة الانتاج المسوق يعني قلـة المداخيـل و قلـة هذه تعني قلـة الفائض المحتمـل استثماره في تنويـع الانتاج او تكثيفـه (1) .

و في هذا الفصـل سوف لن نعـنى بتحليـل ميكانيزمـات السوق و ظروف عملها كالعـرض و الطلب الا بالقدر الذي تمليـه الضـرورة ، قدر عنايتنـا بتحليـل آليـات السياسـة التسـويقيـة في الجـزائر ، و هذا في المبـاحث التـاليـة :

المبحـث الاول : انظمـــــة الاسعـــــــار

معروف ان اي نظـام للاسعـار يجب ان يكـون في خـدمة اهداف التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة المرجـوة (2) ، و ذلك بتحقيقـه للاهـداف التـاليـة :

ا ـ التـوجيه الامثـل لاستخـدامات الموارد ، و توجيههـا الى القطاعات ذات الاولوية(3).

ب ـ تنظيـم المبادلات و تسـهيلهـا بكونـه اداة للقيـاس و المبـادلـة (4) .

ج ـ تـوزيـع المداخيـل و تحـديد حجمهـا (5) .

د ـ الحفـاظ على القـدرة الشـرائيـة للعملـة .

هـ ـ التعبـير عن القـدرة النسبيـة لعوامـل الانتاج و مـواد الاستهـلاك .

---

1 ـ و في هذا المعـنى يقـول حواس الكنز "ان البـور ينتـج اذا توسع بـورا " .
EL-KENZ, op.cit,p.42.

2 ـ بخصوص الاهداف الاجتماعية يرى البعض ان تلك المهمـة يمكـن تحقيقهـا (بل يجب ذلك) بوسائل أخـرى غـير وسيلـة الاسعـــار .
H.HADDOUCHE et A.SAADI, etude sur la formation des prix dans l'économie algérienne, 2 la détermination des prix, I.N.E.A.P., M.P.A.T, oct1983, p.171.

3- O.BOUKHEZAR, le role des prix dans la planification des ressources, O.P.U, Alger, 1980, p.5.

4- Idem .

5- Idem .

و — ان يعكس التكلفة الاجتماعية .

ز — ان يكون وسيلة لتخطية و استرجاع النفقات ، وكوسيلة لمقارنة هذه الاخيرة مع الايرادات ، و استخلاص مختلف المؤشرات المالية من ذلك .

ح — ان يكون حافزا لتشجيع الانتاج .

ط — ان يكون وسيلة اعلام و احصاء .

وعلى هذا الاساس يمكن لنا ان نتساءل : هل تم تخطيط الاسعار فعلا في الاقتصاد الجزائري باعتبار انه قد اخذ مبدأ التخطيط منهاجا له ؟ .

ان آلية تشكل الاسعار في الجزائر قد اختلفت تماما عن آلية تشكل الاسعار في الاقتصاديات الاشتراكية ، على الرغم من تعدد محاولات تخطيط الاسعار وادارتها مركزيا (1) ، كما اختلفت عن آلية تشكل الاسعار في الاقتصاديات الليبرالية ، ولذا كانت عبارة عن مزيج من الانظمة السعرية للنظامين الاقتصاديين المذكورين (2) .

و قد ارتبط تطور الاسعار بثلاث مميزات رئيسية هي (3) :

— التوجه الاشتراكي و ماتبعه من محاولات ارساء قواعد اقتصاد مخطط او موجه مركزيا .

— الخيار الصناعي و توجه استثمارات مكثفة نحو انتاج وسائل الانتاج .

— الانفتاح على السوق العالمية و التبعية لها .

و يمكن ان نلمس ذلك من خلال تتابع انظمة الاسعار التالية في التطبيق و هي :

1 — النظام القديم

امتد تطبيقه خلال الفترة 45 — 1970 ، بموجب المرسوم 45 — 1483 المؤرخ في 30 جوان 1945 و يشمل فئات الاسعار التالية :

ا — الاسعار الثابتة (Prix fixes)

ب — تحديد هوامش الربح (Fixation des marges)

---

1 — عبد الوهاب سويسي ، احداث اقتصادية ، عدد 27 ، ماي 1988 ، ص 8 .

2 — A . TOUDERT, le coût de la vie en Algérie depuis 1962 , OPU , Alger , 1982 , p . 14 .

3 — Idem , p . 11 .

ج — الاسعار المحصورة (Prix bloqués)

د — الاسعار المستقرة او المتفق عليها (Prix stabilisés)

د — الاسعار الحرة(1) (Prix libres)

وقد عمم هذا النظام تدريجيا على المتعاملين الاقتصاديين ، كما جرى تطبيقه بموجب المرسوم 66 — 114 المؤرخ في 12 ماي 1966 بهدف ؛

— توسيع مجال رقابة الادارة و التقليل ما امكن من تأثير عوامل السوق .

— تبسيط مفهوم الهامش التجاري .

— تطبيق قاعدة سهلة في حساب اسعار المنتوجات (2) .

وكذلك بمرسوم 01 فبفري 1968 ، بهدف تجنب ارتفاع الاسعار في غير فئة الاسعار المحصورة او الاسعار المتفق عليها .

2 — نظام اسعار المخطط الرباعي الاول

امتد تطبيقه في الفترة 70 — 1982 ، وكما نص مشروع المخطط الرباعي الاول فان السياسة السعرية يجب ان "تستعمل لتسهيل انجاز الاهداف الانتاجية " و ذلك وفقا للمبادئ التالية :

ا — مراقبة ظروف تكوين الاسعار من قبل السلطات العامة .

ب — استعمال السعر كأداة لتحقيق السياستين الاقتصادية و الاجتماعية(3).

2 — 1 . فئات الاسعار في هذا النظام :

ا — الاسعار الثابتة او المحددة مركزيا :

وتمس فئات السلع الاستهلاكية الاساسية و الضرورية مثل السميد ، السكر ، الزيت ... للجوء الى دعم المؤسسات المنتجة لتلك المواد او المستوردة لها من طريق الخزينة العامة من جهة ، و المقاصة (Compensation) بين المنتوجات من جهة ثانية .

ب — الاسعار الخاصة (Prix spéciaux)

وهي مستقلة عن سعر التكلفة (Coût de revient) و تسمى ايضا بالاسعار المدعمة ، تمس منتوجات تعتبر ضرورية لتطور الفلاحة كالاسمدة ، العتاد

---

1 — عبد الوهاب سويسي ، مصدر سابق ، ص . 48 .

2 — A . TOUDERT , op . cit , p . 12 .

3 — Rapport du 1°plan quadriennal , repris par B . HAMEL , système productif Algérien et indépendance nationale, tome 2, O.P.U, Alger, 1983,p.537 .

و اغـلـبها للانعـام ، و هذا تسهيلا لاستهـلاك تلك المـواد في بعـض المنـاطـق من طـرف الـوحدات الزراعـية ، و عليه فهي تخدم غرضا معينا في الزمان و المكان .

ج — الاسعــار المستقــرة

وتهـدف الى المحافظـة على حجـم الغلاف المـالي المـوجه الى انجـاز الاستثمارات المخـططة ، تشمـل اساسا بعض المـدخلات كـالمـواد الاولـية و التجهيزات اللازمة لتحقـيق تلك البرامـج ، و هذا كلـه تجنـبا لتـأثيرات تقلبـات الاسعـار العالمـية، و العمـل على استقـرار اسعـار تلك المنتـوجات ، و من امثلتها الاسمنت و الحديد والصلب.

د — الاسعـار المـراقـبة (Prix contrelés)

و تمـس المنتـوجات التي لم تشملهـا فئـات الاسعـار السابقـة ، و الهـدف منها هـو منع التجـاوزات في الاسعار و التحـديد الفـوضوى و الحـر للهـوامـش.

و في هاته الفـئة من الاسعـار تقـترح التكاليف و المـواصفات التقـنية للمنتـوج وكذا معـدل الهامش مـن طـرف الصانع او المنتـج على الادارة الـوطنية للاسعار (ثم على اللجـنة الولائـية للاسعـار بمـوجب القـرار المـؤرخ في 1974/10/8) ، و هي تضم ثلاث لجـان فـرعـية هي لجـان : المـواد الزراعية، المـواد الصناعية و الخـدمات، و على ادارة الاسعـار ان تحدد تبعا لذلك سعـرا اقصى لا يمـكن للمنتج ان يتجاوز (نظريا قد يكـون المنتـج فـرديا ، او يكـون مجمـوعة من المنتجين موزعين على مستوى القـطر)(1) ، و يمكـن ان تأخذ فـئة الاسعار هذه احد الاشكال التالـية :

— شكل التعريفـية (Tarif) و يلجـأ اليه في حالة تحديد الاسعـار بقـرار وزاري (2) .

— شكـل السقـف (Plafond) او السعر الاقـصى .

— شكـل المـوافـقة او المصادقـة (Homolegation)

— تحديد الهـوامش سـواء بالقيـمة المطلقـة او القيـمة النسبـية حسب تكلفة المنتـوجـات النهائـية .

2 — 2 . عيـوب هـذا النظـــام

ان دور المـوزع لنتـائج التنمـية ، و دور المـوجه و المنظـم لمختلف القطـاعات

---

1 — A . TOUDERT , op . cit , P . 13 .

2 — Idem , P . 14 .

الاقتصادية لم يتم القيام بـه وذلك من حيث :

ا — اتساع الفجوة بين تكاليف الانتاج او الاستيراد وبين اسعار المنتوجات مما ترتب عنه انعدام روح المسؤولية وسوء التسيير وقلة السعي الجاد لضغط التكاليف مما ادى بدوره الى تضخمها (Surcoûts) والى عدم تحسين نوعية الانتاج او زيادته (وكانت نتيجة ذلك زيادة الواردات وركود الانتاج الوطني) (1) .

ب — انعدام التفرقة بين شرائح المستهلكين، اذ لن البعض يستفيد من انخفاض اسعار مواد لا يستعملونها استعمالا نهائيا (خاصة ذات السعر الثابت والمدعم) ، وانما يستعملونها كمنتوجات وسيطة في انتاج مواد او منتوجات خاضعة لفئات اسعار اخرى(كالاسعار المراقبة مثلا) ، ومن امثلة ذلك استعمال السكر في صناعة المشروبات والحلويات (2) .

ج — استقرار الاسعار عند مستويات منخفضة لم يساعد على ترشيد الاستهلاك ، وعليه فقد ادى الى التبذير ، تزايد معدل الاستهلاك الفردى وتهريب بعض المنتوجات الى دول مجاورة (3) .

د — تفاقم العجز المالي الذى عانت منه الشركات والمؤسسات العمومية ، حيث وصل احيانا الى ضعفي رقم اعمالها واكثر (4) من جهة ، وتزايد اعباء الخزينة العامة الناتجة عن تدخلها لدعم تلك المؤسسات من ناحية ثانية .

هـ — عدم استطاعة هذا النظام الحد من التضخم المستورد الناجم عن ارتباط السوق المحلية بالسوق العالمية وسهولة تأثرها بالتقلبات التي تحدث في هذه الاخيرة (خصوصا وان الكثير جدا من المواد في جميع المجالات مستورد) ، الامر الذى اثر سلبا على القدرة الشرائية للعملة الوطنية .

و — عدم احكام السيطرة الجيدة على دواليب الاقتصاد ، والقضاء على مراكز الاختناقات المديدة فيه .

---

1 - H . HADDOUCHE et A . SAADI ; op . cit , p . 172 .

2 - Idem , p . 173 .

3 - M . Y . OUALI , le système Algérien des prix , revue du C.E.N.E.A.P , N° 6 , mars 1986 , p . 74 .

4 - H . HADDOUCHE et A. SAADI , op . Cit , p . 113 .

ز — عدم احكام السيطرة على هياكل و قنوات التوزيع .

ح — جمود نظام الاسعار و قلة مرونته و عدم تكيفه مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية او الخارجية المنشإ و التي ساهمت في تطور (Evolution) التكاليف و الاسعار (1) .

ط — جمود الاطار القانوني او الهيكلي (Institutionnel) في التسيير و التنظيم، و عدم تماشيه مع القواعد و التشريعات التي تحكم الاسعار سواء عند الانتاج او التوزيع او الاستهلاك (2)، و خصوصا منها الامر رقم 75 — 37 الصادر في 29/4/1975 الخاص بالاسعار و قمع المخالفات ، و المرسوم الصادر في 12/05/1966 الخاص بتحديد اسعار المنتوجات المحلية او المستوردة (3).

3 — نظام الاسعار الحقيقية

و امتد تطبيقه من 1982 الى 1989، و جاء تصحيحا للسلبيات السابقة ، و بدون التخلي نظريا عن الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية لانظمة الاسعار السابقة (4)، فانه يقوم على المبادئ التالية :

3 — 1 . مبادئ النظام

أ — اعتماد السعر كمعبر عن تكلفة الانتاج فيما عرف "بحقيقة السعر" (Vérité des prix).

ب — اعادة الطابع الخاص للاسعار بكونها اداة فعالة في تنظيم الاقتصاد و ربطها بالمداخيل ، انظمة الجباية (الضرائب)، القروض ، الادخار و الاستثمار .

---

1 — M . Y . OUALI , op . cit , p . 73 .

2 — Idem .

3 — Idem .

4 — حيث نص تقرير المخطط الخماسي الثاني على ان سياسة الاسعار "ستركز على وضع اجراءات ترمي الى جعل نشاط الدولة يتماشى مع الاهداف الرامية الى الرفع من الفعالية الاقتصادية للمؤسسات و تحميل الاعوان المسؤولية بصفة متزايدة و كذا الى حماية القدرة الشرائية للمواطنين . . . . و ستسمح هذه الميكانيزمات بتحويل دائم للتحولات الكمية و النوعية لظروف انجاز النشاط الاقتصادي بفضل نظام اسعار اكثر انسجاما مع الاهداف الاجتماعية و الاقتصادية".
المخطط الخماسي الثاني 85 — 1989، تقرير عام، مصدر سابق، ص . 199 .

ج — اعطاء السعر دوره كاملا خارج دائرة الانتاج بما يكفل تجذب الاعانات الانتاجية ، و ذلك بتحريك الهوامش و فرها على مستوى التوزيع و الاستهلاك ، و هذا محافظة على المردودية المالية للمؤسسات و توازنها المالي ، و اعتبار السعر مؤشرا على حسن تسييرها و انتاجية العمل فيها (اى ربط الاسعار بالانتاجية) .

د — تحديد نظام و مستويات حدود الربح المتعلقة بالمنتوجات الاساسية بما يهدف الى تفادى ظهور اوضاع ريعية (Position de rente) مضاربية (Spéculative) .

هـ — السيطرة و التحكم المستمران في آثار تزايد الاسعار على المداخيل المنخفضة و الثابتة .

3 — 2 . فئات الاسعار في هذا النظام

تضمن هذا النظام فئتين للاسعار هما :

ا — فئة الاسعار المحددة مركزيا

و تشمل المنتوجات الاستراتيجية او الاساسية التي لها انعكاس على الاقتصاد الوطني او القدرة الشرائية للمستهلكين ، و لا سيما المنتوجات التي كانت موضوع دعم من الخزينة او التي كانت موضوع مقاصة ، و كذا الخدمات المحدد سعرها (Taxée) (1) .

ب — فئة الاسعار المراقبة

و تشمل باقي المنتوجات التي لا تشملها الفئة الاولى . و اسعار هذه الفئة قد تكون محددة اما على اساس تعاقدى ، او على اساس قرار تحديد صادر من لجنة الاسعار .

3 — 3 . مميزات هذا النظام

يتمتع هذا النظام بميزتين رئيسيتين هما :

ا — كونه نظاما مرنا ، و تضمن مرونته التعديلات التي يعكس

---

1 — تقرير المخطط الخماسي الثاني ، مصدر سابق ، ص . 199 .

ان نظر اليه بموجب نوعين من المراجعة :

— مراجعة زمنية مرة كل سنة او نصف سنة ، و تأخذ هذه المراجعة بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في اسعار عوامل الانتاج .

— مراجعة هيكلية و ترتبط بجداول التخطيط الزمنية ، و الداعي اليها هو تغييرات نمط الاستهلاك ، المستوى التقني و المداخيل (1) .

ب — كونه يتضمن شكلا جديدا من اشكال دعم المنتوجات لا يعتمد على موارد الخزينة ، و انما يعتمد فقط على صندوق للمقاصة (بموجب القرار 82 — 01 المؤرخ في 06/03/1982) الذي تتكون موارده من الرسوم المفروضة على السلع ذات الاهمية الثانوية .

3 — 4 . مصاعب تطبيق النظام

ا — تعدد الاهداف و اختلافها (Divergence) صعب من مهمة تنسيق السياسة الاقتصادية التي تتفاعل ضمنها عوامل عدة كالدخول ، الضرائب ، القروض ، الادخار و نظام حساب التكاليف (2) .

ب — عدم امكانية السيطرة على ميكانيزمات النظام خاصة من ناحية ارتفاع الاسعار المستمر ، و عدم امكانية تجنيب الاقتصاد الوطني آثار التضخم المستورد (بسبب اللجوء الواسع جدا الى الاستيراد كما سبقت الاشارة) .

ج — استمرار تنامي الاختلال او الفجوة بين الاسعار و الانتاجية و الاجور .

د — ظهور نوع من الحرية في تحديد الاسعار من طرف المتعاملين في غياب التأثير الفعال للهيئات الرسمية (و يستوى في ذلك الخواص و المؤسسات العمومية) ، و سيطرة مفاهيم السوق ، مما جعل عدد مخالفات الاسعار يرتفع .

هـ — اعتماد اللجنة الوطنية للاسعار (و اللجان الولائية كذلك) (3) على معطيات جزئية و احيانا خاطئة في تحديدها للاسعار (4) ، زيادة على انها لا تقوم بذلك بانتظام او باستمرار .

---

1 — المجاهد الاسبوعي ، عدد 1437 ، ليوم 19/02/1988 .
2 — M . OUALI , op . cit , p . 78 .
3 — لا تتواجد في كامل البلاد و لا تقوم بمهمة المراقبة و التدخل على اكمل وجه .
4 — احداث اقتصادية ، عدد 31 ، سبتمبر 1988 ، ص . 21 .

و — عدم وضوح ادوات تحقيق التوازن المالي للمؤسسات من جهة ، وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين رغم دخول مبدأ المقاصة حيز التطبيق من جهة ثانية .

ز — عدم تطبيق اجراءات توحيد الاسعار (خاصة للمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع) على مستوى القطر (1) .

ح — فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية على وجه التعيين ، نلاحظ تضارب السياستين الاقتصادية والسعرية ، اذ من جهة تعمد الدولة الى التأثير على حجم الطلب بزيادتها للقدرة الشرائية للمستهلكين الاكثر فقرا ، وهو ما يعني ازدياد الانفاق على المواد الغذائية (قانون انجل " Engel " المعروف)، والى التأثير على نوعيته بالنسبة للطبقات الاكثر دخلا، هذا من جهة ، والى اللجوء الى تكثيف صادرات بعض المواد رغم عدم كفاية المعروض منها محليا كالبطاطس والطماطم من جهة ثانية .

ط — تميزه بطابع اداري بيروقراطي وبطابع المركزية الشديدة .

مما ادى إلى تقليص دور الاسعار في تنشيط الاقتصاد الوطني وتنظيمه والحد من مسؤولية المتعاملين الاقتصاديين"(2) .

4 — نظام الاسعار الجديد

نوقش قانونه في جويلية 1989 ، ودخل حيز التطبيق في اوت من نفس السنة .

4 — 1 . اهدافه

يرمي هذا النظام الى اعادة النظر في منظومة الاسعار عن طريق اعادة النظر في :

— قواعد تكوين الاسعار .
— طرق مراقبتها عند الانتاج .
— سياسة هوامش الربح .
— تنظيم مراقبة اسعار السوق والممارسات التجارية .

---

1 — احداث اقتصادية ، عدد 31 ، سبتمبر 1988 ، ص . 21 .
2 — وزير التجارة امام المجلس الشعبي الوطني ، المجاهد الاسبوعي ، عدد 1510 ، 14/ 07/ 1989 ، ص . 19 .

- التحكم في انماط الاستهلاك .
- ايجاد التوازن بين العرض و الطلب بصفة خاصة .

4 — 2 . فئات اسعار النظام

ان هذا النظام الذى حاول واضعوه اخضاعه لمقاييس العرض و الطلب ، شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك ، التحكم في اسعار المواد و الخدمات الاستراتيجية ، الشروط العامة للانتاج و التسويق ، الاسعار السائد في حالات المواد و الخدمات المشابهة او البديلة ، و الاسعار المعمول بها في السوق الدولية ، قد اعتمد فئتي الاسعار التاليتين :

ا — فئة الاسعار المقننة

و وسيلتها في تنشيط الانتاج (الاستراتيجي منه على الخصوص) والحفاظ على القدرة الشرائية ، هي تحديد سقف للاسعار ، تحديد هوامش المنتوجات الضرورية و الواسعة الاستهلاك و تطوير النشاطات ذات الاولوية .

ب — التصريح بالاسعار

و يهدف الى استخدام ميكانيزمات السوق في تنظيم الاسعار بصفة متدرجة فيما يتعلق بالسلع و الخدمات التي تكون محل منافسةتكافئية في السوق .

و قد اعطى النظام امكانية لتدخل الدولة في حالة " انزلاق " اسعار مواد او خدمات معينة ، و خولها امكانية تحديد حد اقص للاسعار او الهوامش اذا اقتضت ظروف السوق ذلك .

ان هذا النظام الذى حاول المزج بين مبدئي التخطيط و السوق، يمكن الحكم عليه مسبقا ، فأمام تطبيقه عقبات كبرى ينبغي التغلب عليها و منها التضخم ، المضاربة و تفضيل التجارة على الانتاج من طرف القطاع الخاص .

المبحث الثاني : هياكل التسويق و السياسات التسويقية

بعد الديوان القومي للتجارة (O.N.A.CO) الذى تولى تسويق المنتوجات الزراعية بعد الاستقلال مباشرة ، فان المتتبع لهياكل التسويق في المجال الفلاحي منذ ذلك الوقت و حتى اليوم تستوقفه التحولات الحديثة التي عرفتها بغية ايجاد توازن "كان دائما هشا " بين ثلاثة اتجاهات

- الاول : اضفاء الصبغة الحكومية على هياكل التسويق بانشاء الدواوين .
- الثاني : اضفاء الصبغة التعاونية على هذه الهياكل بانشاء التعاونيات .
- الثالث: خوصصة (Privatisation) تسويق المنتوجات .

هذه الهشاشة ترجمها توالي انشاء هياكل التسويق ، و عدم امكانية ايجاد توازن دائم بين المتدخلين في عمليات التسويق في الزمان او المكان .
و هذا عرض لأهم الدواوين المنشأة بعد اعادة الهيكلة (1) :

- المكتب الجزائرى المهني للحبوب (O.A.I.C)
- الشركات الفلاحية للاحتياط (ثم الديوان الوطني للتموين بالخدمات الفلاحية)
- المؤسسة الوطنية للخضر و الفواكه (E.NA.F.L.A)
- الديوان الوطني للتمور (O.N.D)
- الديوان الوطني للزيوت (O.NA.P.O) و يضم 3 دواوين جهوية : شرق ، غرب و وسط .
- الديوان الوطني للحليب و مشتقاته (O.NA.LAIT) و يشمل 3دواوين جهوية كذلك .
- الديوان الوطني لاغذية الانعام (O.N.A.B)
- 3 دواوين جهوية للحوم الحمراء .
- 3 دواوين جهوية للحوم البيضاء .
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ثم المؤسسات الولائية لصيانة و توزيع العتاد الفلاحي (E.DI.M.MA)
- الديوان الوطني للخمور (O.N.V)

هذا اضافة الى العديد من الهياكل المتخصصة الاخرى كتعاونيات الدواجن ، الاشجار ، الزراعة البلاستيكية و غيرها . و سيظهر لنا تأثير هاته الهياكل في النقاط التالية :

1 - سياسة تسويق المدخلات (التموين)

تعتبر المدخلات وسيلة لتحقيق الانتاج ، و بداهة فان عرضها المحدود قد فرض سياسة معينة في تسويقها ، ارتكزت على تفضيل القطاع الاشتراكي و على محاولة تخطيط الاسعار .

---

1 - شرع فيها بموجب التعليمة الرئاسية رقم 13 الصادرة في 20 نوفمبر 1980 .

فبخصوص النقطة الاولى فان جداول مشتريات مختلف المدخلات قد اعطتنا دليلا على ذلك ، حيث لا حظنا انه حتى السنوات الاخيرة كان القطاع الاشتراكي (قطاع التسيير الذاتي و الثورة الزراعية) يحظى دائما بالاسبقية في الوصول الى مصادر المدخلات.

اما بخصوص الاسعار ، فيلاحظ الاستاذ بدراني " ان مستوى اسعار المدخلات كان من البدء مرتفعا "(1) ، و ان سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة لم تشمل اغلب المدخلات الزراعية التي عرفت زيادة محسوسة في اسعارها (2) ، ثم ان سياسة الدعم هاته جاءت بعد تدهور نسبة (Rappert) اسعار المدخلات مقارنة باسعار المخرجات الزراعية .

كما يلاحظ الاستاذ ابن اشنهو تدهور النسبة لصالح المدخلات ، و ان ذلك لا يمكن ابدا ان يشجع على التكثيف الزراعي الذى يفترض زيادة المردودية بزيادة استهلاك المدخلات ، و لما كانت اسعار الانتاج المتحصل عليه لا تغطي تكاليف التوسع في استهلاك المدخلات الزراعية ، فان النتيجة تكون هي العزوف عن التكثيف و عن المداخيل الاضافية التي يمكن ان يوفرها عن طريق زيادة المردودية في الهكتار ، و يلاحظ ايضا ان اسعار الانتاج المنخفضة لم تسمح للمزارع بتوفير الوسائل المالية الكافية و اللازمة لعملية التكثيف(3) .

و للابقاء على تدهور تلك النسبة فقد سيقت التبريرات التالية :

— ضعف مرونة عرض السلع الزراعية .

— سرعة تلف المواد الزراعية ، خاصة الغذائية منها .

— تشتت المزارعين .

اضف الى ذلك ان اسعار المدخلات تختلف حسب المناطق (4) ، او حسب الوحدة البائعة لها (5) وبكل وضوح لنقل ان الاسعار المحددة لا تحترم (مثل اسعار باقي الخدمات المقدمة كالحرث و البذر)، بحيث تباع بسعر اعلى (6) ، اما في حالة

---

1 — S . BEDRANI , l'agriculture Algérienne , op . cit , p . 122 .
2 — Idem .
3 — A. BENACHENHOU , L'éxode rural en Algérie, SNED, Alger , p . 77 et suiv.
4 — الندوة الوطنية الاولى للقطاع الاشتراكي الزراعي ، وزارة الفلاحة ، 1 — 3 افريل 1970 . ش . و . للنشر و الاشهار ، ص . 68 .
5 — مثلا يباع المحرك مع لوازمه في وحدة براقي بـ: 5000دج ، بينما يباع نفس المحرك بدون لوازم في وحدة البزواقية بنفس الثمن واكثر. الفلاح و الثورة ، عدد 119 ، افريل 1977 .
6 — S . BEDRANI , l'agriculture Algérienne , op . cit , p . 136 — 137 .

لسوق الباقي خاصة فانه يمكن ان يصل السعر الى 10 اضعاف حده الرسمي .

وقد يعود ارتفاع الاسعار بتأثير السوق العالمية التي يستورد منها الكثير من هذه المدخلات والتي عرفت اتجاهات تضخمية متزايدة منذ 1973 (1)، وقلة الانتاج الوطني، هذا على الرغم من ان الدولة حاولت تجميد اسعار المدخلات طوال فترة المخططين الرباعيين الاول والثاني (2).

وعلى العموم فانه تقرر ابتداء من سنة 1988 الغاء كل اشكال الدعم للمدخلات الزراعية بفوز زيادة سنوية قدرها 25 % من سعرها، وبهذا فان الدولة ستتخلى عن دعم اي منتوج كان ليصبح يباع بسعر تكلفته أو استيراده (3)، وهذا في اطار الولوج الى ما سمي بحقيقة الاسعار .

وهذا الجدول الموالي يعطينا تطور اسعار بعض المدخلات الزراعية :

جدول رقم (38): تطور اسعار بعض المدخلات الزراعية بين 1986/68 .

الوحدة : دج

العتاد / السنوات	1968	1974	1975	1977	1980	1986
جرارات مطاطية 45 ح ب	20600	27936	37000	30309	27936	64844
جرارات مجنزرة	—	43818	—	51268	—	—
حاصدات دارسات	45600	60446	61700	65684	60446	145468
رافعات Represses	—	10039	—	10913	—	—
T.S.P 45.	35,9	41,2	42,2	—	46,1	100
الامونيترات (ق)	—	30	—	—	34,9	77
[illegible]	1700	—	2300	—	5910	15625

المصدر : M.A.R.A ,rapport sur les revenus dans la production agricole, juin 77 ;
S .BEDRANI ,l'agriculture algérienne ,op .cit ,p .124 ,125 .

2 — سياسة تسويق المخرجات

فيما يتعلق بهذه النقطة، هناك اجماع على ان النظام التسويقي لم يكن في مجمله عامل دعم للانتاج الزراعي، بل اكثر من ذلك فانه لم يضمن للمنتجين احيانا

1- A.SARNI ,le commerce des fruits et légumes : quelles structures pour quelle marché ? O.P.U , Alger ,1984 ,p .342 .

2 - Idem .

3 - M.A.P , in Révelution Africaine , N°1209 ,1°mai1987 , p .17 .

مجـرد استرجـاع تكاليفهـم ولـو في حالة تحقـق المردودية المرجعيـة (Référenciel) كمـا في الحبـوب على الاخـص (1) .

و يشـير الاستـاذ بدراني ان " الهدف من نظام الاسعار ليس هو ضمان حـد ادنى من الدخول للمـزارعين ، و انمـا الهدف منـه كان هو الابقـاء على اسعار المـواد الاستهلاكيـة منخفضـة ، وذلك بغرض حث المنتجـين على الخضـوع و التكيـف مع معايـير التكيـف المحـددة (2) .

و بمعـنى آخـر فان تدنـي الاسعـار عند الاستهلاك للمنتوجات الزراعيـة يعني امكانية ضغـط الاجـور، و هو مـا سيجبـر الفلاحين (و المنتجين) اذا ارادوا زيادة مداخيلهم ان يرفعـوا كميـة انتاجهم باستمـرار ، و الكميات المسـوقة منه بالذات .

و الحقيقـة ان ذلك كانت لـه انعكاسات مضـرة على الانتاج ، اذ بدل اللجوء الـى زيادة الانتـاج حـاول العمال خاصة في القطـاع الاشتراكـي زيادة عـدد ايام العمـل و توظيـف اقاربهم كموسميـين و باكير عـدد ممنـن ، وزيادة الاستهـلاك الذاتـي ، والعمل الاضـافي خـارج المـزارع (3) .

و فعلا فقـد تـوالت مـراسيم تحديد الاسعـار لمختلـف المنتـوجات ، بحيث شملـت منتـوجات القطـاع الاشتراكي في مجمـوعهـا ، و منتـوجات الحبـوب ، الخضـر الجافـة الزيتـون و مشتقـاتـه و الزراعـات الصنـاعيـة بالنسبـة للقطـاع الخـاص ، و هـذا وفقا للجدول التـالـي :

---

1 - S.D.A , El - Eulma, fiches technico - économiques pour les grandes cultures.

2 - S . BEDRANI , l'agriculture Algérienne , op .cit, p . 144 .

3 - S . BEDRANI , la politique des prix et circuits de commercialisation des produits agricoles depuis 1962 , C.R.E.A , N° 3 , 1977 . P . 169 .

جدول رقم (39): تواريخ صدور مراسيم تحديد الأسعار عند الانتاج و المنتوجات و القطاعات المعنية.

المنتوج	السنة	القطاع
حبوب و خضر جافة	1963	جميع القطاعات
تمور	1964	جميع القطاعات
خضر و فواكه	1971	القطاع الاشتراكي
بطاطس	1971	القطاع الاشتراكي
زيت الزيتون	1963	جميع القطاعات
حليب	1964	جميع القطاعات
المصدر	1965	جميع القطاعات
الحلفاء	1962	جميع القطاعات

المصدر: S. BEDRANI, l'agriculture algérienne, op. cit, p. 147.

و هذا وفقا للأسعار التالية:

جدول رقم (40): أسعار بعض المنتوجات الزراعية عند الانتاج بين 78/1989.

الوحدة: دج

المنتوج / السنة	78	79	80	81	82	83	84	85	87	89
قمح صلب	100	120	125	125	140	140	160	200	220	400
قمح لين	90	110	115	115	130	130	150	190	210	300
شعير	60	80	80	80	80	80	100	140	155	230
خرطال	—	—	70	70	70	70	90	130	145	220
حمص	220	240	300	300	300	330	330	330	500	340
عدس	270	290	300	300	300	330	330	330	500	840
بطاطا مبكرة	130	130	130	130	160	190	190	250	—	—
بطاطا موسمية	110	110	110	120	—	190	190	250	—	—
طماطم صناعية	66	75	75	75	75	75	75	135	—	—

المصدر: مصادر متعددة منها: تعاونية الحبوب و الخضر الجافة بسطيف، المجاهد اليومي، عدد يوم 29/30 جويلية 1988.

كما نلاحظ فانه لم تتقرر زيادة مهمة في أسعار الحبوب و الخضر الجافة

(و هي منتوجات اساسية) الا ابتداء من الموسم 88 ـ 1989 كدعم و تشجيع لزراعتها بعد صدور قانون المستثمرات الفلاحية ، علما بان اسعار 1989 الظاهرة في الجدول تتضمن اضافة الى السعر ، علاوات تشجيعية تتراوح بين 40 و 120 دج من القنطار المنتج (حسب المحصول) .

* تأثير هياكل التسويق

ان التسويق برغم كونه وظيفة منتجة تساعد في تثمين المنتوج ، الا انها لم تؤخذ كذلك من طرف هياكل التسويق ، و قد بدا عجزها واضحا في ذلك ، بل انها رمت بكل ثقلها (سواء كانت في المنبع او المصب) على القطاع الزراعي (على صورة كل هياكل الدعم و الاسناد) ، و هذا نظرا للاسباب التالية :

ا ـ تعددها تحت تسميات مختلفة : دواوين تعاونيات ، كل اختص بمنتوجات محددة

ب ـ ثقلها و بيروقراطيتها المفرطين اللذين لم يمكناها من تنسيق عمليات التسويق المختلفة من جني ، توظيب ، نقل ، عبور و بيع .

ج ـ قلة امكانياتها المادية من وسائل نقل و تعبئة و تخزين ، و كذا قلة وسائلها البشرية .

د ـ تدني الاسعار التي تعرضها او تدفعها (1) للمنتجين عن تلك التي يعرضها الوسطاء الخواص .

هـ ـ اسباب سياسية و اقتصادية تمنع صدور بعض القوانين تجاه القطاع الخاص التجاري او تمنع تطبيقها الكامل في حال صدورها .

فالقطاع الخاص ظل يشكل وزنا كبيرا في مجالات تسويق الخضر و الفواكه (يسيطر على حوالي 80 % من سوقها) و اللحوم (حوالي 96 %) و الحليب ، مع تنظيمه الجيد و تكيفه السريع مع الظروف السائدة و تكتله المدهش الذى وصل الى حد الامتناع عن تزويد الاسواق بالمنتوجات عندما حاولت الدولة فرض رقابة صارمة على الاسعار ، الامر الذى سبب ازمات تموينية حادة ببعض المدن (2) .

و ـ المزايا العديدة التي يعرضها القطاع الخاص على المنتجين كالسعر المرتفع نسبيا ، التسلم في عين المكان (احيانا تتم عملية الشراء قبل نضج المنتوج او هو ما يوفر على المنتج تكاليف الجني ، التعبئة ، التخزين و الحراسة ، و يعرضها ايضا

---

1 ـ ذلك ان الاسعار المعروضة قد تختلف من تلك المدفوعة فعلا .

2 — R.A , N° 1146 , 14 — 20 février 1986 , p . 21 .

على تجار نصف الجملة و تجار التجزئة و المتمثلة اساسا في الدفع الآجل .

ز — غموض القوانين الاساسية لهياكل التسويق التي فرضت عليها السعي الى تحقيق هدفين متناقضين :

— الاول : دفع اسعار مجزية للمنتجين و ضمان مداخيل كافية لهم .

— الثاني : تحقيق توازنها المالي زيادة على تحقيق المردودية المالية .

و يبدو ان هاته الهياكل لم تسع الا لتحقيق الهدف الثاني ، و الا كيف نفسر اقتطاع جزء من ارباح الوحدات الانتاجية لتمويل ميزانيتي تجهيزها و تسييرها ، تأخير الدفع مما جعل مستحقات المنتجين تتعاظم باستمرار (رغم ان الدفع هو فوري بالموجب) ، و اقتطاع هوامش قد تصل الى 54 % من صافي ما يدفع للمنتجين العموميين ، و تبدو هذه الظاهرة اكثر شذوذا اذا علمنا ان هذه الهياكل لا تعمل الا بـ: 50 % من طاقتها و تتحمل اعباء يد عاملة جد مرتفعة(1) . بل ان الامر قد يصل الى حد تسليم المحصول بدون سعر محدد و متفق عليه والى عدم الدفع تماما (2) .

او كيف نفسر التذمر الشامل للمنتجين و شكاياتهم المستمرة من تصرفات هاته الهياكل التي لا تحترم سعرا محددا (3) و لا تصنيفا معقولا للمنتوجات ولاوقت شراء وتسلم (مما تسبب في تلف المنتوجات) (4) و لا توفر وسائل التعبئة الكافية .

و اكثر من هذا فان الدواوين تحدد فترة الجني و تصنيف المنتوجات ، و تصدر مراسيم الاسعار بعد بدء حملة الجني ، كما تساهم بفعالية في اعداد الاسعار(5) الذي يتم حسب معايير انتاج و تكاليف انتاج لا تراعي الفوارق بين المزارع او المناطق او المناخ (6) .

---

(1) BOUTALEB , H.A , N° 845 , 2 – 8 mai 1980 , p . 29 .

(2) – Idem , et المجاهد الاسبوعي ، عدد 1017، فيفري 1980، ص 12 .

(3) — علما بان هذه الاسعار هي اسعار دنيا (Minima) و تعتبرها الدواوين سقف ، مع تخويل الولاة سلطة زيادتها بـ: 10 % كحد اقصى .

(4) — مثل ما حدث لمشمش نقاوس ، بطاطا معسكر و برتقال سكيكدة .

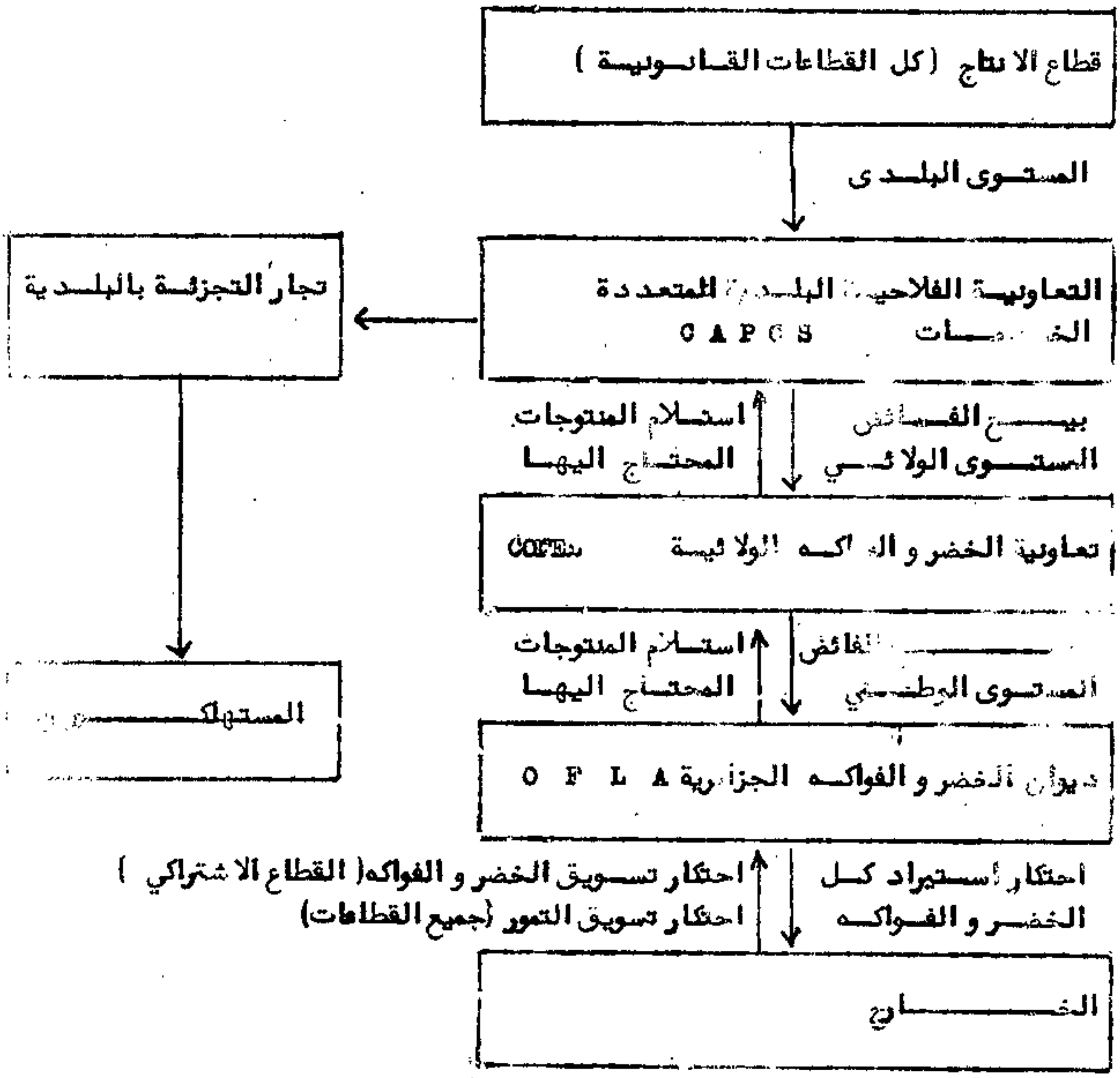
(5) – M . BEDRANI , C.R.E.A , N° 3 , op cit , p . 181 .

(6) – M . BEDRANI , Idem , p . 179 .

جـ ـ صدور مراسيم التسعير من طرف ادارات بيروقراطية بعيدة كل البعد عن الواقع الفلاحي

د ـ كثرة الوسطاء و طول الشبكات التسويقية و هو ما يلخصه لنا الشكل الموالي الخاص بالخضر و الفواكه باعتبارها منتوجا واسع الاستهلاك خضعت شبكات تسويقه لتغييرات عديدة :

شبكة تسويق الخضر و الفواكه بموجب المرسوم 89/74 الصادر في 1974/10/01 (1).



و تشير الى عجز هيئات التسويق من السيطرة على السوق و تنظيم عمليات المبادلة فمثلا لم تتمكن الدولة من التحكم في سوق الحبوب فعليا مثل ما توضحه نسب الحبوب

---

(1) _ H . Bencouda , op.cit , p . 546 , d'après S . BEGRANI -

المسوقة من قبل (O.A.I.C) و البالغة 42% في الموسم 1966/65 ، 46% في الموسم 1968/67 و 53,7% كمتوسط سنوى حتى 1975 بالنسبة للحبوب و 49,9% بالنسبة للخضر الجافة[1] . و خلال 15 سنة الاخيرة بلغت الكميات المسوقة من الحبوب من طرف المكتب 54% و 50% بالنسبة للخضر الجافة (2) .

ى — الحرية الاكبر التي منحت حتى سنة 1974 لتعاونيات قدماء المجاهدين في تسويق الخضر و الفواكه خاصة .

4 — خريطة النظام التسويقي

نظرا لعدم قدرة الهياكل التسويقية القائمة ، قررت الدولة في اعقاب الدوره الثالثة للجنة المركزية مبدأ حرية التسويق و الحاق هاته الوظيفة بوزارة التجارة عوضا عن وزارة الفلاحة (مرسوم 5 جويليه 1980) و هو يتضمن النقاط التالية :

ا — تحديد نظام الاسعار بالتفاوض بين المنتج و المشترى(يكون للاول فيه حرية اختيار المتعامل معه) فيما يتعلق بالخضر و الفواكه .

ب — الغاء الوظيفة التسويقية للتعاونيات البلدية المتعددة الخدمات (3) ، و حق الدولة في التدخل لتنظيم سوق الخضر و الفواكه بموجب المرسوم الصادر في 1982/4/27 و الذى يتضمن ايضا على الخصوص ما يلي :

— تنظيم البيع بالتعاقد بين المنتجين العموميين و الهيئات العمومية للتوزيع .

— الاعتراف الرسمي باعوان جمع و توزيع الخضر و الفواكه (4) و الذين كانوا يسمون وسطاء سابقا ، و محاولة تنظيم نشاطهم بالزامهم للخضوع لبعض الاجراءات القانونية كالقيد في السجل التجارى و مسك الدفاتر التجارية و التعامل الاجبارى في اطار اسواق الجملة (5) .

— وضع سياسة تسعيرية محددة و مراقبة من قبل الدولة .

— احتكار الدولة لوظيفة تنظيم (Régulation) الاسواق فيما يتعلق بالمنتوجات

---

1 – D .CLERC ,op .cit ,p . 123 .

2 — المجاهد اليومي ، عددى 29—1988/7/30 و 1988/11/17 .

3 — صدر المرسوم الخاص بذلك في 1980/4/20 ، قبل الغائها كهيكل نهائيا في 1982/09/01 .

4 — و هي تسمية المرسوم الوزارى المشترك ليوم 82/4/27 (Collecteurs-livreurs) .

5 — حسب تصريح لوزير التجارة فان مجال تدخل هؤلاء الاعوان سيكون محدودا ، اذ لا يشمل المنتوجات الاساسية ، ثم هو مؤقت في انتظار الاشراف الكامل للاعوان العموميين على السوق حين تتوفر لهم الوسائل المادية و البشرية الكافية .

L...O ,N°2, Janvier1986,p.53.

الاستراتيجية من طرف (ENAFLA) على المستوى الوطني و التعاونيات الولائية على المستوى الولائي ، وقد تلى ذلك المرسوم 88 — 49 الصادر في 01 مارس 1988 والمنظم لاسواق الجملة وكيفيات تسييرها ، وحرية التسويق بالنسبة للمنتوجات الاخرى .

و الملاحظ ان وظيفة (ENAFLA) تكاد تنحصر في تصدير و استيراد المنتوجات الزراعية ، اذ أن القطاع الخاص كما سبق الاشارة ما زال يسيطر سيطرة شبه كلية على هذه التجارة (و ينتظر ان يتوسع دوره اكثر في المستقبل القريب) .

و بخصوص باقي المنتوجات فلم يطرأ تغير يذكر على هياكل تسويقها ، باستثناء استحداث مزيد من الدواوين طلبا للتوازن الجهوي و التخصص .

و الخلاصة فان السياسة التسويقية لم تكن لتشجع المنتجين على بذل مزيد من الجهد لرفع انتاجهم و انتاجيتهم على الرغم كما يقول حميد آيت عمارة من " ان حماية الزراعة المحلية من تأثيرات الاسواق الخارجية قد تحققت بشكل واسع عن طريق الفصل (Déconnection) بين اسعار الاستهلاك و اسعار الانتاج الداخلية من ناحية ، و عدم وجود منافسة بين المنتوجات المستوردة و المنتوجات المحلية نظرا لضعف مستوى العرض العام للمنتوجات الزراعية من ناحية اخرى "(1) .

و في الحقيقة فان هذا القول ، و ان انطبق على قلة من المنتوجات ، فانه لا ينطبق على معظمها ، ثم يجب الا ننسى ان المنتوج المحلي و ان اشترى من المنتج بسعر اعلى من المنتوج المستورد فان تكلفته هي الاخرى اعلى ، ثم ان جزءا مهما من الهامش المحقق على تكاليف الانتاج لا يعود على المنتجين بل على الوسطاء كما رأينا . و مثال اللحوم المستوردة واضح جدا ، فهذه تباع بحوالي 65دج للكلغ ، بينما المحلية تباع باسعار تتراوح بين 100 و 120 دج ، لكن اذا راعينا تكلفة التسمين فهذه بدون شك اكبر ، فالجزء الاعظم من الاعلاف مستورد ، و توزيعه على الفلاحين من قبل تعاونيات التموين بالخدمات الفلاحية (CASSAP) يتم بكميات محدودة و ان كان سعرها معقولا ، و لذا نجدهم يضطرون الى شراء المزيد منها و باسعار جد مرتفعة من السوق الموازية و هناك مثال آخر ، و هو اللحوم البيضاء ، فحيثما توفرت التشجيعات اللازمة من سياسة ضريبية و اغذية و قروض فان البلاد توصلت الى الاكتفاء الذاتي

1 — H . AIT AMARA , revue C.E.N.E.A.P ,N° 3 , sept 1985 , p . 25 — 26 .

و بسعر معقول جدا ، بينما نجد اليوم ان الوضع قد اختلف : اذ زادت الضرائب المرتفعة من عبء المربين ، كما ان الاغذية اصبحت نادرة و تكاد يكاد وجودها ينعدم الشيء الذي رفع ثمنها حتى 4 اضعاف (5ر2 دج — 10 دج). فضلا على ان الاسعار العالمية قد لا تصلح كمعيار يمكن الاعتماد عليه باعتبار ان بعض الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية قد تدفع اعانات كبيرة لمنتجيها او تشترى منهم منتوجاتهم باسعار مرتفعة ثم تصدرها باسعار منخفضة اذا كان ذلك يخدم سياستها .

وفي الدول البترولية (كبلادنا) ، فان اسعار الانتاج لم تساير اسعار الاستهلاك ، نظرا لتزايد الطلب الناجم عن النمو الديموغرافي و زيادة الدخول ... ان اسعار الانتاج لم تساير تضخم تكاليف الانتاج التي ازدادت بمعدلات اسرع منها (1)، وعليه فان اقتصار تدخل الدولة في مجال تنظيم السوق على محاولة تأمين اسعار مضمونة (Prix garantis) و التي كما عرفنا هي نفسها اسعار دنيا ، لم يمكن تلك السياسة من ان تلعب الدور الاقتصادى المرجو منها ، لسبب هام هو قلة العرض امام تنامي الطلب ، و بهذا فان تلك السياسة كان يمكن ان تؤدى دورها في الحالة العكسية (اى زيادة العرض على الطلب) لان ذلك سيعني انهيار الاسعار.

و عليه يمكن القول ان السوق لم تكن في خدمة الانتاج ، ذلك ان جملة من الآليات المتحكمة في مختلف عمليات التسويق و التسعير لم تتحقق ، مما جعل تدخل الدولة غير ناجح سواء في مجالي التخطيط و التوجيه ، او في مجال التجارة الخارجية ، و جعلها تلعب دور المنظم للانتاج بدل دور الموزع للمداخيل (2).

و اخيرا اختتم هذا الفصل بالاشارة الى بعض عوامل نجاح اى نظام تسويقي :

ا — توفر وسائل النقل : فعموما يلاحظ ارتفاع تكاليف النقل الذى يسيطر عليه القطاع الخاص ، و اذا كانت الشاحنات تعد وسيلة النقل الاكثر انتشارا ، فقد لاحظنا تناقص عددها لدى القطاع العام ، و ما زال العديد من المنتجين لم يتحصل بعد على وسيلة النقل هاته برغم التوسع الواضح في اقتناء الشاحنات الصغيرة . كما نسجل قلة الشاحنات المجهزة بوسائل التبريد ، مما يسهل من تلف المنتوجات خصوصا و انها تشحن و تفرغ اكثر من مرة قبل وصولها الى المستهلك الذى عادة ما يكون بعيدا عن مركز الانتاج .

---

(1) J. BOG , F. LERIN , L. TUBIANA ; revue "études rurales", N° 99 - 100 , 1986 , P. 247 .

(2) Idem , P. 250 .

و عن وسائل النقل الاخرى ، فانها لا تدخل الا بصفة ثانوية جدا في نقل المنتجات الزراعية للمسافات البعيدة رغم قلة تكلفتها كالقطارات (يقتصر استعمالها على ... محدودة كـ : (S.A.P) .

ب ـ الطرق : يأتي النقل البري للمنتوجات الزراعية على رأس طرق النقل السائدة ، و لذلك فان وجوب تدعيم شبكة الطرقات المعبدة يعتبر امرا ضروريا مع مدها الى المناطق البعيدة و النائية (خاصة المناطق الصحراوية المستصلحة حديثا) ، فالطريق الجيدة توفر الوقت و تقلل التكلفة و نسبة تلف المنتوجات .

ج ـ وسائل التخزين : تخضع المنتوجات الزراعية في مجملها كما هو معروف لمبدإ الموسمية ، مع فترة قصيرة نسبيا يبلغ فيها الانتاج ذروته (بغض النظر عن الانتاج المبكر او المتأخر) ، كما تخضع لمبدإ التقلبات في حجم الناتج حسب المواسم ، و من هنا تتجلى اهمية التخزين في توفير المواد خلال اطول فترة ممكنة (و ربما طوال السنة) ، و تنظيم تدفقها الى الاسواق مما يساعد على استقرار اسعارها . و ربما يكون تكوين مخزون من الاهمية بمكان اذا كان المنتوج استراتيجيا كالحبوب عندنا مثلا .

و رغم التوجه الى بناء المستودعات و مراكز التخزين (بما فيها المبردة) فانها تبقى غير كافية من جهة ، و لا تتوفر في غالب الاحيان شروط الحفظ الجيد للمنتوجات ، خاصة فيما يتعلق بالخضر و الفواكه و اللحوم (1) .

د ـ وسائل التعبئة و الفرز و التهيئة : يكاد استعمال الوسائل المتوفرة لهذا الغرض يقتصر على المنتوجات المعدة للتصدير فقط . و الجديد ان الانتاج و ان كان هو العملية الاولى زمنيا ، فانه لم يعد يحظى بالاولوية المطلقة ، اذ لا يكفي مجرد انتاج مادة ما فقط ، و انما ينبغي اعدادها للبيع و تنظيم عملية التسويق حسب الظروف الملائمة . فقد يبقى الزارع بدون "درهم و لا دينار" حتى في حالة تحقق الانتاج اذا لم يكن تاجرا محنكا و يمارس عمله في ظروف ملائمة .

هـ ـ التصنيع و التحويل : ان تحويل و تصنيع المواد الفلاحية يضمن و لو جزئيا استقرار الاسعار و عرض المنتوجات على مدار العام ، كما يسهل كثيرا عمليات الحفظ و النقل ، بالاضافة لما يوفره من امكانية تشغيل لليد العاملة و امكانية الاستفادة من مخلفات صناعتها في تجهيز الاغذية الحيوانية و الاسمدة و الحصول على الطاقة ، و تنمية المناطق الريفية .

---

1 ـ احداث اقتصادية ، عدد 31 ، سبتمبر 1988 ، ص . 43 .

الفصل الرابع:

التمـويل الفـلاحي

الفصـــــل الـــــرابـــــع : التـــــمويــــل الفــــلاحــــي

يلعب التمويل الفلاحي دورا حيويا في دعم النشاط الانتاجي الفلاحي و تنمية الزراعة بصفة عامة و ذلك لانه :

أ — يوفر مصادر نقدية جاهزة للمزارعين الذين لا يملكهم الاعتماد على مدخرا تهم الخاصة ، سواء لقلتها او لطول فترة تحقيقها (جمعها) ، و كما سنرى فان هذا ينطبق على معظم المزارع الاشتراكية و القطاع الخاص ، ذلك انهم يكادون لا يعرفون الاستثمار الصافي لان هذا ينتج عن الادخار ، والادخار ينتج عن الانتاج الواسع (او الموسع) لا البسيط او المكسور .

ب — يمكن من تطوير و تشجيع محاصيل معينة بانتهاج سياسة انتقائية و تأطيرية للقروض و هو ما يمكن استغلاله في تنمية المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب و الخضر الجافة .

ج — يمكن من ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة و تعميمها ، مما يوفره من امكانية اقتناء العتاد و باقي المدخلات الزراعية ، و ادخال مساحات جديدة تحت نظام الري ، او زيادة المساحات الزراعية ذاتها بالاستصلاح ، كما يمكن من زيادة استخدام اليد العاملة و عليه توفير مناصب شغل دائمة او جديدة .

د — يساعد على دمج القطاع الخاص في مجموعه في الاقتصاد الوطني بتشجيعه على الانتاج السوقي الواسع بدل الانتاج البسيط الموجه نحو الاستهلاك الذاتي و البقاء على الهامش .

يساعد على تنويع النشاط الفلاحي كادخال زراعات جديدة او تربية الدواجن مثلا و على ادخال التحسينات العقارية اللازمة .

و من المعلوم ان مجرد وجود مؤسسات تمويلية زراعية لا يعد بالضرورة دليلا على وجود تقدم زراعي ، فالامر يتوقف على طبيعة و اهداف و عناصر السياسة التمويلية الزراعية التي تنتهجها تلك المؤسسات (1) ، ذلك انه اصبح من البديهيات ضرورة تواجد ترابط قوي في اي اقتصاد مهما اختلفت طرق تنظيمه بين العمليتين الاقتصاديتين التاليتين :

— عملية توظيف الموارد المادية و البشرية المختلفة و النادرة لبلوغ الاهداف المحددة .

1 — محمد سعيد الفتيح ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، 78 — 1979 ، ص. 266 .

— عملية وجود الموارد المالية وحسن استخدامها وتعبئتها بما يلبي ومتطلبات العملية الاولى ، وبما يضمن تحقيق الاهداف المتوخاة وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة .

فمبدئيا يجب ان يساهم القرض الفلاحي في زيادة دخل المزارع عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية والانتاج الزراعي وتحسين نوعيته ، كما يجب ان يتماشى اجل القرض مع الرأسمال المستثمر (وهو القرض)، مضافا اليه هامشا زمنيا لزيادة الامان ، اى يجب ان يتماشى هذا الاجل مع طبيعة تدفق الدخل الناتج من استعمال القرض(1) .

وعن التمويل الفلاحي في الجزائر فانه يمكن القول ان سياسة تمويل القطاع الفلاحي واجراءات منح القروض قد عرفت تغييرات عديدة محاولة لتتبع الاصلاحات العديدة من الاخرى التي عرفها القطاع الفلاحي ، وان اتصفت على العموم بعدم تكيفها الجيد مع واقع ومتطلبات القطاع ، سواء اكان ذلك بالنسبة للقطاع الاشتراكي ام الخاص .

وقد لجأنا الى تقسيم الفصل الى ثلاثة عناصر رئيسية تشمل الفترات المميزة الثلاث التالية :

— الاولى : تمتد منذ الاستقلال حتى انشاء البنك الوطني الجزائري ، اى من 62 — 1966 .

— الثانية : تمتد من 1966 حتى اعادة الهيكلة وانشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، اى حتى 1982 .

— الثالثة : تمتد من 1982 وحتى الآن .

المبحث الاول : فترة 62 — 1966

تعتبر هذه الفترة من اصعب الفترات التي عرفها التمويل الفلاحي ، اذ لم يكن هناك جهاز مصرفي وطني مختص يلبي حاجة القطاع الفلاحي الاشتراكي الناشىء (التسيير الذاتي) او حاجة القطاع التقليدى (2) .

فالجهاز المصرفي الاجنبي غير المؤمم قد احجم عن تمويل الفلاحين

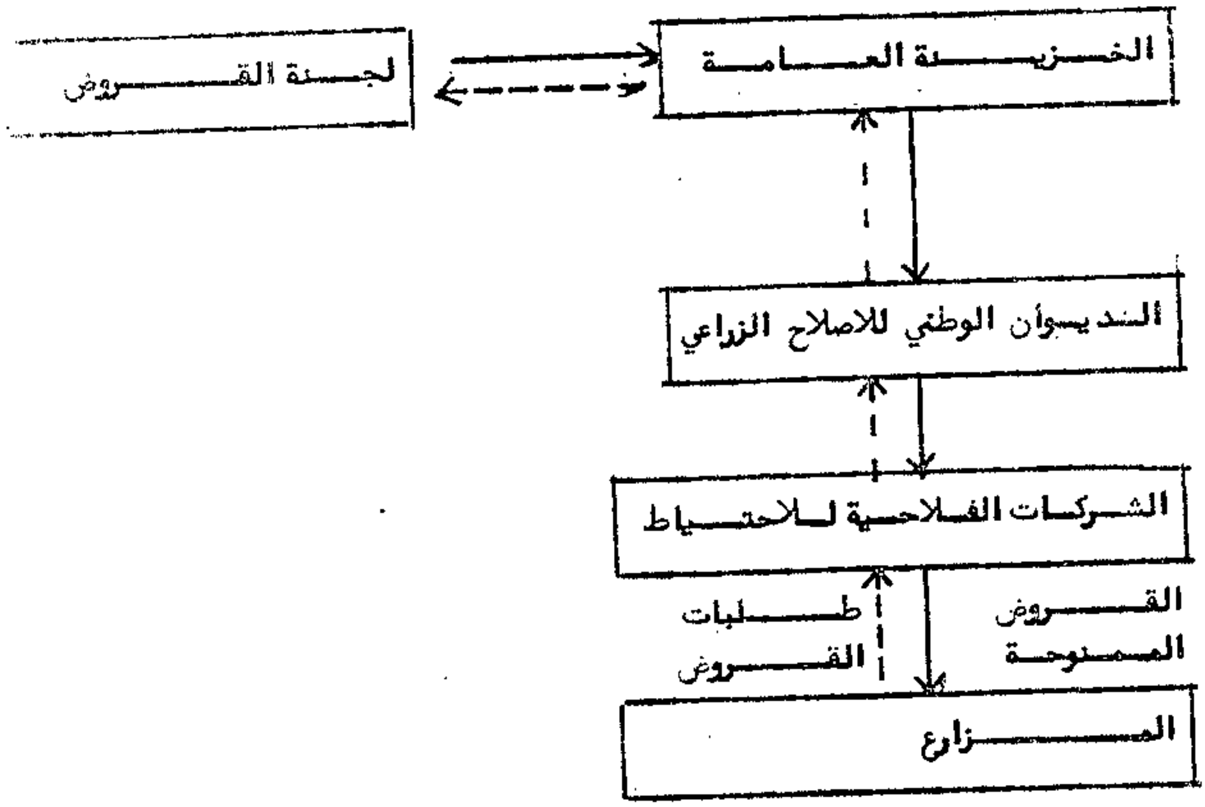
1 — مصطفى فكرى ، المعارف الرئيسية في ادارة الاعمال الزراعية ، دار المعارف ، القاهرة ، 1967 ، ص . 267 .

2 — استعمل لفظ القطاع الخاص العصرى في الخطب الرسمية للدلالة على الملاكين الكبار ، الندوة الوطنية الاولى للقطاع الاشتراكي ، 3/1 افريل 1970 ، ص . 76 .

الا فيما يتعلق بالمنتوجات المعدة للتصدير و بشروط مجحفة كارتفاع سعر الفائدة و المغالاة في طلب الضمانات و التأكد من امكانية التسديد .

و عليه فقد اوكلت المهمة الى الخزينة العامة غداة الاستقلال ، والتي اعتمدت على شبكة الشركة الفلاحية للاحتياط (S.A.P) (1) ذات التوزيع الجغرافي الافضل حيث تتسلم هذه القروض مباشرة من الخزينة ، بعد ان تكون قد جمعت طلبات المزارع من القروض، لتقوم بعد ذلك بتوزيعها على المزارع .

و بانشاء الديوان القومي للاصلاح الزراعي (O.N.R.A) سنة 1963، انشئت ضمنه لجنة للقروض تتولى تقديم طلبات المزارع الى الخزينة بعد تجميعها ، ثم اعادة توزيعها على المزارع معتمدة في ذلك شأنها شأن الخزينة العامة على شبكة الشركة الفلاحية للاحتياط ، و هذا وفقا للمخطط التالي :



1 — تعود الى الفترة الاستعمارية (سنة 1893 تحت اسم الشركات القاطنة للاحتياط (S.I.P) ، ثم تحول الاسم بمرسوم 28 اوت 1952 الى الشركات الفلاحية للاحتياط (S.A.P) ، ليتحول الى المراكز التعاونية للاصلاح الزراعي (C.C.R.A) ، ورغم ذلك احتفظت فعليا بالتسمية السابقة . و قد انشئت اساسا لدعم القطاع التقليدي ، وكانت مواردها تتكون من القروض العمومية (الخزينة العامة او من القروض المصرفية المضمونة من طرف بنك الجزائر ، وبلغ عددها سنة 1969 : 110 وحدة .
محمد بلقاسم حسن بهلول ، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر : تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985، ص . 165، 171 ، 172 .

وابتداء من فيفري 1964 ، اوكلت مهمة التمويل القصير الاجل الى البنك المركزي الجزائري (B.C.A) مع احتفاظ الخزينة العامة بمهمة التمويل المتوسط والطويل الاجل (الاستثماري) ومع اعطاء صلاحيات أوسع للديوان الوطني للاصلاح الزراعي (1) وصلت الى حد الاقتطاع المباشر (الآلي) من ايرادات المزارع لاسترداد القروض زيادة على تلقيه ضمانات من الدولة باستردادها .

وقد تميزت هاته الفترة بجملة من الخصائص يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

— عدم افراد حسابات المزارع ، وهو ما لم يسمح بتقييم نتائج كل مزرعة على حدة .

— تقسيم القروض الى اقساط فصلية على شركات الاحتياط التي تتولى تمويل مصاريف المزارع الى حين نفاد القسط الفصلي ، وعندها يمكن ان تتوقف الاشغال في المزارع انتظارا للقسط الموالي .

— تعدد المتدخلين في عملية التمويل الفلاحي من مؤسسات خاصة ، خزينة ، بنك مركزي ، اضافة الى وجود وسطاء بين مؤسسات التمويل والمزارع .

— استفادة القطاع المسير ذاتيا من القروض اكثر من القطاع الخاص ، بالرغم من انه لم يكن يحتل الا مساحة 30 % من الارض الزراعية في ذلك الوقت (2) .

المبحث الثاني : فترة 66 — 1982

ابتداء من جويلية 1966 اسندت مهمة التمويل الفلاحي الى البنك الوطني الجزائري (B.N.A) المنشأ بتاريخ 13 جوان 1966 (3) ، والذي اصبح يحتكر تمويل القطاع الفلاحي ، وقد اعتمد في بادئ الامر على الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني (C.A.C.A.M) وصناديقه الجهوية (4) ، وقد تميزت هذه

1 — المنشأ في 18 مارس 1963 ، بموجب القرار 63 — 90 الصادر في نفس التاريخ .

2 — Evolution du secteur agricole productif et de son financement entre 1967 et 1981 , B.A.D.R , avril 1983 , polycopie .

3 — بموجب القانون رقم 66 — 173 الصادر في 13 جوان 1966 .
فيما يخص التمويل القصير الاجل فقط ، ثم المتوسط الاجل سنة 1970 واخيرا كل انواع القروض ابتداء من سنة 1971 ، حيث بقيت الخزينة العامة تتولى النوعين الاخيرين من القروض حتى التاريخين المذكورين .

4 — والتي تعود ايضا الى الحقبة الاستعمارية .

عن القيام بمهمتها كوسيط بين البنك و المزارع لتوزيعها الجغرافي السيء و عجزها المالي الدائم (لم يتول البنك التمويل مباشرة الا سنة 1968) .

1 — اهم مميزات الفترة

1 — 1 . القطاع الاشتراكي

1 — 1 — 1 . القروض الموسمية *

— افراد حسابات المزارع (Individualisation des comptes)

— منح القروض اعتمادا على مخططي الانتاج و التمويل (مخطط الانتاج يحدد مخطط التمويل) .

— تطبيق معايير او نورمات (بطاقة تقنية) للتكاليف في البداية بصفة عامة (موحدة) على جميع المزارع في البداية ، ثم حسب الجهات و حسب المزارع عندما انشئت التعاونيات الفلاحية للتسيير و المحاسبة (C.A.C.G) و عددها 50 تعاونية منها 47 محاسبية كل واحدة تشرف على محاسبة 40 مزرعة ، و 3 تعاونيات للتسيير .

— فرض رقابة مسبقة صارمة على نفقات المزارع (1) سببت مشاكل عديدة للمزارع كضياع الوقت لاشتراط الوثائق التي تبرر المصاريف كالفاتورات و غيرها ، الى ضياع المنتوجات بسبب عدم التمكن من مجابهة النفقات الخاصة باليد العاملة او بتصليح العتاد المعطل نظرا لعدم كفاية القسط او نفاذه .

— تقسيم القروض الممنوحة الى بنود شملت في البداية : اليد العاملة ، الجبر و التموين ثم اضيف اليها بند المصاريف العامة مع عدم امكانية تحويل النفقات بين هذه البنود . و قد الغي هذا القيد في الموسم 74 — 1975 ، ولكن ليعاد من جديد سنة 1976 (2) .

---

1 — الغيت في 1971 بالنسبة للمزارع التي ليس عليها التزام تجاه البنك ، و نظرا لكون عدد هذه المزارع كان قليلا ، فعمليا لم يكن لهذا الاجراء اثر كبير .
— S . BEDRANI , l'agriculture Algérienne , op.cit , p . 214 .
* انظر الجدول رقم 41 ، الصفحة الموالية .

جدول رقم (41): القروض الموسمية في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 67/1986 .

الوحدة: مليون دج

القطاعات / السنوات	1967	1969	1971	1973	1975	1976	1983	1984	1985	1986
قطاع التسيير الذاتي	977,4	1255,4	1318,5	1557,7	1600,9	1756,3	6821	6416	8725	8890
قطاع الثورة الزراعية	—	—	—	—	267,4	345	—	—	—	—
مجموع	977,4	1255,4	1318,5	1557,7	1868,3	2101,3	5821	6416	8725	8890

Sources : أحداث اقتصادية، عدد 11، ديسمبر 1986، ص. 44 : 83 — 86 :

S. BEDRANI, l'agriculture Algérienne, op.cit, P. 209 : 67 - 76 :

— ... السماح للمزارع بتكوين نقدية جاهزة(fonds de caisse) لمجابهة المصاريف الج... ، حتى بالنسبة لتلك التي حققت ارباحا مما جعلها تقف على قدم المساواة مع ال...ع التي حققت عجزا ماليا و افرغ مفهوم التمويل الذاتي من محتواه ، ثم ع... سمح بذلك فان المبلغ المحدد كحد اقصى لم يتجاوز 500 د.ج في البد... ل المزارع ، ثم انتقل الى ما بين 2000 — 10000 د.ج حسب مبلغ القرض ال... المتحصل عليه من قبل المزارع (1) .

— فتح حسابين جاريين للمزارع :

ا — حساب دائن (Crédité) بالقروض الموسمية و مدين بالنفقات الموسمية .

ب — حساب دائن بمبيعات المحاصيل و مدين باستعمالاتها في تسديد القروض الموسمية ، و قد تم هذا الاجراء نظريا كتعويض عن انعدام المحاسبة في المزارع، و عليه فقد افترض ان :

— كل نفقة جارية تتم من قبل المزارع يكون مصدرها قرضا موسميا .

— كل ايراد يتم تحقيقه من قبل المزارع ، وكل نفقة تتكبدها يكونا موسميين، و لا نحتاج الى كبير عناء لندرك عدم واقعية هذا الفرض، فالمزارع قد تستهلك جزءا من انتاجها ، كما انها قد تشترى في آخر موسم فلاحي معين ما تستعمله في موسم موال.

— التشديد عند طلب القروض على الزامية تقسيم النفقات تبعا لدورة الانتاج ، فالموسم الفلاحي يمتد من فاتح اكتوبر و ينتهي في 30 سبتمبر من السنة الموالية ، مما يستوجب توزيع نفقاته الى نفقات فصلية حسب المخطط الانتاجي، و عليه فعند تلقي القروض لا يسمح باستعمالها الا وفق اقساط ، مع عدم استعمال اكثر من نصف مبلغ القروض الاجمالي حتى تاريخ 01 مارس (و التبرير هنو حتى لا يستخدم القرض في اغراض اخرى) .

— الوقت الطويل الذى تأخذه الموافقة على القروض لاشتراط موافقة : (2)

ا — فرع البنك

ب — المصالح التقنية الفلاحية للولاية

ج — مديرية البنك بالعاصمة

---

1 - S.BEDRANI , l'agriculture algérienne , op.cit , p.214 .

2 — بين 7 — 9 اشهر .

— ملتمس البنك من اعطاء القروض للمزارع العاجزة (عند اعداد الملف يشترط تقديم نسخة من نتيجة السنة السابقة)، و ان كان تمويل تلك المزارع لم يتوقف ابدا (1) ، لتقديم الدولة ضمانات الدفع (عن طريق ممثلها مجسدا في شخص رئيس الدائرة) .

وكما يقول مسؤول البنك الوطني فانه لا ينبغي الخلط بين القروض الفلاحية التي تدفع من اجل العملاء و بين النفقات العمومية (2) .

— اعتماد المخطط التمويلي على مبدأ توازن الميزانية جعل مسيري المزارع يولون اهمية كبرى لتقديم مخططات متوازنة و لو اصطناعيا، نادرا ما تحقق التوازن الفعلي ، و عند تجاوز السقف المقرر للنفقات فان التمويل يتوقف مؤقتا في انتظار تقديم التبريرات الكافية امام لجنة الدائرة، مما يعني في الاخير انتقال عبء الديون غير المسددة الى عاتق الخزينة العامة(3).

1 — 1 — 2 . القروض الاستثمارية *

فيما يتعلق باجراءات منح هذه القروض فان " النقطة السوداء في النظام الائتماني تبقى هي المركزية الشديدة و الاجراءات المعقدة في منح القروض"(4) و تتلخص فيما يلي :

— تحديد الغلاف المالي على المستوى الوطني من طرف وزارات الفلاحة ، التخطيط و المالية .

— توزيع الغلاف المالي المحدد بين الولايات من طرف اللجنة المركزية للقروض المنشأة داخل المقر الاجتماعي للبنك الوطني بالعاصمة ، و هذه

1 - H . TOULIT , l'agriculture Algérienne ; les causes de l'échec, O.P.U , Alger , 1988 , p . 400 .

2 - Spécial agriculture , A.N.E.P , septembre 1970 , p . 117 .

3 - التي يرأسها رئيس الدائرة و تتكون من : ممثل عن المزرعة ، ممثل عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، ممثل عن ادارة الفلاحة على مستوى الدائرة ، مدير المصالح المالية للولاية او ممثل عنه و ممثل البنك الوطني الجزائري، و من صلاحياتها لعب دور الحكم بين المزرع و البنك في حالة التحفظات التي يبديها هذا الاخير حول بعض الملفات ، اعداد برنامج اصلاح لوضعية المزارع العاجزة . و لم تقم هذه اللجنة بدورها الا بصورة شكلية .

B.A.D.R , évolution du secteur agricole , op.cit .

4 - S . BEDRANI , l'agriculture Algérienne , op.cit , p . 210 .

* انظر الجدول رقم 24 في الصفحة التالية .

جـدول رقم (42) : القـروض الاستثمـارية في القطاع الاشتراكي الطويلة والمتوسطة الاجل خـلال الفـترة 1987/67 .

الوحـدة : مليون دج

القطاع	السنة	67	68	69	70	71	(1)73	74	75	76	78	79	80	87
حصـة	ق .م.ذاتيا	222	190	253	210	324	485	479	500	500	504	462	672	1632,7
	ق .ث.زراعية	—	—	—	—	—	310	113	103	109	171	165	256	—
Cotes	مجـمـوع	222	190	253	210	324	795	592	603	609	675	627	928	1632,7
اشعـار	ق .م.ذاتيا	222	190	253	210	286	477	527	710	787	890	937	1253	3372,7
Notifi-cations	ق .ث.زراعية	—	—	—	—	—	228	181	207	222	260	274	373	—
(2)	مجـمـوع	222	190	253	210	286	705	708	917	1009	1150	1211	1626	3372,7
منجـز	ق .م.ذاتيا	39	17	113	171	206	196	245	376	352	369	281	387	1136,5
	ق .ث.زراعية	—	—	—	—	—	103	59	86	77	96	72	102	—
	مجـمـوع	39	17	113	171	206	299	304	462	429	465	353	489	1136,5
	%	17,56	8,95	44,66	81,4	72	42,41	42,94	50,38	42,5	40,43	29,15	30	33,7

1 ــ 1973 : قطـاع الثـورة الـزراعيـة : الحصـة ، الاشعـار والمنجـز عبـارة عـن مجمـوع سنتين ، 72 ــ 1973 .
2 ــ القطـاع المسيـر ذاتيـا : الأشعـار مـن 67 الى 1970 اعتبر هـو نفسـه الحصـة .

Source : ... le crédit agricole , M.A.R.A , op. cit ,

كما سلف القول لا تتوفر على معلومات دقيقة عن احتياجات المزارع الفعلية وعليه فهذه اللجنة التي تتكون من موظفين يمكن القول بانها تجهل مشاكل المزارع و الزراعة اكثر مما تعرف .

— توزيع الغلاف المالي المحدد للولاية على مزارعها من طرف لجنة القروض الولائية المنشأة منذ 1975 لهذا الغرض ، و التي تكون قد جمعت طلبات المزارع سلفا لتقديمها الى اللجنة المركزية للقروض مع احتمال ادخال تعديلات عليها (1) ، و بذلك فهي تعتبر مساهمة بقسط وافر في اعداد الملفات مع ممثلي البنك ، الدائرة و المزارع ، و نسجل الآتي بهذا الخصوص :

ا — نقص التأطير التقني المختص (الزراعي) في مجالات :

— التسيير المالي عند تقييم الاحتياجات من التجهيزات من طرف المزارع .

— و جود مراجع (Références) صالحة لدراسة الاستثمارات .

ب — التعبير عن الاحتياجات يكون مرتبطا بالتصورة النسبية للتجهيزات و الغلافات المالية و طاقات الانجاز اكثر من ارتباطه بالاحتياجات الحقيقية للمزارع و المتماشية و الاهداف المحددة على اساس الامكانيات التي تتوفر عليها

ج — غياب التنسيق بين المصالح التقنية الفلاحية و البنك عند الدراسة المالية للملفات و ضبط طلبات المزارع ، و هو ما جعل المعلومات المقدمة الى اللجنة المركزية للقروض و المتضمنة في الملفات ناقصة و غير كافية و مشوهة مع غياب طريقة عمل واضحة و عقلانية لدى لجان القروض ، مما تسبب في التوزيع غير المنطقي للقروض (2) .

د — عدم مراعاة مدى توفر التجهيزات في الاسواق من قبل لجان القروض ، وكذا طاقات الانجاز ، او حتى تكامل المعدات المطلوبة من قبل المزارع ، فقد تحصل مزرعة على آلة ما ، و تنتظر سنة او سنوات اخرى للحصول على آلة مكملة .

هـ — التأخر البالغ في الاشعار بالقروض الذي قد يصادف نهاية السنة المالية ،

---

1 — بزيادة المبالغ او خفضها او تعديل بنودها .

2 - M.A.R.A , rapport sur le crédit agricole , mai 1983 .

جدول رقم(43) : تطور عدد المزارع الرابحة و الخاسرة و نتائجها في القطاع الإشتراكي .

المؤشرات / المواسم	قطاع التسيير الذاتي				قطاع الثورة الزراعية		
	الوحدات الرابحة		الوحدات الخاسرة		الوحدات الرابحة	الوحدات الخاسرة	الخسارة بالمليون دج
	العدد	المبلغ مليون دج	العدد	المبلغ مليون دج			
متوسط 67 ـ 1974	—	—	1115	568434,5	—	—	—
74 ـ 1975	488	9 9594	1572	496652	1655	2738	40845
75 ـ 1976	816	248814	1261	361248	2368	2673	13349
76 ـ 1977	460	125931	1611	577009	2 912	2366	75563
77 ـ 1978	509	152703	1560	77 4891	1051	3973	118832
78 ـ 1979	288	106013	1800	1169315	687	4723	299608
79 ـ 1980	427	170815	1662	1110412	1286	4333	301280
80 ـ 1981	274	143588	1820	1530028	993	4400	—

Sources : M.A.R.A , rapport sur le crédit agricole , op.cit .

: B.A.D.R , évolution du secteur agricole , op.cit .

و هو ما ادى الى اضطراب السير الحسن لاشغال المزارع ، بالغاء القروض التي لم تستعمل مع نهاية الموسم و اجبار المزارع على اعادة طلبها من جديد للحصول على قرض جديد (1).

و يتضافر هذا القيد مع قيد آخر لا يقل تأثيرا و هو قلة قدرات الانجاز (مؤسسات اشغال ، مؤسسات تمويل . . . الخ)، مما حد من قدرة المزارع على الاستفادة من القروض .

ـ قلة الغلافات المالية في ذاتها ، و هذه النقطة بالذات كانت محل خلاف دائم بين وزارتي المالية و الفلاحة ، ففي حين ترى الاولى ان مبالغ القروض يجب ان تكون صورة عن نتائج المزارع (انظر الجدول رقم 43) ، و عن معدلات استهلاك القروض السابقة (جدول رقم 42) و ان التسيير يجب ان يخضع الى مزيد من الترشيد ، لان سبب عجز المزارع يعود في جزئه الاهم الى الوزارة الوصية و هياكلها التموينية و التسويقية ، ترى وزارة الفلاحة ان تكثيف الفلاحة و رفع مردودية المزارع المالية لا يتأتى الا بمزيد من القروض (الاستثمارية على الخصوص)، و ان رفض رفع حجم هذه القروض معناه الحكم على مجهود تنمية الفلاحة و تكثيفها (2).

1 ـ 2 . القطاع الخاص

1 ـ 2 ـ 1 . القروض الموسمية (3)

لم يستفد القطاع الخاص كثيرا من هذه القروض طوال هذه الفترة ، و يعزى ذلك الى الاسباب التالية :

ـ تفضيل السياسة المنتهجة للقطاع الاشتراكي .

ـ رفض بعض الفلاحين للتعامل بالفوائد ، للاعتقاد بانها من المحرمات .

ـ اشتراط تقديم القروض في شكل عيني (خدمات و مدخلات)، و باسعار تفوق اسعار السوق، و بفائدة مرتفعة تبلغ 5 % سنويا (4).

---

1 ـ تم مدد الاجل الى 4 سنوات بدءا من سنة 1973.

2 ـ M.A.R.A , rapport sur le credit agricole , mai 1983 .

3 ـ ابتداء من سنة 1978 اصبحت تحتسب على اساس المعايير المطبقة على قطاع الثورة الزراعية (ما عدى حالة التسبيقات على الدخل ، حيث يفترض قيام الفلاح بالاعمال الفلاحية بنفسه)، مع الغاء سقفها . المنشور الوزاري المشترك رقم 78 ـ 246 ليوم 78/12/5.

4 ـ محمد بلقاسم حسن بهلول ، القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية ، مصدر سابق، ص . 182، 183.

- بعد مراكز الشركات الفلاحية للاحتياط عن الفلاحين نظرا لتشتتهم من ناحية ، قلة عددها (و هي المقدمة للخدمات) من ناحية اخرى، و هذا ما ينطبق على مكاتب البنك الوطني بعد ذلك .
- عدم ترسخ فكرة المؤسسة لدى الفلاحين ، و عليه الخوف من المخاطرة و الشك في قدرتهم على التسديد (جدول رقم 45) .
- انطلاق الثورة الزراعية و ما صاحبها من تأميم و تحديد للملكية الزراعية .
- التجاوزات و التعسف في توزيع القروض من طرف لجنة البلدية، و في ضبط قوائم المستفيدين من القروض .
- اشتراط الشراء من جهات معينة (من القطاع العام)، و اثبات ذلك بالوثائق.
- محدودية وسائل الانتاج لدى المزارعين و عدم امكانية (او صعوبة) القيام بانشطة زراعية متعددة ، حيث تطغى الزراعة الوحيدة على نشاطهم مما يدفعهم الى الاعتقاد بانهم سيزيدون اعباءهم نتيجة تحملهم لفوائد القروض بدون مردودية تذكر منها .
- ترسخ فكرة المصادرة (Saisie) و الغرامة المتكونة لدى البعض منذ العهد الاستعماري.

و سيلخص لنا الجدول رقم (44) مدى استفادة القطاع الخاص من هذا النوع من القروض و كذا عدد المستفيدين و نسب استهلاك القروض .

1 — 2 — 2 . القروض الاستثمارية

تعتبر اجراءاتها ايضا معقدة فالفلاح مجبر على تقديم و تحمل :

- ملف كامل (1) يحتوى على : (2)

التصريح بالمحصول و مواصفات المزرعة، كشف من ادارة الضرائب ، و خصوصا على عقد الملكية، هذا الاخير الذى لا يتوفر دائما لدى الفلاحين لكون معظمهم ما زال يستغل الارض " العائلية " جماعيا ، و التي تكون مسجلة باسم الاب او الجد ، او تقديم عقد الايجار الذى يرفض صاحب الارض تسليمه للمزارع، و هذا ما ادى الى ابعاد عدد معتبر من الفلاحين من دائرة الشبكة المصرفية .

---

1 — يعد باعانة مستشار فني زراعي تعتبر مساوئه اكثر من حسناته ، فهو اما يعرقل تكوين الملف او يغالط في معلوماته . محمد بلقاسم حسن بهلول ، مصدر سابق ص . 175.

2 — المنشور رقم 78/FP/DJC الصادر في 1966/10/28 .

الجدول رقم (44) : القروض الموسمية الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 67/66 ـ 87/87 .

الوحدة : مليون دج

البيان / المواسم	67/66	70/69	72/71	79/78	80/79	81/80	82/81	83/82	84/83	85/84	85/85	87/86	88/87 *
قروض ممنوحة	59,9	60,7	58,1	190,6	90,7	104,1	105,7	172	259	824	785	998,2	1013,2
انجاز	—	—	—	100,3	59	64,8	68,1	106	160	648	631	773,3	395,8
%	—	—	—	52,70	65	62,2	64,4	61,6	61,7	78,6	80,4	77,8	39
عدد المستفيدين	130000	60000	85000	58862	15327	12322	10025	9200	12370	36360	27000 (1)	—	24732
نسبتهم من مجموع الفلاحين %	—	—	—	11,3	3,3	2,4	1,9	—	—	—	—	—	—

ـ المصدر : 66 ـ 67 : S . BEDRANI, l'agriculture Algérienne , op. cit , p . 216 .

: 78 ـ 82 : B.A.D.R , évolution du secteur agriculture, op. cit .

: 83 ـ 88 : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية تمويل القطاع الفلاحي الخاص .

(1) : احداث اقتصادية ، عدد 11 ، ديسمبر 1986 ، ص . 45 .

* : في 31 / 12 / 1987 .

جدول رقم (45) : القروض الموسمية غير المسددة في القطاع الخاص.

الوحدة : مليون د ج.

البيان / الفترة	قبل 76 /77	76/ 77	77/ 78	79/78	79/ 80	80/ 81	81/ 82	82/ 83	84/83	85/84	86/85	87/86	مجموع
الوضعية في 86/12/31	8560	8668	4405	20257	7451	7413	7571	7992	12492	65497	10868	—	160974
الوضعية في 87/12/31	5966	8015	4430	20620	9263	7039	8135	8236	11637	64550	39406	1396	188693
التغير	-2594	-653	325	363	1812	-374	464	244	-855	-947	28538	1396	27719
معدل التغطية%	30,3	7,53	—	—	—	5,04	—	—	6,85	1,44	—	—	—
معدل الزيادة%	—	—	7,91	1,79	24,32	—	6,05	3,06	—	—	262,59	—	—

ـ المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، مديرية تمويل القطاع الفلاحي الخاص.

ـ حساب استغلال يشمل الايرادات و المصاريف المتوقعة .

ـ طول الوقت الذى تستغرقه الموافقة على الملف، اذ يسلم الى الشركة الفلاحية للاحتياط او الصندوق الفلاحي (ثم مكتب البنك الوطني) ، لينقل الى لجنة الدائرة ، و منها الى لجنة الولاية ، و من هذه الى الصندوق المركزى لشركات الاحتياط و الصندوق الجزائرى للقرض الفلاحي ، و يتبع التسلسل العكسي حين الاشعار به .

ـ تقديم الضمانات الكافية و التي من جملتها اشتراط عدم تجاوز قيمة القرض للقدرة التسديدية السنوية للمقترض محسوبة على فترة 5 سنوات كحد اقصى ، مع عدم امكانية تمديدها في حالة الكوارث الطبيعية ، الامر الذى ابعد صغار الفلاحين و قلل من حجم القروض الممنوحة (1) .

ـ ارتفاع نسبة الفائدة البالغة 5ر3٪ مضافا اليها مصاريف التأمين و الرهن (2) .

ـ اشتراط ان يتم تسليم القرض عينيا او بتقديم فاتورات او ما يثبت امكانية حصول الفلاح على العتاد .

ـ اشتراط تسجيل الفلاح على قائمة الفلاحين المعدة من طرف البلدية و اتحاد الفلاحين .

ـ تحديد مبلغ القرض بـ : 50000 د ج كحد اقصى ، و على وكالة البنك ان توقف كل تسديد متعلق بالاستثمارات خلال نفس السنة المنتهية(3) .

ـ استشارة عون فرع البنك لدى التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات (C.A.P.C.S) و المندوب الفلاحي للدائرة .

ـ فرض شروط اخرى متعلقة بنوع العتاد و غير ذلك ، كاشتراط تجاوز المساحة لـ 50 هكتار في حالة طالب جرار مثلا . (انظر الجدول رقم 46) .

2 ـ اصلاحات 1981

ابتداء من 29 جويلية 1981 ادخلت تعديلات جديدة على طرق تمويل

---

1 ـ سمح بالتمديد بعد دراسة كل ملف على حدة . المنشور 246 السابق .

- S . BEDRANI , l'agriculture Algérienne , op.cit , p . 225 .

3 ـ تعليمة وزارية مشتركة رقم 110 ـ 79 ليوم 3/6/1979 .

جدول رقم (46): القروض الاستثمارية المخططة الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 69/67 ـ 1987 .

الوحدة : الف دج

البيانات	1967 ـ 69			1970 ـ 73			1974 ـ 77			1978 ـ 81		
	اشعار	انجاز	%	اشعار	انجاز	%	اشعار	انجاز	%	اشعار	انجاز	%
متوسطة الاجل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
طويلة الاجل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع	343000	325000	94,75	250000	134000	53,6	111000	44000	39,64	1062000	353000	33,24
انتاج حيواني	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
انتاج نباتي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
عتاد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مجموع	343000	325000	94,75	250000	134000	53,6	111000	44000	39,64	1062000	353000	33,24

خلال هذه الفترة احتسبت نسبة الانجاز اعتمادا على الاشعارات (Notifications) ، وتشمل الغلاف المحدد للفترة زائدا الباقي من قروض الفترة الماضية ، الشيء الذى يجعل هذه الاشعارات تفوق احيانا الغلاف المالي .

تـــــابـع للـجـدول رقـم (46) .

1982			1983			1984			1985		
ممنوحة	منجزة	%	ممنوحة	منجزة	%	ممنوحة	منجزة	%	ممنوحة	منجزة	%
46701	66068	141,47	141516	67841	47,93	113032	112505	99,53	168226	152663	90,74
14323	44492	310,63	229443	72994	31,81	142212	158311	111,32	38995	127906	328
61024	110560	181,17	370959	140835	37,96	255244	270816	106,1	207221	280569	135,39
16461	12215	74,2	249026	64386	25,85	120169	132622	110,36	23001	107154	465,86
20652	45345	219,56	74599	31087	41,67	104854	98138	93,59	109682	122496	111,68
23911	53000	221,65	47334	45362	95,83	30221	40056	132,54	774538	50919	6,57
61024	110560	181,17	370959	140835	37,96	255244	270816	106,1	207221	280569	135,39

تابـــع للجدول رقم (46) .

1986			1987		
ممنوحة	منجزة	%	ممنوحة	منجزة	%
220717	132536	60,04	287167	227899	79,36
75529	73611	97,46	76425	62197	81,38
296246	206147	69,58	363592	290096	79,78
85499	83158	79,26	172830	122080	70,63
77436	48354	62,44	62445	55938	89,57
133311	74635	55,98	128317	112078	87,34
296246	206147	69,58	363592	290096	79,78

: سنة 1987 شكلت قروض تربية الدجاج ما مجموعه 236,94 مليون د ج مقابل 287 مليون دج سنة 1983 .

: ارتفاع نسبة المنجز للسنوات 82، 84 و 1985 مرده الى ان النسبة احتسبت على اساس القروض التي تم الاشعار بها .

ـ المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية تمويل القطاع الفلاحي الخاص .

القطـــاع الفـلاحـي و تمثلـت فـــي (1):

2 — 1 . بالنسبـــــة للقطـــــاع الاشتـــــراكي

— امكـــانية تمــويــل الا ستثمــارات المستعجلــة بالقـــروض المـــوسميـــة (2).

— فتــح حســــاب واحــد لكــل مــزرعــة (و دائـــم) عكـــس ما كـــان يتــم ... بفتــح حســــاب لكــل مــوسـم فــلاحــي .

— الغــــاء الــرقــابة المسبقــة ، و تمكــين مســيري المــزارع مــن استعمـــال ... بحــريــة (بتسليــم دفـــاتــر شيكــات للمـــزارع) ، و تعــويضهــا بالـــرقابة اللاحقـــة .

— تحــديد مبلــغ القـــروض بالـمناقشـــة الحـــرة بين البنــك و المــزارع على اساس ... انتــاجــي محـــدد من طـــرف المــزرعـــة في اطـــار المخطط الجمــوي ، و بدون تحد سقــف معــين .

— الغـــاء لجنــة الدائــرة و تعــويضهــا بلجنــة القــرض الــولائيــة فيمــا يخــص التحكيم فــي الخــلافــات الطــارئــة بيــن المديــريــة الــولائيــة للفــلاحــة (D.D.A.R.A.F) و البنــك حـــول الا ستثمــارات الخـــاصـــة بالتجــديد او البــرامـــج الـــتي ... فـي تنفيذهــا ، و كـــذلك طلبــات التســويــة الخــاصة بالمشــاريــع الـتي مــولـت بقروض مــوسميــة ، امـــا البـــرامـــج الجــديدة فتــدرس مـــن قبــل (DDARAF) و البنــك ... تحول الى لجنة القــرض الــولائيــة .

2 — 2 . بالنسبـــة للقطـــــاع الخــــــاص

— استحـــداث لجنـــة فنيـــة محليـــة تـــدرس مـــدى اهليـــة الفــلاح لمنحـــه الـعتـــاد الفـــلاحـي ، معتمـــدة فـــي ذلـــك علـــى عـــدة مـؤشـــرات ، و ســـواء اكـــان ... وسيلـــة الدفـــع هـــي القـــرض الممنـــوح او وســـائل الفــلاح الخـــاصـــة (3).

— رفـــع سقف القــــروض فيمــا يتعلــق بتــربيـــة الدواجـــن و الــزراعـــة تحت البيـوت البـلاستيكيـــة (4).

---

1 — المنشور الوزاري المشترك (وزارتي الفلاحة و المالية) ، الصادر في 1981/7/29 .
2 — خــاصة العدد الصغيرة و العتــاد الصغير، الري الصغير، التجهيــزات الكبيــرة .
3 — بموجب المنشور 482 / SP الصــادر فــي 1982/3/21 عن وزارة الفــلاحـة .
4 — قــرار وزاري مشتــرك الصــادر بتــاريخ 1982/9/8 .

و تبقى الملاحظة الخاصة بقلة القروض الموجهة لهذا القطاع صالحة ، مقارنة بالقطاع الاشتراكي ، وان كانت رغبة الفلاحين تيد و متزايدة في الحصول على القروض .

المبحث الثالث : فترة ما بعد 1982

تميزت هذه الفترة بانشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية (B.A.D.R) في 13 مارس 1982 (1) ، والذي باشر مهمته في 2 نوفمبر 1982 (2) وهي متمثلة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي بـ :

- التكفل المالي بالحاجيات الخاصة بالقطاع الفلاحي فيما يخص الانشطة التموينية و التجهيزية و الخدمية .
- تمويل النشاطات الفلاحية الملحقة اقتصادية كانت ام اجتماعية (سكن ريفي و غيره) ، في المنبع او المصب بالنسبة للانتاج الفلاحي ، و التي يمكن ان تقوم بها هيئات فلاحية او صناعية او خواص .
- تحقيق التوازنات الجهوية .
- هيئات و نشاطات الصناعة التقليدية .
- وقف الهجرة من الارياف الى المدن بتشجيع الفلاحين على خدمة اراضيهم و ذلك بتسهيل اجراءات منح القروض لهم .
- زيادة المساحات الزراعية عن طريق دعم عمليات الاستصلاح .
- تشجيع استعمال تقنيات الانتاج المساعدة على رفعه (ري ، عتاد ... الخ) .
- تنمية فروع الفلاحة الاخرى كالغابات و الصيد البحري .

و حاليا يعد البنك الفلاحي المؤسسة المالية الاكثر انتشارا عبر البلاد ، اذ يتوفر على 240 وكالة و فرع .

و منذ نشأته (وكما سيتضح) لم يطرأ تغيير جوهري على اسلوب التمويل الفلاحي ، فالامر اقتصر على محاولات تقريب البنك من الفلاحين بزيادة عدد الوكالات و تبسيط بعض اجراءات منح القروض (تجاه القطاع الخاص على وجه الخصوص) . و في هذا المبحث سأحاول الاقتصار على اهم التغيرات الحادثة في هذا المجال .

---

1 — بموجب القانون 82 — 106 الصادر في 13 مارس 1982 .
2 — ح . ج . ت.و . محافظة باتنة ، لجنة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، منبر اقتصادي حول القروض و التمويل . 21 — 22 اكتوبر 1986 .

فقد اصبحت القروض تنقسم الى :

ا — قروض مخططة : و مصدرها ميزانية الدولة و تتحدد مركزيا عن طريق اللجنة المركزية للقرض، لتوزع على لجان القروض الولائية ، و من هذه الى لجان الدوائر اين تسلم للمستفيدين على مستوى الوكالات .

و الملاحظ ان هذه القروض تشمل القروض الاستثمارية و الموسمية و كالسابق فانها تتحدد وفق غلاف مالي سنوي موزع على 4 فصول (3 اشهر لكل فصل) و مقسم الى بنود (انتاج نباتي ، انتاج حيواني ، عتاد ، ري . . . الخ) ، و يستفيد من هذا النوع من القروض القطاعين الاشتراكي و الخاص معا .

ب — قروض غير مخططة : و تتحدد محليا على مستوى فروع البنك و وكالاته حسب اهمية القرض ، و تمنح اعتمادا على موارد البنك الخاصة (1) .

و قد استفاد من هذه القروض في البداية القطاع الخاص فقط ، ثم عممت لتشمل القطاع الاشتراكي كذلك . و ايضا فان هذه القروض قد بدأت موسمية في الاول ، ثم اضيفت القروض المتوسطة الاجل في 1985/02/12 و القروض الطويلة الاجل في 1987/10/06 .

1 — <u>القطاع الاشتراكي</u>

بالنسبة لهذا القطاع فان النصوص ما زالت تخضعه لسلطة البنك و رقابته من خلال تخويله حق متابعة تنفيذ (استهلاك) القروض عن طريق :

— التحكم في تخطيط الانتاج .

— البحث عن توازن مالي حقيقي و فعلي سواء على مستوى المزارع او على مستوى البنك نفسه .

— تكييف و توحيد المعايير المستعملة عند اعداد المخططات بين المزارع و البنك .

— المتابعة التقنية و المالية لمخططات الانتاج ، و التقييم الدقيق للاحتياجات المالية للمزارع .

— تحليل نتائج المزارع المالية (2) .

---

1 — اذا تجاوز مبلغ القرض 50000 د .ج يحول الطلب الى الوكالة الفرعية ، و تخضع هاته القروض للمنشور الوزاري رقم 135 الصادر في 1985/02/12.

2 — حميد العربي ، احداث اقتصادية ، عدد 1987/10/21 ، ص. 33 .

2 — القطـــــاع الخــــاص

الحقيقـة أن هناك تطـورا ملحـوظا في حجـم القـروض الموجهة لهذا القطاع خاصة منها الاستثمـارية ، كنتيجـة لصـدور قـانون استصلاح الاراضـي و تشجيع بعض الانشـطة الفلاحية كـتربية الدواجـن ، وكنتيجة لتحـول النظـرة الى هذا القطـاع عـامة ، و سنتطـرق فيما يلي الى اجـراءات منح القـروض للقطـاع الخـاص .

2 — 1 . القـروض المقـدمـة في اطار الملكية العقارية او استصلاح الاراضي (1)

بمـوجب المنشـور رقم 179 الصـادر في 19 أكتـوبر 1985 فانه يستفيد من هـذا الصنـف مـن القـروض الاشخـاص الآتي ذكـرهـم :

— الاشخـاص الطبيعيـون

— الاشخـاص المعنـويون (تعاونيـات)

و الذين صـود ق على ملفاتهم مـن طـرف لجنة مختصـة (Ad - hoc) و الحائزون عـلى قـرار التنـازل عـن الاراضي المقـدم مـن طـرف الولا يـة .

امـا التمـويل فيجب ان ينصب عـلى المشاريع الاستثمـارية المقامـة في اطار مخطـط الاستصـلاح المعتمـد او المـوافق عليه (Agrée) من طـرف اللجنة المذكـورة ، والتي يكـون مجال تنفيذ ها محـددا بالمساحات المتنازل عنـها ، و بشـرط الا يمـس التمـويل الاشغال التابعـة (الملحقـة) كالسكـن و الطرق المـوصلة الى المساحــات و اشغال الكهربنة و التسييج للمساحـات .

أ — تكـوين المـلف

يـوضع الملف في اقـرب وكـالة للبنـك الفلاحي (B.A.D.R) مع احتـوائه الآتـي :

— كشـف من ادارة الضـرائب (Extrait de rôle)

— ملف تقـني مصـاد ق علـيه من قبل لجنـة مختصـة (Ad - hoc) يتضمـن التكلفة الاستثمـارية المتـوقعة للمشـروع (2) مـوزعـة على بنـود : عتـاد ، يد عـاملة ، تمـوين . . . الخ مع آجال الانجـاز المتـوقعة .

— عـقد التنـازل المسلم من طـرف الولا يـة .

---

1 — صدر في 1983/08/13 تحت رقـم 18 — 83 .

2 — محسـوبة بالاسعـار الرسميـة المطبقـة وقت ادراج الملـف .

هـ — الضمانات

يضمن صاحب المشروع قرضه بتقديم تأمين ضد الموت و العجز(- Inva lidité) (1) حينما يكون رأسمال المشروع معادلا لقيمة القرض و بالرهن و غير ذلك .

و — مجال استخدام القروض

— اشغال تعبئة المياه (حفر ، احواض ، تهيئة الآبار) .

— اشغال التحسين العقارية (تهيئة التربة ، الحمايه من الانجراف) .

— اشغال الري و الصرف .

— الاغراس (Plantations)

— تجهيزات الاستصلاح و الاستغلال بما فيها عتاد الري .

— عتاد النقل المسموح في اطار قانون الاستصلاح . (انظر الجدول رقم47)،

2 — 2 . القطاع الخاص في مجموعه

2 — 2 — 1 . القروض الموسمية (2)

تمنح القروض الموسمية نظريا لكل فلاح مسجل على القوائم البلدية الفلاحين ، بعد ان تحدد لجنة الدائرة مدى اهليته للحصول على القرض و ذلك بمجرد تقديم طلب استفادة . و يبلغ معدل الفائدة في هذا النوع من القروض ما بين 4٪ و 6 ٪ (جدول رقم 44) .

2 — 2 — 2 . القروض الاستثمارية المخططة

و هي مخصصة لتمويل الممتلكات الدائمة ، تتراوح مدتها بين 5 — 10 سنوات اذا كانت طويلة الاجل ، او لتجديد الطاقة الانتاجية و توسيعها اذا كانت متوسطة الاجل (بين 3 — 5 سنوات).

ميزة هذه القروض انها تحدد سنويا من طرف اللجنة الوطنية للقروض في اطار الاستثمارات المخططة ، و بعد تحديد الغلاف المالي على المستوى الوطني،

---

1 — بالنسبة للاشخاص الماديين .

2 — فيما يخص القروض الموسمية فالمستفيدون في اطار قانون الاستصلاح يخضعون لنفس الشروط العامة التي يخضع لها القطاع الخاص في مجموعه . و لا تمنح فيها فترة تمديد للمستثمرات الجديدة الا لمدة سنتين .

— بالنسبة للمشاريع الكبيرة يطلب اضافة الى ذلك حساب استغلال يظهر ابتداءا من تاريخ دخول المشروع مرحلة الانتاج كل المصاريف المتوقعة بما فيها اقساط اهلاك الديون ، وكل الايرادات المتوقعة ، مما يسمح بتقدير ربحية المشاريع .

اما اذا كان صاحب الطلب شخصا معنويا فيطلب زيادة على ذلك :

— نسخة من عقد التأسيس (التكوين) .

— قائمة الاعضاء .

— نسخة ثابتة من شهادة القبول او الاعتماد (Agrément)

و تخضع الملفات المدراسة من النواحي التالية :

— ملائمة الوثائق المقدمة (من حيث انها هي المطلوبة) و صحة المعلومات الواردة فيها .

— درجة يسار (Solvabilité) المقترض ، و مقدرته على التسديد .

— الجدوية المالية للمشاريع المطلوب تمويلها ، مع اشتراط تحمل قسط من تكاليف المشروع من طرف صاحبه سواء عينيا في صورة اعمال يؤديها بنفسه او نقديا كما سيأتي .

ب — قرار التمويل

كحد اقصى لا ينبغي ان تتجاوز قيمة القرض النسب التالية من تكلفة المشروع :

— 90 % من تكلفة المشروع اذا كانت هذه لا تتعدى 100000 د ج

— 70 % // // // // 500000 د ج

— 60 % // // // تتعدى 500000 د ج

ج — مدة القروض

— القروض المتوسطة الاجل : 7 سنوات كحد اقصى بما فيها سنتين كتمديد .

— القروض الطويلة الاجل : 17 سنة كحد اقصى بما فيها 3 سنوات كتمديد .

د — الفوائد

تدفع نسب الفوائد كالتالي :

— القروض المتوسطة الاجل : 3,5 % .

— القروض الطويلة الاجل : 2,5 % .

جدول رقم (47): القروض الاستثمارية والموسمية الممنوحة في اطار قانون الاستصلاح خلال الفترة 82/81 ـ 1987/86 .

الوحدة : الف دج

البيان / المواسم	1982/81	1983/82	1984/83	1985/84	1986/85	1987/86
قروض موسمية :						
ـ ممنوحة	139000	172000	259000	819000	745000	—
ـ منجزة	85000	106000	160000	648000	611000	—
ـ %	61,15	61,62	61,77	79,12	82	—
قروض استثمارية (م ، ط ، الاجل)						
ـ ممنوحة	—	—	—	88572	171136	130712
ـ منجزة	—	—	—	49556	101129	61384
ـ %	—	—	—	54,36	56,49	47,09
ـ عدد المستفيدين	—	—	—	732	1665	922
ـ المساحات المموّلة (هـ)	—	—	—	213083	558371	524816
ـ عدد الولايات	—	—	—	14	24	28

ـ المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية تمويل القطاع الفلاحي الخاص .

تحدد حصص الولايات (نظريا حسب الاحتياجات المعبر عنها من قبل كل ولاية)، و بدورها تقوم اللجنة الولائية للقروض بتوزيع الغلاف المالي المخصص للولاية على الدوائر التابعة لها .

علما بانه فيما يتعلق بالقطاع الخاص فان لجنة الدائرة تتولى الاشراف على ضبط قائمة المستفيدين الذين يستوفون الشروط اللازمة .

و للاشارة فان جميع القروض الاستثمارية مهما كان نوعها للسنوات 76 — 1984 و المسيرة سابقا من طرف الادارة المركزية و المرحلة (— Mise à jour) في 30/ 11/ 1987 قد حولت الى الوكالات و الفروع (1) .(جدول رقم 46) .

2 — 2 — 3 . القروض الاستثمارية غير المخططة

يشمل هذا النوع من التمويل الاستثمارات الخاصة برفع الطاقة الانتاجية او تجديدها ، تبعا للبنود التالية :

- الزراعة البلاستيكية
- التصليحات الكبرى
- تربية الدواجن ، المواشي و النحل
- تنظيف و تعميق الآبار
- العتاد الزراعي بمختلف انواعه

و ذلك بغية المساهمة في تكثيف الانتاج بـ :

- الغاء الحد الاقصى للقروض و المحدد سابقا بـ : 50000 د .ج
- تجديد و زيادة وسائل الانتاج
- استغلال المياه و تحسين امكانيات الري
- ادخال انواع جديدة من تربية الحيوانات (دواجن ، ارانب ، نحل) ، و تحسين ما هو موجود منها .
- صيانة وسائل الانتاج

و المسجل ان هذا الهدف لم يتحقق الا جزئيا للاسباب التالية :

---

1 — B.A.D.R , Direction de financement du secteur agricole privé .

ـ عدم توفر الاعتماد اللازم والكافي مما استدعى احيانا تجميد القروض الممنوحة وتحمل اقساط فوائدها .

ـ عزوف بعض الفلاحين عن طلب هذا النوع من القروض نظرا للمساهمة التي يطلبها البنك من المقترض في رأسمال المشروع الممول ، والظاهر ان هذه حددت بـ : 30٪ مطلقا من تكلفة المشروع (1) .

ـ عدم كفاية الغلاف المالي ، خاصة فيما يتعلق بالقروض الطويلة الاجل (اغراس، بنايات ... الخ) .

ـ استفادة نفس الاشخاص في الغالب من هذه القروض ، مع تحويلها احيانا عن غرضها المحدد ، مع عدم تمكين الفلاح الفعلي من الوسائل التي يكشف بها هذه الممارسات (2) .

ـ عدم استفادة القطاع الخاص بغلاف مالي كاف ، باستثناء القروض الموجهة لتربية الدجاج .

ـ الضمانات التي يطلبها البنك كالتأمين على القرض الممنوح كالرهن العقاري وغير ذلك (3) ابعدت الكثير من الفلاحين عن طلب القروض ، و هذا رغم انشاء صندوق الضمان الفلاحي (C.A.M) (4) ، بهدف مساعدة المنتجين الذين يعجزون عن تسديد قروضهم في الآجال المحددة ، او حل الخلافات القائمة بين الفلاحين و وكالات البنك و فروعه ، او التدخل لتخفيف شروط البنك و تسهيل عملية منح القروض .

هذا فضلا عن تدخله كضامن للقروض تجنبا لاحتمال وقف التمويل من قبل البنك . و يتكون رأسمال الصندوق من الاشتراكات (Cotisations) و فوائد القروض و مساعدات الدولة (جدول رقم 48) .

---

1 ـ ح .ج .ت .و . محافظة باتنة ، لجنة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية ، مصدر سابق .

2 ـ نفس المصدر .

3 ـ نص على ذلك في المنشور رقم 135 السابق ذكره .

4 ـ انشئ بموجب المرسوم 37 ـ 82 المؤرخ في 14/04/1987 .

جدول رقم (48): القروض الاستثمارية غير المخططة للقطاع الخاص خلال الفترة 85/1987.

الوحدة : ألف دج

القطاعات	1985 عدد القروض	1985 المبلغ	1985 نسبة الانجاز%	1986 عدد القروض	1986 المبلغ	1986 نسبة الانجاز%	1987 عدد القروض	1987 المبلغ	1987 نسبة الانجاز%
انتاج حيواني	255	29079	26 432	396	41407	38649	3639	398231	3 40168
انتاج نباتي	822	32946	30768	1475	50896	47367	1940	7633 4	62368
عتاد	606	15827	14165	1383	47399	45566	3044	117585	87605
تصليحات كبرى	29	1036	975	31	1357		31	1908	1721
مجموع	1712	78883	72340	3285	141059		8654	594058	491862

نسبة الانجاز للفترة :

- انتاج حيواني %87,44
- انتاج نباتي %89,11
- عتاد فلاحي %81,49
- تصليحات كبرى %94,23

والملاحظ ان نسبة طلبات قروض العتاد قد بلغت : 35,4% سنة 1985 ، 42,1% سنة 1986 ، 35,17% سنة 1987 من مجموع طلبات القروض المقدمة ؛ مقابل غلاف مالي بلغ على التوالي : 20,06% ، 33,6% و 19,8% .

ـ المصدر : بالمصالح الفلاحية والتنمية الريفية ، مديرية تمويل القطاع الفلاحي الخاص .

و نرى ان العراقيل و الاجراءات البيروقراطية تكمن في اشتراط الآتي على كل فلاح متقدم لطلب هاته القروض (زيادة على الشروط الاخرى المذكورة في النقطة (أ) من الصفحة 141 ماعدا المتعلق منها بملكية الارض) :

— أية وثيقة تثبت وجود العتاد و التجهيزات المطلوب تمويلها و امكانية الحصول عليها كالفاتورات .

— موافقة تعاونية تربية الدواجن الولائية بخصوص قروض تربية الدواجن.

— الوثائق المحاسبية كالميزانية و حسابات النتائج .

ثم يدرس الملف من حيث تماشيه مع توجيهات مخطط الانتاج النباتي او الحيواني و مع امكانية المزرعة (بغض النظر عن صاحبها) و من حيث درجة يسار طالب القرض وكفاءته (Compétence) (1) بحيث يتحمل البنك اقل قدر ممكن من الاخطار (2).

و تتراوح مدة القرض المتوسط الاجل بين 2 — 5 سنوات مع عدم امكانية تمديدها و بمعدل فائدة يبلغ 5 % سنويا ، اما القرض الطويل الاجل فتبلغ مدته القصوى 8 سنوات و بمعدل فائدة 6 % سنويا (3).

و للتنبيه فان القرض الممنوح يمكن ان يلغى اذا لم يستعمل بعد 3 اشهر من تاريخ منحه ، هذه المهلة قابلة للتمديد مرة واحدة فقط .

---

1 — بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، منشور 135 الصادر في 1985/02/12 .

2 — يتوفر البنك على خلية تقييم للمشاريع الاستثمارية ، ثم ان المقترض مجبر شهريا على تقديم كشف بوضعيته المالية و الحالة المادية للعتاد .

3 — و ضحها المنشور 87 — 282 ليوم 1987/10/06 كالتالي :

— اغراس و تحسينات عقارية : 8 سنوات من ضمنها 3 سنوات كتمديد .

— ري صغير و بناءات : 8 سنوات من ضمنها سنة واحدة كتمديد .

الفصل الخامس :

الإصلاحات الزراعية والتنظيم

الفصل الخامس :
الاصلاحات الزراعية و التنظيم

استسهلا البتة صياغة تعريف شامل للاصلاح الزراعي ، لا بسبب ما بين الدول من اختلافات في انظمة حيازتها للارض و طرق استغلالها ، مستواها الاقتصادي العام و معدلات نموه و ضغطها السكاني ، و لكن بسبب اختلاف نظرات الناظر الى الموضوع، فالاصلاحات الزراعية هي مظاهر لاهداف سياسة او استقلال قومي او لمساواة اجتماعية او لمبادئ تحررية (1) .

و قبل التعرض الى الاصلاحات الزراعية في الجزائر سنحاول فيما يلي تعريف الاصلاح الزراعي و تحديد اهدافه و شروط نجاحه :

يعرف الاصلاح الزراعي حسب مفهومه التقليدي و الشائع بانه " اعادة توزيع الملكية او الحقوق في الاراضي لمنفعة صغار الفلاحين و العمال الزراعيين ... بشكل استغلالات فردية او جماعية .

كما يعني ايضا " تحسين حقوق التصرف في الاراضي أو التنظيم الزراعي ... التعريف يوسع مجال تصور سياسة الاصلاح الزراعي لتشمل جوانب مرتبطة بعمل الارض كتحسين شروط الحيازة، التعليم و التدريب، الارشاد الزراعي و التمويل ... الخ ، بحيث لم تبق مقتصرة على مجرد اعادة توزيع الملكية او تثبيت الحقوق بالارض .

و يعرف بأنه " برنامج متكامل من الاجراءات المرسومة للقضاء على المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تنبثق عن العيوب الموجودة في الهيكل الزراعي " (4)

و عليه فان التعريف السابق يشترط توفير الاجراءات التالية :

— توفير فرص الملكية الزراعية او ملكية الارض ؛

— توطين العمال الزراعيين مع توفير الملكية الزراعية لهم (5).

---

1 — DOREEN WARRINER ، الاصلاح الزراعي بين المبدأ و التطبيق ، ترجمة خير الدين حسيب و حسن احمد السلمان ، دار الطليعة، بيروت، 1975 ، ص. 17 .

2 — نفس المصدر ص. 18 .

3 — نفس المصدر ، ص. 19 .

4 — عبد الرزاق الهلالي ، المجتمع الريفي العربي و الاصلاح الزراعي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة، ص. 239 .

و هذا التعريف يتماشى و تعريف الامم المتحدة الذي يعرف الاصلاح الزراعي بانه " الاجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب الاقتصاد الريفي " .

5 — يختلف الاصلاح الزراعي عن التوطين (أو الاستيطان) في ان هذا الاخير لا يلجأ الى ... النزع أو التأميم القسري للملكية ، و انما يتم على اراضي تمتلكها الدولة أو ...

— تحسين شروط تأجير الاراضي .

— تحسين ظروف العمل و توفير فرصة للعمال الزراعيين .

— منع تفتت الملكية الزراعية و تشتيتها .

— تثمين الزراعة و العمل الزراعي و الاستخدام الامثل للموارد الزراعية (1).

و قد عرف البعض الاصلاح بأنه في مصلحة الطبقة الفقيرة من الملاك و العمال الزراعيين ، و لكن هذا قد لا يتحقق دوما ، أخذا بعين الاعتبار نتائج سياسات الاصلاح في الدول الرأسمالية مثلا (2).

و ككل حركة اصلاحية تسعى الى تحقيق اهداف معينة ، فان الاصلاح الزراعي يمكن اجمال اهدافه في :

ا — الاهداف الايديولوجية و السياسية

يشير الاستاذ تمار في سياق الحديث عن الوجه السياسي للاصلاح بانه "يتركز على النموذج المرغوب فيه للمجتمع ، من حيث درجة التدخل و تشكيل المجتمع (طبقات اجتماعية ، تجمعات اقتصادية ، اجتماعية ، و سلوكاتها) ، و الهدف هو خدمة مصالح مجموعة معينة او طلب تأييدها " (3) ، و لهذا غالبا ما يرافق عملية الاصلاح رفع و اطلاق شعارات معينة كالقضاء على الاقطاع و القضاء على استغلال الانسان لاخيه الانسان ، و الارض لمن يخدمها . و يتم تجنيد الطبقة المستفيدة لبلوغ ذلك الهدف .

يحدد شكل توزيع الاراضي المنطلق السياسي و الايديولوجي الذي يقوم عليه فيما اذا كان توزيعها فرديا او جماعيا (مزارع دولة ، تعاونيات ، استغلالات فردية) .

ب — الاهداف الاقتصادية

و تتمثل في اعادة توزيع الدخول و زيادة الانتاج لما يتبع عملية توزيع الاراضي من توفير مختلف الخدمات المرتبطة بالنشاط الزراعي و التصليحات الفلاحية الضرورية لذلك (4) ، و هذا لدمج المستفيدين في الاقتصاد الوطني و توسيع السوق الداخلية (استهلاك اكبر للمدخلات ، تسويق الفائض الانتاجي) و توفير مصدر تراكم يمول عملية التنمية (5) ، كما يهدف الى تقليل تراكم الرأسمال في شكل

---

1 — عبد الرزاق الهلالي ، مصدر سابق ، ص . 239 — 240 .

2 — B.DJILALI ; op. cit , p.153 .

3 — H .TEMMAR ,op.cit ,p.110 .

4 — B .DJILALI , op . cit ,p.155 .

5 — H .TEMMAR , op .cit ,p.110-111 .

الكبيرة عقارية .

ج - الدوافع الاقتصادية للاصلاح الزراعي نذكر :

- وجود مساحات صغيرة ، وعليه ، قلة المداخيل ، مما لا يسمح بالتوسع في المحاصيل والمداخلات وتكثيف الزراعة .

- وجود مساحات كبيرة تتوفر على يد عاملة زائدة و قليلة التكلفة مما يساعد على ممارسة زراعة توسعية يعطي مردودها وان كان ضعيفا ربحا اعظميا .

- تواجد مجموعة علاقات تقليدية (Archaiques) تمنع استصلاح الاراضي الموقتية الايجارات ، ارتفاع الربيع ، الخماسة ، المزارعة و استحواذ البعض على الثروة الفلاحية و العتاد و سيطرتهم على شبكات التوزيع (1).

د - الاهداف الاجتماعية

- التحسن في تحسين مستوى المعيشة من حيث السكن ، التعليم و التكوين والخدمات الاخرى ، و هذا لتقريب الفوارق بين الريف و المدينة و بين صغار الفلاحين و كبارهم بتقليل اللامساواة في توزيع الاجر و العمل على القضاء العلاقات الاقطاعية و الاحتكارية حتى تصبح العلاقات الاجتماعية انعكاسا القوى الانتاج و ليس محرقلا لها .

وعموما فان اية عملية اصلاح زراعي يجب ان تراعي الامور التالية :

- الملائمة للظروف حتى تراعى الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، فالحلول الحقيقية لمشاكل اي مجتمع لا تستورد جاهزة من تجارب مجتمعات اخرى .

- التكامل في الاهداف الثلاثة السالفة الذكر .

- الشمولية في البرامج بحيث لا يقتصر الاصلاح على تأميم او شراء الارض و توزيعها فحسب ، بل يجب ان يمتد الى كل اشكال الدعم و الخدمات .

- الترابط بين مراحله مع التطبيق التدريجي لها ، ذلك ان التسرع قد يؤدي الى اخطاء في التقدير و الى الفوضى .

- ... ان الاصلاح الزراعي يعتبر في مفهومه الواسع عملية موجهة نحو اصلاح الموارد الطبيعية و البشرية و ايجاد افضل توافق بينهما للحصول على اكبر انتاج ممكن ، مع الاخذ بعين الاعتبار موضوع السياسة العامة و الخاصة في الزراعة (2)، بعد ان كان مقتصرا على مفهوم اعادة توزيع ملكية الارض على المستحقين ، ولم يكن مقصودا منه تحسين طرق استغلال الارض .

1- P.CLERC, op.cit, p.140.

2 - عبد الوهاب مطر الداهري ، كتاب السياسة الاقتصادية : اقتصاديات الاصلاح الزراعي ، الكتاب الثالث ، الطبعة الاولى ، شركة الطبع و النشر الاهلية ، 1967 ، بغداد .

– التسيير الذاتي

اضفيت عليه الصبغة الشرعية بموجب قرارات مارس 1963 الشهيرة كشكل من اشكال تسيير الاقتصاد الوطني (1)، وكشكل من اشكال تمكين العمال من اتخاذ القرارات الانتاجية وتخصيص الدخول (و بشكل عام تمكينهم من تسيير موسساتهم) بانفسهم ، ولذلك نصت المراسيم على ان القرارات هي بيد :(2)

ا – الجمعية العامة التي تجتمع وجوبا مرتين في السنة و الموكل اليها:

– انتخاب مجلس العمال .

– المصادقة على برنامجي الاستثمار و الانتاج و على حسابات المزرعة و اجراءات توزيع الدخول (ان كان هناك فائض) .

ب – مجلس العمال المتكون من ممثل عن كل 11 عاملا و الذى من مهامه :

– اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء و بيع العتاد .

– تنفيذ برامج التطوير .

– المصادقة على برامج التموين .

– انتخاب لجنة التسيير .

ج – لجنة التسيير المعتبرة بمثابة الجهاز التنفيذى في المزرعة ولذلك فهي تقوم بـ :

– تنفيذ الاعمال اليومية في المزرعة .

– الاعداد لجلسات الهيئتين السابقتين .

– اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض الموسمية .

– انتخاب رئيس لها .

حتى هنا فان هذا التنظيم يوحي بان هناك تسييرا ذاتيا حقيقيا لكن الواقع كان مغايرا لذلك .

---

1 – انحصر تطبيقه فعليا في القطاع الزراعي فقط ، و يجب التذكير ان اضفاء الصبغة الشرعية على التسيير الذاتي لم يكن الا تكريسا لواقع فرضه العمال بمبادرتهم الى استغلال اراضي المعمرين المتروكة جماعيا .

2 – A .HERSI ,les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962 , 2°édition ,O.P.U , Alger ,1981, p.103 et suivantes .

فتتابع المراسيم قد اعطى صلاحيات واسعة لهيئات و اشخاص ليسوا عمالا في المزارع(1)، الشيء الذى جعل البعض يتساءل عن شكل التسيير المستحدث بهذه الاجراءات ، و منهم محمد الطيب نذير حيث يقول "الوحدة الموصوفة بالمسيرة ذاتيا تظهر من قانونها كمؤسسة معرفة بشكل سري، و غير ممكنة التصنيف، فهي ليست مزرعة حكومية تماما و لا تعاونية، و لا حتى شكلا وسطا بينهما ، فهي نوع هجين (Hybride)" (2) .

و هذا القول فيه كثير من الحقيقة للاعتبارات التالية :

— تعيين مدير الى جانب رئيس لجنة التسيير و تخويله صلاحيات واسعة متمثلة في حق العضوية في لجنة التسيير و اقتراح رئيسها المنتخب عليه (3)، حق ضبط قائمة اعضاء الجمعية العامة(التي تتكون قانونا من جميع العمال الذين قضوا اكثر من 6 اشهر في المزرعة) الاعتراض على المخططات التي يراها لا تندرج في سياق المخطط الانتاجي الوطني ، امضاء الالتزامات المالية، دفع المصاريف الجارية، تسيير الخزينة(الصندوق) و اجراء ...

— فرض مخططات الانتاج (و عليه التمويل) من قبل الوزارة الوصية، الشيء الذى يمنع العمال من تخصيص وسائل الانتاج بحرية .

— التأثير على قرارات توزيع الدخول في المزارع بواسطة هيئات التسويق و التمويل خاصة

و لم تغير اصلاحات 68 و 1969 من جوهر الامر شيئا ، فهي حين تلغي حق عضوية المدير(الذى اصبح يسمى مسيرا) في لجنة التسيير و اعتبار صوته مجرد صوت استشاري، تعطي في نفس الوقت الوزارة الوصية صلاحية كبرى، حين اعطتها دورا حاسما في اعداد برامج المزرعة الانتاجية .

و هو ما يمكن قوله عن اصلاحات 1975 التي عرفت بقرارات الاستقلالية و التي لم يكتب لبعض بنودها التطبيق (4) و ان كانت تنص فعلا على بعض مؤشرات الاستقلالية بحيث تضمنت :

— الغاء منصب المسير و تحويل صلاحياته الى لجنة التسيير .

— اعطاء المزارع حق اللجوء الى كل استشارة تقنية مستقلة بمبادرتها الخاصة و تحت وصايتها

---

1 — كالديوان الوطني للاصلاح الزراعي (الديوان الاخطبوط) الذى اعطى صلاحيات ... في مجالات التسيير ، التمويل ، التسويق و الاشراف و الرقابة .

2 — M . T . NADIR , op . cit , p . 400 .

3 — من بين شخصين يقترحهما المدير Etape nouvelle pour la gestion et la vulgarisation agricole , M.A.R.A , polycope .

4 — R . M . TEMMAR , op . cit , p . 133 .

— اعطاء المزارع حق اعداد برامجها و مخططاتها، ما تعلق منها بالاستثمار او الاستهلاك ولكن " بالمساعدة التقنية لمديريات الفلاحة الولائية و مندوبياتها " .

1 — 1 . واقـع التسيير الذاتي

ذكرنا أن مجموع تلك الاصلاحات لم يعط مفهوم التسيير الذاتي محتواه الحقيقي (1)، وكان من نتيجة ذلك :

— عدم اكتراث العمال الذين اصبحوا لا يحصلون على نتائج عملهم كاملة .
— ابعاد العمال عن المساهمة في اتخاذ القرارات عن طريق تعطيل مسؤوليات المجالس المنتخبة التي اصبحت لا تجتمع الا لماما او لا تجتمع اطلاقا (2) .
— اهمال المصالح الاقتصادية للمزارع، و تدهور الانتاج او على الاقل ركوده .
— اخضاع المزارع الى هيمنة دواوين و تعاونيات و هياكل مختلطة سبق التذكير ببيروقراطيتها و عراقيلها .
— الاستهلاك الفوضوى من قبل العمال و المسيرين على حد سواء (وحتى من قبل الاجانب عن المزارع) .
— استعمال ما امكن من وسائل الانتاج و غيرها للصالح الشخصي
— هرم اليد العاملة .
— العجز المالي المتزايد للمزارع، و عدم امكانية السيطرة على تسييرها تسييرا اقتصاديا عقلانيا .
— التطاول على ممتلكات المزارع من اراضي (الاقتطاعات من اجل اقامة المشاريع الصناعية و العمرانية)، السكن و الرعي غير الشرعيين على اراضيها . . . الخ .

2 — الثـورة الـزراعيـة (3)

2 — 1 . المرحلة الاولى (1 جانفي 1972 — 16 جوان 1973)

خصت هذه المرحلة اراضي البلديات والدومين، الوقف و اراضي الجماعات المحلية وكان هدفها هو تكوين الصندوق الوطني للثورة الزراعية (FNRA) و احصيت بموجبه حتى اول جويلية 1973 : 730756 هكتارا من الارض الزراعية وزعت على 50040 مستفيد (4)، و قد مرت في ظروف استعجالية مما ادى الى بروز نقائص عديدة منها :

---

1 — عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة في التنمية و التخطيط، 1962 — 1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982، ص . 309 .
2 — BENMAR, op. cit, p. I29.
3 — صدر ميثاقها كما هو معروف في 17 جوان 1971 .
4 — محمد بلقاسم حسن بهلول ، مصدر سبق ذكره ، ص . 308 .

- اقامة التعاونيات بسرعة و بدون دراسة عميقة .
- عدم استيفاء العديد من المستفيدين لشروط الاستفادة كعدم التأهيل البدني مثلا .
- عدم التحديد الدقيق لمساحات التعاونيات ، مما جعل المستفيدين لا يعرفون حدود اراضيهم على وجه الدقة ، وعليه تفقد انحصر الاستغلال في جزء من الاراضي فقط ، و ترتب عن ذلك كثيرا من النزاعات بين التعاونيات نفسها ، و بينها و بين القطاعات الاخرى.
- الاخطاء الواقعة في تحديد هامشي الاستفادة الادنى و الاقصى (Fourchette) و التي لم توفر احيانا للمستفيدين الحد الادنى من الدخل (1) ، اذ لم يتم التحديد على اساس دراسة فنية تحدد مردودية الهكتار .
- الاختلاف في تحديد المساحة ضمن المنطقة الواحدة ، فالمستفيد يمنح مساحة 20 هكتارا ، بينما تحدد مساحة الخواص بـ: 50 هكتارا .
- قلة توفر الامكانيات و وسائل الاستصلاح و الري مما جعل التعاونيات تتأخر كثيرا في دخول مرحلة الانتاج المحددة بـ: 5 سنوات ، رغم استنفاذها للاعتمادات المخصصة لهذا الغرض .
- انخفاض المساحات الزراعية الفعلية عن تلك الموزعة لاحتوائها على اراضي غير منتجة .
- عدم شمولية التطبيق لأراضي العرش "الفينيه" و الاراضي المرهونة و بقاء معظمها مستغلا من قبل شاغليها .
- عدم استفادة الفلاحين الخواص الذين استصلحوا اراضي الدولة في الجنوب و استغلوها من نفس قطعهم المستصلحة .

2 — 2 . المرحلة الثانية (17 جوان 1973 — 16 جوان 1975)

مست هذه المرحلة اراضي القطاع الخاص سواء بالتحديد للملكيات الكبيرة او بالتأميم لاراضي المتغيبين (2) ، و يعد من نقائصها :

- عدم توزيع كل الاراضي المؤممة على المستفيدين ، الشيء الذى سمح لاصحابها بمواصلة استغلالها . (حوالى 1455451 هكتار وزع منها حتى جويلية 1982 : 1099120 هكتار في اطار المرحلتين الاولى و الثانية) .
- تسجيل العديد من حالات التحايل و التزوير التي تمت احيانا بتواطئ السلط

---

1 — و المحدد بـ: 3000 دج سنويا ، و قد اعتمد كمرجع في تحديد مساحة التعاونيات .
2 — حتى نهاية 1973 أمكن تحديد 15996 تحديد للملكية و 34096 حالة تحييد ، و بمجموع مساحة 1051853 هـ للفئة الاولى ، 243057 هـ للفئة الثانية . علما بان الفئتين لم تمثلا الا نسبة 1,37 و 2,93٪ من مجموع الملاك .
HERSI, op.cit, p.131; d'après la commission nationale de la R.A.

المحلية ، و التي ادت الى الغاء صدور قرارات التأميم في حق بعض الملاك المتغيبين او الملاكين الكبار .

— ضياع الكثير من ملفات التحقيق و محاضر الجلسات (حوالي 5000 ملف) و الوثائق الاخرى اثر التقسيم الاداري لسنة 1974 (1) .

— عدم تطابق الاحصائيات الواردة في قرارات التأميم و الواردة في التحقيقات الميدانية ، اذ كان عدد الملاك الواردين في التحقيقات و الذين تتوفر فيهم شروط التأميم اكبر بـ : 13% من الملاك المؤممين فعلا (2) .

— اعطاء حق الاختيار للمؤممين بخصوص القطع التي يتخلون عنها ، مما جعلهم بطبيعة الحال يحتفظون بالاراضي الاكثر خصوبة ، و مما جعل الكثير من الاراضي المؤممة تكون رديئة .

— عدم القضاء على ظاهرة كراء الاراضي و بيعها .

— عدم البث في ملفات الطعن ، و هو ما تسبب في مشاكل عديدة كاقامة التعاونيات على اراضي لم يتم الفصل فيها بعد .

— عدم استجابة بعض المجالس الشعبية البلدية للمجالس الولائية في اعادة النظر او تعديل الملفات المشكوك فيها للتدقيق في الامر (3) .

2 — 3 . المرحلة الثالثة (8 نوفمبر 1975)

شملت اراضي البلديات ، الدومين و العرش الرعوية ، و احصيت بموجبها ... 3250416 هـ كارض رعوية وزع منها حوالي 268400 هـ على 129 تعاونية ، و يحد ...

— عدم توفير الميزانيات الكافية عند اقامة التعاونيات .

— الدراسة غير الموضوعية في تقييم مساحات الرعي .

— عدم فصل قطعان التعاونيات عن قطعان المستفيدين .

— تنصيب التعاونيات الرعوية بدون تسليمها عدد رؤوس الماشية اللازم .

— عدم توفير العلف الكافي لهذه التعاونيات لاسباب تعود الى بيروقراطية الهياكل المسوقة لهذه المادة او تحويلها من طرف الوسطاء و المستفيدين

---

1 — ح ج .ت.و. اتحاد الفلاحين الجزائريين ، مصدر سابق ، ص . 40 .
2 — نفس المصدر ، ص . 40 .
3 — نفس المصدر ، ص . 40 .

لاغراض شخصية .

— عدم توفير نقاط الماء الكافية في المناطق الرعوية .

وعليه يمكن القول بان تطبيق الثورة الزراعية كان عملا سياسيا بالدرجة الاولى، ولم يتعرض الى المشكلة الزراعية بشكل جذري، اذ ما الفائدة في البحث عن نوع الملكية القانوني (تعاونية ، قطاع خاص) اذا كانت الارض لا تستغل في الحالتين ؟ وما دامت مشاكل التسيير الذاتي لم تحل بعد ؟.

فالثورة الزراعية رغم اهدافها النبيلة ، ولكن نتيجة لكونها لم تنطلق من واقع يراعي درجة التطور والنمو السياسي والثقافي والاجتماعي للمجتمع ، وكنتيجة لعدم استفادة منظريها من تجربة التسيير الذاتي السابقة لها تاريخيا ، فانها لم تحقق الاهداف المرسومة لها، بل انها اصبحت رمزا للارتجالية والتجارب الفاشلة .

— فالثورة الزراعية "كررت" اخطاء التسيير الذاتي ، فرغم ان النصوص القانونية تميز بين الشكل التعاوني الجديد والتسيير الذاتي ، الا ان هذا الاختلاف لم يتعد الظاهر الى الجوهر الذي بقي نفسه . فعمليا نجد ان سلطة اتخاذ القرار بخصوص الانتاج وتوزيع الدخول هي بيد الادارة الفلاحية ، البنك وتعاونيات التسويق .

كما نجد ان رئيس التعاونية لم يختلف كثيرا عن المدير او المسير في المزارع المسيرة ذاتيا ، فهو " بريزيدان " يرى ان له سلطة اتخاذ القرار وعدم الزامية تقديم كشف حساب الى مجموعة المتعاونين .

— وايضا اغفلت الجوانب الاجتماعية والثقافية المتباينة لدى المتعاونين (ثقافة ، سن ، جهة ... الخ) وهو ما افرز بالضرورة خلافات بين مجموعة المتعاونين حول كيفية توزيع العمل وغير ذلك ، وصعب من انماء شعور التضامن بينهم (1) ، زيادة على ظهور العصبيات القبلية احيانا بينهم (2) .

— اجبرت التعاونيات على المرور بنفس الهياكل التي تمر عليها المزارع المسيرة ذاتيا من بنك ودواوين وتعاونيات .

— اعتبرت المتعاونين كأجراء (او في حكمهم)، اذ ان الدولة تضمن لهم ...

---

1 — F. RIVIER , repris par M. BOREMENT , indépendance politique et libération économique : un quart de siècle du développement de l'Algérie , 1962 – 1985, E.N.A.P – O.P.U , Alger , 1986.

2 — مشاهدات شخصية .

من الدخل الادنى الفلاحي (SMAG) في حالة عدم تحقيقها للارباح (1).

— عجز ... عن اقناع المستفيدين من بذل جهود كافية في استغلال الارض، بل ان ... بعضهم قد ادى بهم الى الطرد (2)، او الى التنازل عن الاستفادة و الانسحاب من التعاونيات (3).

و اخطر من هذا فان محاولات استعمال ممتلكات التعاونيات للصالح الشخصي قد ... (شاحنات، جرارات، اعلاف ... الخ)، بل وصل الحد الى الاستيلاء النهائي عليها (المواشي خاصة).

— اثرت سلبا على المزارع العائلية التجارية او ذات الاستهلاك الذاتي التي فقدت حوالي 600.000 هكتار، مما يعني تدني مداخيلها و تحول يدها العاملة كليا او جزئيا الى الاعمال غير الفلاحية (4).

— فشلت في التغلب على الصعوبات التي اعترضت المزارع و هي كثيرة، الشيء الذي جعل الدولة ... اعباء مالية متزايدة تجاه التعاونيات الانتاجية العاجزة او تجاه تلك التي لم تتحول الى انتاجية بعد.

— انها و ... تأكيد فشلت في تحقيق تحديث الزراعة الجزائرية و تكثيفها، تثمين الموارد و الامكانيات المتوفرة (... افتراض ... تحديد ... الملكية سيدفع الى زيادة الانتاج ليس عن طريق زيادة المساحة المزروعة، و انما بزيادة مردودية الارض) و توسيع قدرات الزراعة في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكلة انماط الاستهلاك (من المفروض نحو الافضل).

3 — اعـــــادة الهيكلـــــة

... معطياتها في اعقاب الدورة الثالثة للجنة المركزية، و على اثر صدور التعليمة الرئاسية رقم 14 المتضمنة لها بتاريخ 17 مارس 1981.

3 — 1. اهـــداف العمليـــة

... و ان هدف رفع الانتاج و المردودية يعتبر واجهة تبرر كل عملية اصلاح ...

---

1 — و هو يعادل 150 د.ج، او 50 % من اجرة العامل في قطاع التسيير الذاتي.

2 — حوالي 500 مستفيد في ولاية تيارت وحدها. المجاهد الاسبوعي، عدد 1017، 1980/02/01، ص 11.

3 — حيث بلغ عددهم بين 74 — 1979 : 32500 منسحب.

G. BOUTALEB, repris par I. MOLINA, los politiques agraires en Algérie vers l'autonomie où la dépendance? C.R.E.A, C.P.U, Alger, p. 463.

4 — L'agriculture Algérienne, EDIAFRIC, op.cit, p. ...

تنفذ ، مع هدف تقليص التبعية الغذائية للخارج و تحقيق الاكتفاء الذاتي المؤكد عليهما طبعا .

و بما انه حسب النصوص الرسمية فان الوسيلة المفضلة لذلك تبقى هي تحديث الزراعة و تكثيف الانتاج بتوفير الشروط الضرورية لذلك . و عليه فان الحلول المقترحة لذلك كانت دائما تنظر الى الجانب التقني للمشكلة الزراعية ، فكانت هي الاخرى حلولا تقنية بحتة .

و من هذا المنطلق فان اهداف اعادة الهيكلة لم تشذ عن القاعدة ، و نجملها في :
— تكوين وحدات انتاجية متجانسة طبوغرافيا ، وذات قطع قريبة من مركز المزرعة يمكن التحكم فيها بشريا اذ ستضم ما بين 50 — 60 عاملا ، ذات مردودية اقتصادية و تسمح باستعمال موارد المزارع بفعالية(1) .
— امكانية السيطرة اكثر على تأطير المزارع ، حيث ستزود الوحدات الانتاجية الجديدة بالتقنيين و المهندسين و المحاسبين (حوالي 2491 مهندسا مسيرا ، 1070 تقنيا مسيرا ، 6730 محاسبا ، 3361 رئيس حظيرة) (2) ، و هو ما سيسمح بالتحكم اكثر في عملية التخطيط .
— تشبيب اليد العاملة نظرا لكبر سن شريحة كبيرة من عمال المزارع ، اذ يذكر تقرير لاتحاد الفلاحين ان نسبة العمال الذين تتراوح اعمارهم بين 60 — 65 سنة تبلغ 60 % من مجموع العمال (3) ، وذلك باحالة العمال الذين هم في سن التقاعد الى المعاش (ينتظر تسوية 14000 ملف سنويا) .
— توحيد و مجانسة انماط التسيير ، و ذلك بالغاء تعدد الانظمة (تسيير ذاتي ، تعاونيات قدماء المجاهدين ، تعاونيات الثورة الزراعية) ، و تقرير سيادة نمط التسيير الذاتي بتطبيقه على كل مزارع القطاع الاشتراكي تحت تسمية جديدة هي المزارع الفلاحية الاشتراكية (D.A.S) .
— الحد من التعدد الكبير جدا و التعقيد في انظمة المزروعات (systèmes de cultures) مما سيسمح بتحسين التسيير وتفادي تبذير الموارد .

---

1 — بعد الاستقلال تم ضم 20000 مزرعة التي كان يملكها المعمرون في 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا ، و لم تراع العملية اية مقاييس تقنية ، و لا البحث عن مردودية قصوى ، بل راعت هدف سهولة التأطير الاداري و المراقبة الايديولوجية و السياسية للمزارع .
1 - BOULAIT , op . cit , p . 212 .
2 - A.P.S , B.I.E , N° 101 , octobre 1983 .
3 — تقرير إ . و . ف . ج المقدم الى المؤتمر الثالث ، مصدر سابق ، ص . 52 .

— تطهير المحيط الاقتصادي للمزارع و ذلك باعادة تنظيم هياكل الدعم و الاس...
حتى يقلل من الممارسات البيروقراطية و الاختناقات، و تسوية وضعية المزارع العقارية بتحديد المساحات بدقة ، و تسوية وضعية السكنات و الاراضي المحتلة بصفة غير شرعية من قبل اشخاص لا ينتمون الى المزارع و التي يقدر عددها بـ : 105000 سكن سنة 1982 (1) .

— تسوية الوضعية المالية للمزارع (فيما عرف بالتطهير المالي) و الذى تضبط بموجبه حسابات الاستغلال و الميزانية تمهيدا لتوزيع الاصول على الوحدات المكونة و للتخفيف عن الدولة بالخصوص .

3 — 2 . مبررات العملية

لقد قدمت تبريرات عديدة لضرورة هذه العملية نذكر بعضا منها في الآتي :

— تشتت اراضي المزارع و تباعدها عن بعضها (2) و ما يترتب عن ذلك من كلفة زائدة في تنقل العمال و العتاد ، و احيانا و بكل بساطة التوقف النهائي عن استغلال القطع البعيدة .

— تباعد القطع العائدة للمزارع صعب من ادخال بعض عوامل تكثيف او جعل تكلفتها باهضة للغاية .

— كبر مساحة المزارع يتطلب كفاءة كبيرة في التسيير و الرقابة و هو ما لم يكن متوفرا ، و عليه فهو لم يسمح بتحسين مستوى الانتاج و المردودية ، و تطبيق المعايير العلمية و الاقتصادية في التسيير من حيث سوء التخطيط و الاستغلال الجيد لوسائل الانتاج بما فيها الارض .

— تداخل قطع اراضي الوحدات مع بعضها البعض سواء أكانت تابعة لنفس القطاع القانوني ام لقطاعات اخرى، مما نجم عنه عدم استغلال بعض الاراضي المتنازع عليها ، و استغلال بعض اراضي القطاع الاشتراكي من قبل القطاع الخاص خاصة الموالين و القاطنين على تلك الاراضي .

— النتائج السلبية للوحدات الانتاجية في معظمها (فيزيائيا و ماليا) .

3 — 3 . اخطاء العملية

تمت العملية من الجانب التقني على مرحلتين :

1 — Agriculture Algérienne , E D I AFRIC , op. cit , p . 82 .

2 — يذكر تقرير لمجلة (R.A) أن بعض المزارع تضم قطعا متباعدة حتى بـ : 50 كلم !

R.A , N° 891 , 20 - 26 mars 1981 , p . 16 .

الاولــى : و تتعلق بانجــاز الدراسات التقنيــة و الاقتصادية و اعداد المخطط من قبل لجنة وطنية تتكون من ممثلي 8وزارات اضافة الى ممثلي الحــزب و الاتحــاد و.ف.ج ، و تحديد مســاحة المزارع وفقــا لمعــايير الانتــاج و الاهداف المخططة على اســاس القيم المــالية النــاتجة (Valeurs crées)(1)، و عليه فقد حدد مســاحة المــزارع كالتــالي وفق التخصص الذي عد ايضا من الاهداف الموجوة (2) :

— مــزارع الزراعات المتعددة (Polyculture) : بين 150 — 200 هكتــار .

— مــزارع الخضروات : بـين 50 — 100 هكتــار .

— مــزارع الاشجار و تربيــة الدواجن : 150 — 200 هكتــار .

— مــزارع الحبــوب : 800 — 1500 هكتــار (3) .

الثــانيــــة : و تتعلق بالتطبيق الفعلي (و قد تقرر انشــاء 5000 وحدة) (4) تمخضت العمليــة فعلا عن تكــوين 3412 مزرعــة (5) على مســاحة اجمــالية قدرها 2894329 هكتــارا (مع توزيع 700000 هـ في شكل استفــادات فردية) (6)، و ان هذه التجــربة الجديدة لم تستفد من الاخطاء الســابقة من حيث :

— الاخطــاء الكبــيرة التي صــاحبت عمليــات الضم و التقسيم ، فمســاحة بعض المزارع لا تــزال كبيرة جدا (حتى 5000 هـ)(7)، اضــافة الى ارث بعض المزارع لاراض و قطع هــامشيــة لا تستغل تصل نسبتهــا حتى 50% من مساحة المــزرعــة (8) .

---

1 — M.A.R.A , repris par E D I AFRIC , op . cit , p . 43 .

2 — Note N° 306/SM , M.A.R.A , 14 / 02 / 1982 .

3 — نفــس المصــدر في 1

4 — H . TOULAIT , op . cit , p . 232 .

5 — Annuaire statistique de l'Algérie , N° 12 , op . cit, p . 110 .

6 — Idem .

7 — وزير الفلاحــة ، الجزائر الخضراء ، عدد 1، الثلاثي 4 ، 1985، ص. 6 .

8 — نفــس المصــدر .

و نعتقد ان مرد ذلك الى السرعة الكبيرة التي تمت بها العملية و عدم محاولة الاستفادة من اخطاء الماضي ، وكذلك قلة الامكانيات البشرية التي جندت لهذا الغرض (3000 اطار فقط) و قلة كفاءة بعضها .

— تعميق سوء توزيع الاطارات و الكفاءات بين المزارع و عدم تلبية متطلباتها ، و الواضح ان هدف تزويد كل مزرعة بالكفاءات البشرية اللازمة يبدو هدفا صعب التحقيق . و لذا كان اللجوء الى انشاء ما يسمى بالمزارع القاعدية (Exploitations de base) التي تكون تحت اشراف مزرعة أم ، و بحيث يتمكن مسير واحد (من المفروض مهندس) من الاشراف على مجموعة منها تتكون من 4 — 5 مزارع في وقت واحد .

و بالرغم من هذا الحل المؤقت فقد بقي العديد من المزارع لا يتوفر على مهندسين مسيرين البتة ، اذ ان التكوين السريع الذى اعتمد لتوفيرهم لم يف بالحاجة (1) ، ففي نهاية 1982 لم يتم تخرج الا : 1716 مهندسا ، 644 تقنيا مسيرا ، 4535 محاسبا و 1977 رئيس حظيرة عتاد و مساعد ميكانيكي (2) ، و بطبيعة الحال فان ذلك قد تم على حساب النوعية .

— عدم تحديد شروط اعادة الهيكلة بدقة و اعتمادها احيانا على مفاهيم غامضة كالاعتماد على معايير الانتاج ، المساحة المثلى ، الاستغلال الامثل ، اصلاح او تحويل او الغاء اى ديوان او جهاز يلحق مساسا بمبادىء و مصالح القطاع الفلاحي الاشتراكي و صغار الفلاحين (3) .

— عدم تحقيق استقلالية تسيير المزارع التي تظل وهما و سرابا : فالنصوص القانونية التي تجعل من هياكل الدعم و الاسناد (و هي حقيقة مسؤولة بقدر وافر عن النتائج السلبية للمزارع) طرفا مسؤولا عن نتائج المزارع غير موجودة و هو ما لم يمنع التفنن في ايجاد كل اشكال التهرب و التنصل من المسؤولية .

— تخويل المدير الجديد (ممثلا بالمهندس المسير) صلاحيات واسعة تتمثل في ...

---

1 — رسميا يسمى تربصا (Stage de perfectionnement)

Note N° 302/ SM , M.A.R.A , 02 / 05 / 1981 .

L'agriculture Algérienne , E D I Afric , op . cit, p . 84 .

3 — ح .ج .ت.و. مقررات اللجنة المركزية ، الدورة الثالثة ، مجلة الثورة الافريقية 1985 ، ص . 115 .

Note N° 521/ SM , M.A.R.A , 18 / 07 / 1981 .

— تمثيل المزرعة على قدم المساواة مع رئيسها المنتخب امام كل المؤسسات التي لهما علاقة بالمزرعة .

— اعداد برامج التنمية السنوية و المتعددة السنوات .

— اعداد برامج الانتاج السنوية ، التموين ، التمويل ، التجهيز و التسويق .

— اعداد حساب الاستغلال التقديري .

— اعداد جدول الاعمال الزمني (Calendrier) ، و برامج تشغيل وسائل الانتاج المطابقة له .

— اعداد جدول الاجور الاساسي و نورمات العمل و الانتاجية .

— اعداد نتائج المزرعة دوريا و تحليلها و اقتراح الاجراءات التصحيحية

— اعداد جدول اعمال الجلسات و الاحتفاظ بالمحاضر .

— تخويله حق سلطة العقاب (Pouvoir disciplinaire) بمشاركة مع رئيس المزرعة .

— متابعة تنفيذ مختلف البرامج المقررة من قبل هيئات التسيير .

— اقتراح و مباشرة تنفيذ التعديلات المحتملة على ضوء ظروف سير الـ... الفلاحي .

— اشتراط امضائه على كل الوثائق التي لها علاقة بسير المزرعة .

و هذه الصلاحيات تجعلنا نتساءل عن دور المجالس المنتخبة الحقيقي : فالمسير هو عضو كامل الحقوق في المزرعة ابتداء من كونه عضوا مصوتا في كل اجتماعات الهيئات المسيرة ، و انتهاء بكونه يتقاضى مرتبه و " الارباح " ... مكان عمله .

و في اطار استقلالية التسيير دائما فقد نص على وجوب " اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع التدخلات الخارجية في شؤون المزارع و تسييرها ، ما عدا ما تعلق منها بمؤسسات قانونية كمؤسسات التخطيط العام ، وزارة الفلاحة ، الحزب و اتحاد الفلاحين (1) .

و عليه يمكن القول أن هذه العملية التي كانت تهدف الى اعادة تهيئة (Réaménagement) الاراضي الفلاحية بهدف : تحسين الانتاج و المردو...

---

(1) Note N° 302 / SM , M.A.R.A , 02 / 05 / 1981 .

والدمج المتناسق للمحيط الفلاحي (Espace agricole) في نشاطات تهيئة التراب الوطني ، البحث عن توازن اجتماعي - اقتصادي افضل و السير الجيد للهياكل الزراعية (1) لم تدخل التحسينات اللازمة و لم تزل العراقيل لتحفيز المنتجين على زيادة انتاجهم ، و هذا ما يترجمه العجز الهيكلي و المالي المستمر لمعظم المزارع الاشتراكية ، و العجز الكبير في تحقيق مخططات الانتاج .

4 — المستثمرات الفلاحية

صدر قانون هذا التنظيم الجديد في سنة 1987 (2) و شرع في تطبيقه في 87/10/1 و هو يقضي بحل المزارع الاشتراكية (3) و توزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية او جماعية ، مع احتفاظ الدولة بملكية الارض.

4 — 1 . مضمون قانون المستثمرات الفلاحية

يمكن تلخيص مضمون هذا القانون و القوانين التنظيمية اللاحقة له في :

— ملكية الجماعات المكونة لوسائل الانتاج ما عدا الارض التي تبقى ملكا للدولة و تتلقى عنها اتاوة مقابل استغلالها . و عليه فان دور الدولة سينحصر في التوجيه العام للانشطة الزراعية ، تحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية ، التحفيز على التنمية و لا مركزية هياكل الدعم و الاسناد للانتاج الزراعي .

— الزام المستفيدين بالمحافظة على الطابع الفلاحي للارض و استغلالها جماعيا (بدون تقسيمها بينهم) .

— التأكيد على حرية المنتجين في اتخاذ قرارات التسيير و تحديد برامج الانتاج و الاستثمار و التسويق و توزيع العمل بينهم (5) .

— تحديد المساحات يرتبط بالمردودية الاقتصادية بالرجوع الى المزارع الرابحة في مختلف انظمة الانتاج ، و مدة حياتها الاقتصادية ، مع الاخذ بعين الاعتبار امكانيات الري ، و توفير مساحات كافية للجماعات التي تمارس تربية المواشي .

---

1 - L'agriculture Algérienne , op . cit .

2 — بموجب القانون 87 — 19 الصادر في 1987/12/08 ، وحتى 88/12/31 تم انشاء 25375 مستثمرة منها 21253 جماعية و بمجموع 164109 مستفيدين.

3 — ما عدا المزارع النموذجية و المزارع المنتجة للبذور و الاغراس ، و قد مست العملية 3159 مزرعة .

4 — بما فيهم عمال قطاع التنمية الفلاحية (S.D.A) و العمال الموسميون .

5 — بند رقم 1 ، فقرة 4 من القانون 87— 19 المذكور اعلاه .

4 — 2 . اهداف العملية

— ايجاد المحفزات الكافية لدى المنتجين بجعلهم المستفيدين المباشرين من نتائج عملهم و المسيرين الفعليين لمزارعهم ، ذلك انهم لم يعودوا اجراء، و عليهم ان يختاروا مخططات انتاجهم بكل حرية وفقا لقانون العرض و الطلب او اى عامل آخر ، مع التأكيد على مسؤوليتهم الجماعية و التضامنية عن الالتزامات و العقود المبرمة مع الخير (1) .

— رفع القيود على الانتاج الفلاحي ، و محاولة رفعه لمجابهة الطلب المتزايد و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تجسيد التنمية الشاملة .

— رفع الضغوط على خزينة الدولة كنتيجة حتمية للخسائر المتزايدة المسجلة في القطاع الاشتراكي .

4 — 3 . عوائق العملية

ان اطلاق حكم نهائي على نتائج العملية يبدو سابقا لأوانه (خاصة بعد موجة الجفاف التي ضربت البلاد في الموسمين 87 — 88 و 88 — 89) و ان كان هذا لا يمنع من ذكر بعض النقائص المسجلة التالية :

— عدم وضوح القانون فيما يتعلق بأسعار الممتلكات المتنازل عنها ، و هو ما ادى الى تفاوت كبير في تقييمها الفعلي (2) .

— بعد التقسيم بات العديد من المستثمرات يعاني من نقص حاد في العتاد الفلاحي خاصة الجرارات (حوالي 7000 مستثمرة بدون عتاد) ، ثم ان معظم المستثمرات لا تتوفر على مقرات و ورشات اصلاح .

— امكانية التنازل عن حق الانتفاع الى الخير (Cessibilité du droit de jouissance) اذا لم يضبط ، فقد يتحول الى امر مألوف او لنقل الى مضاربة ، و كذلك السماح للمستفيدين بتأجير الاراضي (3) .

---

1 — الفكرة مستوحاة من القانون الخاص ، و بحيث لا يقل عدد المكونين للمستثمرة عن 3 أفراد .

2 — يتم تطبيق الاسعار الدنيا التالية : 50 % من تكلفة الاقتناء اذا كان تاريخ الحصول على الاصل يبتدئ من 1982 ، 40 % اذا كان التاريخ يتراوح بين سنتي 79 — 1981 ، 30 % اذا تراوح بين 74 — 1978 و 20 % اذا كان سابقا لـ 1974 . تعليمة وزارية مشتركة صادرة في 1987/12/27 .

3 — المجاهد اليومي ، عدد 1988/12/06 .

ـ عدم التحديد الواضح لمهام الدولة في مجالات الاستثمار ، التنظيم ودعم الانتاج .

ـ استمرار تدخل بعض الهيئات في قرارات المستثمرات الجديدة ، و رفض البعض الآخر الالتزام بالعقود المبرمة كديوان الخضر و الفواكه و ديوان اغذية الانعام بحجج مختلفة (1) .

ـ عدم مراعاة ظروف المستثمرات من طرف هيئات التموين كـ (O.A.S.S.A.P التي توقف تسليم اغذية الدواجن اذا تجاوزت فترة التربية 56 يوما ، حتى ان لم تتمكن المستثمرة من بيع دواجنها (2) .

ـ وجود بعض المستثمرات نفسها محملة بديون المزارع الاشتراكية التي انبثقت منها (المزارع العاجزة) ، و هو ما يتطلب تخصيص اعانات لها او حتى ميزانيات نهائية (Budget définitif) من طرف الدولة .

ـ عدم استفادة البعض من المستثمرات من الاطارات الفنية (مهندسين و تقنيين) مما سيؤثر على قدرتها في الاستفادة الجيدة من مزايا تقنيات الانتاج الحديثة . و الواقع ان وجود بعض الاطارات في مستثمرات اخرى قد كان سببا في مشاكل عدة بينهم و بين الفلاحين .

فالاطارات ترى ان هناك فراغا تشريعيا لم يراع الخصوصية الفعلية للاطار الفلاحي و ضبط علاقته بالمنتجين الفلاحيين ، الامر الذى جعل الاطار يقوم بأداء نفس الاعمال اليدوية التي يقوم بها الفلاح العادى ، و عليه فانه لم يتمكن من توظيف خبرته الفنية لصالح المستثمرة ، وهو ما يفسر في رأيهم سوء التسيير و الاستغلال السائد في المستثمرات و الاحباط النفسي الذى اصابهم ، و رغبة البعض في ان يدمجوا في قطاع الوظيف العمومي ، و قد وصل الحد ببعضهم الى اتهام الدولة بالتخريب بهم (3) .

اما الفلاحون فيرون ان زمن الامتيازات قد ولى ، و ان الجميع سواسية ، فمن اراد البقاء ضمن المستثمرة فعليه القبول بما تقرره الاغلبية ، و الا فعليه بالانسحاب (4) .

- R.A , N° 1261 , 29 avril 1988 , p . 31 .
- Idem .
3 ـ جريدة العصر ، عدد 4763 ، ليوم 1989/03/06 .
4 ـ و فعلا فقد بلغ عدد المنسحبين في 1988/09/30 : 1171 منسحبا .
, N° 1300 , 3 février 1989 , p . 17 .

ونرى ان حرية الانضمام الى المستثمرات بعد معاينة الواقع لم تكن الا حبرا على ورق ، فالمستفيدون مجبرون على الانضمام الى مستثمرة معينة بطريقة او بأخرى : التعيين المباشر (خاصة خريجي المعاهد التكنولوجية والشباب) (1) ، بعد المستثمرة المرغوب في الانضمام اليها عن مقر الاقامة ، وغير ذلك ، الشيء الذي ادى الى عدم تجانس المستفيدين و بروز مشاكل حادة ناتجة عن الخلافات حول كيفية توزيع العمل ، المداخيل ، تحديد مستوى التسبيقات على الاجور و ما شابه ذلك .

— عدم تحضير العمال واقناعهم بمزايا هذا الاصلاح ، ولا يندر ان نجد بينهم من يشكك في اهدافه ، فتارة ان الدولة تنوى توزيع الارض نهائيا و خلق طبقة بورجوازية زراعية ، و تارة فان مصير هذا الاصلاح سيكون نفس مصير الثورة الزراعية و التسيير الذاتي ، و تارة اخرى فانه ينبغي ترقب اصلاح جديد ، و هو ما دفع احد الفلاحين الى القول " اختلطت علينا الامور و لم نعد نميز بين الحقيقة و الكذب ، ففي كل مرة تنظيم جديد ! هل هذه اوضاع تساعد على استقرار فلاحتنا؟ لا اظن ذلك !" (2) .

و مما زاد من التخوفات هو بروز حركات تطالب باعادة الاراضي المؤممة في اطار الثورة الزراعية الى اصحابها و لجوء البعض من المؤممين الى التهديد و استعمال العنف ، وفعلا فان بعض الاراضي قد اعيد الى اصحابه بحجج مختلفة .

— استفادة الكثير من الاداريين من قطع اراضي (بصفة فردية ا على عكس الآخرين)، و تمكين بعض المستفيدين من تحديد مساحة الارض بأنفسهم ، و لذا نجد ان المساحات تتفاوت كثيرا مقارنة بطبيعة زراعاتها و عدد اعضائها (3) .

— عدم وجود هيئة لمتابعة و توجيه و تقييم العمليه .

— امتناع كثير من وكالات البنك الفلاحي عن دفع اجور العمال الموسميين و اجبار البعض من المستثمرات على دفعها من تسبيقات الاجور (4) و تدخل البنك

---

1 — سنة 1988 سجل انخراط 6000 شاب ، نفس المصدر السابق .

2 — جريدة النصر ، عدد 4763 ، ليوم 1989/03/06 .

3 — جريدة الشعب ، عدد 7871 ، ليوم 1989/02/20 . علما بان متوسط المساحة محدد قانونيا بـ : 8,5 هـ للمستثمرة ، و بمتوسط عدد مستفيد يبلغ 8 أفراد في المناطق الشمالية ، و 267 هـ و 7 أفراد في المناطق السهبية و الصحراوية .

4 — Afric — éco , N° 11 , Avril 1988 , p . 17 .

كذلك في تحديد مبلغ التسبيقات للعمال الدائمين انفسهم (1) .

5 — قانون استصلاح الاراضي (او الملكية العقارية)

يحمل هذا القانون رقم 83 — 18 ، وهو صادر بتاريخ 13 / 08/ 1983 .

و ينص على تمليك كل جزائري لقطعة الارض التي يستصلحها للاغراض الفلاحية وحدها بعد انقضاء مدة 5 سنوات يثبت فيها المستصلح مثابرته وجديته مقابل دينار رمزي .

و تحدد وزارة الفلاحة رقم 8ر1 — 2 مليون هكتار كمساحة للاراضي الممكن استصلاحها حتى سنة 2000 (2) ، خطط منها 189000 هكتار في اطار الخماسي الثاني ، استصلح منها حتى شهر ماى 1987 : 145000 هكتار .

و تتركز معظم الاراضي المستصلحة بالجنوب (حوالي 67% حتى نهاية 1986 وهو ما يقال ايضا عن المستفيدين الذين بلغت نسبتهم 72% (3) ، وقد بلغ عدد هؤلاء 33000 مستفيد في ماى 1987 ، مع توظيف حوالي 20000 اجير سنة 1986 (4) .

و تجدر الاشارة الى ان هاته العملية موجهة اساسا الى المناطق السهبية والصحراوية وان مست الاراضي الهامشية والمهملة في الشمال ، وبان المستصلحين قد واجهوا مصاعب جمة ، خاصة نقص العتاد والتمويل ووسائل النقل .

I- Afric-eco, N'II, op. cit, p.I7.

2- R.A. N' 0209, op. cit, p.I4.

3 — المجاهد الاسبوعي ، عدد 1380 ، 1987/01/16 ، ص . 34 .

4 — احداث اقتصادية ، عدد 19 ، أوت 1987 ، ص . 35 .

الجزء العملي

مقدمة

مقدمــــــــــة

قبــل التطرق الى تحليــل الوضع الفــلاحي بالبلــد ية نقــد م فيمــا يلي لمحــة عــن البلــد ية و قطــاعهــا الفــلاحي و اسبــاب اختيــارنا لهــا .

ا ــ التعـــــريــــف بالبلـــــــد يــــــة (1)

تقـع بلد يــة العلمــة في منطقــة الهضاب العليا على الطريق الوطــني رقم 5 ، و تبعــد عــن عاصمــة الولا يــة سطيف بحــوالي 25 كلــم شــرقا .

ترتفــع البلــد ية عــن سطح البحــر بــ : 960 متــرا ، و تبلــغ مساحتها 102,15 كلــم^2 بعد التقسيــم الا داري ليــوم 4 فيفــري 1984 ، منهــا 8,5 كلــم^2 مساحة المنطقــة الحضرية

الكثافــة السكانيــة بالبلــد ية تبلــغ 778,49 نسمــة / كلم^2 (2) ، و هي نــاجمــة عــن التزايــد السكاني الكبيــر الذ ى عرفته المد ينــة بفعــل تــزايد المــواليد من جهــة (3) ، و الى الهجــرة المتنــامية نحــوها من مناطــق مختلفــة ، خاصة بعد انجــاز بعض الوحــد ات الصناعيــة بهــا كــوحدة العدادات و وحــدة قلد الفولا ذ و انتــاج الكترودات التلحيم مــن جهــة ثانيــة . و عمــوما فقــد تطــور عــد د السكان كمــا يلــي :

جدول رقم (49) : تطــور عــد د سكان البلــد ية (62/1987) .

الســـــنة	عـــد د السكـــــان	معـــدل النمـو الد يمـوغرافي %
1962 (سنة الاساس)	18000	100
1966	33550	186,38
1977	49946	277,47
1987	79406	441,14

المصـــــدر : مصــالح الحــالة المــد نيــة بالبلـــد يــة .

1 ــ انشئــت بموجب القــانون الصادر في 28/04/1862 ، حاملــة اسم السفــاح الفــرنســي (SAINT-ARNAUD) .

2 ــ حســب احصـــاء سنــة 1987 .

3 ــ و البــالغ عدد هــم في سنة 1987 : 3355 مولــودا ، مقابل عــدد وفيــات بلــغ 758 وفــاة ممــا يجعل نسبــة الزيادة الصافية في عدد السكان تبلغ 3,27 % .

ب — توزيع السكان على النشاطات الاقتصادية

بلغ عدد المشتغلين في البلدية حسب احصاء 1987 : 13262 مشتغلا موزعين كالتالي :(1)

- الفلاحة : 1001 أى ما نسبته 54ر07٪
- الصناعة : 2088 " " 74ر15٪
- البناء و الاشغال العمومية: 2321 أى نسبة 5ر17٪
- الادارة و الخدمات : 7852 أى ما نسبته 2ر59٪

ج — المناخ

مناخ البلدية مناخ قارى يمتاز ببرودته الشديدة وامطاره غير المنتظمة شتاء ، و حرارته و جفافه صيفا واللذين تزيد من حدتهما رياح السيروكو الجنوبية المحملة بالغبار و الاتربة (2) .

تتراوح درجة الحرارة بين 5 — 10 درجات مئوية شتاء ، مع انخفاضها ليلا ، الشيء الذى يؤدى الى تكون الجليد في عدد كبير من ايام السنة(3) ، و تبلغ 20 — 25 درجة مئوية صيفا كمتوسط ، في حين بلغ معدل الامطار السنوى 9ر410 مم كمتوسط عن فترة الـ 25 سنة الماضية (4) .

د — التضاريس

اراضي البلدية عبارة عن سهل واسع يكاد يكون مستويا ، ماعدا في الجهة الشرقية للمدينة (وسط البلدية) حيث ترتفع هضبة صخيرة .

تمتاز تربة البلدية بانها ثقيلة (Sol lourd) و عميقة (Profond) .

هـ — الوديان

لا يوجد بالبلدية غير واديين صغيرين يسيران في خطين متوازيين تقريبا هما :

---

1 — مقابل 3000 بطال ، مكتب اليد العاملة بالبلدية .
2 — و بمتوسط 42 يوما في السنة .
3 — من شهر اكتوبر حتى اواخر شهر افريل ، و بمتوسط 63 يوما في السنة ، و هو يعد من اكبر الاخطار على المزروعات بعد الجفاف .
4 — مصلحة الحالة المدنية ، و يبلغ عدد الايام المطيرة 52 يوما في السنة .

ـ وادى جرمان ، يقع في الجهة الشرقية و يجرى من الشمال الى الجنوب،

ـ وادى السارق ، يقع في الجهة الغربية و يجرى من الشمال الى الجنوب ايضا

الاول يستعمل للتزود بمياه الشرب ، اما الثاني فتضيع مياهه هدرا ، وكلا الواديان يجفان صيفا ، بل معظم ايام العام ، اذ يعتمدان على مياه الامطار و الثلوج كمصدر لمياههما .

و ـ القطاع الفلاحي

يتربع القطاع الفلاحي على اجمالي مساحة قدرها 8789,2 هكتارا ، نصيب القطاع الاشتراكي منها 5286,64 هكتارا اى ما نسبته 65% (1) و يضم 3 مزارع تابعة اداريا للبلدية هي مزارع : مخلوفي عيسى و تقع شرق البلدية ، نزار عمر و تقع شمال البلدية ، و صروب الخشير و تقع غرب البلدية (2) .

و الجدول التالي يعطينا توزيع اراضي البلدية في الموسم 86 ـ 1987 :

جدول رقم (50) : توزيع الاراضي للموسم 86/1987.

الوحدة : هكتار

القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	مجموع	احراش	اراضي غير منتجة	مناطق حضرية	مجموع
5717,64	3071,56	8789,2	50	508,7	852,1	10200

المصدر : قطاع التنمية الفلاحية .

و قبل التطرق الى دراسة هذا القطاع اود ابداء التوضيحات التالية :

ـ بخصوص القطاع الاشتراكي حاولت تمديد الدراسة الى ابعد فترة ممكنة ، و لكنني لاحظت عدم وجود كثير من الوثائق اللازمة سواء لدى المزارع او لدى قطاع التنمية الفلاحية (SDA) ، و عليه فقد اقتصرت على فترة ما بعد اعادة الهيكلة .

ـ التحريات و الاستجوابات اجريت في الفترة ما بين جوان و سبتمبر 1988 بالنسبة للقطاع الاشتراكي ، سبتمبر 1988 و جانفي 1989 بالنسبة للقطاع الخاص علما بانها تمحورت اساسا حول الموسم الفلاحي 86 ـ 1987 بالنسبة للاول ، و الموسم الفلاحي 88 ـ 1989 بالنسبة للثاني .

1 ـ في الموسم الفلاحي 86 ـ 1987 .

2 ـ بعد ان كان يضم مزرعتين مسيرتين ذاتيا و 5 تعاونيات للثورة الزراعية .

— بخصوص الاحصائيات سجلت التضارب الكبير فيها بين المزارع ، مصلحة الفلاحة بالبلدية و قطاع التنمية الفلاحية ، بل لاحظنا التضارب حتى في احصائيات الجهة الواحدة .

ز — اسباب اختيار البلدية

لقد كان اختيارنا لبلدية الحلمة بالذات نابعا من عدة عوامل موضوعية و ذاتية معا :

فمن العوامل الموضوعية نذكر ان بلدية الحلمة تعتبر من مناطق انتاج الحبوب الغذاء الاساسي للفرد الجزائري (و بالنتيجة فهي منتوج استراتيجي) ، و هي تتوفر على امكانيات معتبرة في تكثيف انتاج هذا المحصول : مناخية (حيث يبلغ معدل الامطار السنوي حوالي 410 مم) و طبيعية (اراض شبه مستوية مما يسهل استعمال المكننة و الرش مثلا) ، و عليه فان امكانية تقليص البور تبقى قائمة باللجوء الى الزراعات البديلة له ، و نعتقد ان هذا الامر سيؤدي الى تكثيف انشطة زراعية مكملة كتربية الانعام مثلا ، كما ان امكانية رفع المردودية تعد امرا ممكنا متى توفرت الشروط التقنية و الفنية اللازمة لذلك هذا من جهة ، و من جهة أخرى رغبتنا في تقديم دراسة عن الاقتصاد الريفي في مركز اكبر دائرة من دوائر ثاني ولاية جزائرية من حيث عدد السكان .

اما العوامل الذاتية فمنها التسهيلات التي قدمت لنا من قبل مسؤولي الفلاحة بالبلدية و على رأسهم مندوب الفلاحة البلدى و عمال قطاع التنمية الفلاحية ، اقامتي بالبلدية مما سهل علي التنقل بين المزارع و الفلاحين و مراجعة مسؤوليها .

الفصل الأول:

القطاع الإشتراكي

الفصــــل الا و ل :

القـــطاع الا شـــــتراكـــــي

تبلــغ مسـاحة القـــطاع الا شـتراكي كمـا سبـق 5717ر64 هكتـارا و هي موزعـة كـالتالـي بـين المـزارع الثـلاث :

جدول رقم(51) : تــوزيع الا رض بين المــزارع في القطاع الا شتراكي خلال الموسم 86 ـ 1987. الـوحدة : هكتـار

البيان / المزارع	اراضي محروثة			مروج	اشجار مثمرة	اجمالي الارض المستعملة	احراش و مراعي	اجمالي المساحة
	مروية	جافة	مجموع					
مخلـوفي	20	2325	2345	14	4	2363	126ر44	2489ر44
صـروب	25	1381	1406	ـ	4	1410	60	1470
نـزار	33	1406ر8	1439ر8	74	ـ	1513ر8	244ر4	1758ر2
مجمـوع	78	5112ر8	5190ر8	88	8	5286ر8	430ر84	5717ر64

المصـــدر : سجـــلات المـــزارع .

و نــورد المـلاحظـات التـاليـة عـلى الجـدول :

ا ـ الا رض المخصـصة للحـرث تبلـغ مسـاحتها 5190ر8 هكتـارا او 98ر18 % مـن اجمـالي المسـاحـة الصالحـة للـزراعـة في القطـاع (SAU) .

ب ـ تشكـل الا رض الـزراعـية نسـبة 92ر46 % من اجمالي مساحـة القطـاع .

ج ـ قلـة المسـاحة المـرويـة التي لا تمـثل الا 1ر47 % من المسـاحة الـزراعـية، و الـرى هنـا يعتمـد اسـاسا على الآبـار و على السحب من ميـاه الا ود يـة عند جـريـانهـا .

د ـ الا شجـار المثمـرة تمثل 0ر15 % من المساحـة الـزراعـية ، و تشمـل اصنـافا عـديدة (باستثـناء الكـروم) ، و سنهمـل د راستهـا باعتبـار انهـا جميعـا تعـد غـير منتجـة .

هـ ـ الا حـراش تشمـل 14 هكتـارا كغـابات مقـامة على حـواف الطـرق(بعـرض حـوالي 100 متر)، امـا المـراعي فتشمـل المنـاطق الصخـرية و التلال غير المحروثة

وهي تحتل نسبة 53,7٪ من اجمالي مساحة القطاع .

اما عن توزيع المساحة الزراعية بين المزروعات ولنفس الموسم فيعطيها الجدول الآتي مباشرة :

جدول رقم (52) : توزيع المساحة الزراعية بين المزروعات في الموسم 86 ـ 1987 . الوحدة : هكتار

البيان / المحصول	حبوب شتوية	حبوب جافة	اعلاف	خضر	اشجار مثمرة	مروج	بور	مجموع
المساحة	2572	161	1112	87,5	8	88	1308,3	5286,64
النسبة من الم. الزراعية ٪	48,65	3,05	21,03	0,71	0,15	1,66	24,75	100

المصدر : سجلات المزارع .

وظاهر ان الحبوب الشتوية تشكل الجزء الاهم من محاصيل المزارع ، وهي تتوزع كالتالي :

قمح صلب : 501 هكتار او ما يعادل 19,48٪ من مساحة الحبوب او 9,47٪ من المساحة الزراعية .

قمح لين : 1232 هكتارا او ما يعادل 47,9٪ من مساحة الحبوب او 23,3٪ من المساحة الزراعية .

شعير : 690 هكتارا او ما يعادل 26,83٪ من مساحة الحبوب او 13,04٪ من المساحة الزراعية .

خرطال : 149 هكتارا او ما يعادل 5,79٪ من المساحة الزراعية او 2,82٪ من المساحة الزراعية .

وكما هو واضح فان القمح اللين يكاد يشكل نصف الحبوب الشتوية ، في حين يأتي الخرطال في الاخير من حيث الاهمية .

انه وعلى الرغم من ان القطاع الاشتراكي يحتل 65٪ من مجموع اراضي البلدية فانه وكما سيتضح لم يتمكن من لعب دوره كاملا خاصة في مجال انتاج اللحوم والخضراوات ، وهذا راجع الى عوامل عديدة اعاقت تطوره

وتكثيف انتاجه ، وهو ما سنقوم بدراسته في المباحث التالية .

1 — المدخلات الزراعية

1 — 1 . العتاد

1 — 1 — 1 . عتاد الجر

تتوفر المزارع الثلاث على 50 جرارا من مختلف الانواع ، اضافة الى جرارين صغيرين (Meteculteurs) موزعة كالتالي :

جدول رقم (53): توزيع الجرارات وانواعها في القطاع الاشتراكي [1] .

نوع الجرارات / قوة الجرارات	جرارات مطاطية			جرارات مجنزرة		
	العدد	النوع	الحالة	العدد	النوع	الحالة
جرارات 45 ح ب	3	2:Cirta 1: Deutz	2: متوسطة 1: رديئة	2	Fiat	متوسطة
جرارات 55 ح ب	28	15 : Cirta 12 : Deutz 1:Cimetra	18: متوسطة 7: جيدة 3: عاطل	—	—	—
جرارات 75 ح ب	2	1: Deutz 1: Cirta	1: متوسطة 1: عاطل	3	Fiat	1: متوسطة 1: عاطلة
جرارات 80 ح ب	—	—	—	4	1:Cater 3: Fiat	متوسطة
جرارات 100 ح ب	6	2: Deutz 4:Fertahrit	5 : متوسطة 1 : رديئة	—	—	—
جرارات 300 ح ب	2	Versatille	1 : متوسطة 1 : عاطل	—	—	—
جرارات صغيرة	2	Goldoni	جيدة	—	—	—
المجموع	43	—	—	9	—	—

المصدر : رؤساء حظائر المزارع .

---

1 — وقد تم الجرد بتاريخ 1987/06/30 .

و نسجل الملاحظات التاليـة :

ا ــ قـلة عـدد الجـرارات ذات قـوة 45 ح .ب . و تتـوزع كما يلـي :

ــ جرارات مطـاطية : مزرعـة مخلوفي 2 ، مزرعـة صروب 1 .

ــ جرارات مجنزرة : مـزرعة صـروب 1 ، مـزرعة نـزار 1 .

و هذا عائد الـى طبيعـة التربة و عدم امكـانية القيـام باعمـال الحـرث العميق بهذه الجـرارات ، و لذا يقتصـر استعمالها على النقل خـاصة .

ب ــ التـوزيع غـير المتوازن للجـرارات ذات القوة الكبـيرة بين المـزارع : فالجـرارات ذات قوة 100 ح .ب. تستحـوذ منها مـزرعة نزار على 3 جرارات، و مزرعة مخـلوفي على جـرارين ، في حين لا تتـوفر مزرعـة صروب الا على جـرار واحد ، امـا الجـرارات ذات قـوة 200 ح .ب. فيقتصـر وجود ها على مـزرعة مخـلوفي وحـد ها ، ولا نجد تقـاربـا في تـوزيع الجـرارات الا فيما يخص ذات قوة 65 ح .ب. التي تتـوفر منها مـزرعتا مخـلوفي و نـزار على 10 جـرارات لكل واحدة و مـزرعة صـروب علـى 8 جـرارات (1) .

ج ــ ارتفـاع عدد الجـرارات العـاطلة ، بحيث بلغ عدد ها 6 جرارات ، اى مـا نسبته 14% مـن مجمـوع الجرارات المـوجودة .

د ــ كـون معظم الجرارات يـوجد في حالة متوسطـة (34 جرارا) و نعني بهذه الحـالة نقصـان بعض اللـوازم و حـالة المحـرك .

هـ ــ ان عدد الجـرارات المـوجودة يوفر مـؤشر مكننـة يفـوق الحد الادنـى المقـدر بـ : 0,62 ح ب/هـ ، اذ يبلغ هذا المـؤشر 0,66 (3500 ح ب / 5286,8 هـ من الارض الـزراعية) ، او ما يعـادل 105,73 هـ/ جـرار (5286,8 هـ/50 جـرارا) ، و ينخفض المـؤشر في الحـالة الاولى ليصبح 0,56 ح ب /هـ ، و يرتفع في الحالة الثانية ليصبـح 120 هـ/جـرارا اذا اخذنا الجـرارات العـاطلـة بعين الاعتبـار (6 جرارات بمجمـوع قـوة 645 ح ب) .

و ــ سـن معظم الجـرارات المتقـدم : اذ يعود تـاريخ اقتنـاء 2 منها الـى سنة 1968، 39 منها الـى الفترة 70 ـــ 1979 ، اما البـاقي (9 جرارات) فتعـود الـى فترة ما بعد 1980 .

---

1 ــ مجموع جـرارات مزرعة مخلوفي 19 مقابل مساحة زراعية قدرها 2363 هـ (124,36 هـ/ج)
= = = صـروب 15 = = = = 1410 هـ (94 هـ/ج)
= = = نـزار 16 = = = = 1513,8 هـ (94,73 هـ/ج) .

1 — 1 — 2. عتـاد الحـرث و تهيئـة الارض

يلعب تـوفـر هذا العتـاد دورا حيـويا فـي حسـن سـير اشغـال الحـرث و تهيئـة الارض لعمليـات الـزرع في الآجـال المقـررة و بالكيفيـات المطلـوبة ، و لـذا فـان لـه تأثـيرا مبـاشرا علـى مـردوديـة المـزروعـات .

و ينبغـي تـوفر هـذا العتـاد بصفـة متكـاملـة لضمـان اكبـر قدر ممكـن مـن شروط النمـو الجيـد للنبـات ، و ذلـك بالقيـام بمختلـف عمليـات التهيئـة بصفـة متكاملـة و متسلسلـة و علـى الـوجه المطلـوب (حسـب نوع العمليـة و الـتربـة) .

و يلخـص اهم انـواع هـذا العتـاد المستعمـل في المزارع في الجدول التـالي :

جدول رقم (54) : عتاد الحـرث و تهيئـة الارض في القطاع الاشتراكي .

الانـواع	المـؤشـر	العـدد	الحـالـة
محـاريث سكـة	Charrues a soc	17	9 منها متوسطة و الباقي جيدة
محـاريث اسطـوانيـة	Charrues a disque	18	10 متوسطة و الباقي جيـدة
الآت تنعيـم	Cover -crop	21	6 متوسطة ، 6 عـاطلـة
مسالـف	Cultivateurs	12	4 متوسطة و الباقي جيـدة
مشـط	Herses	12	6 جيدة ، 5 متوسطة ، 1 عاطلة
لفـائـف ملسـاء	Rouleaux lisses	03	جيـدة
شـيزلات		02	جيـدة
لفائـف كروسكـيـل	Rouleaux Kroskilis	02	جيـدة
مشـاحـب	Dechaumeuses	01	جيـدة
المجمـوع		88	

المصـدر : رؤسـاء حظائـر المـزارع .

و في تعليقنـا يمكـن ايـراد التكميلات التـاليـة :

ا ـ اقتصـار عتـاد الحرث على المحاريث ذات السكـة و ذات الاسطـوانات و على الشريحة و هـو عتـاد لا يمكنـه انجـاز اشغـال الحرث العميـق .

ب ـ ارتفـاع نسبـة الاعطـاب في آلات التنعيم حيث بلغت حوالي 29 % (6 من بين 21).

ج ـ بالنسبـة للمحـاريث نسجـل سـوء التـوزيع الواضـح لهـا بـين المزارع ، اذ لا ...

اكبر مزرعة من حيث المساحة و هي مزرعة مخلوفي الا على 9 محاريث مقابل 12 لصروب و 14 لنزار ، و هو ما يعطي نسبة محراث واحد لكل 55ر262 هـ من الارض الزراعية في المزرعة الاولى ، 5ر117 هـ في المزرعة الثانية و 13ر108 هـ في المزرعة الثالثة ، و 05ر151 هـ كمتوسط عام ، و على العكس من ذلك فانها تحتكر كل الشيزلات و نصف الامشاط الموجودة .
اما بالنسبة للكوفركروب فيتوزع عددها كما يلي : 9 لمخلوفي و 6 لكل من صروب و نزار .

1 ـ 1 ـ 3 . عتاد البذر و التسميد

يلعب هذا النوع من العتاد ايضا دورا حيويا في زيادة المردودية ، فاستعمال الاسمدة بتوزيع جيد و حسب العمق المطلوب و كذلك البذور (نظرا للدقة و الانتظام التي يوفرها) ، و لا مجال اطلاقا للمقارنة بين استعمال العتاد في البذر و التسميد و بين الطريقة اليدوية التقليدية . و الجدول التالي يعطينا تعداد هذا النوع من العتاد :

جدول رقم (55) : عتاد البذر و التسميد في القطاع الاشتراكي .

الانواع / المؤشر		العدد	الحالة
باذرات خطية	Semeirs en ligne	13	8 متوسطة و الباقي جيدة
	Semeirs de précision	02	جيدة
ناثرات سماد	Epandeurs d'engrais	06	6 متوسطة
ناثرات سماد طبيعي	Epandeurs de fumier	03	2 متوسطة و الباقي جيدة
المجموع		24	—

المصدر : رؤساء حظائر المزارع .

و نستخلص من هذا الجدول ما يلي :

ا ـ عدم توفر مزرعة مزرعة صروب على ناثرات السماد الطبيعي و كذلك على (Semoirs de précision) المستعملة في زراعة الخضر الجافة .

ب ــ التوزيع غير المتوازن للباذرات ، اذ ان مزرعة مخلوفي تعتبر اقل تجهيزا حتى لو اخذنا مساحة الحبوب الشتوية فقط، فانها لا تمتلك الا باذرة واحدة لكل 422،66 هكتارا ، في حين ان مزرعة صروب تمتلك باذرة واحدة لكل 192،5 هكتارا، اما مزرعة نزار فالنسبة بها هي 1 الى 115 هكتارا .

ج ــ اعتبار هذا العتاد قديم نسبيا ، فالاقدم منه يعود الى سنة 1974 (ناثرة سماد طبيعي واحدة) ، في حين يعود الجديد منه الى سنة 1986 (باذرة واحدة)، وعموما نجد ان عمر العتاد موزعا كالتالي :

- اقل من 6 سنوات : 6 قطع او ما يمثل 25٪ .
- اقل من 8 سنوات : 7 قطع او ما يمثل 16،29٪ .
- اقل من 10 سنوات : 12 قطعة او ما يمثل 50٪ .
- اكبر من 10 سنوات : 12 قطعة او ما يمثل 50٪ .

د ــ بمقارنة عدد الباذرات الموجود بالعدد الواجب توفره لاتمام حملة البذر في وقتها الامثل المقدر بـ : 15 يوما وهو 40 باذرة ، ندرك مدى التأخر الذى تعرفه حملات البذر في البلدية .

1 ــ 1 ــ 4 . عتاد الحصاد وجمع المحاصيل

لهذا العتاد ايضا اهميته البالغة في المحافظة على نوعية المنتوج وانقاذه من التلف : فمعروف ان للمنتوجات وقتا للنضج محددا الا يمكن جنيها قبله ، ولا يمكن ايضا تركها بعده لفترة طويلة ، والا كانت عرضة للتساقط والتلف ، وتعرف فترة الجني هذه بالموسم او حملة الجني (او القطف او الحصاد ، حسب نوع المنتوج) ، ولذا فان تجنيد ما يلزم من هذا العتاد لاتمام الحملة في الوقت المحدد يبدو واضح الاهمية .
وغني عن القول بان كل منتوج يتطلب نوعا معينا من العتاد لجنيه ، وانه توجد منتوجات لا يمكن جنيها الا يدويا كالفواكه خاصة .وهذا الجدول يبين لنا امكانيات المزارع في هذا المجال :

جـدول رقـم(56) : عتاد الحصاد و جمع المحاصيل في القطاع الا شتراكي .

البيـــان / العتـــاد		العدد	الحـــالـــة
حـاصـدات دارسـات		14	5 متوسطة، 1عاطلة والباقي جيدة
حاشـات	Faucheuses	17	10 متوسطة، 1عاطلة والباقي جيدة
جامعة اعـلاف	Rateau faneur	12	5 متوسطة، 3عاطلة والباقي جيدة
ضاغطـة	Ramaseuse presse	10	2 متوسطة، 1عاطلة والباقي جيدة
قاطـع الا علاف الخضراء	Hacheirs	01	جـــديدة
المـــجمـــوع		54	—

المصـــدر : رؤ ســـاء حظائـر المـزارع .

و يمكـن ادراج الا ضـافات التـاليـة لتـوضيـح الجـدول :

ا ـ قلـة عـدد الحاصدات الدارسات ، اذ لا تتـوفر الا حاصدة واحـدة لكل 183،71هـ من الحبـوب، وهي نسبـة لا تكفـي للاتمـام حملـة الحصـاد في أجلها المقـرر وهـو 10 ـ 15 يـومـا (1) ، لا سيمـا وان هنـاك دائمـا عـددا من الآلات يكـون معطلا قبل الشـروع فيها او يتعطل اثنـاءها .

ان المـؤ شـر المـذكور اعـلاه يتفـاوت بين المـزارع الثلاث تفـاوتـا جليـا ، فهـو في مـزرعـة مخلوفي 1 (حاصدة دارسة واحـدة) الى 200 هـ، وفي مـزرعة نـزار 1 الى 163 هـ ، وفي مـزرعة صـروب 1 الى 180 هـ .

ب ـ عـدم تـوفر عـدد الحاشات الكافي لاتمـام عمليـة الحش في وقتها الا مثـل (حوالي 15 يـوما) ، فـالمـؤ شـر المحـقق هـو 41،65هـ/حاشـة ، وقد اثـر هـذا على نـوعيـة العلـف المجمـوع .

ج ـ النقـص الشـديد في آلات التخمـير (2 فقط ، واحدة في مـزرعة مخلوفي و الا خـرى في مـزرعـة نـزار) ، و هـو ما يفسـر لنـا قـلة الا عـلاف المخمرة (Ensilés) (2)

د ـ فقـدان الـضبط الدقـيق لآلات الحصـاد و الحش قـد ضاعف من الفـاقد في المحاصيل ، هذا الفـاقـد الذي لم تتـوفر لدينـا ارقـام دقيقـة عنـه ، و...

---

1 ـ قطـــاع التنميـة الفـــلاحيـــة .

2 ـ التخمـير أو السيـــلاج .

نعتقد انه لا يقل عن 10% على اقل تقدير .

هـ - بالنسبة لباقي العتاد فهو نعتقد انه كاف .

و - كبر سن العتاد اذ سجلنا الآتي :

- 51,85% متحصل عليه قبل سنة 1980

- 40,75% من العتاد يتراوح سنه بين 6 - 10 سنوات.

- 7,4% من العتاد (4 قطع) سنه اقل من 6 سنوات .

1 - 1 - 5 . عتاد المعالجة (1)

تعاني المزارع نقصا حادا في هذا النوع من العتاد المعتبر ضروريا في كل عملية تكثيف زراعي ، فالقضاء على الطفيليات التي تتهدد المحاصيل والاعشاب الضارة، عامل يساهم في تحقيق انتاج وفير و يحفظ للمنتوجات نوعيتها و يضمن نموها الجيد بعيدا عن كل منافسة طفيلية .

فمزارع البلدية لا تمتلك الا 3 راشات سعة 1000 لتر (Pulvérisateurs) و 8 راشات خفيفة سعة 10 - 20 لترا محمولة على الظهر و راشة واحدة سعة 300 لتر (هذه الاخيرة تخص مزرعة مخلوفي ، في حين تستحوذ مزرعة صروب و نزار على 75% من الراشات الخفيفة مناصفة بينهما) .

و لا تستعمل المزارع الثلاث في معالجة حقول الحبوب الا الصنف الاول فقط ، اما الصنفان الآخران فيستعملان في زراعة الخضر و الاشجار . اما بخصوص الصهاريج البالغ عددها 14 صهريجا (1 معطل) و الموزعة كالتالي : 6 لمزرعة مخلوفي ، 4 لمزرعة صروب و 4 لمزرعة نزار، فهي لا تستعمل الا لجلب المياه فحسب .

1 - 1 - 6 . عتاد النقل (2)

تتوفر المزارع الثلاث على 6 شاحنات (كل مزرعة شاحنتين ، واحدة من نوع (Fiat) و الاخرى من نوع (Avia) و جميعها من صنف حمولة 5 ر ... 3 منها تعود الى سنة 1976 ، 2 الى سنة 1981 و واحدة الى سنة 1985 . كما تتوفر على 6 سيارات كذلك 2 لكل مزرعة ، 5 من نوع (VW 9 ح ب) و واحدة

---

1 - رؤساء حظائر المزارع .

2 - نفس المصدر .

من نوع (Fierine) ، وتعد جميعها حديثة نسبيا ، اذ تعود القديمة منها الى سنة 1981 فقط ، ولكن هذا لم يمنع ان تكون 2 منها في حالة سيئة جدا ، والباقي في حالة متوسطة .

اما بخصوص المقطورات (Remerques) فان المزارع الثلاث تحوز 26 مقطورة منها 6 مخصصة لنقل الحبوب ، وهي تتوزع كالتالي : 11 لمخلوفي منها 2 للحبوب و 2 عاطلتان ، 7 لنزار بما فيها 2 للحبوب وجميعها في حالة جيدة ، 8 لمروب بما فيها 2 ايضا للحبوب وجميعها في حالة جيدة .

وما يلاحظ هو قلة عدد الشاحنات وصغر حجم حمولتها حتى فيما لو كانت جميعها صالحة ، وقد دفع هذا الامر المزارع الى اللجوء الى استعمال الجرارات في النقل بشكل واسع ، خاصة في المسافات القريبة .

ان اهمية هذا العتاد في تمويد المزارع بما تحتاجه من مدخلات من جهة ، وفي نقل منتوجاتها من جهة ثانية وباقل تكلفة ممكنة (افضل من الايجار) وفي الاوقات المناسبة ، تبدو واضحة وجلية .

1 — 1 — 7 . العتاد المتخصص

يختص هذا العتاد باعمال معينة كعتاد الحلب وقلع او غرس البطاطس مثلا ، ويمتاز بتنوعه الكبير وقلة الموجود منه في المزارع ، والجدول التالي يعطينا فكرة عن المتوفر منه :

جدول رقم (57) : العتاد المتخصص في القطاع الاشتراكي .

البيان / العتاد	العدد	الملاحظة
آلات غرس البطاطس	3	واحدة لكل مزرعة ، 1 غير صالحة ، 1 معطلة
آلات طحن الاغذية	2	1 لمخلوفي ، 1 لنزار ، في حالة جيدة
آلات الحلب	5	3 لمخلوفي ، 2 لنزار ، 3 منها عاطلة
آلات جني البطاطس	1	تخص مزرعة نزار ، في حالة متوسطة
Billoneurs	1	تخص مزرعة نزار ، في حالة متوسطة

المصدر : رؤساء حظائر المزارع .

وكتتمة لهذا الجدول نورد التعليق التالي :

ا ــ تفاوت المزارع في امتلاك العتاد المتخصص ، اذ يقتصر وجود البعض منه على مزرعة دون الاخرى .

ب ــ عدم وجود عتاد الحلب لدى مزرعة صروب يفسره تخليها عن تربية الابقار .

ج ــ كون هذا العتاد مقتنى حديثا ، فجميعه يعود الى الفترة 84 ــ 1988 ، باستثناء آلات غرس البطاطس التي يرجع تاريخ اقتنائها الى الفترة 74 ــ 1977 .

د ــ هناك اعتقاد سائد لدى عمال القطاع بان هذا العتاد يخلف اضرارا مختلفة و خسائر في المنتوجات ، و لهذا فهم يعتقدون بان انجاز العمل يدويا يعتبر افضل ، خاصة فيما يتعلق بآلات الحلب و جني البطاطس .

1 ــ 1 ــ 8 . عتاد الري

تتوفر المزارع على 17 مضخة مائية (Groupes moto-pompes) : 6 لمزرعة مخلوفي ، 10 لنزار و 1 لصروب ، 10 مضخات افقية (P.horizontales) : 8 منها لصروب ، 1 لمخلوفي و 1 لنزار ، و 5 مضخات عمودية (P.verticales) : 3 منها لصروب ، 1 لمخلوفي و 1 لنزار ، اضافة الى 15 محركا (Moteurs nus) ، و جميع هذا العتاد صالح للاستعمال و في حالة متوسطة(1) .

و حسب مسؤولي المزارع فان المشكل يكمن في عدم توفر المياه بصورة دائمة ، اذ تشح كثيرا في السنوات التي لا يحدث فيها تساقط كاف (كما هو الشأن في الموسم المدروس) ، و هذا رغم اللجوء الواسع الى المياه الجوفية في كل المزارع : 5 آبار مستغلة في مزرعة مخلوفي ، 6 في مزرعة نزار و بئر واحدة في مزرعة صروب .

و كملاحظات عامة تشير الى ان اغلب العتاد يحفظ خارج الحظائر ، مما يجعله معرضا للعوامل الطبيعية صيفا و شتاء و هذا بسبب قلة الحظائر ، و الى قلة الصيانة التي هي مقسمة تقنيا الى 3 اصناف : الاول و الثاني يتولاهما المزارع ذاتها اذ انها تتوفر على ورشات للقيام بمثل هذه التصليحات البسيطة

---

1 ــ منها 14 محركا تخص مزرعة صروب وحدها (تستعملها لسحب المياه من وادي السارق) . ورسائل حظائر المزارع .

اما الصنف الثالث فتتولاه وحدة المؤسسة الولائية لصيانة و توزيع العتاد الفلاحي المتواجدة بمقر البلدية ، و تشكو هاته الوحدة من قلة قطع الغيار و عدم وجود عمال مؤهلين ، مما يستدعي طول الانتظار للقيام بالتصليحات المطلوبة من جهة ، و سوء نوعيتها من جهة ثانية .

و الشيء الملفت للنظر ان هناك بعض العتاد الذي يتطلب تصليحات كبيرة تتجاوز نصف قيمته يحال الى الاقصاء (Réforme) قبل الاوان ، و هذا الكسر البنك يقارن مبلغ التصليحات بمبلغ الشراء الذي يقل عن القيمة الـ... للعتاد بفعل تدعيم الدولة لأسعار هذه المنتوجات .

و اخيرا نشير الى انه ليس كل العتاد الذي تحصل عليه المزارع يكون غير مستعمل ، فهي تحصل احيانا على عتاد قديم نتيجة التحويلات التي تتم بينها .

1 ـ 2 . الاسمـــــدة

على العموم نلاحظ ان الاسمدة ما زال لم يعمم استعمالها على جميع المساحة الزراعية ، على الرغم من ان نسبة الاستجابة لمتطلبات المزارع من هذه المواد تعتبر مرضية ، و اسباب ذلك متعددة : عدم توفر الناقلات الكافية ، تأخر استلام الكميات المطلوبة مما يلغي امكانية استعمالها في وقتها المحدد و عدم صلاحية بعض الكميات للاستعمال (نتيجة ظروف تخزينها السيئة و الطويلة احيانا) ، و قد حاولنا الحصول على معلومات عن التأخيرات في الحصول على الاسمدة و الكميات التي تتلف منها ، و لكن دون جدوى .

و تستعمل المزارع 4 انواع من الاسمدة هي المبينة في الجدول الموالي .

جدول رقم(58) : احتياجات المزارع في القطاع الاشتراكي من الاسمدة ونسب تغطيتها خلال الفترة 84/85 – 87/1988.

المواسم / انواع السماد	1985 – 84			1986 – 85			1987 – 85			1988 – 87		
	الطلب	التغطية	%	الطلب	التغطية	%	الطلب	التغطية	%	الطلب	التغطية	%
Super46%	3400	3250	95,58	3590	3500	97,49	3462	غ م	—	3500	3450	98,57
Am onitrate33,5%	2150	2100	97,67	1900	1850	97,36	2148	غ م	—	3200	2700	84,37
12.18.18 .S	240	214	89,16	320	300	93,75	201	171	85,07	235	205	87,23
D.20.25	—	—	—	—	—	—	360	360	100	225	270	94,73

المصدر : سجلات المزارع .

و نورد فيما يلي عددا من الملاحظات هي التالية :

ا — تذبذب طلبات المزارع من موسم الى آخر و عدم مطابقتها لما ورد في المخططات ، سببه ان المزارع قد تكون مخزونات من الاسمدة نتيجة عدم استعمال كل الكميات المتحصل عليها في نفس الموسم ، الامر الذي يقلل من طلباتها في الموسم الموالي عن احتياجاتها الحقيقية .

ب — رغم التغطية الجيدة لإحتياجات المزارع ، الا انها لم تصل درجة التغطية الكاملة الا في الموسم 86 — 1987 و بالنسبة الى مادة واحدة هي (25...)

ج — عدم تحقق برامج التسميد ، خاصة الآزوتي ، و بعبارة اخرى عدم تسميد المساحات المقررة، حيث لم تبلغ الا 2792 هكتارا من اصل 3448 هكتار مقررة في الموسم 86 — 1987 ، او ما يعادل 80,97٪ .

د — استعمال كمية اسمدة واحدة للقطعة المزروعة مهما كانت نوعيتها تربتها (1 ق/هـ Super46% ، 1ق/هـ اسمدة آزوتية مثلا).

هـ — شروط التخزين السيئة ، حيث تكدس اكياس الاسمدة في العراء .

و — قلة العتاد الخاص بنثر الاسمدة ، اذ تتوفر المزارع على 6 مسمدات كما عرفنا ، مقابل مساحة حبوب اجمالية قدرها 2572 هكتارا ، مساحة اعلاف قدرها 1112 هكتارا و مساحة حبوب جافة تبلغ 161 هكتارا ، اي ما مجموعه 3345 هكتارا ، و هو ما يوفر نسبة ناثرة واحدة لكل 640,83 ...

1 — 3 . المبيدات

يعتبر استعمال المبيدات اقل شيوعا من استعمال الاسمدة ، فبرامج معالجة المزروعات قد لا يتحقق اى شيء منها اطلاقا في بعض المواسم كما سيأتي ، و الجدول التالي يبين احتياجات المزارع و نسب تلبيتها :

جدول رقم (59): احتياجات القطاع الاشتراكي من المبيدات ونسب تغطيتها خلال الفترة 85/84 – 1988/87.

الوحدة: لتر أو كلغ

المواسم / المواد	1985 – 1984			1986 – 1985			1987 – 1986			1988 – 1987		
	طلب	انجاز	%	طلب	انجاز	%	طلب	انجاز	%	طلب	انجاز	%
مبيدات صلبة												
Sancor	55	50	90,90	15	11	73,33	08	08	100	16	18	112,5
Phoxine	20	16	80	16	13	81,25	–	–	–	–	–	–
IMloxan	–	–	–	300	330	110	–	–	–	–	–	–
Phonophxe	05	00	00	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Phosalone	06	01	16,66	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	86	67	77,9	331	354	106,94	08	08	100	16	18	112,5
مبيدات سائلة												
2.4.D	950	950	100	100	110	110	900	800	88,88	950	900	94,73
Treflan	400	350	87,5	180	152	84,44	235	240	102,12	215	210	97,67
Sufix	800	600	75	600	600	100	2240	2000	89,28	2000	1500	80
Maneb	75	53	70,66	–	–	–	26,5	20	75,47	50	40	80
المجموع	2225	1953	87,77	880	862	97,95	3401,5	3060	89,96	3215	2750	85,53

المصدر: سجلات المزارع.

و ندرج الملاحظات التالية على الجدول :

ا — النسبة المرضية في تلبية احتياجات المزارع ، بل احيانا تكون الكميات المستلمة تفوق تلك المخططة (و ان كان العكس يحدث احيانا)

ب — قلة عتاد المعالجة الواسعة كما سبقت الاشارة ، قد جعل المزارع لا تعالج كل المساحات المزروعة (45،25 % فقط في الموسم 86 — 87) الامر الذى ترك مساحات واسعة من المزروعات الحقلية خاصة تغطيها الحشائش الضارة (1) .

ج — اقتصار المعالجة الدائمة على زراعة الخضراوات ، و هذا تقليلا لتكاليف اليد العاملة .

1 — 4 . البذور المختارة

قبل التطرق الى احتياجات المزارع من هذا العنصر المهم في عملية الانتاج ، اشير الى ان جميع المسؤولين الذين اتصلت بهم قد اكدوا على ان هذه الاحتياجات تغطى بالكامل ، و لو مع بعض التأخير الناجم عن قلة امكانيات التخزين لدى تعاونية الحبوب ، الشيء الذى يترتب عنه اختلالات في عملية التوزيع .

كما اشير الى ان القطاع الاشتراكي يحظى بالاولوية في الحصول على طلباته من البذور بصفة مطلقة .

و الجدول الموالي يوضح لنا احتياجات المزارع من بذور الحبوب الشتوية

---

1 — في الموسم الذى سبقه لم يعالج و لو هكتار واحد من المزروعات الحقلية الكبرى .

جدول رقم (60): احتياجات القطاع الاشتراكي من البذور المختارة خلال الفترة 84/83 ـ 1987/86 : الوحدة : ق

نوع البذور / المواسم	84 ـ 83	85 ـ 84	86 ـ 85	87 ـ 86
قمح صلب				
ـ مختارة	400	338	330	588
ـ عادية	250	165	220	ـ
قمح لين				
ـ مختارة	450	727	550	1472
ـ عادية	1050	550	770	ـ
شعير				
ـ مختارة	300	520	110	759
ـ عادية	200	250	715	ـ
خرطال				
ـ مختارة	126	116	ـ	149
ـ عادية	85	100	190	ـ
مجموع				
ـ مختارة	1276	1701	990	2968
ـ عادية	1595	1065	1895	ـ
مجموع عام	2871	2766	2885	2968

المصدر : قطاع التنمية الفلاحية للدائرة .

ان الجدول هذا وان لم يظهر لنا بالارقام سبب تلبية احتياجات المزارع من البذور المختارة ، فذلك لان الجميع قد اكد على ان الاحتياجات هي مغطاة بالكامل ولكن ما يبدو لنا غير مفهوم هو ان بعض المساحات الخاضعة للتكثيف (حسب

المخطط الانتاجي) تزرع بالبذور العادية ، فالمتعارف عليه ان استعمال البذور المحسنة يعتبر من الشروط الاولية في كل عملية تكثيف زراعية ، و هذا ما يفسر لنا عدم تناسب كميات البذور المختارة الواردة في الجدول مع المساحات المكثفة الواردة في الجدول رقم (76) ، وللعلم فان مزرعتي مخلوفي و صروب تخصصان جزءا من مساحتهما للانتاج بذور اعادة الانتاج .

و اخيرا نسجل ان انواع البذور المستعملة هي :

- قمح صلب : الهذبة 3 ، محمد البشير

- قمح لين : Anze ,7Cerres ,Mahon Dannias

- شعير : سعيدة ، Tichèdrett

- خرطال : Prévision , Aven , Caravelle

2 - الـــري

يعتمد الري في البلدية على مياه الامطار و المياه الجوفية ، و لا ينتظر تحسن وضعيته ابتداءا من الاعتبار المخططات المنتظر انجازها و المنجزة فعليا ، كما يشير الى ذلك الجدول الموالي :

جدول رقم (61) : المخطط و المنجز في قطاع الري.

نوع العملية	انجاز 80/84	اهداف المخطط2	الانجاز حتى 88	اهداف المخطط3	اهداف طويلة المدى
1 - الحفر					
- متر طولي	00	100	00	200	500
2 - محاجر مائية	00	10	00	00	00
3 - الآبار					
- عدد	03	02	00	05	00

المصدر : تقرير معد من قبل لجنة الفلاحة البلدية و مقدم الى المؤتمر السادس للحزب .

اما عن مشاريع الاستصلاح فانها لم تشمل الا 28 هكتارا في المخطط الخماسي الاول و 21 هكتارا في المخطط الخماسي الثاني منجزة حتى سنة 1988 ، و ... هدفه بـ : 34 هكتارا ، وكل هذه المساحات مروية عن طريق الري ال...

فقط . و تجدر الاشارة الى عدم تضمن تلك البرامج لاى مخطط تطهير ... او اغراس .

و عمليا يلاحظ اقتصار عمليات الرى على الخضر و المروج الطبيعية ، هذه الا ... التي تسقى بتحويل مياه الفياضانات اليها ، كما يلاحظ انتشار طرق الرى التقليدية كنتيجة منطقية لعدم توفر عتاد الرى الحديث .

و يستنتج مما سبق قلة العناية الموجهة لهذا القطاع الحيوى (استحوذت المياه الصالحة للشرب على كل الاهتمام) ، و هو ما انعكس سلبا على امكانية توسيع ممارسة بعض الزراعات كالحبوب الصيفية و الخضراوات و الاعلاف الخضراء .

3 ـ اليد العاملة

بلغ عدد عمال مزارع القطاع الاشتراكي الثلاث 166 عاملا يتوزعون على الاختصاصات التالية مثل ما يوضحه الجدول المدرج مباشرة :

جدول رقم (62) : اليد العاملة في القطاع الاشتراكي (1).

فئات العاملين	العدد	الملاحظات
مهندسون مسيرون	03	واحد في كل مزرعة
تقنيون	12	مخلوفي 5 ، صروب 3 ، 4 نزار 4
محاسبون مساعدون	04	مخلوفي 1 ، صروب1 ، نزار محاسب و مساعد محا...
مسؤولو تسويق	01	نزار
مسؤولو انتاج نباتي	03	مخلوفي 1 ، نزار2(منهما 1 مسؤول مشتلة)
مسؤولو انتاج حيواني	02	مخلوفي 1 ، نزار 1
مسؤولو زراعة بلاستيكية	01	مخلوفي
سائقو سيارات	03	مخلوفي 2 ، صروب 1
سائقو جرارات	47	مخلوفي 23 ، صروب11 ، نزار13
رؤساء حظائر العتاد	02	مخلوفي 1 ، نزار1
ميكانيكيون و مساعدون	08	مخلوفي 3 ، صروب 2(مساعدان) ، نزار3
عمال مختصون في الاعمال غير الفلاحية	03	مخلوفي 1، صروب1 ، نزار1
رؤساء حظائر الماشية	03	واحد في كل مزرعة
عمال زراعيون	73	مخلوفي 15 ، صروب31 ، نزار27
رؤساء مخزن	01	مخلوفي
المجموع	166	

وتورد الملاحظات التالية حول الجدول :

ا ــ ارتفاع نسبة السائقين الى مجموع العمال : 50 من بين 166 عاملا ، اي ما نسبته 30,12 ٪.

ب ــ العمال الزراعيون المباشرون لا يشكلون الا نسبة 43,97 ٪.

---

1 ــ في 31 جويلية 1988 . والمصدر سجلات المزارع .

ج — عدم وجود ميكانيكيين او رئيس حظيرة معتاد في مزرعة صروب .

د — حسب التحريات هناك نسبة 76٫83% من العمال هم غير مؤهلين .

هـ — عدد العمال المتوسط يبلغ 55 عاملا (مخلوفي 56 ، صروب 52 ، نزار 58) ، في مقابل مساحة متوسطة تبلغ 1763 هكتارا .

و — منذ اعادة الهيكلة شرع في عملية تصفية ملفات العاملين الطاعنين في السن ، وعليه فقد اصبح هيكل الاعمار كالتالي :

— مواليد ما قبل 1930 : 16 عاملا

— مواليد ما قبل 1940 : 46 عاملا

— مواليد ما بعد 1940 : 104 عمال

و يجب التذكير بان مزرعة نزار قد شهدت عملية تجديد كلية لعمالها ، اذ ان العمال الحاليون يعود تاريخ توظيف اقدمهم الى سنة 1982 .

ز — توفر العدد الكافي من التقنيين في كل المزارع .

ح — بخصوص اليد العاملة الموسمية ، فان الحاجة اليها تظهر في حملتي الحش و الحصاد فقط ، و هي يد عاملة غير مختصة يقتصر عملها على شحن الاعلاف و الحبوب بوجه اخص .

و توظف المزارع في المتوسط عدد العمال المبين ادناه :

— مزرعة مخلوفي : حملة الحصاد 20 ، حملة الحش 7 .

— مزرعة صروب : حملة الحصاد 14 — 15 ، حملة الحش 5 — 6 .

— مزرعة نزار : حملة الحصاد 12 — 13 ، حملة الحش 5 — 6 .

ط — ارتفاع درجة المكننة (جرارات) قد جعل النسبة بين العمال الدائمين و الجرارات تكون اقل من المعدل الوطني (1) اذ تبلغ في الموسم 86/87 32٫3 .

4 — البور

اذا كانت التجارب قد اثبتت عدم امكانية القضاء نهائيا على البور كعنصر من عناصر الدورة الزراعية في الجزائر ، على الاقل في الامدين القريب و المتوسط ، فانها اثبتت ايضا امكانية تقليصه بادخال زراعات

---

1 — البالغ 33٫4 و 4٫02 عامل /جرار في سنتي 85و 1987 على الترتيب .

بـديلـة له كالاعـلاف و الخضـر الجافـة (1) .

4 ـ 1 . مسـاحـة البـور

ما يزال القطـاع الاشتراكي بالبلديـة يحتفظ بمساحـات هامة من الاراضي البورة و ان كانت هذه آخذة فـي التناقص موسمـا بعد آخـر(2) بفعل العاملين المتلازمين التاليـين :

ـ تـراجع المساحات المزروعـة حبوبا في السنوات الثلاث الاخـيرة ،

ـ تـزايد المسـاحات العلفيـة .

و الواقع ان الموسم 86/1987 لا يعطي تأثير تغير المزروعـات على مساحـة البور بصـورة واضحـة كـون المساحـة الزراعيـة قد انخفضـت هذه السنـة .

و عمـوما فاننـا نسجل اقتراب حصة البـور الفعليـة من تلك المخططـة للبلـديـة و المقدرة بـ : 25 % من المساحة الصالحـة للـزراعـة ، و هو ما يبينـه الجدول التالـي :

جدول رقم(63): مساحة البور في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 82/83 ـ 86/1987 .

الوحدة : هكتـار

الموسم / البيـان	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86
مسـاحـه البـور	1575,16	1482,6	1458,78	1362,35	1308,3
المساحه الـزراعيـة	5433,2	5433,2	5433,2	5433,2	5286,8
النسبـة %	29	27,29	26,83	25,07	24,74

المصـدر : سجـلات المـزارع .

4 ـ 2 . العـلاقـة بـين زراعـة الحبـوب و البـور

عرفنـا من القسم الاول لهذا البحث ان زراعة الحبـوب تحدد بشكل كبير مساحـة الـ... ثم بعد ذلك يجرى العمل على استغلال المساحات المبـورة لانتاج بعض المحاصيل الـ... و غيرها ، و هـذا ما سنتـأكد منـه بقـراءة الجدول التـالي :

1 ـ في حين يـرى البعض ممـن تتـوفر لديهم الظروف المناسبة عدم الابقـاء و لـو ... سـم واحـد من البـور .
... BIANC ,in Liberation,25/03/1988.

2 ـ بالقيمـة المطلقـة .

جدول رقم (64): علاقة البور بمساحة الحبوب و المزروعات العشبية الاخرى .

البيان / الموسم	84/83	85/84	86/85	87/86
سنة الاساس : 83/82				
التغير في مساحة الحبوب(هـ)	74	(261)	1	(68)
التغير في مساحة المزروعات(هـ)	13,55	284,83	95,43	(22,35)
التغير في المساحة الزراعية(هـ)	—	—	—	(144,1)
التغير في مساحة البور (هـ)	(92,56)	(23,82)	(96,43)	(54,05)

المصدر : سجلات المزارع .

و مثل ما هو واضح فإن مساحة البور هي محصلة (المجموع الجبري) لمقادير تغير مساحتي الحبوب و المزروعات العشبية الاخرى (في السنوات 84 ، 85 و 86) و هي الفرق بين المحصلة السابقة من جهة و تغير المساحة الزراعية من جهة ثانية بالنسبة لسنة 1987 .

4 — 3 . تأثير البور على خصوبة الارض

كنا قد استعرضنا في الجزء النظري من هذه المذكرة الحجج المقدمة لتبرير استمرار تطبيق نظام التبوير ، و فيما يلي نورد المعطيات المحصل عليها من دراسة مردودية 13 قطعة ارض في الموسم 86 — 1987 و 16 أخرى في الموسم السابق له في مزرعة نزار ، و 14 قطعة من مزرعة صبري في الموسم 86 — 1987 :

أ — الموسم 85 — 1986 :

— 13 قطعة سبق المحصول المزروع فيها بالبور: 7 منها زرعت قمحا لينا و تراوحت مردوديتها بين 2,2 و 25,81 ق/هـ ، 6 منها زرعت قمحا صلبا و تراوحت مردوديتها بين 3,7 و 10,51 ق/هـ .

— 3 قطع سبق المحصول المزروع فيها بمحصول أخضر : 1 منها كان المحصول السابق فيها هو الخضر الجافة و زرعت بخليط البيقية خرطال و كانت مردوديتها 15,25 ق/هـ ، 1 منها كان المحصول السابق فيها ايضا حبوبا جافة و زرعت قمحا لينا و كانت مردوديتها 25,81 ق/هـ ، اما الاخيرة فكان المحصول السابق فيها هو خليط البيقية خرطال و المحصول المزروع فيها هو القمح اللين و كانت مردوديتها 6,54 ق/هـ .

ب — الموسم 86 — 1987 :

— 15 قطعة سبق المحصول المزروع فيها بالبور : 5 منها زرعت قمحا لينا و تراوحت مردوديتها بين 3,2 و 9,93 ق/هـ ، 6 منها زرعت قمحا صلبا و تراوحت مردوديتها بين 5,77 و 10,27 ق/هـ ، 1 منها زرعت شعيرا وكانت مردوديتها 13,06 ق/هـ ، 1 زرعت خرطالا وكانت مردوديتها 13,09 ق/هـ ، 2 زرعتا بخليط البيقية خرطال و تراوحت مردوديتها بين 33,3 و 50 ق/هـ .

— 12 قطعة سبق المحصول المزروع فيها بمحصول آخر : 1 منها كان المحصول السابق فيها هو خليط البيقية خرطال – قمح لين و زرعت خرطالا وكانت مردوديتها 6,5 ق/هـ ، 4 كان المحصول السابق فيها هو خليط البيقية خرطال ، 2 زرعتا شعيرا و تراوحت مردوديتهما بين 10,58 و 30,4 ق/هـ ، 2 زرعتا قمحا لينا و تراوحت مردوديتهما بين 15,71 و 25,75 ق/هـ .

1 كان المحصول السابق فيها هو خليط بيقية خرطال — قمح لين و زرعت شعيرا اعطى مردودية 55,82 ق/هـ ، 1 خرطال زرعت قمحا لينا اعطى مردودية 11,13 ق/هـ ، 5 قمح لين : 1 زرعت جلبان اعطت مردودية 8,83 ق/هـ ، 1 زرعت شعيرا اعطى مردودية 3,24 ق/هـ ، 1 قمح لين اعطت مردودية 3,58 ق/هـ ، 2 بيقية خرطال بمردودية 22,14 و 40,54 ق/هـ .

و عليه فقد كانت المردودية المتوسطة للمحاصيل التي سبقوا البور تعادل 9,49 ق/هـ ، في حين كانت المردودية المتوسطة للمحاصيل التي سبقتها زراعة محاصيل أخرى تعادل : 18,76 ق/هـ .

و هنا نتساءل عن دور المخصب الذي يلعبه البور ، رغم التعليل الذي قدمه تقنيو القطاع الفلاحي عن عدم الحصول على مردودية جيدة من المحاصيل التي سبقها البور ، و المتمثل في عدم احترام شروط الحرث من حيث الوقت (المتأخر عادة) و من حيث العمق ، وكذلك عدم استعمال الاسمدة وقت الحرث في القطع التي تركت بورا .

4 — 4 . المزراعات البديلة للبور

4 — 4 — 1 . الخضر الجافة

معروف و ان الخضر الجافة تكمل الحبوب في التغذية لما تحتكمه من

قيمة غذائية و لما توفره من بروتين و سعرات حرارية .

و قد لعبت عوامل عديدة دور المقيد لانتشار زراعة هذا المحصول سيأتي على ذكرها في حينها .

و في البلدية فان زراعة الخضر الجافة تعتبر حديثة ، اذ لم يشرع فيها الا مع بداية الثمانينات ، و قد كان تطور المساحات و المزروعات كالتالي :

جدول رقم (55) : تطور مساحة الخضر الجافة في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 82/83 ـ 87/1988 . الوحدة : هكتار

المواسم / المحصول	83/82 مق	83/82 من	84/83 مق	84/83 من	85/84 مق	85/84 من	86/85 مق	86/85 من	87/86 مق	87/86 من	88/87 مق	88/87 من
حمص	—	—	10	10	10	20	—	—	—	—	—	—
[illegible]	48	48	95	20	100	40	60	60	60	60	60	13
جلبانة pois sec	—	—	—	—	—	—	140	105	101	101	130	21
جلبانة علف	—	—	50	37	80	100	—	—	—	—	—	—
بيقية vesce graine	5	5	10	10	10	06	—	—	—	—	—	—
المجموع	53	53	165	77	200	166	200	165	161	161	190	34
نسبة الانجاز %	100		46,66		83		82,5		100		17,89	

المصدر : سجلات المزارع .

و نستنتج من هذا الجدول ما يلي :

ا ـ قلة المساحة المزروعة بالخضر الجافة ، اذ لم تبلغ سوى 3,04 % من مجمل المساحة الزراعية في الموسم 86 ـ 1987 و 12,3 % من المساحة المسورة .

ب ـ عدم تحقق الاهداف المسطرة ، ماعدا في موسمين اثنين هما الموسمان 82 ـ 1983 و 86 ـ 1987 .

ج ـ اقتصار زراعة الخضر الجافة بصورة دائمة على العدس فقط ، و في المواسم الثلاثة الاخيرة على العدس و الجلبانة فقط .

---

1 ـ مق = مقرر

من = منجز

د ـ انخفاض المردودية الكبير كما يدل على ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (66): مردودية الخضر الجافة في القطاع الاشتراكي .

البيان / المحصول	83 — 82		84 — 83		85 — 84		86 — 85		37 — 86	
	انتاج	مردودية	انتاج	مردود	انتاج	مردود	انتاج	مردود	انتاج	مردود
حمص	—	—	11ر5	1ر15	20	4	—	—	—	—
عدس	33	1ر1	23	2ر3	20	4	38ر4	0ر95	20	0ر57
جلبانة	—	—	—	—	—	—	479ر6	4ر56	401ر3	5ر65
جلبانة علف	—	—	152	4ر1	728	8ر08	—	—	—	—
بقيـة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

المصـدر : سجـلات المزارع .

مع الاشارة الى انه أعتمد في حساب المردودية على المساحات المحصودة فعلا ، او ان المساحات المنكوبة وهي مساحات هامة كما سيأتي قد استبعدت (1) .

هـ ـ ضخامة المساحات المنكوبة و البالغة من المنجز : 4ر43٪ في الموسم 82/83 ، 97ر25٪ في الموسم 83/84 ، 74ر33٪ في الموسم 84/85 ، 12ر12٪ في الموسم 85/86 و 5ر31٪ في الموسم 86/87 .

و عن اسباب ضعف زراعة الخضر الجافة فيمكن القول بان هناك العديد من العوامل التقنية و الطبيعية التي ساهمت في عرقلة تطور زراعتها ، و سنشخص بعضها في النقاط التالية :

ـ عدم احترام الطرق و المقاييس العلمية و التقنية المناسبة في زراعتها كوقت الحرث و البذر و التسميد و نوعيتهم ، فالاسمدة مثلا قد حدثت اخطاء في استعمالها حيث استعملت انواع منها تتطلب المياه و الرطوبة ، الامر الذى لا يتوفر دائما في فصل الانبات ، وقد ترتب عن ذلك تلف مساحات معتبرة من المزروعات .

ـ عدم توفر الري و تعرض المزروعات في السنوات الاخيرة الى الجفاف بفعل شح الامطار

ـ كثرة ايام الجليد (خاصة المتأخر منه) مما يؤثر على المزروعات المبكرة . (اذا عمد الى تأخير الزرع فان خطر الجفاف يصبح يهدد المزروعات) .

ـ استعمال البذور التي لا تتلاءم مع مناخ المنطقة .

ـ نقص المكننة و اليد العاملة خصوصا و ان المنطقة حديثة العهد بهذه الزراعة

---

1 ـ المساحات الواردة في الجدول رقم 65 و التي لم تقابلها مردودية في هذا الجدول عدت كلها منكوبة .

— قلة المردودية (و نعتبرها سببا و نتيجة في ذات الوقت) التي لم يشجع انخفاضها على التوسع في زراعتها .

— تدني اسعار المحاصيل الى وقت قريب عاق ايضا انتشارها .

4 — 4 — 2 . المزراعات العلفية

على غرار باقي جهات الوطن فان زراعة الاعلاف في البلدية يغلب عليها خليط البيقية خرطال ، اما باقي الانواع و على الاخص العلف الاخضر فتعتبر زراعته ثانوية ،كما يشير الى ذلك الجدول التالي :

جدول رقم(67): تطور زراعة الاعلاف في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 82/83 — 86/1987 . الوحدة : هكتار

نوع العلف / الموسم	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86
خرطال بيقية	730	780	980	1020	1001
خرطال علفي	70	25	30	80	80
شعير اخضر	35	40	35	40	31
برسيم	01	—	—	02	—
صورغو	—	—	—	04	—
مروج طبيعية	88	88	78	88	88
مجموع	924	933	1123	1234	1200
الاعلاف المزروعة	836	845	1045	1146	1112

المصدر : سجلات المزارع .

و نضيف الشروح التالية للجدول المذكور :

ا — قلة المراعي الطبيعية (غير المزروعة) و المحشوشة ، بحيث انها تقتصر على المروج الطبيعية (مزرعتي مخلوفي و نزار فقط).

ب — قلة المساحات العلفية المزروعة و غلبة نوع البيقية خرطال عليها ، فنسبته قد بلغت في الموسم 86 — 1987 على سبيل المثال 90,01 % من مجمل الاعلاف المزروعة .

ج — قلة الاعلاف الخضراء التي تقتصر عمليا على الشعير فقط ، اذ تتراوح نسبته

ما بين 73ر2٪ في الموسم 86 ـ 87 و 73ر4٪ في الموسم 83 ـ 1984 من مجموع الاعلاف المزروعة، اما باقي الاعلاف الخضراء فلا يداوم على زراعتها من جهة ولا تتنوع الا انواع محدودة منها من جهة ثانية ، فالشمندر العلفي غير معروف اصلا في المنطقة .

د ـ قلة المساحات المخمرة (Ensilées) والبالغة 20 هكتارا في الموسم 86 ـ 1987 . (التخمير طريقة جيدة للمحافظة على القيمة الغذائية للاعلاف)

هـ ـ عدم وجود بور محشوش ، و تفضل استثناء هذا من الاعلاف نظرا لقلة قيمة الاعلاف التي يوفرها ، وقلة كمية الاعلاف ذاتها ، فالرعي يستمر عليه طوال فترة وجوده ، الشيء الذى لا يسمح للنباتات بالنمو ، وعليه بقاء الارض جرداء (لعدم وجود نظام المنع) .

و ـ تذبذب الانتاج و المردودية الشديدين كما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (68) : انتاج و مردودية الاعلاف في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 83/82 ـ 1988/87 .

المواسم / انواع العلف	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86
خرطال بيتية(ق)	2088	11922	23877	13125,25	25570
ـ المردودية(ق/هـ)	4ر64	15ر32	25ر29	14ر94	27ر76
خرطال علفي (ق)	716	1545	500	2000	1520
ـ المردودية(ق/هـ)	10ر22	61ر3	25	25	19
برسيم (ق)	—	—	—	—	—
ـ المردودية(ق/هـ)	—	—	—	—	—
مروج طبيعية(ق)	4146	4117	6343	1326	2070
ـ المردودية(ق/هـ)	47ر11	60ر54	81ر34	30ر13	27ر23

المصدر : سجلات المزارع .

مع الاشارة الى ان المردودية قد احتسبت على اساس المساحات المحشوشة ، وبحيث استبعدت المساحات المنكوبة و المرعية ، و الى ان حزمة العلف قد احتسبت هي الاخرى على اساس وزن معياري يساوى 4 كلغ للحزمة .

5 ـ برنامج تكثيف الحبوب

تمتاز البلدية بانها منطقة انتاج حبوب بالدرجة الاولى (63ر18٪ من الارض الصالحة للزراعة في القطاع الاشتراكي وحده) . وفي محاولة للاستجابة للطلب الكبير والمتنامي على هذه المنتوجات الاستراتيجية فقد شرع في برنامج لتكثيفها اعتمادا على التوسع في استخدام البذور المحسنة ، واتباع الطرق الفنية الملائمة .

وقد كانت المساحات الخاضعة لبرنامج التكثيف في القطاع الاشتراكي كما يبينها الجدول الموالي :

جدول رقم(69) : برنامج تكثيف الحبوب في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 82/83 ـ 87/88 .

الوحدة : هكتار

المواسم / المحاصيل	82 ـ 83 مقرر	82 ـ 83 مجموع	83 ـ 84 مقرر	83 ـ 84 مجموع	84 ـ 85 مقرر	84 ـ 85 مجموع	85 ـ 86 مقرر	85 ـ 86 مجموع	86 ـ 87 مقرر	86 ـ 87 مجموع	87 ـ 88 مقرر	87 ـ 88 مجموع
قمح صلب	30	586	610	660	350	500	350	500	501	501	450	450
قمح لين	140	1400	859	1500	650	1150	650	1200	1200	1232	1150	1150
شعير	100	570	300	500	500	750	750	750	690	690	660	660
خرطال	ـ	170	100	240	139	239	190	190	149	149	152	152
مجموع	270	2826	1879	2900	1539	2639	1940	2640	2540	2578	2412	2412
نسبة تحقيق البرنامج %	9,55		54,79		62,1		73,48		98,75		100	

المصدر : قطاع التنمية الفلاحية

و لتوضيح الرؤية اكثر نضيف المعلومات التالية الى بيانات الجدول :

ا — التوسع السريع للمساحات المكثفة التي انتقلت من اقل من 10٪ الى 100٪ من المساحات المزروعة ، رغم الانخفاض المفاجىء الذى شهدته في الموسم 84/85 .

ب — عدم احترام المقاييس الفنية الضرورية كالحرث المستقيم (En ligne) اذ ان الحرث يتم في بعض الحالات في خطوط دائرية ، سوء استعمال الاسمدة ، قلة المعالجة الكيميائية للمزروعات و استعمال البذور العادية .

ج — تذبذب المردودية الواضح بين المساحات الخاضعة للتكثيف و بين المساحات غير المكثفة ، و سنرى انه يصعب علينا اصدار حكم نهائي في صالح الاولى ، وهو ما نتأكد منه في الآتي :

جدول رقم (70) : مردودية مساحات الحبوب الخاضعة للتكثيف مقارنة بمردودية المساحات العادية في القطاع الاشتراكي (ق/هـ) (1)

نوع المحصول	83 — 82		84 — 83		85 — 84		6 — 85	
	مكثفة	عادية	مكثفة	عادية	مكثفة	عادية	مكثفة	عادية
قمح صلب	7,39	6	9,01	8,06	7,62	11	6,[illegible]	5,83
قمح لين	12,2	7,5	8,58	6,87	غ م	غ م	8,33	10
شعير	5,16	9,95	08	12,64	غ م	غ م	غ م	10,5
خرطال	—	3,55	9,17	6,04	11,31	5,7	6,75	—

المصدر : سجلات المزارع و قطاع التنمية الفلاحية

وكما لاحظنا فان التكثيف قد لا يمس اى محصول في مزرعة البتة كما حدث في الموسم 82/1983 ، اين لم تقم مزرعة صروب باى برنامج تكثيف للحبوب ، و الموسم 84/1985 بالنسبة لنفس المزرعة ايضا . في حين قد يحدث العكس تماما في مزرعة اخرى كمزرعة نزار التي شمل برنامج التكثيف بها جميع مساحات الحبوب في الموسم الفلاحي 84/1985 ، و مزرعة مخلوفي في الموسم 83/1984 .

و يحدث ان تطبق جميع المزارع برنامج التكثيف على منتوج معين دون آخر كما حدث مع محصول الخرطال في الموسم 82/1983 .

---

1 — لم ترد مردودية الموسم 86/1987 باعتبار ان كل المحاصيل قد شملها برنامج التكثيف (و لجميع المساحات المزروعة) .

و الغالب ان المزارع تطبق برنامج التكثيف على جزء فقط من المساحات المزروعة ولكل المحاصيل .

و ما يشد الانتباه هو ان مردودية المساحات المكثفة من الشعير كانت دائما اقل من مردودية المساحات العادية .

و اخيرا يجدر التنبيه الى تذبذب مردودية المحاصيل بين موسم وآخر ، و بين مزرعة وأخرى خلال الموسم الواحد مثل ما يوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (71): مردودية الحبوب الشتوية حسب المزارع خلال الموسم 1985/84 . الوحدة : ق/هـ

المحصول / المزرعة	قمح صلب	قمح لين	شعير	خرطال
مزرعة مخلوفي	9,8	12,53	12,48	9,73
مزرعة صروب	11	12	9,95	5,7
مزرعة نزار	6,75	5,13	11,88	15,38
المتوسط	8,63	11,13	11,81	8,96

المصدر : سجلات المزارع .

و نعتقد ان سبب ذلك يكمن في نوعية المدخلات و الاعمال المنجزة اكثر من اى عامل آخر .

و عموما فاننا اذا اخذنا المردودية المتوسطة لفترة 5 مواسم ممتدة من : 1983/82 الى 1987/86 و البالغة :

- قمح صلب : 7,52 ق/هـ ،
- قمح لين : 7,9 ق/هـ ،
- شعير : 11,8 ق/هـ ،
- خرطال : 7,95 ق/هـ ، (1)

فانه يبدو ان التخصص في انتاج القمح اللين و الشعير يعتبر أجدى .

6 — زراعة الخضر

لم تبلغ مساحة الخضراوات في القطاع الاشتراكي طوال الفترة المدروسة حتى

---

1 — مع التنبيه ان المردودية هي محسوبة اعتمادا على المساحات المحصودة فقط .

نسبة 1٪ من المساحية الزراعية للقطاع ، فمساحة الخضر ظلت بين مد و جزر ولم تعرف ابدا توسعا ملحوظا ، و هو ما يوضحه الجدول اللاحق :

جدول رقم (72) : مساحة الخضر في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 82/83 — 86/1987 . الوحدة : هكتار

بيان / المواسم	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86
زراعة بلاستيكية	00	00	0ر4	1ر36	1ر56
خضراوات حقلية	44ر05	30ر59	44ر25	37ر5	35ر94
المجموع	44ر05	30ر59	44ر65	38ر86	37ر50
٪ من الارض الزراعية	0ر81	0ر56	0ر82	0ر71	0ر70

المصدر : سجلات المزارع و قطاع التنمية الفلاحية .

و تقتصر زراعة الخضروات على الاصناف المعروفة في المنطقة بدون تخصص واضح .

6 — 1 . الزراعة البلاستيكية

ادخلت الى القطاع الاشتراكي لاول مرة في الموسم 84/1985 و بمجموع 10 بيوت بلاستيكية تمتد على مساحة 0ر4 هكتار منها 0ر3 هكتار لمزرعة نزار وحدها .

و المسجل (و على غرار باقي المزروعات) هو التأرجح الشديد في الانتاج و في المردودية ، و يعزى ذلك في هاته الزراعة الى العوامل التالية :

ا — عدم السيطرة على تقنيات هذه الزراعة التي ما زالت تعد في طورها التجريبي .

ب — عدم توفر البذور المحسنة ذات الامكانيات الانتاجية العالية .

ج — قلة توفر التدفئة الكافية للبيوت البلاستيكية بسبب قلة المدافىء (توفر التدفئة يعتبر امرا حيويا في منطقة تتميز بالبرودة كمنطقتنا) من ناحية ، وبسبب عدم تحقيق مخطط تورید المازوت من ناحية ثانية .

د — نقص العتاد الملائم و الكافي كالجرارات الصغيرة (تتوفر المزارع الثلاث على جرارين فقط كما مرمعنا) و وسائل الري الحديثة .

هـ — قلة الايدي العاملة المتخصصة .

و — عدم حل مشكل بعض التناقضات التكنولوجية كاستعمال طريقة القطرة — قطرة

او التنقيط في الري و عدم وجود الاسمدة القابلة للذوبان في الماء .

و عند محاولتنا دراسة مردودية هذه الزراعة و هي تقتصر على انواع محددة من المزروعات ، فوجئنا بعدم وجود اية وثيقة تتعلق بذلك ما عدا في مزرعة واحدة هي مزرعة نزار و لموسم واحد فقط كان هو اول موسم ادخلت فيه هذه الزراعة ، اي الموسم 1985/84 ، و هو ما سنستعرضه في هذا الجدول :

جدول رقم (73) : مردودية الزراعة البلاستيكية في القطاع الاشتراكي ، مزرعة نزار في الموسم 1985/84 .

البيان / المحصول	المساحة(هـ)	الانتاج (ق)	المردودية(ق/هـ)	المردودية النظرية (1)
فلفل حار	0,06	5,6	93,34	350
فلفل حلو	0,08	26,76	334,5	450
طماطم	0,08	40,16	502	800
خيار	0,08	21,13	264,12	600

المصدر : مزرعة نزار .

من بيانات الجدول لا تحتاج الى كبير عناء لندرك الفرق الشاسع بين المردودية النظرية المنتظرة من هذه الزراعة في الجزائر و بين المردودية المحققة فعلا ، و الظاهر ان الامر سيسوء اكثر في المستقبل بفعل روح اللامبالاة خاصة وكثرة المتفعين المتطفلين (خاصة من الاطارات) ، و هذا ما ادى الى ارتفاع محسوس في تكلفة الانتاج مقارنة بتكلفة الانتاج الحقلي (Plein champ) . (2)

و ظاهر ان هدف التغلب على ظروف المناخ الباردة و طول فترة الشتاء اللذين لا يسمحان بزراعة بعض المحاصيل في الحقول يعتبر هنا هو الدافع الرئيسي الى ممارسة هاته الزراعة ، على عكس الحال في مناطق اخرى اين تتوفر شروط الانتاج المبكر اكثر من هذه المنطقة .

6 — 2 . الزراعة الحقلية

بمراجعة المساحة المخصصة للخضر في القطاع الاشتراكي ندرك بسرعة انها تمتد

1 — مجلة الجزائر احداث ، عدد 1058 ، 23 — 1986/10/29 ، ص . 18 .

2 — نظرا لارتفاع تكلفة البيت البلاستيكي (32000 دج سنة 1986) و رداءة الفيلم البلاستيكي المصنوع محليا مما يستدعي تغييره سنويا (اذا كان مستوردا فيمكن استعماله 5 مواسم متتالية) .

زراعة ثانوية متقلبة الانتاج والمردودية ، وهو ما نلمسه في هذا الجدول :

جدول رقم(74): مردودية الخضر الحقلية في القطاع الاشتراكي (82/83 — 85/86) ق/هـ

المحصول / الموسم	83/82	84/83	85/84	86/85
بطاطا موسمية	84,47	96,37	99,17	117,92
ثوم	83,62	53,58	28,96	34,24
طماطم	134,7	164,9	69,02	22
خيار	174,46	159,8	136,28	140
خرشف	241	40,4	87,46	105
جزر	222,22	—	63,84	147,9
بصل	180	27,42	39,56	177,6
خس	133	102	97,5	—
لفت	—	52,8	20	—
شمندر	—	86	157,48	—
قرعة	71,15	149,87	134,05	55,76
بطيخ	124,3	90	73,88	—

المصدر : سجلات المزارع وقطاع التنمية الفلاحية .

ويقودنا تحليل الجدول الى ما يلي :

— باستثناء الموسم 82/1983 الذى شملت فيه زراعة البطيخ كل المزارع ، فانها اقتصرت في الموسمين التاليين على مزرعة مخلوفي في الموسم 83/84 ومزرعة صروب في الموسم 84/85 ، قبل ان تتوقف نهائيا .

— زراعة الشمندر تقتصر على مزرعة صروب وحدها .

— مزرعة صروب هي الوحيدة التي مارست زراعة الخس طوال المواسم الثلاثة الاولى قبل ان تتوقف في جميع المزارع نهائيا في الموسم 85/86 .

— بصفة عامة نلاحظ انه ما عدا زراعة البطيخ التي تعتبر دخيلة على المنطقة فان كل المزروعات الاخرى هي تقليدية ، و نادرا ما تمارس المزارع زراعة نوع معين من الخضر في ذات الوقت .

— تذبذب المردودية بين المواسم وصل الى 6,5 ضعف ، ويزداد اكثر بمقارنة مردودية المزارع فيما بينها ، والتي نورد بشأنها هذا المثال :

— موسم 82/83 : مردودية الخس كانت في مزرعة صروب تعادل 13,55 مرة ما يقابلها

: مردودية البطيخ كانت في مخلوفي عادلت 20 مرة مثيلتها
في تزار .
— موسم 83 — 84 : مردودية البصل في مخلوفي عادلت 10 مرات مثيلتهافي تزار.
مردودية الخرشف في مخلوفي عادلت5ر151 مرة مثيلتها في
صروب (1) .
— موسم 84 — 85 : مردودية القرعة (Courgette) في صروب ساوت 6 مرات
مثيلتها في مخلوفي .
مردودية الخيار في صروب ساوت 44 مرة مثيلتها
في تزار .
— موسم 85 — 86 : مردودية القرعة في صروب ساوت 75ر6 مرة مثيلتها
في مخلوفي .

و السبب في ذلك حسب مشاهداتنا يعود الى اللامبالاة و الاهمال ، و الاستهلاك الذاتي من طرف الاطارات خاصة (و قد شاهدت شخصيا في مزرعة تزار مساحة حوالي الهكتارين من البطاطس تترك بدون سقي الى حد التلف بحجة ان الاطارات هي المستفيدة) .

و في الواقع فان العديد من عوامل تطور هذه الزراعة تعتبر متوفرة ان لم نقل كلها : اسمدة صناعية ، اسمدة عضوية ، عتاد . . . الخ ، و مع ذلك فانها توضع في المرتبة الاخيرة . و هذا معدل شغل التربة (Taux D'occupation du sol) يبين لنا مدى الاهتمام الموجه لهذه الزراعة :

جدول رقم (75) : معدل شغل الارض في زراعة الخضر .

الموسم	83/82	84/83	85/84	86/85	87/86
معدل شغل التربة	1ر00	1ر00	1ر21	1ر71	1ر19

المصدر : سجلات المزارع و قطاع التنمية الفلاحية .

---

1 — هكتار واحد في مزرعة مخلوفي انتج 100 قنطار ، و 3ر1 هكتار في مزرعة صروب انتج قنطارا واحدا ، و رغم ذلك لم تعلن المساحة منكوبة .

7 ـ الثــــــروة الحيـــــوانيــــــة

تحتـل الثـروة الحيـوانية مكـانا بـارزا في المـزارع المدروسـة كما سيتبين من الآتي :

7 ـ 1 . الاغنـــــــام

تحتـل تـربية الاغنـام مكـان الصـدارة اذ بلـغ عـددها الآتـي :

جـدول رقـم (76): تطـور عدد رؤوس الاغنـام في القطـاع الاشتراكي خلال الفترة 83/84 ـ 87/1988 . الوحدة : رأس

المزرعة	الموسم	نعـاج	رخلـة	جذعة	كبـاش	جـذع	خـراف	مجمـــوع
مخلوفي	84/83	544	177	195	18	09	178	1121
	86/85	457	137	243	12	06	164	1019
	87/86	476	260	273	12	22	159	1207
	88/87	837	303	231	17	—	173	1566
صوب	84/83	652	155	247	34	14	185	1287
	86/85	669	283	307	20	24	231	1534
	87/86	787	277	342	33	08	244	1691
	88/87	769	246	312	08	04	273	1612
نزار	83/82	315	79	118	07	05	102	626
	85/84	169	86	78	10	33	102	478
	87/86	279	116	182	17	06	115	715

المصـــدر: قطـاع التنمية الفـلاحيـة .

ومـن خـلال تحليـل الجـدول تتبيـن مـا يلـي :

ا ـ عـدم احترام ادنـى شـروط النظـافة للاسطبلات الـتي تصبح وسخة جـدا ، خاصة فـي فصل الامطـار ، ولا غـرابة ان مـاشية مزارع القطـاع الاشتراكي تعـرف بصـوفها الوسخـة .

ب ـ عـدم تحـري اوقـات الـرعي الملائمة ، حيث تلاحظ المـاشية تـرعى صيفا وقت الـزوال حينمـا تكـون الحـرارة في اوجها ، وتقـاد الى الحظـائر قبـل الساعة

الرابعة ، وهو الوقت الذى تقاد فيه مواشي القطاع الخاص الى المراعي ، والسبب ان العمال يعتبرون في عداد الموظفين الذين ينتهي يوم عملهم في اوقات محددة لا يتجاوزونها .

ج — قلة التغذية الجيدة ، فهي تقتصر على مخلفات الحصاد (Chaûme) والبور والتبن والعلف اليابس (شتاء) .

د — تدني وزن الذبيحة من الاغنام ، اذ تبلغ في المتوسط 40 كلغ للحيوان حيا عند عمر 6 اشهر .

هـ — ضخامة عدد الرؤوس النافقة والبالغ : 48 في الموسم 83 — 84 و 148 في الموسم 85 — 86 و 101 في الموسم 86 — 87 ، وهو ما يعطي نسبة 28,4 و 52,14 و 37,8 ٪ من مجموع القطيع ، ويعزى ذلك للاسباب التالية : نقص الرعاية الصحية ، صعوبة تأقلم السلالات المستوردة مع البيئة المحلية (وغالبيتها من السلالات الاسترالية) والرعي في مخلفات حصاد الحبوب من غير الحصيد (خاصة القمح اللين) .

و — العائد المرتفع نسبيا من خراف التسمين (العجول عادة تباع صغيرة) ، حيث تعطي حسب دراستنا ربحا نقديا صافيا قدره : 1203,33 دج للرأس الواحد (1) ، اذ ان تكلفته هي كالتالي : (د ج)

— تكاليف مباشرة : يد عاملة	14730,10
تغذية	36320,12
متفرقة	380,54
— مجموع	51050,22
— تكاليف غير مباشرة : مجموع	7657,53
— مجموع التكاليف	58707,75
— تكلفة الخروف الواحد	396,67
— المبيعات	236800
— الربح الكلي	178092,25
— الربح على الخروف	1203,33

7 — 2 . الابقار

---

1 — اجريت الدراسة في مزرعة مخلوفي وشملت 148 خروفا ، بيعت كلها في سن 6 أشهر ، علما بانها من نتاج المزرعة نفسها .

ظلت تربية الابقار لمدة طويلة حبيسة عدم الاستقرار ، وفي وضعية تغلب عليها الطرق التقليدية و التوسعية ، و تتجلى اهمية تربية الابقار في كونها تعد اهم مصدر للحليب ثم اللحوم . ويعطي تعدادها الجدول الموالي هذا :

جدول رقم (77) : تطور عدد رؤوس الابقار في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 84/83 — 1988/77 . الوحدة : رأس

المزرعة	الموسم	ابقار	عجلات	عجول	ريخة Velles	Taurillons	ثيران	مجموع
مخلوفي	84/83	37	17	10	29	01	02	96
	86/85	40	12	16	16	02	01	87
	87/86	41	23	13	15	03	02	97
	88/87	44	39	14	13	00	02	112
صروب	84/83	03	03	03	03	06	00	13
نزار	84/83	81	25	11	13	13	02	145
	86/85	95	15	04	10	02	02	128
	87/86	93	21	07	09	02	03	135

المصدر : قطاع التنمية الفلاحية .

و نسوق التوضيحات التالية حول الجدول :

ا — اقتصار تربية الابقار على مزرعتي مخلوفي و نزار بعد تخلي مزرعة صروب عنها منذ الموسم 83 — 1984 .

ب — اقتصار السلالات المرباة على سلالة واحدة هي (Pie - rouge)

ج — قلة شروط النظافة كما سبق مع الاغنام .

د — سوء التغذية التي تتم حسب الجدول الزمني التالي :

— بداية اكتوبر — نهاية مارس : علف يابس من نوع بيقية خرطال .

— بداية جانفي — نهاية مارس : بسور الرعي .

— منتصف جانفي — اواخر ماي : علف اخضر (للابقار الحلوب) .

بداية جوان — نهاية اكتوبر : مخلفات الحصاد .

ولكن الواقع هو ان هذا البرنامج كثيرا ما لا يحترم خاصة فيما يتعلق بالعلف الاخضر الذي تحد مساحته قليلة جدا كما اشير الى ذلك في حينه . وفي هذا المجال تظهر ضرورة التوسع في اتباع تقنيات زراعة وحفظ الاعلاف الحديثة (التخمير ، استعمال الامونياك في معالجة التبن مثلا) وكذلك التوسع في زراعة الاصناف ذات القيمة الغذائية الجيدة منها (1) .

هـ — ارتفاع عدد الرؤوس النافقة الذي بلغ في الموسم 83 — 84 : 15 رأسا (بقرة ، 6 رمخ و 7 عجول) وفي الموسم 86 — 87 : 22 رأسا (5 بقرات ، 6 رمخ ، 9 عجول و (Taurillons)

و — افتقار المزرعتين الى وسائل التربية الحديثة كالمشارب الاوتوماتيكية(Beuvoirs automatiques) وآلات الحلب الكافية(واحدة صالحة للاستعمال في كل مزرعة) .

ز — بيع معظم العجول وهي صغيرة السن .

ح — ولكن الملفت للنظر انه برغم كل تلك النقائص فان معدل انتاج البقرة من الحليب يعد مرتفعا ، كما يوضح ذلك هذا الجدول :

جدول رقم(78):انتاج الحليب في القطاع الاشتراكي في الموسم 85 — 1986.

المزرعة	انتاج (ل)	متوسط عدد الابقار الحلوب	المتوسط اليومي / بقرة
مخلوفي	139251	33	11,72
بزار	306542	78	10,91
المتوسط العام	445793	111	11,15

المصدر : قطاع التنمية الفلاحية .

8 — نتائج المزارع المحاسبية

تعتبر نتائج المزارع الثلاث على العموم جيدة ، فما عدا الموسم 82/ 1983

---

1 — لا توجد بالبلدة (او بالولاية) اية وحدة لانتاج الاغذية من مخلفات الصناعات الغذائية .

الذى حققت فيه مزرعتا مخلوفي و صروب عجزا ماليا ، و الموسم 1984/83 الذى حققت فيه مزرعة مخلوفي عجزا كذلك ، فان باقي المواسم عرفت تحقيق المزارع لأرباح متفاوتة المقدار ، و حسب قناعتنا فان ذلك يعزى الى الظروف المناخية الملائمة التي سادت الفترة من جهة و الى المحاولات التي بذلت من اجل تنويع مدخول المزارع بالتوسع في الانشطة الفلاحية ذاتها و بالتوسع في تقديم الخدمات الى القطاع الخاص ، و هذه نتائج المزارع مستعرضة في الجدول التالي :

جدول رقم (79) : نتائج المزارع المحاسبية في القطاع الاشتراكي خلال الفترة 82/83 _ 85/1986 .

ا _ مزرعة مغلغي   الوحدة : دج

البيان / السنوات	1983 _ 82	1984 _ 83	1985 _ 84	1986 _ 85
1 _ الاعباء	3581594,54	3954595,75	4034735,96	4576743,86
اعباء الاستغلال	3481594,54	3665103,16	4006786,96	4376541,39
اعباء خارج الاستغلال	100000,00	289492,60	28000,00	200202,47
2 _ الايرادات	2865021,77	3914786,43	4882344,27	5698229,69
ايرادات الاستغلال	2561131,47	3720005,33	4301008,40	5631196,11
ايرادات خارج الاستغلال	303890,30	194781,10	31335,87	67033,58
3 _ النتيجة	(716572,77)	(39809,33)	847557,31	1121485,83

المصدر : تعاونية المحاسبة والتسيير للدائرة .

ب ـ مزرعة صروب

تابع للجدول رقم (79) .

البيان / الموسم	1983 ـ 82	1984 ـ 83	1985 ـ 84	1986 ـ 85
1 ـ الاعباء	2505249,09	2449048,26	2744180,97	3890192,25
ـ اعباء الاستغلال	2432349,09	2413424,44	2742936,00	3752429,09
ـ اعباء خارج الاستغلال	72900,00	35623,82	1244,97	137763,16
2 ـ الايرادات	1563010,98	2595620,13	3235753,46	4388498,56
ـ ايرادات الاستغلال	1434110,93	2536106,43	3225753,46	4303673,30
ـ ايرادات خارج الاستغلال	128900,00	59513,70	10000,00	84825,26
النتيجة	(942238,11)	146571,87	491572,49	498306,31

المصدر : نفس المصدر .

تابع لجدول رقم (79) .

ج ـ مزرعة نزار

البيان / المواسم	1983 ـ 82	1984 ـ 83	1985 ـ 84	1986 ـ 85
1 ـ الاعباء	4440522,93	4670997,57	4366897,92	5799883,46
اعباء الاستغلال	3631008,93	4313048,35	4202897,92	5594878,99
اعباء خارج الاستغلال	809514,00	357949,22	164000,00	205004,47
2 ـ الايرادات	4510720,39	5555966,33	4632897,05	6503252,96
ايرادات الاستغلال	4134400,39	5213338,76	4374066,09	6286158,13
ايرادات خارج الاستغلال	376320,00	342627,57	258830,96	217094,83
3 ـ النتيجة	70197,46	884968,76	265999,13	703369,50

المصدر : نفس المصدر .

8 — 1 . تحلــــيل الاعبـــــاء

تتــوزع اعبــاء المــزارع كمــا يلـــي :

جــدول رقــم (80) : تحليــل اعبــاء الاستغــلال (1).

الــوحدة : دج

المزرعة	البيان / الموسم	83 — 82	84 — 83	85 — 84	[illegible] — 85
[illegible]	مواد و توريدات	777026,55	1005529,58	1263299,70	1547893,44
	خــدمــات	84471,91	132562,05	168856,75	108610,36
	مصاريف عاملين	2250503,06	2056948,49	2050051,49	2303339,55
	متفــرقــة	369593,02	470063,04	524579,02	[illegible]1698,04
	المجمـــوع	3481594,54	3665103,16	4006786,96	4376541,39
[illegible]	مواد و توريدات	449309,73	488276,86	800801,48	1217340,25
	خــدمــات	71855,69	65813,06	120896,85	69576,84
	مصاريف عاملين	1562494,24	1461345,30	1501204,39	1[illegible]46692,98
	متفــرقــة	348630,43	397989,18	320033,50	518819,10
	المجمـــوع	2432349,09	2413424,44	2742936,00	3752429,09
[illegible]	مواد و توريدات	902591,94	923081,25	1949898,23	2621187,12
	خــدمــات	219288,22	93620,37	167063,86	[illegible]9702,44
	مصاريف عاملين	1838470,28	1766783,23	1698334,92	2[illegible]9[illegible]397,99
	متفــرقــة	670658,49	1529563,50	387600,91	613091,44
	المجمـــوع	3631008,93	4313048,35	4202897,92	5594878,99

و نـورد النقــاط التــاليــة حــول الجــدول :

ا — ارتفــاع حجــم مصــاريــف العــامــلين (الاجــور و ملحقــاتهــا)، حيث شكلــت :

---

1 — تعــاونيــة المحــاسبـــة و التسيـــير .

ما بين 51,88 و 64,23 ٪ من مجموع الاعباء في مزرعة صروب ، ما بين 40,4 و 50,63 ٪ في مزرعة نزار ، ما بين 51,16 و 64,64 ٪ في مزرعة مخلوفي ، والتفسير المقدم لهذه الظاهرة هو تقرير ربط اجور عمال القطاع الفلاحي الاشتراكي بالقانون العام للعامل (SGT) ، الامر الذى صاحبه زيادة في كتلة الاجور المدفوعة .

ب ـ ضخامة الاعباء في مجموعها ، وكما شاهدنا فان بعض النفقات كان يمكن تجنبها بسهولة بالشراء لما يلزم من حاجيات المزارع والمحافظة على العتاد والمخزونات مثلا ، وبتقليل التنقلات غير الضرورية ، فالمتتبع لأعباء المزارع يرى تزايدها المستمر ، والسبب ليس التضخم وحده ، بل ان لسوء التسيير ايضا دورا كبيرا في ذلك .

3 ـ 2 . تحليل الايرادات

كانت ايرادات المزارع موزعة على مختلف البنود كما يعطيها الجدول الموالي :

جدول رقم (81): تحليل ايرادات الاستغلال . الوحدة :دج

ا ـ مزرعة مخلوفي

الموسم / الايراد	1983 ـ 82	1984 ـ 83	1985 ـ 84	1986 ـ 85
1 ـ ايرادات حيوانية متـها :				
ـ ابقار	180965,00	—	232910,00	565600,00
ـ اغنام	387248,47	—	464872,90	523289,50
ـ من اصل حيواني	174788,80	243257,70	298493,90	490333,45
المجموع	810721,02	1298360,72	1325935,00	1478812,45
2 ـ ايرادات نباتية				
ـ حبوب	1284603,19	1759866,19	2442717,33	2039719,04
ـ خضر جافة	470,00	14180,90	164191,60	55260,00
ـ خضر	89827,15	177991,90	104670,20	133447,20
ـ اعلاف	—	4000,00	3900,00	428435,00
ـ اخرى	272121,00	304639,00	2876,00	—
المجموع	1647021,34	2260812,99	2718355,13	2656861,24
3 ـ مجموع الانتاج المباع	2457742,36	3559173,71	4044230,13	4136673,69
4 ـ مجموع ايرادات الاستغلال	2561131,47	3720005,33	4801008,40	5631196,11
5 ـ مجموع الايرادات	2865021,77	3914786,43	4882344,20	5698229,69

المصدر : تعاونية المحاسبة و التسيير .

ب — مـــزرعـــة صـــــروب (تـــابع للجـدول رقـم 31) .

الايراد / الموسم	1983 — 82	1984 — 83	1985 — 84	1986 — 85
1 — ايرادات حيوانية منـــهـــا :				
— ابقـــــار	—	124600,00	142000,00	—
— اغـــنـــام	310265,50	585185,50	427406,50	888732,50
— من اصل حيواني	63848,35	44251,00	68010,00	97339,00
المـــجـــموع	480713,85	753936,50	728758,50	1[illegible]23,90
2 — ايرادات نباتيـــة				
— حبـــــوب	374734,74	705878,24	1375095,33	3163096,70
— خـضـر جافـــة	—	7999,70	—	41894,30
— خضـــــر	129806,75	489246,20	462293,70	753828,15
— اعـــــلاف	214715,00	72433,00	287814,00	[illegible]11,00
— اخـــــرى	216691,00	50227,00	960,00	167555,50
المجـــــموع	935947,49	1325784,14	2126163,03	2434785,65
3 — مجموع الانتـــاج المبـــاع	1416661,34	2079720,64	2854921,53	3853109,55
4 — مجمـــوع ايرادات الاستغـــلال	1434110,98	2536106,43	3225753,46	4303673,30
5 — مجموع الايرادات	1563010,98	2595620,13	3235753,46	4388498,56

المصـــــدر : تعاونيـة المحاسبـة والتسيـــير .

ج - مــــزرعــــة نـــزار (تــابــع للجـدول رقـم81) .

الموسم / الايراد	1983 - 82	1984 - 83	1985 - 84	1986 - 85
1 - ايرادات حيوانية منـــهـــا :				
- ابقـــــار	532420,00	909431,00	150950,00	339800,00
- اغـــــنام	303607,45	688608,70	321464,00	605849,00
- من اصل حيواني	859274,90	896665,20	898554,80	1787846,99
المجــــمــوع	1937687,35	2510328,90	1682964,30	3548768,70
2 - ايرادات نباتيــة				
- حبــــوب	722391,58	860653,09	986529,47	1199396,52
- خضـر جـافـة				
- خضـــــر	175241,95	303410,95	232928,85	322256,80
- اعـــــلاف	352088,00	815130,00	169365,00	596750,00
- اخـــــرى	24000,00	43157,70	92707,72	139900,90
المجــــمــوع	1274221,53	2022351,60	1398093,92	2258304,22
3 - مجموع الانتـــاج المبـــــاع	3211908,88	4532680,50	3081058,22	5807072,92
4 - مجموع ايرادات الاستغـــلال	4134400,39	5213338,76	4374066,09	62[illegible]158,13
5 - مجموع الايرادات	4510720,39	5555966,33	4632097,05	6503252,96

المصــــدر : تعــاونيــة المحـاسبـة والتسيـــير .

ويورد التعليق التالي على الجدول :

ا ـ تفوق نسبة الايرادات ذات المصدر النباتي على الايرادات ذات المصدر الحيواني في مزرعتي مخلوفي وصروب ، والعكس في مزرعة نزار .

والجدول التالي يلخص لنا هيكل ايرادات الاستغلال تبعا لمصدرها :

جدول رقم(82): نسبة الايرادات حسب مصدرها (1).

المزرعة	نوع الايراد	82 ـ 1983	83 ـ 1984	84 ـ 1985	85 ـ 1986
مخلوفي	ايرادات حيوانية	31ر65	34ر90	27ر61	35ر05
	ايرادات نباتية	64ر30	60ر77	56ر62	47ر18
	ايرادات اخرى	04ر05	04ر33	15ر77	17ر77
صروب	ايرادات حيوانية	33ر52	29ر72	22ر60	32ر26
	ايرادات نباتية	65ر27	52ر28	65ر90	57ر27
	ايرادات اخرى	01ر21	18ر00	11ر50	10ر47
نزار	ايرادات حيوانية	46ر87	48ر15	38ر47	56ر45
	ايرادات نباتية	30ر82	38ر79	31ر96	35ر92
	ايرادات اخرى	22ر31	13ر06	29ر57	07ر63

ب ـ تذبذب الايرادات المتأتية من اصل حيواني ، ويعود ذلك الى عاملين اثنين هما :

ـ تذبذب رؤوس الماشية (اغنام وابقار) ، وتذبذب مردوديتها خاصة فيما يتعلق بالحليب والصوف .

ـ التذبذب الكبير الذى تعرفه أسعار الماشية ، والذى يخضع كثيرا للعوامل المناخية .

وتتأثر مزرعة نزار اكثر من غيرها بهذه التقلبات لانها تستحوذ على معظم القطعان ، خاصة الابقار الحلوب(بين 4ر69 و 4ر70 % منها) (2).

---

1 ـ مستخلص من الجدول رقم (81) .

2 ـ حيث تمتلك ما نسبته 56 % من مجموع الابقار في الموسم 83/ 84 ، 5ر59 و 2ر58 % في الموسمين 85/ 86 و 86/ 1987 على التوالي .

ج ـ تقلب الايرادات الاخرى في مزرعتي صروب و نزار ، و تزايدها المستمر في مزرعة مخلوفي . و تتشكل هذه الايرادات من الخدمات المختلفة التي تقدمها المزارع الى الفلاحين ، و هذا مرتبط على وجه الخصوص بالمخططات الانتاجية للمزارع و حالة عتادها .

و بصفة عامة نؤكد على دور المناخ و الاسعار (للمدخلات او المخرجات) و التسيير الجيد (بما يضمن تجنب التكاليف الزائدة) في تحديد نتيجة المزارع .

9 ـ التمويل

حسب المعلومات التي قدمت لنا فان المزارع لا تشكو أي نقص في هذا الجانب ، و الواقع اننا لم نتمكن من التاكد من ذلك .

فالقروض الموسمية و معدلات استهلاك القروض لم نتمكن من الحصول عن اية بيانات بخصوصها ، وكل ما استطعنا جمعه هو مبالغ القروض الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الاجل ، و التي نوردها في الجدول الموالي :

جدول رقم (83) : القروض المتوسطة و الطويلة الاجل في القطاع الاشتراكي بين 82/1987 .

الوحدة : دج

القروض / السنة	القروض الطويلة الاجل	القروض المتوسطة الاجل
1982	52617,90	214940,00
1983	592186,93	196358,75
1984	89161,70	921564,89
1985	71072,00	1197385,61
1986	123179,28	345400,23
1987	1799373,31	563401,84

المصدر : وكالة البنك الفلاحي و التنمية الريفية بالعلمة .

ان اهم استنتاج نستخلصه في غياب معطيات أخرى في موضوع التمويل هي التغير الكبير في حجم القروض المتوسطة الاجل خصوصا ، من موسم الى آخر .

الفصل الثاني:

القطـــاع الخاص

الفصـــــل الثـــــاني : القطـــــاع الخـــــاص

في هـذا الجـزء مـن الدراسـة المتعلـق بالقطـاع الخاص قمنا بتقسيم العمل الى :

ــ قسم اول يتنـاول بعض المعطيـات العامـة عن القطـاع في مجمـوعه ، و قـد استقيناها من مصلحة الفـلاحة بالبلـدية و قطـاع التنمية الفـلاحية بالـدائرة .

ــ قسـم ثـان و يتنـاول بالدراسة الميـدانية عينـة عشـوائية مـن افـراد القطاع ، و فيها اعتمـدنا على الملاحظـات و المشاهـدات الميدانية و تصـريحات الفلاحـين .

و يجب التذكـير بالصعـوبات التي اكتنفـت البحـث و من اهمهـا تناقـض البيانات و التصريحـات حسب الجهـات ، و هو ما استـدعى مراجعـات عديدة لتلك المعلومات ، و تكثيـف التحريات الميـدانيـة للتحقـق من المعلـومات .

ــ اولا : معطيـــات عـــامـــة

1 ــ المســاحـــة الكليـــة و تـــوزيعـهـــا

يحتـل القطـاع الخاص مساحة 3071,56 هكتـارا او مـا يعادل 11,30 % مـن اجمـالي مساحة البلـدية ، او 34,5 % من اجمـالي مساحتها الصالحـة للزراعـة ، و هـي مقسمـة كـالتالـي :

جدول رقم (34) : توزيع اراضي القطاع الخاص الكلية في الموسم 86/87 .

الـوحدة : هكتار

حبوب شتـوية	اعـلاف	خضـر جافة	خضـر	اشجـار مثمـرة	مـروج طبيعـية	بـور	اراضـي غير منتجـة
1420	250	33	225	11	01	847	284,56

المصــــدر : قطـــاع التنميـــة الفـــلاحيـة .

ا ــ الحبـــوب الشتـــويـــة :

ــ القمـح الصلـب : يحتل مسـاحة 1000 هكتار اى ما نسبتـه 2,7 % من اجمـالي مسـاحة الحبوب الشتويـة و 35,88 % من اجمالي المسـاحة الزراعيـة للقطـاع ، و ما يشـد الانتبـاه هو المردوديـة المنخفضـة التي بلغـت 3 قناطـير فقط في الهكتـار .

ـ القمح اللين : لم تبلغ مساحته الا 20 هكتارا فقط ، اى 4ر1٪ من مساحة الحبوب الشتوية و 71ر0٪ من المساحة الزراعية للقطاع . تمتاز زراعة هذا المحصول بمردوديتها المنخفضة ايضا ، بحيث لم تبلغ الا 5 قناطير للهكتار ، وسنلقي الضوء على اسباب قلة الاقبال على زراعته في مبحث لاحق .

ـ الشعير : بلغت مساحته 400 هكتارا ، اى ما يعادل 17ر28٪ من مساحة الحبوب الشتوية او 35ر14٪ من المساحة الزراعية ، مردوديته منخفضة هو الآخر اذ بلغت 4 قناطير للهكتار .

واشير الى ان الموسم المدروس يعد موسما متوسطا .

ب ـ الخضر الجافة :

تقتصر عمليا على صنفي الحمص والعدس ، ويعد الموسم 86 ـ 1987 أفضل موسم توسعت فيه هذه الزراعة ، اذ بلغت مساحتها 33 هكتارا ، موزعة كالتالي : حمص 30 ، عدس 3 ، وبمردودية قدرها : 4 ق/هـ و 67ر2 ق/هـ على التوالي .

ج ـ الاعلاف :

يزرع فلاحو المنطقة ما مساحته 250 هكتارا كأعلاف، لم نتمكن من تحديد مساحة كل نوع منها على وجه الدقة ، وان كانت تتكون من الاصناف التالية : خرطال العلف، شعير و شعير ـ خرطال ، مع ملاحظة عدم وجود خليط البيقية ـ خرطال لدى القطاع الخاص، مردودية الاعلاف لم تتعد 3 قناطير/هـ في هذا القطاع .

د ـ الخضر :

تعتبر من المزروعات الشائعة في البلدية ، خاصة في الجهة الغربية منها والمعروفة بـ" السمارة" اين تتركز حوالي 68٪ من المساحة الخاصة بها . تبلغ مساحة الخضر الفعلية 225 هكتارا ، او 07ر8٪ من مساحة القطاع الزراعية ، يخصص منها 29٪ للبطاطس . المساحة المزروعة كانت 410 هكتارات وهو ما يعطي معدل شغل للتربة يبلغ 82ر1 .

هـ ـ المروج :

لا تبلغ مساحتها الا هكتارا واحدا ، ولذا فقد اهملنا دراستها .

و ـ البور :

بلغت مساحته 847 هكتارا ، اى 64ر59٪ من المساحة الزراعية المخصصة

للحبوب و 4ر30 ٪ من المساحة الزراعية اى ما يقارب ثلثها .

ولا يلجأ القطاع الخاص الى البور المحروث الا قليلا (200 هكتار ، اى 6ر23 ٪ من مجموع الارض المبورة)، و هذا عائد الى نقص العتاد و محاولة تقليل التكاليف من جهة ، و الى الايرادات المالية التي يوفرها البور غير المحروث (او العطيل كما يسمى في المنطقة) عن طريق الاستفادة منه في رعي المواشي او بايجاره .

ز ـ الاشجار المثمرة :

تعد زراعة ثانوية بالبلدية عموما ، فمساحتها لا تبلغ الا 11 هكتارا موزعة كما يلي :

- مشمش : 3 هكتارات
- اجاص : هكتارين
- رمان : نصف هكتار
- تفاح : 5ر1 هكتار
- لوز : 4 هكتارات

و جميع هاته الاشجار مخصصة للاستهلاك الذاتي ، و ان كان ينتظر ان تتوسع هذه الزراعة بعد التشجيعات التي قدمتها البلدية لمن يرغب في ممارستها ، و هي متمثلة في منحه الغرسات مجانا مع مبلغ 20 دج عن كل غرسة كمساهمة في تسديد تكاليف الحفر .

2 ـ العتاد

بلغ تعداد العتاد حسب احصاء 30 جانفي 1987 الآتي :

- جرارات : 60 جرارا منها 12 معطلة ، 18 يتجاوز عمرها 20 سنة ، 10 يقل عمرها عن 4 سنوات ، مع ملاحظة انها جميعا من النوع ذى العجلات المطاطية .
- محاريث سكة : 16 منها 4 معطلة و الباقي جيدة
- محاريث اسطوانية : 46 منها 8 معطلة وهي من نوع قديم
- باذرات : 1 فقط ، جيدة
- Cultivateurs : 15 منها 3 معطلة ، 6 جيدة
- آلة تمشيط (Herse) : 9 منها 3 معطلة و الباقي جيدة

ـ حاصدة دارسة : 3 منها 1 معطلة (ثم بيعت كلها)

ـ آلة حش (Faucheuses) : 6 جيدة

ـ رباطة : 6 جيدة

ـ صهاريج : 2 جيدة

ـ Billeneur : 1 جيدة

ـ مقطورات : 10 منها 4 معطلة و جميعها من انواع قديمة اى المعطلة

ـ شاحنات كبيرة : 17 جيدة

ـ شاحنات صغيرة : 53 جيدة

ـ محركات مائية : 237 محركا (مضخات) منها 7 عاطلة .

3 ـ الثروة الحيوانية

في احصاء تم بتاريخ 3 نوفمبر 1987 تم احصاء الاعداد التالية :

ـ أبقار 970 منها : 650 بقرة حلوبا ، 70 ربخة ، 95 عجلا ، 130 عجلة و 25 ثورا .

ـ اغنام 3460 منها : 1800 نعجة، 600 رخلة، 450 خروفا، 530 خروفة و 80 كبشا .

ـ ماعز : 150 رأسا .

ـ حيوانات جر : 98 رأسا .

اضافة الى 44600 دجاجة بيض (تتوزع بين 4 مربين) و 35900 دجاجة لحوم (تتوزع بين 25 مربي) و 15 خليبة نحل .

4 ـ اليد العاملة

يبلغ مجموع اليد العاملة المصرح بها فى القطاع 1500 عامل دائما اى بمتوسط 3,5 عمال للمزرعة .

اما اليد العاملة الموسمية فقد قدرت بـ : 1800 عامل تتفاوت مدة تشغيلهم تفاوتا كبيرا . ولم يعتمد في احصائهم الا على تصريحات الملاك فقط .

تمتاز فئة العمال الدائمين بصغر السن كما هو آت :

ـ اقل من 20 سنة : 150 عاملا اى 10٪

ـ اقل من 30 سنة : 675 عاملا اى 45٪

ـ اقـل مـن 40 سنة : 975 عاملا اى 65%

ـ اقـل مـن 50 سنة : 1095 عاملا اى 73%

ـ اقـل مـن 60 سنة : 1335 عاملا اى 89%

ـ اكثـر مـن 60 سنـة : 165 عاملا اى 11% .

ثانيا : الدراسة الميدانية للقطاع الخاص(1) :

لقد اخترنا عينة عشوائية مكونة من 100 فرد بدون اى تصنيف مسبق؛ ونحاول فيما يلي التعرف على نتيجة البحث الذي حاولنا تقسيم نقاطه حسب نفس التقسيم الوارد في الجزء النظرى من هذه المذكرة .

1 — فئات المزارعين : ويبينها الجدول الموالي :

جدول رقم (85) : فئات المزارعين في القطاع الخاص.

الفئة	العدد	%	المساحة(هـ)	% من مجموع المساحة في العينة
5 هكتار فأقل	58	58	139,95	20,08
اكثر من 5هـ وحتى 10هـ	20	20	146,00	20,96
اكثر من 10 و حتى 15هـ	12	12	154,75	22,22
اكثر من 15 وحتى 20 هـ	04	04	78,00	11,20
اكثر من 20 وحتى 30هـ	04	04	98,00	14,06
اكثر من 30 وحتى 40 هـ	02	02	80,00	11,48
	100	100	696,70	100

ويقودنا تحليل الجدول الى استخلاص ما يلي :

ا — من بين افراد العينة هناك 16 فلاحا يمتلكون قطعة ارضية تبلغ مساحتها هكتارا فأقل .

ب — 40 % من المساحة الواردة اعلاه لا زالت غير مقسمة بين الوارثين ، اذ لا زالوا يستغلونها بصفة مشتركة .

ج — هناك 11 فلاحا يستأجرون ارض غيرهم، واحدا فقط من بينهم بدون ا... و هناك 3 آخرون يزرعون اراضي غيرهم باسلوب المناصفة (بالنصف) الف... الاولى لا تزيد المساحة المملوكة للواحد منهم عن 4 هكتارات ، الا وا... فتبلغ مساحة ارضه : 40 هكتارا .

اما الفئة الثانية فلا تزيد المساحة المملوكة للفلاح عن : 4 هكتارات كذ...

---

1 — تمت الدراسة الميدانية هاته من الموسم الفلاحي 1989/88 .

2 ـ توزيع المساحة الزراعية على المزروعات

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في العينة المدروسة : 635 هكتارا اى بحذف مساحة 61،7 هـ غير منتجة موزعة كالتالي :

جدول رقم (86): توزيع المساحات الزراعية في العينة .
الوحدة : هكتار

حبوب شتوية	خضر جافة	اعلاف	خضر	مروج	اشجار مثمرة	بور
331،5	01	52	109	01	0،5	140
%52،29	%0،16	8،2	17،16	%0،16	0،08	22،05

و من خلال تحليل الجدول تتبين ما يلي :

ا ـ الحبوب الشتوية

ـ القمح الصلب: تبلغ مساحته 195،5 هـ، اى 59 % من مساحة الحبوب و بمردودية تراوحت بين 3 و 10 قناطير.

ـ القمح اللين : بلغت مساحته 7 هكتارات، اى 11،2 % من مساحة الحبوب ، و قام بزراعته فلاحان اثنان فقط.

و لا يتعاطى القطاع الخاص زراعة هذا النوع من الحبوب لانه :

ـ لا يستهلك محليا .

ـ اسعار بيعه منخفضة مقارنة بباقي الحبوب .

ـ مخلفات حصاده غير جيدة في تغذية الحيوانات ، اضافة الى انه لا ينتج عنها تبن كثير لقصر سيقان اصنافه .

ـ الشعير : بلغت مساحته 117 هكتارا ، و هو ما شكل 35،3 % من مساحة الحبوب ، و يعتبر من اكثر الحبوب مردودية ، اذ تراوحت بين 5 و 15 قنطار

ـ الخرطال : مثله مثل القمح اللين فان زراعته غير منتشرة لدى القطاع الخاص (و ان كان يستعمل كعلف)، فمساحته لم تبلغ الا 12 هكتارا ، اى 3،62 % من مساحة الحبوب.

ب ـ الخضر الجافة

تقتصر عليها على الحمص وحده ، و هي زراعة غير متداولة لدى القطاع الخـ

(اقل من هكتار في الحقيقة) ، فنسبتها لا تتعدى 15ر0 ٪ من المساحة الزراعية . و يرجع الفلاحون سبب عدم اقبالهم على هذا النوع من الزراعة الى العوامل التالية :

- كون هذه الزراعة تتطلب رطوبة ناتجة عن معدل تساقط يفوق 400مم سنويا على الاقل ، الامر الذى لا يتوفر دائما في المنطقة .
- كونها تتطلب يدا عاملة كثيرة نتيجة عدم مكننتها .
- عدم معرفتهم الكافية بتقنيات زراعتها .
- انخفاض مردوديتها ، و انتاجها الاحتمالي.

ج - الاعــــــــلاف

كما عرفنا فانها تعتبر من الزراعات البديلة للبور ، و لكن كما شاهدنا فان الفلاحين لا يقبلون عليها لاسباب عدة منها :

- عدم تقبل فكرة زراعة (الحشيش) بعلها لان هذا يعني عند الفلاحين تحمل تكاليف بدون مقابل كاف.
- الغالبية العظمى من الفلاحين تعتقد بان زراعة الاعلاف و على الاخص الخرطال و خليط الخرطال - بيقية تحد زراعة منهكة للتربة .
- قلة توفر العتاد و ارتفاع تعريفات ايجاره .
- كون العلف يعتبر اكثر مردودية (بل مضمون المردودية) اذا توفر له السرى ، وعموما فان المساحة المخصصة للاعلاف هي فعلا مروية ، و تتكون من امامن: خرطال او خليط الخرطال - شعير ، و يستعملونه في تغذية الابقار الحلوب بصفة رئيسية (مع رعيها من قبل الماشية بعد حشها).

د - الخضـــــــر

تتركز زراعة الخضر في البلدية في المنطقة الغربية كما سبق القول ، و تبلغ مساحتها الفعلية في العينة المدروسة 109 هكتارا ، تحتل زراعة البطاطس منها ما نسبته 25 ٪ (5ر27 هـ) ، و تعتبر هذه الزراعة الاكثر مردودية ماليا من بين كل الزراعات الممارسة .

اما باقي المزروعات فهي تقليدية في المنطقة : الطماطم و الفلفل و البصل و غيرها ، و جدير بالاشارة هو ان جميع الخضر تتم زراعتها في الحقول

Plein champ) ، فالبيوت البلاستيكية لا وجود لها في العينة ، والتي لم يقبل عليها الفلاحون للاعتبارات التالية :

ـ ارتفاع تكلفتها (20000 دج بالسعر الرسمي).

ـ قلة توفر التجهيزات اللازمة لاقامتها ، والانتظار الطويل جدا قبل تسلمها .

ـ عدم صلاحية الفيلم البلاستيكي المحلي الذى استعمله البعض سابقا طبقتين ، ومع ذلك فهو يستلزم التجديد سنويا .

ـ قلة توفر العتاد المتخصص وغلائه .

ـ عدم السيطرة على تقنيات هذه الزراعة (فمن عادة القطاع الخاص انه لا يقبل على الزراعات الجديدة بسهولة).

ـ عدم توفر وسائل التدفئة .

ـ صعوبة العوامل المناخية ، فقوة الرياح و تساقط الثلوج من العوامل المؤدية الى تمزق الافلام البلاستيكية .

ـ تأخر نضج المحاصيل المحلية يؤدى الى وصول منتوجات المناطق الحارة الى الاسواق المحلية ، وعليه فان نضج المحاصيل في اوج الموسم يؤدى الى انخفاض اسعارها مما لا يحفز على الاقبال على هذه الزراعة .

هـ ـ الاشجار المثمرة

لم يصرح الا فلاح واحد بانه يمتلك 100 شجرة مثمرة ، مزروعة على مساحة تقارب 5ر0 هكتار ، ولم تدخل بعد مرحلة الانتاج ، موزعة على الانواع التقليدية المعروفة في المنطقة كالمشمش ، اللوز ، الخوخ ، التفاح والاجاص . وحسب قوله فانه اقبل عليها بعد المعونة التي قدمتها له البلد

3 ـ المدخلات الزراعية

3 ـ 1 . العتاد

يعطيه الجدول التالي :

جـدول رقـم(87): العتـاد الفـلاحي في القطاع الخاص

جـرارات	محـاريث	كبوفـركروب	بـاذرات	مقطـورات	حاشـات	رباطات	مشلطات
23	17	02	00	03	01	01	02

ح ٠دارسات	شاحنات صغيرة	شاحنات كبيرة	محركات مائية	Cultivateur	Billonneur
00	17	04	72	05	01

3 ـ 1 ـ 1 . عتـاد الجـر :

ان الجـرارات المتـوفرة و عـد دها 23 جـرارا ، جميعهـا من النـوع ذ ى العجـلات المطاطـية ، ولا يخفـى مـا لهذا النـوع من اهميـة في حيـاة الفـلاح ، اذ اضافـة الى استخـدامـه في الاغـراض الفـلاحـية الحقليـة، فهو يستخـدم كوسيلـة نقـل و حتى تنقـل (خـاصة اذا كانت الطرق مـوحلة او مثلجـة)، و قـد سـاعـد على ذلك استفـادة بعضهـم مـن الجـرارات دون الملحقـات الاخـرى الضـروريـة ، الشيء الذى يضطـر الفـلاح الى استعمـال جراره في الاغـراض غير الفـلاحية و الا فانه يبقـى مجمـدا .

تـتراوح قـوة الجـرارات بين 45 (16 جـرارا) و 65 حصانا (7 جرارات)، 4 منها يتجاوز عمـرها 20 سنـة ، امـا الباقي فيتراوح عمـره بين 5 ـ 10 سنـوات (11 جرارا) و 11 ـ 15 سنـة (3 جرارات).

و مـا يجـدر الاشارة اليـه هـو الحالـة الجيـدة لهـذا العتـاد نسبيـا ، نتيجـة الصيـانة الدائمـة له ، و السعـي الى تصليحـه في حالـة العطب باى ثمـن كـان .

ان امتـلاك الجـرارات لا يتبـع اى تنـاسب مع مسـاحـة القطعة الارضيـة المملـوكـة، اذ نلاحظ مـن ضمـن افـراد العينـتان هنـاك 9 فلاحين تقـل مساحتهم عـن 10 هـ ، 6 تـتراوح مساحتهم بين 10 ـ 15 هـ ، و واحدا فقـط من تتراوح مساحتهم بين 20/15 هـ، علمـا بان احـدهم يمتلك جـراريـن رغم ان مساحتـه تبلغ 15 هكتـارا . و الملاحـظ ان هـؤلاء جميعا تحصلـوا على هـذه الجـرارات مـن السـوق الحـرة .

و يشتكـي الفـلاحـون جميعـا مـن عـدم تـوفـر قطـع الغيـار و عـدم تأهـيل ميكـانيكـي المـؤسسـة الولائية لتـوزيع و صيـانة العتـاد الفلاحي ، اضافة الى الانتظار

الطويل قبل القيام بالتصليحات المطلوبة ، و من خلالها الفاحش لدى الخواص

3 ـ 1 ـ 2 . العتاد التابع

كما هو واضح من الجدول فان العتاد التابع لا يتوافق عدده بتاتا مع عدد الجرارات المتوفرة على قلتها ، فالمحاريث بجميع انواعها (و هي اصلا من النوع الخفيف) لم يبلغ عددها الا 17 محراثا ، منها 12 اسطوانية و 5 محاريث سكة، زيادة على ان 40٪ منها يتجاوز عمره 15 سنة ، و لا تصل نسبة المحاريث التي يقل سنها من 6 سنوات الا الى 30٪ . كما لم يبلغ عدد الكوفركروب الا 2 فقط (Cultivateurs) الا 5 ، و آلات التمشيط (Herses) الا 2 .

3 ـ 1 ـ 3 . عتاد البذر

يبلغ عدد الباذرات لدى القطاع الخاص في مجموعه باذرة واحدة لم يكن صاحبها من افراد العينة .

3 ـ 1 ـ 4 . عتاد الحصاد و جمع المحاصيل

لم نجد مالكا واحدا للآت الحصاد في العينة (ولا لدى القطاع كله) ، اما عتاد الحش و الجمع فهو كالتالي : آلات الحش 1 ، آلات الربط 1 .

3 ـ 1 ـ 5 . عتاد النقل

يمتلك افراد العينة 4 شاحنات كبيرة و 17 شاحنة صغيرة و 3 مقطورات قديمة (علما بان الذين يزرعون الخضر يبلغ عددهم 53 فلاحا ، و ذكرنا زارعي الخضر لانهم يحتاجون وسائل النقل اكثر من غيرهم) .

3 ـ 1 ـ 6 . عتاد الري

يمتلك افراد العينة 72 محركا مائيا (مضخة) ، منها 3 عاطلة ، و توزيعها كالتي : ـ 1 بثلاثة (3) محركات

ـ 18 بمحركين

ـ الباقي بمحرك واحد

ان قلة العتاد قد اجبرت الفلاحين على تأخير انجاز اشغالهم (خاصة اثناء الحملات)، فلا القطاع العمومي قادر على توفيره بالكمية المطلوبة

وفي الوقت الامثل ، ولا القطاع الخاص ايضا .

وقد انعكس ذلك في غلاء ايجار العتاد الفاحش ، فحسب استطلاعنا تحصلنا على الامثلة التالية :

- الحرث : 100 دج / ساعة
- التسوية : 100 دج / ساعة
- الكروفركوب : 120 دج / ساعة
- تهيئة اخاديد غرس البطاطا : 140 دج / ساعة
- الحصاد : 350 دج / ساعة
- ربط الاعلاف : 4 دج للربطة الواحدة

ولهذا السبب نجد ان بعض الفلاحين وعددهم 12 فلاحا ما زالوا يستعملون قوة الحيوانات (بغال وحمير) في الاعمال الفلاحية والنقل (الخضر و... مياه الشرب بخصوص النقطة الاخيرة) بما يتبعها من عتاد تقليدي .

وتسجل عدم وجود الكثير من العتاد الضروري لاية عملية تكثيف زراعي قائمة على الاستفادة من خدمات العلم والتكنولوجيا كعتاد التسميد والمعالجة الكيميائية الواسعة .

كما نسجل ايضا التجاوزات الكثيرة في عملية منح العتاد من طرف الهيئات المسؤولة وحالات الغش والتدليس من طرف المستفيدين بواسطة انشاء تعاونيات وهمية تحت اسم تعاونية استغلال مشترك ، ولذا فان ضبط العملية يبدو امرا ضروريا .

3 — 2 . البذور المختارة

بادئ ذي بدء نشير الى ان البذور المستعملة من طرف الخواص هي بذور عادية حتى وان كانت معالجة احيانا ، ونقول احيانا لاننا شاهدنا (و... اشتكى الفلاحون من هذا) انها تكون في بعض المرات حتى من النوع غير المقبول ، اذ تكثر فيها بذور اصناف اخرى من الحبوب وغيرها ، وتوجد بها بذورا تالفة (مكسرة) . ان مجرد الحصول على هذه البذور من تعاونية الحبوب يدفع الفلاحين الى الاعتقاد بانها بذورا محسنة (Sélectionnée) ، وفي الواقع فان هذه البذور لا تسلم الا للفلاحين الذين يطبقون طريقة "البور المحسن" اذا طلبوها ، وهذا ما اكدته لنا التحريات التي قمنا بها مع افراد الهيئة المعنية

وكما لاحظنا فان البذور المزروعة تعود الى مصدرين اثنين :(1)

ا — منتوج او غلة الفلاح نفسه من الموسم السابق ، وهذه عقلية ريفية اصيلة معروفة منذ القدم في بلادنا : حيث يوزع الفلاح انتاجه الى قسمين : قسم يخصص للاستهلاك العائلي وللبيع، وقسم يخصص للبذر في الموسم الموالي ، وغني عن البيان ان هذا النوع من البذور لا يكون جيدا نظرا لتراكم عوامل بيئية عديدة تفقده الكثير من صفاته الجيدة (اختلاطه ببذور الحشائش واصناف اخرى مثلا) لانعدام المكافحة الكيمياوية وغيرها ، وكذلك لانعدام شروط الحفظ والمعالجة للبذور قبل بذرها ، مما يساعد على نقاوة الصنف .

ب — تعاونية الحبوب: وهذه تقدم عدة اصناف للفلاحين منها العادى والمختار ، وكما لاحظنا فان الغالبية العظمى يلتجئون اليها في الاصناف الاخرى غير القمح الصلب ، وتفسير ذلك ان الاصناف الاخرى مطلوبة جدا كعلف للحيوانات، ونتيجة لعدم كفاية انتاجها فانه لا يبقى لدى الفلاحين شيئا منها ، ولذا يلتجئون الى التعاونية .

وخلال هذا الموسم فان تعاونية الحبوب والخضر الجافة لم تتمكن من تلبية طلبات الفلاحين الخواص الا فيما يتعلق بالقمح الصلب والقمح اللين فقط ، اذ سجل عجز في تغطية طلبات بذور الشعير بنسبة 65,24٪ ، علما بان 6٪ فلاحا لم يطلبوا اى نوع من البذور البتة ، في حين لم يطلب الا 3 فلاحين بذور القمح الصلب والشعير المحسنة .

ان عدم توفر البذور قد ادى ببعض الفلاحين الى تغيير مخططهم الانتاجي بتحولهم الى زراعة الصنف المتوفر (وساعدهم على ذلك غلاء البذور لدى الخواص، اين وصل سعر بذور الخرطال مثلا الى 800 دج للقنطار).

اما فيما يتعلق بباقي البذور وباستثناء البطاطس فان الفلاحين لا ينتظرون تواجدها عند تعاونية التموين بالخدمات الفلاحية (2) ، فهم يعتمدون في تموينهم على القطاع الخاص، او انتاجهم مباشرة (في الزراعات المعتمدة على الغرسات كالطماطم والفلفل والبصل والخس). وما شاهدناه في هذا المجال ان البذور المستعملة لا تكون دائما جيدة ولو كانت مستوردة .

---

1 — البذور المستعملة هي : محمد البشير والواحا بالنسبة للقمح الصلب ، Cerros بالنسبة للقمح اللين ، تيشدرت واكساد 176 بالنسبة للشعير، Prévision بالنسبة للخرطال .

2 — نسبة التغطية بهذا المنتوج تبلغ حوالي 75٪ ، فهي تعد مرتفعة نسبيا .

3 — 3 : الاسمدة والمبيدات

لا يعرف القطاع الخاص هذا النوع من المدخلات بالنسبة للتزراعات الحقلية الكبرى، مثل ما يظهر ذلك المبحث هذا .

3 — 3 — 1 . الاسمدة

يستعمل القطاع الخاص الاسمدة الكيميائية مع بعض الخضراوات (خاصة الطماطس) فقط ، وبانواع محدودة كالسماد الآزوتي و 18 . 18 . 12 ، ويتم النثر باليد . يتحصل الفلاحون على السماد بسهولة نوعا ما من تعاونية التموين المحلية او من تلك التابعة لبلدية برج بوعريريج التي تبعد بحوالي 100 كلم .

وعن الاسمدة الفوسفاتية فانها غير متوفرة .

ان قلة استخدام الاسمدة يعزى الى : (1)

— تخوف (و تخويف) الفلاحين من استخدامها غير المدروس ، اضافة الى جهلهم الكبير بتقنيات استعمالها .

— ارتفاع تكلفتها .

— عدم توفر ناثرات السماد الكافية .

— اعتبار ان زراعة الحبوب زراعة احتمالية غير مضمونة المردود لارتباطها بالتقلبات المناخية ، الشيء الذى يدفعهم الى تقليل المدخلات الى ادنى حد ممكن ، او اعتبارها زراعة ثانوية من قبل مزارعي الخضر

هذا عن الاسمدة الكيميائية ، اما عن الاسمدة العضوية فهي على النقيض من الاولى ، اذ تستعمل على نطاق واسع من طرف مزارعي الخضر خاصة ، فهم يعتبرونها جد ضرورية ولا غنى عنها ، ويذهبون الى حد تفضيلها على الاسمدة الكيميائية لانها لا تشكل اى خطر محتمل على المزروعات .

ولذا نجد ان سعرها يرتفع الى 350 — 400 دج في المتوسط للشحنة المنقولة بواسطة شاحنة حمولة 2,5 طن ، رغم احتوائها على كثير من التبن و القصب ولا يقتصر استخدام الاسمدة العضوية على الخضر وحدها ، بل ان 6 % من افراد العينة يستعملونها في زراعة الحبوب (بسبب امتلاكهم للحيوانات و عدم زراعتهم للخضر)

---

1 — فلاح واحد استعمل Super46 مرة واحدة لا غير في زراعة القمح طيلة حياته .

3 — 3 — 2 . المبيـــــدات

كالاسمدة فان المبيدات يقتصر استخدامها على زراعة الخضر وحدها ، وكما رأينا فان الفلاحين يلجأون اليها استغناء عن اليد العاملة الباهضة . ويعاني هؤلاء صعوبات بالغة في سبيل الحصول عليها من تعاونية التموين، لعدم توفرها ، ولذا يتوجهون الى الخواص الذين يبيعونها لهم بسعر قد يزيد 3 اضعاف عن السعر الرسمي .

وجدير بالذكر ان استعمال المبيدات يتم حسب التجربة او ارشادات البائع، وبطريقة يدوية تعتمد على آلات الرش الصغيرة المحمولة على الظهر .

4 — اليــــد العــــاملـــــة

لم نجد صعوبة في بحثنا عن القطاع الخاص قدر الصعوبة التي وجدناها فيما يخص اليد العاملة ، لاننا لم نجد تمييزا واضحا لدى الفلاحين بين اليد العاملة الدائمة واليد العاملة الموسمية او اليد العاملة العائلية المساعدة (فالكل عمال لديهم). وقد قادتنا قناعتنا الى تقديم المعلومات التالية عن الموضوع :

— بالنسبة للمزارعين الذين يمارسون زراعة الحبوب فقط ، فانه لا وجود ليد عاملة مشغولة طوال السنة ، فالحبوب لا توفر الا حوالي 4ر5 — 9ر8 يوم عمل للهكتار ، ولذا نجد ان دخلهم لا يعتمد على الزراعة وحدها ، ويمثل هؤلاء فئة المزارعين الدنيا اى حتى 5 هكتارات .

— بالنسبة للذين يمارسون زراعة الحبوب مع تربية الحيوانات (الماشية خصوصا)، فعدد اليد العاملة لا يزيد عن فرد واحد لكل مزرعة في المتوسط .

— اما الذين يمارسون زراعة الخضر (بمفردها او مع الحبوب، وسواء اكانوا مربين للماشية ام لا) فان عدد اليد العاملة الدائمة متفاوت بين مزرعة واخرى ، فهو يتراوح بين 2 و 5 عمال ، والعامل الحاسم في تحديدها هو مساحة الخضر المزروعة .

وبناء على ما سبق فان عدد العمال الدائمين يبلغ في العينة 426 عاملا .

اما اليد العاملة الموسمية فتحديدها يعتبر اصعب ، ذلك انه يعتمد في حسابها على تصريحات الفلاحين فقط ، ويلجأ اليها اصحاب الخضر بالدرجة الاولى ، فهم يشغلون ما بين 1 و 7 عمال في كل مزرعة وبمتوسط عدد ايام يبلغ 120 يوما لكل عامل في السنة ، اما مزارعي الحبوب فلا يلجأون

الى اليد العاملة الموسمية الا في حالة زيادة مساحتهم عن 20 هكتارا، و وقت الحصاد فقط (في الحالات الاخرى فان الاعمال تتم عن طريق المكننة).

و ما يستحق التنويه هو ان اليد العاملة هذه غير مختصة ، و غالبا ما تتكون من الشباب العاطل اساسا ، و نسبة معتبرة منهم من طلبة المدارس الذين يجوبون المزارع وقت العطل بحثا عن عمل .

5 — البور و الدورة الزراعية

عرفنا ان البور يرتبط ارتباطا وثيقا بزراعة الحبوب ، فكلما توسعت هذه توسع البور و بالعكس ، و قد وجدنا ان الدورة الزراعية في الارض المخصصة للحبوب تتفاوت بين دورة ثنائية او ثلاثية او رباعية (1) .

تبلغ مساحة البور في العينة 140 هكتارا او ما يعادل 23ر42٪ من مساحة الحبوب المزروعة وحدها و 5ر36٪ من المساحة المخصصة للحبوب . ولا تشكل نسبة البور المحروث في العينة الا 14ر7٪من مساحة البور (10 هكتارات) ، بحيث لم يصرح الا فلاحا واحدا بانه يطبق هاته الطريقة (مساحته الصالحة للزراعة 20هكتارا كلها مخصصة للحبوب) .

6 — الري

تعتمد المساحات المروية في العينة اعتمادا كليا على المياه الجوفية (الآبار) ، و هي جميعا موزعة على قطع صغيرة لا تتجاوز مساحة اكبرها 6 هكتارات.

تبلغ المساحة المروية في العينة 203 هكتارات تسقى من 56 بئرا ، و نظرا لا عتماد المياه الجوفية على الامطار و الثلوج في وجودها ، فان امكانيات الري تتغير من موسم الى آخر ، و لا يندر ان يقلص الفلاحون مساحة خضراواتهم او يتركونها تيبس لعدم توفر الماء تكيفا مع الوضع .

و يلاحظ انعدام نوعي الرى المتوسط و الكبير في المنطقة ، و ان كانت الجهة الغربية من البلدية احسن حظا من ناحية المياه الجوفية من باقي الجهات ، الا ان اقصى هذه الجهةيحد الافضل بامكانياته الموفرة بعد اقامة محجر مائي على اراضي البلدية المجاورة قريبا منها وعلى مكان يرتفع عنها ، مما يؤدي الى تسرب المياه اليها .

---

1 — و نتيجة لعدم استعمال الاسمدة بما فيه الكفاية ، فان التربة اصبحت منهكة خاصة عند المزارعين الصغار .

و من اسباب عرقلة الري في الجهة صعوبة الحصول على القروض الخاصة بحفر الآبار و تجهيزها ، وكذا قلة المضخات و قطع الغيار و غلائها .

و اخيرا نشير الى ان طرق الري المتبعة هي طرق تقليدية تعتمد على السواقي الترابية (بعد ان جرب بعضهم الانابيب البلاستيكية ، و لكنها بدت مكلفة لسرعة عطبها مما يستلزم تجديدها باستمرار، و لذا فقد استغنى عنها الفلاحون الا 4 منهم وهم ينوون عدم تجديدها) .

7 — الارشاد الزراعي

لا يمكن الحديث عن وجود ارشاد زراعي فني البلدية ، فالشخص الوحيد المكلف بذلك مع القطاع الخاص هو المندوب الفلاحي البلدي (تقني سام نباتي) ، و لم تقم المصالح المعنية الاخرى باي جهد في هذا المجال ، فمصلحة الفلاحة لم تحاول الاتصال بالفلاحين ، و لم تحاول ابدا تعريفهم بالطرق و التقنيات الزراعية الحديثة . اما المندوب الفلاحي فانه لم يكن بامكانه عمل الشيء الكثير في هذا المجال بسبب عوامل متعددة نذكر بعضا منها في الآتي :

— قلة الامكانيات المادية خصوصا وسائل التنقل و الشرح و الايضاح .
— صعوبة حصوله على العتاد الفلاحي اللازم للقيام بالتجارب (من المفروض بحضور الفلاحين) من جرار او باذرة او ناثرة سماد مثلا .
— تكليفه بالاعمال الادارية (منح شهادات العمل مثلا) و التنسيق بين منظمة الفلاحين ومؤسسات التموين من جهة ، و الفلاحين من جهة اخرى .

و بذا فقد اقتصرت عملية الارشاد على الملصقات الجدارية التي يكاد الفلاح لا يفقه منها شيئا .

و الحقيقة ان هناك عاملين رئيسيين ساهما في عدم تقبل الفلاحين للارشادات ان وجهت لهم (او على الاقل للكثير منها) و هما :

ا — الامية المتفشية في اوساط الفلاحين ، ففي العينة المأخوذة لم نجد سوى 3 فلاحين يحسنون القراءة و الكتابة معا منهم تقنيان و الثالث ذو مستوى ابتدائي ، و هو امر نراه قد حد كثيرا من تفتحهم على الخير و تقبلهم للتغيير .

ب — العامل النفسي المحض ، و هو مترتب عن فشل المزارع الاشتراكية ، فلا تعدم من يقول لك " ماذا فعلت الدولة بمهندسيها و علمها " او " لو كانت علومكم فيها فائدة لنجحت دولتكم " . و لهذا السبب خصوصا تجد ان التقنيات

المطبقة هي تقنيات تقليدية متوارثة ، يفتخر بها الفلاحون .

8 — الثـــروة الحيـــوانيـــة

يجمع كل الفلاحون بلا استثناء على أن تربية الحيوانات (و الاتجار فيها بطبيعة الحال) امر لا غنى عنه ، وانه لولا هذا لتخلوا عن الفلاحة منذ امد بعيد .

و في الواقع المشاهد فانها تعتبر تثمينا حقيقيا لمخلفات كثير من المحاصيل الزراعية النباتية حبوبا كانت ام خضرا ، كما انها توفر دخلا اساسيا ربما زاد على ايرادات بعض المحاصيل كالحبوب ، زيادة على انها تعد عاملا رئيسيا في توفير مناصب شغل دائمة للفلاحين . و قد بلغ تعداد الثروة الحيوانية في العينة مايلي :

— الاغنام : 1130 رأسا
— ماعز : 20 // (1)
— ابقار محلية : 197 رأسا
— ابقار محسنة : 91 //
— دواجن البيض : 25440 دجاجة
— دواجن اللحوم : 19200 دجاجة
— حيوانات الجر : 12 رأسا

يقوم اغلب المربين (51 ٪ يربون الاغنام ، 69٪ يربون الابقار و 42٪ يربون النوعين معا) بالجمع بين نوعي التربية المعروفين ، اى المكثفة و التوسعية ، المكثفة للحيوانات المعدة للتسمين بصفة دائمة و شتاء بالنسبة للابقار خاصة ، مع تقديم مكمل غذائي وقت ندرة الكلاء ، و توسعية ربيعا و صيفا و جزء من الخريف (2) .

و لم نجد سوى 4 فلاحين يمارسون طريقة التكثيف في تربية الابقار باستمرار ، لانهم منتجون للحليب . و قد انعكست هذه التربية على مردودية الحيوانات بحيث لم يبلغ متوسط انتاج الحليب الا بين 5 — 8 لترات يوميا للبقرة .

و يجد الفلاحون مشاقا كبيرة (الموسمين 86/87 و 87/88 بصفة خاصة) في التزود بالاعلاف بسبب الجفاف ، حيث انه من غير السوق السوداء التي وصل سعر قنطار الشعير فيها الى 600 دج ، وسعر ربطة (Botte) تبن الشعير الى 120 دج ، و سعر

---

1 — قلة رؤوس الماعز يعود الى ضيق المراعي ، و التخريب الذى يلحقه بالمزروعات وخاصة الاشجار و الخضر .

ربطة" القرط" الى 140 دج (1) ، فانهم لا يحصلون الا على الحصص التالية :

- 6 كلغ شهريا من الشعير لكل رأس ماشية
- 18 كلغ شهريا من الشعير لكل رأس من البقر
- 50 كلغ كل 3 أشهر من النخالة للبقرة الحلوب

والملاحظ ان الفلاح يستلم حصته في بلدية اخرى تبعد بـ 15 كلم عن مقر البلدية ، الامر الذى دفع ببعض الفلاحين الى بيع حصته حتى يتجنب مصاريف النقل و طول الانتظار .

وقد دفع نقص الاغذية ببعض الفلاحين الى التخلي عن ماشيتهم و ابقارهم (لم نتمكن من تحديد عددهم بالضبط) ببيعها و لو بأبخس الاثمان .

اما عن اغذية الدواجن فتعرف هي الاخرى نقصا فادحا ، مما حتم على المربين التنقل الى مسافات بعيدة لشرائها من السوق السوداء ، واحيانا الى تجربة اعطاء السميد و حليب الاطفال (المعلب) كغذاء للدواجن . و معلوم ان التموين باغذية الدواجن يتوقف اوتوماتيكيا اذا لم تباع في المدة المحددة (تتولى مهمة التموين تعاونية التموين بالخدمات الفلاحية) .

9 — القروض

الفكرة التي خرجنا بها في هذا المجال ان الفلاحين المتقدمين في السن نسبيا يتهيبون كثيرا في الاقبال على طلب القروض من البنك لاسباب منها :

- التعقيدات و الشروط التي يفرضها البنك كاوراق اثبات الملكية (يصعب استخراجها بسبب عدم تقسيم الارض بعد بين الورثة في احيان عديدة) ، مستخلص كشف الضرائب ، الضمانات التي تفوق احيانا مبلغ القرض اضعافا و اشتراط الحصول على المدخلات من جهة معينة .
- الاعتقاد السائد لدى البعض بان البنك ربما حصل على تسديد قرضه مرتين ، و مرد ذلك الى اخطاء في الاشعارات بعدم التسديد المرسلة الى بعض الفلاحين الذين سددوا اقساطهم ، وهي وان كانت مجرد اخطاء الا انه ترتب عنها فعلا منازعات و مراجعات ، و ذهاب و اياب على البنك .
- قلة او عدم وجود العتاد المطلوب من طرف الفلاحين من جهة ، او

---

1 — كما يصل سعر ايجار هكتار العطيل "الى 1000 دج ، و ايجار هكتار مخلفات الحصاد الى 500 دج اذا كانت شعيرا و بعد جمع التبن ، والى 200 — 300 دج اذا كانت قمحا صلبا او لينا .

قلة وسائل الانجاز (حفارات ، مواد بناء . . . الخ) من جهة ثانية ، واشتراط البنك للفاتورات (للتأكد من احترام السعر) . و هناك فلاحون مستعدون للاقتراض ولكن من دون هذا الشرط الاخير لكونهم متأكدون من مردودية مشاريعهم ، فهم يرون ان البنك كمؤسسة مالية لا يهمه ثمن شراء المستلزمات بقدر ما يهمه استرداد قرضه ، و عليه فان مصدر الاستثمارات لا يهمه ايضا .

ـ رفض فكرة تخصيص القرض الاستثماري على بنود معينة و محددة كالمعتاد ، شراء الحيوانات و اقامة البيوت البلاستيكية ، باعطاء الفلاح الحرية الكاملة فيما يفعله بالقرض . و ظاهر ان هدف المضاربة و " التجارة " يكمن وراء فكرة الرفض هذه .

ـ بعض الفلاحين يقدم تبريرا معتمدا على القناعات الدينية ، او وجهة النظر في الحياة كحرمة الفائدة الربوية التي يطلبها البنك او لان " الدين او السلف " امر لا يلجأ اليه الا اضطرارا .

ـ التخوف من العجز عن التسديد .

و يرى الفلاحون الشباب بان المغامرة و احتمالات الخطر (Risque) امر وارد في اى عمل فلاحي (مناخ ، تقلبات السوق ، آفات زراعية ، نفاق حيوانات ، و ماشابه ذلك) يقومون به ، و عليه فان احتمال عدم التسديد امرا وارد كذلك ، ثم انهم يريدون توسعة مجال نشاطهم في كل ما يمكن الوصول اليه : فالذى يعتقد بوجود امكانية للسرى يريد زراعة الخضر ، و الذى يريد تربية الدواجن ، و هلم جرا .

و عموما يمكن تلخيص الوضعية فيما يلي :

9 ـ 1 . القروض الموسمية

صرح فلاح واحد فقط بانه يحصل على القروض الموسمية بانتظام و كل موسم ، اما البقية فلم يطلبها منهم الا 3 : اثنان رفضا بسبب عدم كفاية الضمانات و الثالث بسبب انه انجز اشغال الحرث و البذر .

و عموما نجد ان حجم القروض الممنوحة في هذا الاطار و لمجموع القطاع الخاص كانت كما يعطيها الجدول اللاحق هذا :

جدول رقم (38) : القروض الموسمية في القطاع الخاص في الفترة 82/83 ـ 87/1988 .

الموسم	عدد المستفيدين	مبلغ القروض (دج)
1982 ـ 1983	12	215450,00
1983 ـ 1984	72	973500,00
1984 ـ 1985	14	1454700,00
1985 ـ 1986	23	810500,00
1986 ـ 1987	12	315000,00
1987 ـ 1988	105	2320000,00

المصدر : وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالبلدية .

ـ حتى الموسم 82 ـ 1983 لم تكن القروض الموسمية تشمل الا بند الانتاج النباتي (زراعتي الحبوب و الخضر) ، ثم ابتداء من الموسم الموالي توسعت لتشمل بند الانتاج الحيواني (بما فيه تربية الدواجن)، الشيء الذى يفسر ارتفاع حجم القروض .

ـ ارتفاع عدد المستفيدين من القروض في الموسم 87 ـ 1988 مرده الى وجود المستثمرات الفلاحية التي احتسبت مع القطاع الخاص ، و هي بعدد 14 مستثمرة : 12 جماعية ينبثق نصفها عن مزرعة صروب و النصف الآخر عن مزرعة نزار ، و اثنتين فردية انبثقتا عن مزرعة صروب ، و تضم هاته المستثمرات 104 مستفيدين(1) .

ـ عدم تعامل الفلاحين بانتظام مع البنك .

9 ـ 2 . القروض الاستثمارية

بلغ عدد المتقدمين بطلباتهم للحصول على هذا النوع من القروض في العينة 24 فلاحا ، لبي منها 13 طلبا موزعا كالتالي :(2)

3 خاصة بشراء جرارات ، 4 خاصة بشراء مضخات مائية ، 5 خاصة بشراء ابقار حلوب، 1 خاص بشراء رباطة اعلاف .(1)

كما صرح 29 فلاحا بانهم لم يطلبوا اى قرض في السابق ، و لن يفعلوا ذلك مطلقا . في حين عبر الباقون عن املهم في تبسيط اجراءات منح القروض و توفير العتاد و

1 ـ في حين احتفظ بمزرعة مخلوفي كمزرعة نموذجية .

2 ـ استعمل منها 10 فقط .

و المدخلات الاخرى و وسائل الانجاز ، لان عدم توفر ذلك يصدهم عن طلب القروض بصفة عامة و الاستثمارية بصفة خاصة .

و عن صندوق الضمان الفلاحي المنشأ سنة 1987 و الذى سبق التعريف به فالمسح يصرح بمعرفته الا فلاحان اثنان فقط (مشتركين فيه) .

و عموما نجد ان حجم هاته القروض قد بلغ الآتي في مجموع القطاع :

جدول رقم (89) : القروض الاستثمارية في القطاع الخاص بين 82/83 ـ 87/1988(1). الوحدة : دج

البيان / الموسم	القروض المتوسطة الاجل: المبلغ	القروض المتوسطة الاجل: العدد	القروض الطويلة الاجل: المبلغ	القروض الطويلة الاجل: العدد
1982 ـ 1983	58703,00	06	26000,00	03
1983 ـ 1984	200000,00	02	303590,13	04
1984 ـ 1985	249483,66	11	204036,16	08
1985 ـ 1986	107135,40	07	60000,00	02
1986 ـ 1987	102135,30	10	170000,00	05
1987 ـ 1988	918000,00	08	ـ	ـ

و المسجل ان القروض الاستثمارية مرت بمرحلتين منذ انشاء بنك الفلاحة :

أ ـ مرحلة ما قبل سنة 1985 : و التي كانت فيها القروض للقطاع تخضع لعوامل متعددة كان ابرزها :

ـ المخطط التمويلي العام و هو سياسي اكثر منه اقتصادى .

ـ احترام الحصص المالية المخصصة للولايات و الدوائر (الغلاف المالي) .

و عليه فان دور البنك قد انحصر في تنفيذ ما تقرره لجنة الدائرة ، و لم يكن له الحق حتى في اختيار الفلاحين المتعاملين معه و الذين يطلبون القروض فالبلدية و الدائرة و مديرية الفلاحة لهم الدور الاكبر في ذلك . و لذا فقد افرزت هاته المرحلة سلبيات كثيرة منها :

ـ التوزيع غير العادل للقروض (و ما تسمح باقتنائه) .

ـ تجميد ارصدة لسنوات عديدة انتظارا لشراء عتاد ربما لا يأتي ابدا ، او يأتي بعد استغناء المتعامل عنه .

ـ التعقيدات البيروقراطية الزائدة التي تجبر الفلاح على المرور بمصالح البلدية الدائرة

1 ـ بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وكالة العلمة .

و الفلاحة للمصادقة عليه ، ثم اعادة تكوين نفس الملف لتقديمه الى الهيئة المعنية بالتمويل اى الى البنك .

ب ـ مرحلة ما بعد سنة 1985 : و تميزت بالغاء اللجان المساهمة في توزيع الغلافات المالية المذكورة سابقا ، تحرر كل من الفلاح و البنك اللذين اصبح التعامل مباشرا بينهما . و حسب وكالة البنك فان اهم مقياسين يستند عليهما منح القرض اصبحا هما : امتلاك الارض (1) و استغلالها المستمر من جهة ، وان يكون المشروع المزمع تمويله انتاجيا (او مساهما في رفع انتاج مشروع قائم) من جهة اخرى . و هكذا خولت صلاحيات كبيرة لمديرى الفروع في منح القروض بدون الرجوع الى اية جهة كانت و تحت مسؤوليتهم الكاملة ، مع خضوعهم لمراقبة دورية للتأكد من حسن استخدام اموال البنك .

وكما هو واضح من الجدول فان هاته الاجراءات لم ترفع من عدد المستفيدين ، وان كانت قد رفعت من حجم القروض اذا اخذنا قفزة الموسم 87 ـ 1988 بعين الاعتبار ، والتي تحتاج الى وقت للحكم عليها بانها مؤشر عهد جديد فعلا .

10 ـ التسويق

اذا كان تسويق الحبوب لا يطرح اى مشكل بالنسبة للفلاحين لان لديهم امكانية تسويقها مباشرة في السوق او تسليمها الى تعاونية الحبوب و الخضر الجافة، ولان انتاجها موسمي (مرة كل سنة) ، فان تسويق الخضر يطرح كمشكل بحدة ، فامكانيات الفلاح في نقل منتوجاته تلعب دورا محددا ، فالذين تتوفر لديهم امكانيات النقل يجوبون مختلف الاسواق حتى البعيدة منها ، في حين يكتفي الآخرون بالتوجه الى سوق البلدية القريب او بيع منتوجاتهم في الحقل . و يفضل هؤلاء الحل الاخير للاعتبارات التالية :

ـ التهرب من دفع المكوس التي تعد فعلا مرتفعة و البالغة مثلا : 50 دج عن العربة (المجرورة بالحيوانات) ، 100 دج عن سيارة الشحن الصغيرة ، 200 دج عن الشاحنة مهما كان نوعها . و هذا الامر لا يشجع المنتجين على ادخال محاصيلهم الى السوق خاصة في اوج الموسم (Pleine saison) و هبوط الاسعار ، و هذا ما حدث فعلا في الموسم 87 / 88 لمنتوجات الخس و القرنبيط (Chou fleur) اين هبط سعرهما الى 0,50 دج في سوق الجملة مما جعل المنتجين يقدمون على تقديمهما كعلف بدل بيعهما مع تحمل نفقات الجني و النقل و المكس . و للاشارة فان شكاوى و احتجاجات الفلاحين عن ارتفاع المكوس لم تجد اذان صاغية .

---

1 ـ قضية عقود الملكية لا زالت تطرح مصاعب جمة للفلاحين ، فالكثير منهم ورثة و لم يجروا القسمة الا عرفيا فقط ، و عليه فالعقد ما زال باسم الاب او حتى الجد .

— التخلص من اعباء ايجار وسيلة النقل (يرفض القطاع الخاص نقل الخضر) و متاعب التنقل ، خاصة اذا كان الفلاح يقوم بالاشراف على مزرعته لوحده .

و قد لاحظنا ان الفلاحين يفضلون فكرة التسويق الحر (و سيادة قانون العرض و الطلب) في حين يرفضون كليا فكرة الادماج في تعاونيات تسويقية او البيع بالعقود ، ويرون بان الخلل في النظام التسويقي متواجد على مستوى تجارة التجزئة ايمن يرفع التجار من الاسعار ، اما الوسطاء فهم يعتبرون وجودهم ضروريا من اجل التموين المنتظم (ما دامت الدولة غير قادرة على ذلك)ثم انهم معرضون ايضا للخسارة .

و حول مدى تأثير السعرين الماضي و الحاضر على قراراتهم الانتاجية ، صرح 48% من الفلاحين بانه لا تأثير لهما اطلاقا و ذلك لصعوبة او استحالة التنبؤ بحركة الاسعار ، و عليه فلا دليل يثبت استمرار انهيار الاسعار او ارتفاعها ، و لذا فانهم يوزعون انتاجهم على محاصيل عدة تجنبا للاخطار ، اما 52% الباقون فصرحوا بان قراراتهم الحالية والخاصة بالمستقبل تتأثر بمستوى الاسعار الماضي او الحالي ، و لذا فهم يوزعون انتاجهم تبعا لتوقعاتهم للسعر المستقبلي .

و عن مدى الارتباط بين اسعار المدخلات و المخرجات ، هناك اجماع عام على انه لا تناسب بينها ، فغالبية المدخلات تشترى من القطاع الخاص باسعار مرتفعة ، وللحصول على مردودية مالية كافية لا بد من اللجوء الى احد حلين او الى كليهما معا :

— الاول : التقليل ما امكن من كمية المدخلات (خاصة اذا كانت مشتراة) ،

— الثاني : دفع الانتاج و المردودية الى حدهما الاقصى على ضوء المعارف و الامكانيات المتوفرة .

و تشير اخيرا الى ان محاولة اجبار الفلاحين على تسليم منتوجهم من الحبوب الى تعاونية الحبوب بحرمان كل ممتنع عن تسلم البذور لم تفلح للاسباب متعددة منها : احتفاظ بعض المزارعين بجزء من المحصول لاستعماله كبذور ، امتناعهم عن زراعة الصنف الذى لم تسلم لهم بذوره او شرائها من السوق الموازية ، وفعلا فانه لم يسلم الا ما نسبته 60% من المزارعين محصوله من القمح (القمح فقط) الى تعاونية الحبوب (1) .

11 — قضايا مختلفة

مثل ما لاحظنا في اتصالاتنا بالفلاحين فان هناك العديد من المشاكل الاخرى التي تحول بينهم و بين بذل جهود اضافية في مجال العمل الفلاحي و منها :

---

1 — اما باقي المنتوجات فيحتفظ بها للاستهلاك الذاتي او للبيع في السوق الحرة ، لان ذلك يعد اكثر ربحية .

— عدم توفر الطرق و المواصلات ، الامر الذى جعل التلاميذ يجدون صعوبة بالغة في الوصول الى مدارس مقر البلدية (خاصة شتاء) ، و جعل اولياتهم يفكرون جديا بالسكن في المدينة و يحبذون الفرار لذلك .

— الحرمان من المرافق العامة و من الكهرباء رغم مرور اسلاكها فوق المداشر .

— الصعوبة الكبيرة التي يجدها الفلاحون في التزود ببعض الضروريات كقارورات الغاز (التي تستدعي تجنيد شخص ليوم او حتى ايام) و المازوت الخاص بالتدفئة الذى يعتبر لا غنى عنه في منطقة باردة كهذه .

— ضعف المستوى المعيشي العام للفلاحين الذى لا يمكنهم من توجيه مدخراتهم للفلاحة ، بل نراهم يوجهون او لوياتهم حسب مقدرتهم المالية نحو اقتناء ما لا يمت الى العمل الفلاحي المباشر باية صلة كالسيارات و الاجهزة المنزلية و المحركات الضوئية و على الاخص بناء مساكن جديدة نظرا لان معظم المساكن قديمة و مبنية من الحجر او الطوب ، و على رأى الفلاحين فان الفلاح الذى لم يقدر على توفير ماتم المسكن و بقي فلاحا فلانه "لم يجد اين يذهب" .

الخاتمة

التوصيات

قائمة الجداول

قائمة المراجع

الخـــــــاتمـــــــــة

عـرفنـا من مقـدمة هذا البحث و من الفصـول التاليـة لـها ان الزراعـة الجـزائريـة تعيـش ازمـة حقيقيـة كان الوجـه البـارز لـها هـو العجـز عن تـوفـير المـواد الغذائية امام تنامي الطلب الناجـم عن النمـو الديمـوغرافي و زيادة الدخـول ، و عرفنـا ان ذلك كان له تـأثيره على مـوارد البلاد من العملـة الصعبـة (نتيجة اللجـوء الى الاستيراد)، و على نـوعيـة الوجبـة الغذائيـة للفـرد الجزائري التي بقيـت تتشكـل اساسا من الحبـوب، و على القـدرة الشـرائية للمـواطنين الضعيف الدخل لمـا عرفته السـوق من اختلالات .

و اذا كانت وجـهـة النظـر الرسميـة قـد اعتمـدت سياسـة التكثيـف للخـروج من تلك الازمـة ، باعتمـاد هـدف زيادة المـردودية (و عليه زيادة انتاجيـة العمل الزراعـي) ، فـانه بدا جليـا ان ذلك الهدف كان غير مضمـون النتيجـة لكـون التربـة الزراعيـة قـد اصبحـت هشـة منهكـة و فقـيرة .

ان التكثيـف الزراعـي ينتظـر منـه القضـاء على معـوقات تطـور الفلاحـة و تحقيق اهـداف التنميـة الـزراعيـة ، غير انه يفـرز مشـاكل و عراقيـل جديدة اذا ما طبق بطـريقـة مرتجلة غير علميـة و غير مـدروسـة . فمن العوامل الاوليـة التي ينبغي اخذها بعين الاعتبـار في هذا المجـال :

- امكانيات المنطقـة التي ستنفـذ فيهـا عمليـات التكثيـف .
- نـوع المنتجـين الـذين ستخصهـم تلـك العمليـات .
- ارتبـاط عمليـات التكثيـف مـع العمليـات الاخـرى الراميـة الى تطوير محصول معين
- امكانيات التكامـل بين المنتـوجات ضمـن مختلف الانظمـة الانتـاجية .
- التنـافس المحتمـل بين الانظمـة الانتـاجيـة .

هـذا زيـادة على عـوامل اخـرى تعـرضنـا لـها مفصـلة في فصول هذا البحث .

فـالماء يعتـبر من اكثر المـوارد الزراعيـة نـدرة في الزراعة الجزائرية ، و لم توفـق المجهودات الراميـة الى تـوفيره لاسبـاب عـديدة منهـا : ندرة الموارد المائية في ذاتها ، تـأخـر انجـاز المشـاريع ، الاعتمـاد على المشاريع الكبيرة المكلفـة و التي لم تبـرهن يـوما على مـردوديتها الاقتصـاديـة بسـبب عـدم استغـلال كل المسـاحات المهيـئة تمـاما او وفـق دورات زراعيـة ملائمـة و قلـة مشاريع التطهير و الصـرف و التجـهـيز (مما نجم عنـه ملـوحة التربـة) ، تناقص سـعة السـدود التخزينيـة بسـبب تراكم الطمي فيها، وقلة العناية اهمال الري الصغـير الذي لمسنـا مزاياه العديدة و الذي يمكن ان يساهم بفعالية فـي مجـهـود التكثيـف و كذا قلـة متابعة مشاريع تصفيـة المياه و استعـادتها .

اما العتاد فبرغم ان الجزائر تعد من اكبر بلدان الحوض الجنوبي للبحر الابيض المتوسط استعمالا له، الا ان الاستعمال الفوضوي ، سوء توزيعه بين القطاعات[1] و بين مزارع القطاع الواحد ، سوء الاستعمال (احيانا يمكن الحديث عن الاهمال المتعمد) ، قلة الصيانة و عدم توفر قطع الغيار، عدم الملاءمه لظروف البيئة المحلية نظرا لمحدودية قدرة المنتج المحلي على التعديل و لكون العتاد ينتج بترخيص من شركات اجنبية ، قلة الاستثمارات التي لم تكف احيانا للتجديد ، تبقى الصفات المميزة له .

ان هذه الاسباب مجتمعة قد ادت الى ارتفاع معدل الاعطاب و سحب العديد من الآلات من الخدمة قبل انتهاء عمرها الانتاجي و اللجوء مرة اخرى الى الاستيراد (2) و تأخير انجاز العمليات الزراعية عن موعدها المحدد دوالا نسب .

و بخصوص البذور و الشتلات المحسنة فكما شاهدنا فانه برغم التوسع الذي عرفه استعمالها، الا ان استمرار وجود بعض النواقص لم يسمح بالحصول على افضل مردودية منها ، و من اهم تلك النواقص نذكر : عدم تعميمها على كل القطاعات ، عدم توفير كامل الظروف التي تتطلبها (عمليات زراعية ، اسمدة ، ري . . . الخ) ، تذبذب الكميات المزروعة منها بسبب قلة الانتاج المحلي و عدم التحكم في عمليات النقل و التخزين (مما ترتب عنه تأخر التموين و ارتفاع التكاليف) .

و هذا الحكم يمكن تعميمه على الاسمدة التي سجلنا محدودية الانواع المعدنية المستعملة (لدى القطاع الخاص بوجه أخص) ، عدم التحكم في تقنيات استعمالها و اضطراب التموين بها . في حين ان قلة إستعمال الاسمدة العضوية تبدو جلية (لدى القطاع العام خصوصا) في حين يستعملها القطاع الخاص في زراعة الخضر بالدرجة الاولى .كما يمكن تعميمه على المبيدات التي تستعمل على نطاق محدود فقط.

و عن مشكلة اليد العاملة المدربة و "الغابة" فانها تعد من اكبر العوائق التي تواجه تحديث الزراعة الجزائرية . فضعف مستوى التكوين الذي بقي عاما و نظريا اكثر منه متخصص و تطبيقيا ، لم يسمح بحل مشكلات التسيير و التحكم في التقنيات الفلاحية و ما يرتبط بها من عمليات ملحقة ، اضف الى ذلك توجيه معظم الاطارات المتخرجة الى هياكل غير انتاجية، الامر الذي جعل المزارع (و القطاع الانتاجي عموما) تعاني نقصا مزمنا في هاته الفئة من العمال ، ثم ان قلة الامتيازات التي يمنحها العمل الزراعي و الظروف المعيشية الصعبة في الارياف ، قد ادتا الى هجرة ريفية و زراعية واسعة (نحو المدن بالبحث عن العمل) مست فئة المتعلمين و الشباب ، مما ادى بدوره الى هرم اليد العاملة في القطاع الزراعي .

---

1 — اذ أبعد جزء هام من القطاع الخاص من امكانية الحصول على العتاد اما بسبب صغر الحيازات او صعوبة توفر التمويل او بسبب السياسة الحكومية المشجعة للقطاع الاشتراكي .

2 — و هو ما يحدث دائما بفعل عدم كفاية المنتوج المحلي من المدخلات.

ان النواقص المسجلة في ميدان التكوين كان سببها سياسة التكوين المنتهجة ذاتها والتي اعتمدت اختيار الكم بدل الكيف (وان كان لها ما يبررها في وقت ما) ولم تتفتح على الحقائق الوطنية ، وجعلت مراكز التكوين تخضع الى وصايات متعددة .

وهذه النواقص قد انسحبت ايضا على مراكز الارشاد الزراعي والبحث العلمي التي بقيت امكاناتها متواضعة جدا ولم تحظ بالدعم المادي الكافي وبالاطارات الكفؤة ، ولم يعمل بصفة حازمة على تنسيق عملياتها ودعم التعاون بينها ، بل لم يعمل حتى على ايجاد خطة عمل واضحة ومحددة الاولويات لديها .

وقد نجم عن هذا الوضع استمرار الاعتماد على الخبرة الاجنبية واستيراد النماذج جاهزة من الخارج رغم بعدها عن الواقع المعاش محليا احيانا .

وعن الجانب التسويقي فالملاحظ ان السياسة التسويقية لم تمكن من السيطرة على آليات السوق لتصبح عاملا مدعما للمنتجين سواء تعلق الامر بالمدخلات ام بالمخرجات . فالاختلال كان منذ البدء واضحا لصالح الاولى (1) ولم تمكن الاصلاحات العديدة والتغييرات المستمرة في هياكل التسويق من تصحيح الوضع ، بل ان هاته الهياكل قد كان لها اكبر (سلبيا) على الانتاج (2)، فهي باعتمادها على تسيير اداري بيروقراطي لم يكن لديه الامكانات المادية او البشرية او التنظيمية ما تواجه به واقع الفلاحة والتسويق ، والظاهر انها لم تسع الا لتحقيق مردوديتها المالية ولو على حساب المنتجين متبعة في ذلك كل وسيلة ممكنة قانونية وغير قانونية كفرض اسعار متدنية ، التلاعب في تصنيف المنتوجات تأخير اصدار مراسيم الاسعار ، الاقتطاع من هوامش ربح المنتجين ... الخ ، هذا يخص هياكل تسويق المخرجات ، او بالتلاعب في اسعار المدخلات والخدمات المقدمة والعجز عن توفيرها (في كثير من الاحيان) فيما يتعلق بتسويق المدخلات الزراعية .

ان غياب تنظيم محكم لهياكل التسويق قد سمح للقطاع الخاص بالسيطرة على تسويق العديد من المنتوجات كالخضر واللحوم والحليب ، نظرا لتكيفه السريع مع مستجدات السوق وللمزايا الكثيرة التي يعرضها على المنتجين وتجار الجملة ونصف الجملة على حد سواء .

ولا ينتظر ان تؤدي الاصلاحات الاخيرة الى تغيير جوهري في الوضع (انشاء اسواق الجملة ، تعاونيات الخدمات) بسبب استمرار قلة عرض مختلف المنتوجات من جهة ، وغياب تقاليد تسويقية حقيقية تراعي خدمة المنتج والمستهلك والتاجر معا من جهة ثانية .

---

1 — وهي ظاهرة كانت معروفة منذ السنوات الاولى للاستقلال .
A. HAMSAS: brefs aspects de l'agriculture algérienne I963-I966. M. .F.A.p.268.

2 — اضافة الى تمويل التنمية فقد طلب من الزراعة تحمل اعانة الاستهلاك في المدن عن

و بخصوص التمويل ، فكما استعرضنا فانه لم يكن يسمح بتكثيف الانتاج لقلته ، و شروط و معايير منحه التي اتسمت في عمومها بعدم تفهم الواقع الفلاحي .

فالبنك الوطني الجزائري (الهيئة المخول لها تمويل القطاع الفلاحي) كان هو المسير الفعلي لعمليتي الانتاج و اعادة الانتاج في المزارع عن طريق فرضه لمستوى معين من التكاليف المعدة وفق نورمات تختلف غالبا عن تلك المعدة من قبل تقنيي وزارة الفلاحة و التقييد الاعمى بمخطط الانتاج المقترح ، رفض تمويل بعض العمليات المكملة الضرورية كالصرف و بناء صادات الرياح(Brises vents) ، و بصفة عامة التحكم في قروض التجهيز (علي وجه التعيين) . ضف الى ذلك ان هاته الاجراءات قد ادت الى استبعاد شريحة عريضة من المزارعين الخواص عن الشبكة المصرفية .

و نعتقد ان الامر قد تحسن قليلا بعد انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، خاصة من ناحية استقلالية البنك في منح القروض اعتمادا على موارده الخاصة (استحداث القروض غير المخططة) و تقريب البنك من الفلاحين بزيادة عدد وكالاته ، غير ان الشروط المفروضة كاشتراط تحمل المستثمرين لنسبة من تكاليف مشاريعهم و دفع ثمن التجهيزات بالسعر الرسمي (يقل عادة عن سعر السوق) ما زالت تعيق كثيرا من الفلاحين .

ان البنك الذي هو بطبيعة الحال حريص على استرجاع امواله لم يكن يوما مستشارا او" شريكا " يعتمد عليه في تثمين موارد الفلاحة ، فمنح القروض لم يصاحب بدعم تقني و لا بخدمات تمويلية مناسبة حتى يمكن اعتباره عامل تغيير و تحديث مهم .

اما عن الاصلاحات الزراعية ، فقد عرفنا ان القطاع الفلاحي شهد تطبيق تنظيمات عدة ، كان اولها انشاء قطاع التسيير الذاتي ، ثم الثورة الزراعية ، فاعادة الهيكلة و انشاء المزارع الاشتراكية ، و اخيرا انشاء المستثمرات الفلاحية .

و قد شهدت المرحلة الاولى الممتدة بين سنوات 63ــ1968 حدثين بارزين تمثل اولهما في احداث شبكة من الدواوين التي انتزعت تدريجيا حرية اخذ القرار من المزارع ، و تمثل ثانيهما في القضاء على التناقض الذي جرى نفسه بحدة بين ضرورة التخطيط المركزي مع انطلاقة المخطط الثلاثي و بين النصوص التي تمنح حرية التسيير للمزارع (و بهذا فانها بقيت حرية صورية فقط) .

و لم تستطع اصلاحات أواخر سنة 1968 و بداية 1969 حل هذا المشكل ، بل نجد ان وضعية المزارع قد ازدادت سوءا[1] ، و هو ما ترجمته نتائجها المالية و

---

1 ــ و هو ما يقال عن الاستثمارات التي بقي حجمها و انجازها ضعيفين (مع طول فترة الانجاز مما يستدعي اعادة تقييم المشاريع عادة) .

ان سياسة التمويل و ما رافقها من سياسات زراعية اخرى قد ادت الى اعتبار منح القروض حقا مكتسبا و مسلما به من طرف المزارع ، و الى ظهور خلافات عميقة بين وزارات التخطيط

الفيزيائية السيئة ، وهو ما يقال ايضا عن اصلاحات 1975 المعروفة باسم قرارات الاستقلالية.

فصعوبات التنظيم، التفرقة المتزايدة بين العمال الذين تضخم عددهم فوضويا، عدم الحصر الدقيق لامكانيات ووسائل كل مزرعة ، قلة المعرفة المفصلة التي استلزمت سوء تكيف الاجراءات مع تغيير طبيعة المزارع ، عدم ضبط نورمات العمل (التي تكاد لا تكون حتى تقريبية)(1) ، اضافة الى غياب قوى تحويلية تعمل في جو حر، كلهما كانت عواملا ادت الى اتصاف الوضع العام بالركود ، والى تطبيق مجهودات الدولة التحديثية جزئيا وبدون نجاح كبير ، مما ادى الى استمرار الطابع التوسعي في استغلال الارض.

اما الثورة الزراعية فبرغم اهدافها النبيلة المرسومة لها ، الا ان تطبيقها الميداني قد اضاف مشكلا آخر الى مشاكل الكيان الزراعي ، فهي التي اريد لها ان تكون وسيلة لتحديث الزراعة الجزائرية، الا ان بروز عدة نقائص لم يمكنها من ذلك كـ :

– ايجادها للمزيد من الهياكل البيروقراطية و الادارات التي تراكمت سلبياتها وكمثال على ذلك نجد ان القضايا التسويقية قد حولت مهمة التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات عن الهدف المهم لها وهو تقديم المساهمة التقنية للتعاونيات المستحدثة وتشجيع الخواص على التجمع في تعاونيات وادماجهم في محيطها ، وما تبع ذلك من ايجاد للمزيد من التعاونيات العاجزة.

– ظهور العديد من التجاوزات والانحرافات في تطبيقها .

ان هذا الامر يدفعنا الى الاعتقاد بان الثورة الزراعية وان كانت موجهة نحو الريف الا انها تتجاوزه ، وان الهدف الرئيسي لها كان هو تغيير ظروف ممارسة السلطة السياسية مركزيا ، اكثر من توجهها الى رفع القيود الفلاحية المباشرة عن الفلاحة، والا ما معنى تكرار تجربة التسيير الذاتي ولكن في صورة تعاونيات خاضعة لنفس المشاكل و لنفس هياكل المحيط.

وهذا ما نراه قد تكرر ايضا مع قرار اعادة الهيكلة وتوحيد نظام تسيير مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية بانشاء المزارع الفلاحية الاشتراكية وما رافقه من اعادة هيكلة لهياكل المحيط الزراعي .

يبقى الامل معقودا على الاصلاح الاخير المتمخض عن تكوين المستثمرات الفلاحية (الجماعية او الفردية)، رغم التحفظات التي نبديها في هذا المجال والمتمثلة اساسا في الاخطاء والتجاوزات التي صاحبت التطبيق ، عدم التحديد الواضح لدور الدولة في مجال دعم المستثمرات وتمويل الاستثمارات الكبيرة، عدم تحديد علاقة المستثمرات الجديدة التافي بالمؤسسات الحكومية ، قلة تجانس افراد مجموعات المستفيدين ، عدم تكامل

---

1 – P.CHAULET, les politiques agraires en Algérie, op.cit,p.398.

ادوات الضبط الاقتصادي المتكيفة مع المرحلة الجديدة .

فهياكل التموين مثلا قد بقيت هي ذاتها ولا ينتظر ان تحل تعاونيات الخدمات المقترحة (اصبحت في طي النسيان) (1) المشكلة ، حيث ان قرار استحداثها قد اتخذ بدون استشارة المعنيين بالامر مباشرة و هم الفلاحون، اضافة الى غموض بعض بنود مرسومها (2) من ناحية ، و تهيب الفلاحين من تكرار تجربة التعاون السابقة من ناحية ثانية .

و هناك نقطة اخرى نراها مهمة في هذا المجال و هي ان هاته التعاونيات التي ستحظى حسب النصوص بامتيازات كبيرة في مجالات التموين و التمويل و الضرائب و غيرها، ستعيد التمايز داخل القطاع الفلاحي بصيغة اخرى بعد ان كان بين قطاع خاص تقليدي و آخر اشتراكي حديث، هذا كله الى فجوات أخرى اظهرها التطبيق الميداني لقانون اضافة المستثمرات .

ان هذه الاصلاحات جميعا يلاحظ عليها انه غلب عليها طابع البيروقراطية و اصدار الاوامر من فوق من طرف ادارة تكنوقراطية لم تأخذ لا واقع المجتمع الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و لا امكانيات التطبيق الميداني بعين الاعتبار ، و الواقع هو ان تلك الاصلاحات لم تكن الا نتاجا لسياسة تبحث عن حلول ظرفية للمشكلة الزراعية ، و هو ما يفسره عدم وجود سياسة زراعية واضحة الخطوط و ثابتة المعالم و الاهداف على المدى البعيد او حتى المتوسط ، و هكذا فانها اخذت منحى سياسي اكثر منه اقتصادي في كثير من الاحيان ، ان هذا الوضع قد ادى الى استفحال انحرافات عديدة كانتشار روح اللامبالاة ، الاهمال ، انعدام روح المبادرة و المسؤولية، انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي ، و غياب ديمقراطية فعلية على مستوى المزارع .

و ارجو ان اكون قد وفقت في ابراز تلك النقائص و المعوقات في الجزء العملي من هذه المذكرة و التي كان من ابرزها : قلة اللجوء الى الري (عدم وجود سدود او حواجز مائية او آبار كبيرة) ، عدم توفر العتاد الكافي ، قلة التمويل ، قلة السيطرة على التقنيات الزراعية عموما و التي يمكن القول بانها مازالت تقنيات تقليدية ، استمرار

---

1 — و الصادر مرسومها التطبيقي في 1988/09/13 تحت رقم 88 — 170 .

2 — كوجوب تغيير التعاونيات و اتحاداتها التي لا تستجيب للمواصفات الواردة في المرسوم، و عليه فانه يتحتم عليها التكيف مع الواقع الجديد .

استعمال الاصناف والسلالات ذات القدرة الانتاجية المنخفضة ، صغر الحيازات لدى القطاع الخاص واهمال استغلالها في بعض الاحيان ، الصعوبات الجمة التي يواجهها الفلاحون في التزود بمختلف المدخلات والاعلاف . . . الى غير ذلك من المعوقات .

التـــــــــوصيـــــــات

قبـل كل شيء اود التـأكيد على ان هدف هذا البحث هو محاولـة تسليـط الضـوء على عدد من العقبات التي عاقت تطـور الزراعة الجزائرية(ركـود الانتاج والمردودية) ، وليس وضع حلول جذرية او نهائية لها ، قناعة منا ان هذا الامر لا يمكن ان ينفـرد به شخـص او جهـة معينة ، بل هو مسألة تخص عدة اطـراف مجتمعـة ابتـداء من المعنيين مباشـرة وهم الفلاحون (الذين كثيرا ما ابعدوا عن دائرة النقاش) ، مـرورا بالتقنيـين (على اختلاف تخصصـاتهم) وانتهاء بالادارات العديدة ذات العلاقة مع القطـاع الفلاحي ، وبذا فـان التـوصيات المصاغـة في النقاط التاليـة لا تعدو ان تكون محاور للبحث والتفكير لا اكثـر :

— اعـداد بطاقـات فنيـة وتقنية لمختلف المناطـق الزراعيـة تبـين امكاناتها ومدى صلاحيتهـا لانتاج محاصيل معينـة ، بهدف الاستفـادة من الميزة النسبيـة لكل موقـع محدد وموحد الظـروف ومتكامل ومتناسـق الامكانات ، وبعبارة اخـرى فانه لما كانت التربة مختلفة التركيب والخصوبـة ، فانه يجب البحث عن تخصص يناسب المساحات الزراعيـة ويستغلهـا بما يلائمها من محاصيـل وانـواع تربيـة (Elevage).

— تحـديد المنتـوجات المعتـبرة كاستراتيجيـة تبعـا للوجبـة الغذائية المرغـوبة ، ثم اعـداد سياسـة زراعيـة مدعمة ومتكاملة وفقا لذلك : سعر ، قـرض ، تمـوين ، ضرائب ... الخ .

— " علمنـة " الانتـاج والتسيـير ، دعم وتنسيـق اعمال هياكـل الدعم والاسنـاد ، خاصـة منها المتعلقـة بجانب البحث العلمي والارشاد الزراعي وتوضيـح مهامها بكل دقة .

— العمل على توفيـر العتاد الكافي لكل الفلاحين الراغبين في الحصول عليـه وتسهيـل شروط اقتنائـه (فالكل حريـص على ان يكون لهذا العتاد مردوديـة اقتصـادية كافيـة تبرر اقتنائـه) ، وكذا العمل على توفير باقـي المدخلات الزراعيـة وبنـوعية عاليـة .

— حصـر مهمـة الهيئات الفلاحيـة في توفـير الدعم التقني ، اما التوجيـه والتخطيط فالمفـروض ان يتم بواسطـة ادوات سياسية اقتصـادية محفـزة (او مقيـدة).

— رفـع يد الدولـة عن تحديد حجم القروض وترك المهمة للبنك الفلاحي الذي عليه ان يقوم بمهمـة التمويل اعتمادا على مواردة الخاصة ، وكل ما على الدولة هو التدخل لدفـع فروق فوائد القـروض المتماشيـة مع سياستها او لضمـان تلك القـروض ، كما يتعين على البنـك تكييـف هيكلتـه لتتماشى مع ظروف اقتصـاد اصبحت عوامل السوق تلعب فيـه دورا متزايدا .

— تشجيـع الفلاحين على ممارسـة زراعة تكامليـة بين المنتوجات النباتيـة والمنتوجـات الحيوانيـة بمـا يكفـل افضل استفـادة ممكنـة من امكانات المزارع[1] ، مع توفـير مخزون استراتيجي من الاعـلاف يضمـن استقـرار ممـارسة تربيـة الماشيـة .

---

1 — سواء بين المناطق ، داخل المناطق ، بين الفروع الانتاجية ، داخل الفروع الانتاجيـة ، بين المـزارع أو داخل المـزارع نفسهـا .

— في مجال التعليم يرجى ايجاد هيئة مركزية واحدة تشرف على التعليم و التكوين الزراعيين ، وربطه باحتياجات التنمية بتجديد البرامج و النظم الدراسية و المناهج ، السعي الى توازن المستويات التعليمية ، التركيز على برامج التدريب التطبيقي الميداني ايجاد تنسيق و تكامل فعالين بين مراكز التكوين و التدريب من جهة و بين المزارع من جهة ثانية ، و هذا للرفع من المستوى التكنولوجي المتخلف في الزراعة و التحكم فيه .

— توفير بنية هيكلية تحتية كافية في الارياف (خاصة الطرق) ، وكذا شبكة الخدمات اجتماعية (صحية ، تعليمية ، خدمية . . .) ملائمة ، لفك العزلة عنها و ترغيب السكان في البقاء .

— تشجيع البرامج الصناعية الريفية التي تساعد على تثمين الموارد الفلاحية و تشغيل اليد العاملة ، كانشاء معامل لتحويل المنتوجات و تعليبها ، معالجة مخلفات المحاصيل ، انشاء مراكز للصناعات التقليدية .

— توجيه عناية اكبر لتنمية توفير المياه ببناء المحاجز المائية و السدود الصغيرة و اقامة محطات تنقية المياه المستعملة في المدن الكبرى و حل مشكل صيانتها و تسييرها لما يوفره ذلك من كميات معتبرة من المياه لصالح الزراعة .

— الاهتمام اكثر بتوازن الاستثمارات الكبيرة (ري كبير ، الاستصلاح . .) مع الاستثمارات المتوسطة و الصغيرة التي يمكن تنفيذها في نطاق المزرعة الواحدة او نطاق عدد محدود من المزارع و لكن يصرف عنها النظر بسبب قلة المدخرات و صعوبة الحصول على مصادر تمويل .

— وضع مخططات عمرانية صارمة تحافظ على الاراضي الزراعية .

— حل مشكل الاراضي المؤممة في اطار الثورة الزراعية بقرار سياسي حازم و هذا امام تصاعد المطالبة باستعادتها من قبل اصحابها بعد الشروع في عملية انشاء المستثمرات الفلاحية (بل وصل الحال الى احتدام النزاعات بين هؤلاء و المستفيدين) . و لا نعتقد ان احدا قد "هضم" فكرة "ان الثورة الزراعية ما زال قانون تطبيقها لم يلغ بعد " ، و عليه فهو ما زال سارى المفعول لحد الآن . ان استمرار هذا الوضع قد خلق جوا من عدم الاستقرار و التشكيك و عدم الثقة في اوساط المستثمرين الجدد ، بل ان العديد منهم ينتظر الغاء قانون المستثمرات الفلاحية نفسه بين يوم و آخر .

— مع عدم امكانية العودة الى نظام المزارع الاشتراكية السابق الان جميع ممتلكاتها من غير الارض قد بيعت للمستفيدين) فانه يبدو لزاما على الدولة ان تفصل في نقاط تبدو جوهرية و بسرعة كقضية الارض و تحديد شروط استغلالها (هل يتم الابقاء عليه...

الايجار أو بالتنازل النهائي عنها (على غرار الاراضي المستصلحة)، ووضع حد لاستغلال اراضي المستثمرات في اغراض لا تمت الى الفلاحة بأية صلة (تأجيرها لاقامة المعامل والمصانع عليها) أو "تخريب" بعض ممتلكاتها بهدف "الربح السريع" او نتيجة اللامبالاة كالاشجار، وقف التعيين المباشر للمستفيدين وجعل الانضمام الى المجموعات حرا، تحديد واجبات المستفيدين و علاقتهم بمختلف الهياكل المحيطة (مع تحديد دور هذه الاخيرة في علاقتها بالمستفيدين).

- تدعيم عمليات الاستصلاح في السهوب والجنوب خاصة، وقيام الدولة بعمليات التنقيب عن المياه وحفر الآبار وتوفير العتاد والمدخلات ووسائل النقل.

- اعطاء المناطق السهبية حقها من العناية بوصفها منطقة رعوية بمواصلة عمليات تعميم ادخال زراعة النباتات والشجيرات الرعوية، وتشجيع المربين على الاستقرار وتقديم الدعم لهم على تكثيف تربية الانعام (توفير نقاط الماء، الاعلاف، الارشاد ...).

- تشجيع عمليات تطوير القطعان وتحسين سلالاتها بصفة عامة، وكذلك تشجيع انواع التربية الصغيرة (دجاج، نحل، ارانب) لما يمكن ان تلعبه من دور مدعم ومكمل لانتاج اللحوم الحمراء (التي يستغرق انتاجها وقتا اطول).

- اعادة النظر في منظومة الاسعار والسياسة التسويقية برمتها بحيث تؤدي الى الى تحفيز وتطوير وتوجيه الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته، تحفيز المزارعين على استخدام التطور التكنولوجي وتكثيف الاقتصاد الزراعي المتأثر في بنية الاستهلاك مع ضمان التموين للاسواق، وهذا باعتمادها على بعض المؤشرات والتي نذكر منها: الغاء "مقص الاسعار" بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية، اعطاء اهمية خاصة لاسعار وسائل الانتاج عند تحديد هوامش الربح، ترك الحرية للمزارعين في اختيار المتعاملين، تدخل الدولة بدفع اعانات انتاج أو بضمان شرائها لكميات المحاصيل المنتجة مهما بلغت وبسعر يحدد مقدما، والاستعداد لمواجهة الاختلالات الملاحظة بسرعة.

قــــــائمـــــة الجـــــداول

المراجع العربية

الكتب

- أربيح ، محمد بن أرزقي ، انجراف التربة و حمايتها في التل الجزائري .
  الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 .
- ابن اشنهو ، عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط
  1962 ـ 1980 . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 .
- ابن اشنهو ، عبد اللطيف ، تكوين التخلف في الجزائر ، محاولة لدراسة حدود
  التنمية و الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830 ـ 1962 ، ترجمة
  نخبة من الاساتذة تحت اشراف محمد يحي ربيح . الجزائر : الشركة الوطنية
  للنشر و التوزيع ، 1979 .
- الابراهيمي ، عبد الحميد ، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل .
  بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 1981 .
- ابو الوفاء ، عصام و خليفة علي يوسف ، مقدمة في الاقتصاد الزراعي . الاسكندرية :
  دار المطبوعات الجديدة ، 1975 .
- بليح ، احمد بديع مصطفى ، المشكلة الزراعية ، بحث اقتصادي تحليلي مقارن في
  السوق الاوربية المشتركة . الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، بدون تاريخ .
- بهلول ، محمد بلقاسم حسن ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة
  بالجزائر . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1976 .
- بهلول ، محمد بلقاسم حسن ، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده و
  نظام دمجه في الثورة الزراعية) . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 .
- بيير ، جورج ، الوجيز في الجغرافيا الاقتصادية . الجزائر : ديوان المطبوعات
  الجامعية ، 1982 .
- الداهري ، عبد الوهاب مطر ، كتاب السياسة الاقتصادية (اقتصاديات الاصلاح الزراعي)،
  الكتاب الثالث . بغداد : شركة الطبع و النشر الاهلية ، الطبعة الاولى ،
  1967 .
- دوريين ، ورينر ، الاصلاح الزراعي بين المبدأ و التطبيق ، ترجمة خير الدين حسيب و
  حسن احمد السلمان . بيروت : دار الطليعة ، الطبعة الاولى ، 1975 .
- الهلالي ، عبد الرزاق ، المجتمع الريفي العربي و الاصلاح الزراعي . القاهرة :
  دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .

- حمدى ، عادل ابـراهيم ، المعالم الرئيسيـة للاستراتيجيـة التنميـة الزراعيـة في اقطار الوطـن العربي . الاسكنـدرية : منشـأة المعارف ، 1980 .
- دبيسة ، احمد عبد السلام ، الانتاج الزراعي في الـوطن العربي . بيروت : عالم الكتب، القاهـرة : مكتبـة المتنبـي ، 1978 .
- الـزوكـة ، محمد خميس ، المدخـل الى الجغرافيـا الاقتصاديـة . الاسكنـدرية : دار الجامعـات المصـرية ، 1978 .
- الحـافظ ، زيـاد ، ازمـة الغذاء في الوطن العربي . لبنـان ، ليبيـا : معهـد الانماء العربـي ، الدراسات الاقتصادية و الاستراتيجية ، الطبعة الثانية ، 1981 .
- حسـن ، عبد الحميـد ، ميكنـة المزرعة (الجزء النظرى). دمشـق : منشـورات جامعة دمشـق ، 1978 .
- مطـانيوس ، حبيـب ، اقتصـاد و تخطيط الزراعـة . دمشق : مطبعة رياض 85 ـ 19[illegible] .
- السيـد ، محمـد عبد السلام ، (التكنولوجيـا الحديثة و التنميـة الزراعيـة في الـوطـن العربي). عالم المعـرفة ، العدد 50 ، فيفـرى 1982 .
- غبـود ، صمـوئيـل ، خمس مشكلات اساسية لعالم متخلف . الجزائر : ديوان المطبـوعات الجامعيـة ، 1986 .
- الفتيـح ، محمد سعيـد ، مبـادئ الاقتصـاد الزراعي . حلب : جامعة حلب ، مديرية الكتـب و المطبـوعات الجامعيـة ، 78 ـ 1979 .
- الفـرا ، محمد علي ، (مشكلة انتاج الغـذاء في الوطن العـربي) ، عالم المعـرفـة ، العـدد 21 ، سبتمبـر 1979 .
- قصـور ، عـدى ، مشكلات التنميـة و معـوقات التكامل الاقتصادى العربي . الجزائـر : ديـوان المطبوعـات الجامعيـة ، 1983 .

ابحاث ، مقالات ، تقارير ، مجلات و جرائد

— الاحمد ، محسن ،(التخصص و تكثيف الانتاج الزراعي) ، الاقتصاد ، العدد ، السنة 22 ، جوان 1989 .

— انور ، عبد الكريم ،(التنمية الزراعية في الوطن العربي) ، المركز الجامعي معهد العلوم الاقتصادية ، اليوم الدراسي الاقتصادي الوطني حول التنمية الاقتصادية ، 20 ماي 1984 .

— سويسي ، عبد الوهاب ،(آلية تكوين الاسعار في الاقتصاد الجزائري) اقتصادية ، العدد 27 ، ماي 1988 .

— العربي ، حميد ، (المنهجية الجديدة للتمويل الفلاحي) . أحداث اقتصادية العدد 21 ، اكتوبر 1987 .

— الخطيب ، فهد ، (دور تخطيط الاسعار في التنمية الزراعية) . دمشق الثلاثاء الاقتصادية الرابعة حول الزراعة و التنمية الزراعية في العربي السوري ، 1984/11/27 — 1985/03/05 .

— شقير ، عبد الحميد حسن ، (الامن الغذائي في الوطن العربي : معوقات التنمية الزراعية العربية) . الاقتصاد ، العدد 300 ، السنة 22 ، ديسمبر 1989

— تاشرافت ، عبد المالك ، (القطاع الزراعي : دوره و امكانياته في تشغيل ... قالمة : ملتقى حول التشغيل ، 10 — 11 جوان 1989 .

— أحداث اقتصادية ، الاعداد : 11 ، ديسمبر 1986 .

21 ، اكتوبر 1987 .

31 ، فيفري 1986 .

27 ، ماي 1988 .

31 ، سبتمبر 1988 .

19 ، أوت 1987 .

— اكساد ، " المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الاراضي القاحلة " (... اقتصادية و تحليلية لانتاج القمح و الشعير في الجزائر) . دمشق

— اتحاد عمال الزراعة العرب ، (سلاح الغذاء و دورنا في مواجهته) . بغداد الدائرة ، سلسلة الوعي العربي ، العدد 5 ، فيفري ...

— اضواء ، العدد 277 ، 16 مارس 1989 .

— الجزائر الزراعية ، العدد 11 ، الربع الاخير من سنة 1967 .

- الديوان الوطني للاحصاء ، احصائيات ، (الهجرات الداخلية) ، رقم 3 / 2 / 1984 .
- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، مشروع المخطط الخماسي الاول 1980 — 1984 ، مـاى 1980 .
- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، ملخص الحصيلة الاقتصادية و الاجتماعية للعشرية 1967 — 1978 ، مـاى 1980 .
- وزارة الفلاحة ، برنامج العمل لتكثيف الانتاج الفلاحي ، ملخص جوان 1984 .
- وزارة الفلاحة ، الندوة الاولى للقطاع الاشتراكي الزراعي ، 1/3 — 04 — 1970 .
- وزارة الري ، تقرير حول تطبيق قرارات اللجنة المركزية المتعلقة بقطاع الري ، (الدورة الثانية من 26 الى 30 ديسمبر 1979) ، 1982 .
- الزراعة و المياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي ، العدد 9 ، السنة 5 ، جويلية 1989 .
- الزراعة و التنمية في الوطن العربي ، العدد 3 ، السنة 8 ، جويلية / سبتمبر 1989 .
- ح ج ت و ، (ا و ف ج) ، تقرير النشاط العام المقدم الى المؤتمر الثالث للاتحاد ، 14/11 — 01 — 1982 ، قسنطينة : مطبعة البعث .
- ح ج ت و ، (ا و ف ج) ، تقرير حول القضايا الفلاحية بالجزائر ، 1962 — 1979 جانفي 1980 .
- ح ج ت و ، لوائح المؤتمر الخامس (19 / 22 ديسمبر 1983) ، الطبعة التمهيدية . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
- ح ج ت و ، (الامانة الدائمة) ، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع الى المؤتمر الخامس (1979 — 1983) ، مطبعة الثورة الافريقية ، 1985 .
- ح ج ت و ، (الامانة الدائمة) ، دراسات و ملفات ، البيئة في الجزائر معاينة و آفاق . الجزائر : المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار ، جوان 1986 .
- ح ج ت و ، (اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الخامس) ، تقييم مخططات التنمية ، الجزء الاول ، سبتمبر 1983 .
- ح ج ت و ، الميثاق الوطني ، الطبعة الجديدة ، المجاهد الاسبوعي ، 1988 .
- ح ج ت و ، (محافظة باتنة) ، المنبر الاقتصادي حول القروض و التمويل و دور المؤسسات المختصة في تنمية الفلاحة و الري . باتنة : 21 / 22 — 10 — 86 .
- المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار ، الدليل الاحصائي و الاجتماعي ، طبعة 1987 .
- منبر التنمية ، العدد 5 ، 1986 .
- منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة ، التقرير العالمي عن الاغذية . روما : 1983 .
- المجاهد الاسبوعي ، الاعداد : 1014 ، 1017 ، 1380 ، 1437 ، 1461 ، 1520 .
- النصر ، عدة اعداد .
- الشعب ، عدة اعداد .

المــــــراجــــع باللغـــة الفـــــرنسيـــــــة

OUVRAGES , THESES ET MEMOIRES.

BI TOURERS.A. :"Le coût de la vie en Algérie depuis 1962",O.P.U, Alger ,1982 .

ARFEUILLERE.G. :"L'organisation des machés de la viande et des produits laitiers en France;marchés et structures agricoles" , Edition Cujas, Toulouse ,1964 .

BACI.I :"Le machinisme agricole ;la mécanisation de l'agriculture algérienne et son impact sur l'intensification agricole, approche au niveau des unités de production du Haut-Chelif", Mémoire de magister en SC.ECO,université d'Alger, 1986 .

BADILLO.D. :"Stratégies agro-alimentaires pour l'Algérie,prospection 2000",Collection Magreb Contemporain,CRESM,Edisud, Aix-en-provence, 1980 .

BEDRANI.S. :"L'agriculture algérienne depuis 1966,étatisation ou privatisation"?,O.P.U, Alger ,1981 .

BEDRANI.S. :"Les politiques agraires en Algérie ,vers l'autonomie ou la dépendance? CREA ,Alger, 1982 .

BELAID.D. :"Aspect de la céréaliculture algérienne",O.P.U, Alger ,sans date .

BENACHENHOU.A. :"Exode rural en Algérie",Presse de l'ENAP,Alger,1979.

BENAMRANE.D. :"Agriculture et développement en Algérie", SNED , Alger ,1979 .

BENISSAD.M.E. :"Economie du développement de l'Algérie(1962-1978), sous développement et socialisme",O.P.U, Alger , 1981 .

BOUKHZAR.O. :"Le rôle des prix dans la planification des ressources", O.P.U, Alger ,1980 .

BOUKHOBZA.M. :"L'agropastoralisme traditionnel en Algérie: de l'ordre tribal au désordre colonial",O.P.U, Alger, 1982 .

CHAULET.C. :"Les politiques agraires en Algérie,vers l'autonomie ou la dépendance?, CREA, Alger, 1982 .

CLERC.D. :"Economie de l'Algérie", Cahiers de la formation administrative,D/G de la formation publique, ministère de l'interieur, Alger, 1975 .

COTE.M. :"Mutations rurales en Algérie:le cas des hautes plaines de l'Est", O.P.U, Alger, 1979 .

EL-HADI.C. :"Les nationalisations des terres dans la Révolution Agraire", O.P.U, Alger, 1984 .

-HAN... :"Système productif algérien et indépendance natio-
...ale", Tome I, O.P.U, Alger, I983 .

-HE... :"Les mutations des structures agricoles en Algérie
depuis I962", 2ème édition, O.P.U, Algér, I98I .

-LA...H. :"Opinions sur l'économie algérienne", suivies de
...otes de voyage, SNED, Algér, I973 .

-MARC.P. :"Indépendance politique et libération économique:
un quart de siècle du développement de l'Algérie I962-I985,
...AP/O.P.U, Alger, PUG, Grenoble, I986 .

-MOLIFA.J. :"La politique agraire .Integration inter-sectorielle,
et évolution structurelles",in les politiques agraires en Algérie
vers l'autonomie ou la dépendance?, CREA, Alger, I982 .

-MU...N.G. :"La Mitidja ,déconolisation et espace géografique",
O.P.U,Alger, I977 .

-NA...T. :"L'agriculture dans la planification en Algérie de
I967 à I977", O.P.U, Alger, I977 .

-OURABAH.M. :"Les tronsformations économiques de l'Algérie au
20 ème anniversaire de l'indépendance,Edition Publisud,Paris,I982.

-PL...A. et,
D...IGNAN.F. :"Le nouvel ordre de la faim,révolution paysanne",
Collection technico-critique,SEUIL, France, I977 .

-R...S. :"Paysans sans terres",Collection:les moissons de
l'agro-politique,DUNOD,Paris, I979 .

-R...F. :"L'objectif de l'intensification de l'agriculture
algérienne",Thèse de 3ème cycle,UER.SC.ECO,Grenoble, I976 .

-SA...A. :"Agriculture et reproduction de la force de travail
essai sur la crise de l'agriculture algérienne",Thèse de magister
Institut des SC.ECO,université d'Oran, I984 .

-SA...D. :"La dépossession des fellahs(I830-I962)",SNED,Alger
I978 .

-S...I.A. :"Le commere des fruits et légumes,quelles structures
pour quelle marché?",O.P.U,Alger, I984 .

-S...T. :"Agriculture et croissane économique",Collection
enseignement agricole,J.B.BAILLERE,Paris,I972 .

-T...H. :"Stratégie de développement indépendant:le cas de
l'Algérie:un bilan",O.P.U,Alger, I983 .

-...AIT.H. :"L'agriculture algérienne:les de l'échec",O.P.U,
Alger, I988 .

-TOUATI.S. :"La formation des cadres pour le développement", Nouvelle édition ,O.P.U,Alger, sans date.

ARTICLES, ETUDES ET PUBLICATIONS DIVERSES

-AI[illegible]MARA.H. :"Blocage de la productivité du sol et crise agricole en Algérie",CE.N.E.A.P, N°3, septembre 1985 .

-ABD-ELGUERFI.A. :"Quelques réflexions sur la situation des fourrages en Algérie",Céréaliculture,N°16,1er et 2ème trimestre 1987 .

-BA[illegible]HA.M. :"Accéder à l'auto-suffisance",Révolution Africaine, N°1091 du 25 au 31/01/1985 .

-BA[illegible]RZI.A. :"Les semences sélectionnées :production et commercialisation",Spécial Agriculture, ANEP, septembre1970 .

-BE[illegible].S. :"La politique des prix et circuits de commercialisation des produits agricoles depuis 1962",CREA,N°3,Alger,1977 .

-BE[illegible]D.D. :"Apperçu des problémes agronomiques de la céréaliculture en zones semi-arides :cas de la wilaya de Batna",Ronéotypé.

-BE[illegible]D.D. :"Céréales:l'itinéraire technique", N°21, Octobre 1987 .

-BE[illegible]CEF.M.T. :"Développement de la production laitière en Algérie", Algérie Verte, N°2, 1er trimèstre 1986 .

-BESSAOUD.O. :"Evolution de l'ensemble productif agricole ", CE.N.E.A.P, N°3, septembre1985 .

-BOU[illegible]CHICHE.S. :"De l'eau sous réserves", et d'autres articles , Actualité Economie , N°31, octobre 1988 .

-BO[illegible]LFA.A. :"Le plan quadrionnal et la formation des techniciens" Spécial Agriculture, ANEP, septembre 1970 .

-BOUTALEB.G. :"Production végétale pour l'auto-suffisance", Révolution Africaine,N°891, du 20 au 26 mars1981 .

-CH[illegible]BOUNI.L. :"La clé de l'avenir ",R.A,N°1147, 21 au 27FEV 1986 .

-EGG[illegible] et autres:"Rente pétrolière et crise agricole",Etudes rurales, [illegible]99-100, 1986 .

-EL[illegible] :"Approche du problème de la jachère",Débats et critiques, N°3/4 ,I.N.E.A.P, 1980 .

-HA[illegible]CHE.H.et SAADI.A. :"Etude sur la formation des prix dans l'économie algérienne";2,la détermination des prix,MPAT ,INEAP,OCT1983 .

-HA[illegible].K. :"Les causes techniques de la stagnation de l'agriculture algérienne",CREA,Alger, 1976 .

-HAMIDI.K. :"Convalescence",R.A,N°II65, 27/06 au 03/07/I986 .

-KARSENTY.J.C. :"Remarques sur l'échec de l'intensification dans le secteur socialiste de l'agriculture algérienne analysée par F.RIVIER,CREA,N°3,novembreI977 .

-KHARCHI. :"Restructuration des exploitations agricoles autogérées,D.D.A.H.A,Sétif, ronéotypé.

-KEBAÏLI.A. :"L'intensification et le développement des productions animales",D.D.A.H.A,journnées d'étude sur"l'intensification agricole dans la wilaya de Sétif, Sétif, 24/05/I987 .

-LE BLANC.M. :"Pas un centimètre carré en jachère",Libération, N° du 25/03/I988 .

-OUALI.M.Y. :"Le système algérien des prix",CE.N.E.A.P,N°6,Mars86.

-OUCHERIF.L. :"Eau:vérités concrètes",Afric-Eco,N°2,JanvierI986 .

-OUDINA.M. et BOUZERZOUR.H. :"Réduction de la jachère et conduite de cheptel ovin",I.D.G.C,CREAD,journnées d'étude sur l'intensification agricole dans la région de Sétif,Sétif les3/4JUIL I987 .

-OULD-HAMOU.I. :"Retrouver la fontaine de jouvence",R.A,N°II47, du 2I au 27 février I986 .

-RULLAN.A. :"Une méthode simple d'évaluation du niveau d'intensification de l'agriculture en Algérie",Cahiers de la recherche, CURER,CNRS, N°I3 et I4,Juin,Septembre I98I .

-SEBTI.M. :"Le silence des matières grises","L'ère de vulgarisation", R.A,N°I304, 3Mars I989 .

-ALGERIE VERTE :N°I ,4ème trimestre I985 .
:N°2 ,Ier trimèstre I986 .
:Numéro spécial(2), I988 .

-AFRIC-ECO :N°2, Janvier I986 .
:N°IO, nouvelle série ,I988 .
:N°II, nouvelle série ,Avril I988 .
:N°I3, nouvelle série ,I988 .

-ACTUALITE ECONOMIE : Plusieurs numéroS.

-A.I.E. :B.I.E, N°IOI,Octobre I983 .

-ALGERIE ACTUALITE :N°I058 ,23/29/OCT/I986 .

-BAD :"Evolution du secteur agricole productif et de son financement entre I967 et I98I, Avril I983 .

-BAD :"Le financement du secteur privé",D/F/S/P,I988 .

-BANQUE MONDILE :"Etude du secteur agricole:analyse des problèmes", annexe 5,ronéotypé,sans date.

-CNAPTI :Revue Construire,N°I6,I985.

-CREA :"Production et producteurs agricoles",Recherche collective sous la conduite de C.Chaulet,avec la participation de Bessaoud O,Diabi F,Fahmé T,Khelladi L,Radji B:Alger,JAN I980.

-DDAHA(Sétif) :"L'agriculture de la wilaya par les chiffres",2ème édition,I986 .(et d'autres documents)

-EDIAFRIC :"L'agriculture algérienne",EDIAFRIC,la documentation africaine,Paris,Ière édition,I984 .

-ETUDES RURALES :N°99-I00,I986 .

-FAO :"Rapport sur l'alimentation mondiale",Rome,I984 .

-MARA :Statistique agricole,plusieurs numéro .

:Rapport sur le crédit agricole,Ronéotyé,Mai I983 .

:"Une étape nouvelle pour la gestion",S/D de la vulgarisation agricole,Ronéotyé,sans date .

-MARA :"Brefs aspects de l'agriculture algérienne I963-I966" Receuil des discours et interviews de Mahsas A.

-MARA :"Rapport sur les revenus dans la production agricole" Juin I975 .

-MAGHREB DEVELOPPEMENT ACTUALITE :Plusieurs numéros.

-MAGHREK MAGHREB :Plusieurs numéros .

-MPAT :Deuxième plans quinquenal I985-I989,Rapport général, Janvier I985 .

-MPAT :"Encadrement du secteur agricole:horizon 2000",D/G des études et de la planification ,Mars I982 .

-ONS :Annuaire statistique de l'Algérie I979,NOV I980 .

:Annuaire statistique de l'Algérie I98I .

:Annuaire statistique de l'Algérie I983-I984,N°I2,I985

:Annuaire statistique de l'Algérie I985-I986,N°I3,I987

:Séries statistiques ,N°2/I, I984 .

:Statistiques,(Spécial 25 anniversaire I962-I987), N°I5,Avril-Juin I987 .

-REVOLUTION AFRICAINE :Plusieurs numéros.

-REVUE ALGERIENNE :N°3,volume XVII,Septembre I980 .

:N°2,volume XXI .Juin I984 .

-TERRE ET PROGRES:N°2,deuxième année,Février I973 .

-TIERS MONDE :N°98,Juin I984 .

-EL MOUDJAHID(le quotidien) :Plusieurs numéros.